

إشكالية النفوذ الخليجي
في المنطقة العربية

بعد الانسحاب الأمريكي من العراق والربيع العربي ٢٠١١م

الدكتور

جاسم يونس الحريري



أشكالية النفوذ الخليجي
في المنطقة العربية

بعد الانسحاب الاميركي من العراق
والربيع العربي٢٠١١

الاستاذ المساعد الدكتور
جاسم يونس الحريري

أستاذ العلاقات الدولية
والاستراتيجية المساعد
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

الطبعة العربية الأولى ٢٠١٤

دارالجنان للنشر والتوزيع
المركز الرئيسي(التوزيع - المكتبة)

هاتف ٠٠٩٦٢٦٤٦٥٩٨٩١ تلفاكس ٠٠٩٦٢٦٤٦٥٩٨٩٢
ص. ب ٩٢٧٤٨٦ الرمز البريدي ١١١٩٠ عمان

مكتب السودان ـــ الخرطوم
٠٠٢٤٩٩١٨٠٦٤٩٨٤

E-maildar_jenan@yahoo.com


بسم الله الرحمن الرحيم



المحتويات	الصفحة
الفصل الاول	

قائمة الجداول



المقدمة:-

إن النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الاحتلال الامريكي للعراق في التاسع من أبريل٢٠٠٣ هو واقع حال البيئة الاقليمية التي تأثرت بشكل جوهري بمتغيرات غزو ، وأحتلال العراق ، لاسيما أن التغيير السياسي الذي أصاب الساحة العراقية بفعل الاحتلال الامريكي أفضى الى تداعيات مهمة وخاصة في المحيط الخليجي ، حيث أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن تيار التغيير سينطلق من بغداد وفق الرواية والمسلسل الامريكي وسيجوب عواصم المنطقة وخاصة الخليجية التي تحكمها عوائل منذ مئات السنين وهذا لايتناغم مع لغة العصر والتوجهات الامريكية لتأسيس هيكلية سياسية جديدة سميت (بالشرق الاوسط الجديد))أو((الشرق الاوسط الكبير))التي تلاقت مع التوجهات الاسرائيلية في هذا المجال التي تنادي ببناء منطقة يعم فيها الامن والسلام بين شعوبها لغرض دمج (اسرائيل)في محيطها السياسي ، والاقتصادي ، والعسكري ، بالرغم من تشكيلة الهيكلية الجديدة التي تضم بين ثناياها ايران وهي في المنظور الجيوستراتيجي الامريكي والاسرائيلي الخصم الاقليمي المراد تقليم أظافره النووية الذي يسعى للنفوذ في العراق ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي لاسباب مصلحية ، وستراتيجية تؤهل ايران للقيام بدور أقليمي بارز يجعلها في مصاف القوى الاقليمية العظمى وحتى الكبرى(اسرائيل) التي تمتلك ترسانة وأسلحة تقليدية مهمة ، يمكن أن تستخدمها ايران لردع أية توجهات أقليمية ودولية تستهدف تجربتها ، وتأثيرها ، ونفوذها في المنطقة ، ناهيك أن الارادة الاسرائيلية والامريكية تريد أن تجعل من ايران الفزاعة التي بواسطتها تؤجج الاوضاع في المنطقة من أجل الاصطفاف الخليجي في متغيرات الستراتيجية الاسرائيلية –الامريكية لتحجيم الدور الايراني هناك.

١.أهمية الموضوع:-

إن أهمية هذا الموضوع ينبع من عدة أسباب لعل من أبرزها الاسباب الموضوعية التي بدأت تفرض نفسها من خلال تسليط الاضواء على النفوذ الخليجي في المنطقة العربية وخاصة في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن ، حيث كان في السابق يتم الحديث عن الدور الامريكي والاسرائيلي في هندسة صراعات المنطقة ، وحتى في تنسيق ، وترتيب الادوار الاقليمية في المنطقة العربية ، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي بدأت تبرز أدوارها في ترتيب المشهد السياسي اليمني من قبل المملكة العربية السعودية ، ناهيك عن الدور والنفوذ السعودي ، والكويتي ، والقطري ، والاماراتي ، والبحريني في المشهد العراقي منذ وقوع الاحتلال الامريكي ، وما بعده ، وما رافق من دور قطري ، وسعودي لتغيير الخارطة السياسية في المشهد السوري بعد أحداث الربيع العربي٢٠١١ التي كان تأثيرها قويا وفاعلا في الساحة الخليجية ، حيث نظرت دول الخليج العربية المنضوية تحت راية مجلس التعاون الخليجي الى تداعياتها يمكن أن يهدد مستقبلها السياسي ، وتأثيرها ، ونفوذها الاقليمي والدولي ، مما حفزها لاخذ المبادرة ، والقيام بهجوم مقابل تجاه رياح الربيع العربي ، وتصدير أزمات الحكم ، والاصلاح السياسي ، وشرعية النظم الخليجية الى ماوراء الحدود ، وعبر التدخل في المشهد العراقي ، والسوري ، وأبعاد

تخومها من أية أنعكاسات قد تظهر بسبب أفرازات الربيع العربي التي أطاحت بالنظم الشمولية في تونس ، ومصر ، ثم أزالة حكم معمر القذافي ، وأبعاد علي عبد الله صالح من سدة الحكم في اليمن والتوجه لاحداث تغيير جذري في سوريا.
أما السبب الثاني لاهمية هذا الموضوع فهو سبب ستراتيجي ، حيث أنه مع فاعلية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية ، إلا أن هذا النفوذ تعرض لبعض الكوابح الاقليمية والدولية ، ولعل من أبرز هذه الكوابح أستمرار أزمة ايران مع واشنطن حول برنامجها النووي ، وسعي الولايات المتحدة الامريكية لتسخير دول مجلس التعاون الخليجي في الاستراتيجية المضادة لايران ، وقلق تلك الدول من النتائج الوخيمة أثر ذلك ، بالرغم أن الدول الخليجية تستغل دورها المساند لواشنطن لتعميق نفوذها في العراق ، وخاصة في المجال الاقتصادي ، والامني ، لادراكها أن الساحة العراقية مليئة بالفرص الاقتصادية المغرية التي يمكن أن توفر لها مجالات مهمة للاستثمار الخليجي الذي بدأ ينشط بعد٢٠٠٣ في المحافظات العراقية ، هذا في الوقت التي تمارس دول مجلس التعاون الخليجي دورا ، ونفوذا أمنيا في المشهد العراقي لسببين الاول لمنع وصول أفرازات العنف في العراق الى تخومها الداخلية ومنافسة النفوذ الايراني في العراق على الاقل للموازنة معه ، وهذا الهدف يخدم كثيرا الستراتيجية الامريكية في العراق بعد الانسحاب ، لان واشنطن طالما شكت من ضعف الدور العربي في العراق قبل وبعد الانسحاب الاميركي منه ليس لخدمة مصالح العراق العليا بل لابقاء المشهد العراقي تحت هيمنتها حتى لو دخلت اليه الارادة الخليجية والايرانية.
أما السبب الثالث لاهمية هذا الموضوع فهو يتعلق بأسباب مصلحية ، فحيث أن النفوذ الخليجي في المنطقة العربية عموما والعراق وسوريا خصوصا يتعلق بأهمية المصالح الخليجية في تلك الساحات أنفة الذكر ، فأن تداخلات المصالح الخليجية مع المصالح الايرانية والامريكية التي تحاول كل واحدة منها الوصول الى غاياتها الاستراتيجية ، حيث أن النتيجة النهائية لهذه الحزمة من المصالح هو توتر المنطقة العربية بالصراعات الداخلية ، فعلى سبيل المثال لاالحصر فأن توتر الساحة العراقية بعد الانسحاب الاميركي والربيع العربي عكست عمق الازمة في العراق ، حيث أمتازت الساحة العراقية بالتراجع الامني ، والصراع الحزبي والسياسي بين الكتل السياسية ، وبروز ملفات الفساد الاداري والامني ، وصعوبة قراءة المستقبل المنظور للعراق جعل المشهد العراقي يزداد تعقيدا ، وميلا نحو التأزم ، وظهور أزمات داخلية جديدة من قبيل الازمة بين أقليم كردستان العراق والحكومة الاتحادية في بغداد حول توزيع الموارد ، والاستثمارات النفطية ، والمناطق المتنازع عليها بين الطرفين (كركوك) وغيرها من المناطق ، وقضية أستجواب رئيس الوزراء العراقي ، ومحاكمة طارق الهاشمي ، وتفكك القائمة العراقية ، والصراعات بينها وبين كتلة الائتلاف الوطني العراقي عموما ودولة القانون خصوصا ، والخروقات الامنية للمؤسسات العسكرية والامنية كل هذه التطورات لاتبتعد كثيرا من التأثير والنفوذ الخليجي في العراق.
أما في سوريا فأن ظهور معلومات تؤكد عزم بعض دول مجلس التعاون الخليجي(قطر، السعودية)للتدخل في المشهد السوري يعطي أبعاد خطيرة لمستقبل سوريا المنظور ، فالواقع هو وجود صراع حكومي مع الجماعات المسلحة سواء مايسمى بجيش سوريا الحر أو ماتسميهم الحكومة السورية(بالمتمردين) جعل المشهد السوري يقترب من الحرب الاهلية ، بالرغم أن سقوط

سوريا في سيناريو شبيهة بالمستنقع العراقي بين٢٠٠٥-٢٠٠٧ وما حصل من أحتراب داخلي على أسس طائفية سيجعل سوريا النموذج الثاني بعد العراق أريد منه التفكك ، والتقسيم ولو على أسس غير مرئية أو على الاقل تهيئته للوصول الى صورة شبيهة بالعراق من خلال جعله يخمد على نار هادئة لتنفجر في أية لحظة على مسلمات التفتيت الطائفي والعرقي.

٢.أشكاليات الموضوع:-

يثير النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الاميركي من العراق والربيع العربي عدة أشكاليات يمكن أن تطرح على شكل تساؤلات مهمة لعل من أبرزها
س:-ماهي طبيعة النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الاميركي من العراق والربيع العربي؟ وماهي العوامل المؤثرة على النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الاميركي من العراق والربيع العربي؟وماهو مستقبل النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الاميركي والربيع العربي؟

٣.فرضية البحث:-

بني هذا الموضوع على فرضية مفادها((يعتبر النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الاميركي من العراق والربيع العربي مؤثرا وفاعلا ، بسبب أمتداداته السياسية، والاقتصادية، وحتى الاستراتيجية ، مما جعل المنطقة العربية تعيش عصرا جديدا من النفوذ الخليجي الواضح ملامحه ، بالرغم من الكوابح الاقليمية والدولية التي يتعرض له لكن تناغم الادوار الخليجية مع الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية سيجعل النفوذ الخليجي يتحرك بمرونة ويعطي طابعا جديدا للدور الخليجي في المنطقة العربية من أبرز ملامحه سرعة وصول التأثير وملائمة الاوضاع العربية له والدعم الدولي له وخاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية)).

٤.منهجية البحث:-

يستخدم هذا الموضوع عدة مناهج بحثية مهمة لعل من أبرزها أستخدام المنهج التأريخي لاستقراء جذور وملامح النفوذ الخليجي في المنطقة العربية ، أما المنهج الثاني الذي يستخدم في الدراسة فهو المنهج التحليلي النظمي لتحليل أبعاد وملامح النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الاميركي والربيع العربي .أما المنهج الثالث الذي يستخدم في الدراسة فهو أستخدام المنهج المقارن للمقارنة بين النفوذ الخليجي في المنطقة العربية قبل وبعد الانسحاب الاميركي والربيع العربي.

٥.هيكيلية البحث:-

ينقسم هذا الموضوع الى ثلاثة فصول الاول يتناول النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي والربيع العربي الذي يتناول عدة قضايا منها أستعراض رؤية تحليلية للسياسة الخارجية العراقية مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد٢٠٠٣ ، حيث تنقسم الى عدة معطيات منها تأريخية وجيوبوليتكية ، وسياسية ، وأستراتيجية ، ناهيك عن أستعراض أسس التحرك السياسي الخارجي العراقي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، كذلك سيتناول أشكالية النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي الذي يتوزع الى عدة قضايا لعل من أبرزها أستعراض طبيعة النفوذ الخليجي في العراق حيث يتوزع الى نفوذ سياسي ، وأقتصادي ، وأمني خليجي، وسيتناول أيضا العوامل المؤثرة على النفوذ الخليجي في العراق ويتناول ثلاثة متغيرات أولها المتغير الاميركي ، ثم المتغير التركي ، ثم المتغير الايراني أما القضية الاخرى ستتناول مستقبل النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي حيث يرجح ثلاثة سيناريوهات الاول يرجح أيجابية النفوذ الخليجي في العراق ، والثاني يميل الى سيناريوسلبية النفوذ الخليجي في العراق والثالث سيناريو الجمع بين أيجابية وسلبية النفوذ الخليجي في العراق.

أما الموضوع الاخر الذي تناوله هذا الفصل هو الموقف الخليجي من العراق بعد الانسحاب الاميركي الذي تناول عدة قضايا لعل من أبرزها أستعراض طبيعة الموقف الخليجي من العراق بعد الانسحاب الاميركي من خلال أمكانية نمو دور للعراق أقليميا ، وحساسية المواقف الخليجية من العراق ، والموقف الخليجي من أنعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد ويتناول أيضا أنعكاسات الموقف الخليجي من العراق على المشهد العراقي من خلال توتر المشهد العراقي بعد الانسحاب الاميركي ، وزعزعة المشهد العراقي ، وتأثير الوجود الاميركي في الكويت والعراق على المشهد العراقي وأخيرا يتناول هذا الموضوع أستعراض مستقبل الموقف الخليجي من العراق بعد الانسحاب الاميركي وهو ينقسم الى سيناريوهين الاول يدعو الى أنفراج الموقف الخليجي من العراق والثاني يؤكد على تأزم الموقف الخليجي من العراق.

أما الموضوع الاخر الذي يتناوله هذا الفصل فهو بعنوان دول مجلس التعاون الخليجي والعراق بعد الانسحاب الاميركي وهو يتناول طبيعة المواقف الخليجية تجاه العراق بعد الاحتلال الاميركي وهي تتناول المواقف السياسية وهي تندرج نحو تحفظ في المواقف الخليجية تجاه العراق ، وتوجس من التواجد الدبلوماسي الخليجي في الساحة العراقية ، والانفتاح الخليجي على الكتل السياسية في العراق بعد٢٠٠٣ ، أما المواقف الاقتصادية الخليجية تجاه العراق فهي تتمثل بدعم حكومي خليجي للاستثمارات الخليجية في العراق ، وسعي المؤسسات المصرفية الخليجية لاستثمار أموالها في العراق ، وتلهف الشركات الخليجية للاستثمار في العراق.

أما المواقف الامنية الخليجية تجاه العراق فهي عديدة لعل من أبرزها الضغط الخليجي على الساحة العراقية ، والتناغم الخليجي مع التوجهات الامريكية لحماية الحدود العراقية من التسلل الخارجي، وتوظيف المؤسسات الامنية الخليجية لتدريب القوات الامنية العراقية، ويتناول هذا الموضوع أيضا المتغيرات في المواقف الخليجية تجاه العراق بعد الانسحاب الاميركي وينقسم الى المتغيرات

السياسية الخليجية تجاه العراق وتتضمن أدراك دول مجلس التعاون الخليجي بخسارة دور العراق أقليميا ، وأحساس دول مجلس التعاون الخليجي بالفراغ العربي والخليجي في العراق ، وأدراك دول مجلس التعاون الخليجي بأزدياد تعقد المشهد السياسي العراقي.
أما المتغيرات الاقتصادية الخليجية تجاه العراق فهي تتنوع الى أزدياد أهمية السوق العراقية للصادرات الخليجية ، ووجود أندفاع خليجي لزيادة تواجد الشركات الخليجية في العراق ، وتوظيف الموانى الخليجية لصالح العراق بعد العقوبات الاقتصادية على ايران، أما المتغيرات الامنية الخليجية تجاه العراق فهي تتوزع الى عدة أتجاهات منها أزدياد النفوذ الخليجي للتأثير على المشهد العراقي ، ومنافسة دول مجلس التعاون الخليجي للادوار الامنية الاقليمية والدولية في العراق ، وحاجة المؤسسات الامنية الخليجية للخبرة العراقية في مكافحة الارهاب ، أما نهاية هذا الموضوع فقد أنطوى على أستقراء مستقبل الموقف الخليجي تجاه العراق بعد الانسحاب الاميركي فهو ينقسم الى ثلاثة سيناريوهات الاول سيناريو التقرب الخليجي من العراق وهو يبني على عدة أسس منها وجود أنفتاح دبلوماسي خليجي شامل في العراق ، وتسهيل عودة دور العراق الاقليمي والدولي ، وأنفراج في الملف الامني العراقي أما السيناريو الثاني فهو ينادي الابتعاد الخليجي عن العراق وهو مبني على عدة أسس منها تخلف بعض دول مجلس التعاون الخليجي من الحضور الدبلوماسي في العراق بعد الانسحاب الاميركي ، وتعقد المشهد السياسي والامني العراقي ، وأزدياد الشواغل الامنية الخليجية، أما السناريو الثالث فهو ينادي بالجمع بين التقرب والبعد الخليجي من الساحة العراقية بعد الانسحاب الاميركي وهو قد بني على عدة أسس منها وجود تقدم ملحوظ في العلاقات الدبلوماسية العراقية – الخليجية ، وتذبذب المشهد الامني العراقي وتأثيره على النفوذ الخليجي في العراق ، والتصادم بين الشواغل الامنية الخليجية ونفوذها في العراق.
أما الموضوع الخامس من الفصل الاول فقد جاء تحت عنوان مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية بعد أزمة ميناء مبارك وهي تنقسم الى عدة مواضيع الاول منها يتناول طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية بعد الاحتلال الاميركي للعراق ويتضمن عدة محاور منها ترسيم الحدود العراقية- الكويتية وعمق حالة التوتر السياسي بين العراق والكويت ، وملف التعويضات العراقية للكويت، أما الموضوع الاخر منه فهو يتناول أثر ميناء مبارك على العلاقات العراقية –الكويتية وهو يتناول بيان جذور وطبيعة ميناء مبارك الكويتي ، وتناول تأثيرات وتداعيات بناء ميناء مبارك على العلاقات العراقية – الكويتية وتنقسم الى التداعيات الاقتصادية والسياسية ، وأخيرا يتناول أخيرا مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية بعد أزمة ميناء مبارك وهو يتناول ثلاثة سيناريوهات الاول ينادي بتصعيد العلاقات العراقية – الكويتية نحو التوتر والتأزم ، وسيناريو جمود العلاقات العراقية – الكويتية وسيناريو تباطؤ العلاقات العراقية – الكويتية.
أما الموضوع السادس من الفصل الاول فهو يتناول تحديات الاستثمار الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي ، وهو يتناول عدة عناوين منها تناول تأصيل نظري ومفاهيمي لمصطلح الاستثمار، وتناول أنعكاسات الاحتلال الاميركي على الاستثمار في العراق ومنها تناول دور الاحتلال الاميركي في الهيمنة على أيرادات النفط العراقي والاحتلال الاميركي ، وملف الاستثمار

في العراق ، ويتناول نفس الموضوع أسباب الاستثمار الخليجي في العراق منها الاسباب السياسية لعل من أبرزها دعم التحرك السياسي الخليجي في العراق ، وتوظيف الاستثمار لدعم النفوذ الخليجي في العراق، أما الاسباب الاقتصادية فهي تتوزع الى عدة متغيرات منها متغيرات الاقتصاد الخليجي ، وتسهيلات قانون الاستثمار العراقي، وأهمية أحتياطي النفط العراقي.
أما الاسباب الامنية فهي تتوزع الى تنامي الاستقرار الامني العراقي النسبي ، وأنحسار العنف بعد الانسحاب الاميركي من العراق أما التحديات التي تواجه الاستثمار الخليجي في العراق فهي تتوزع الى عدة تحديات منها سياسية تتناول متغيرات المشهد السياسي العراقي ، وتطورات الاحتقان الاقليمي وعلاقته بملف ايران النووي ، أما التحديات الاقتصادية فهي تتوزع الى الفساد الاداري والمالي في العراق وعدم وجود دعم مصرفي حكومي وخاص عراقي لمشاريع الاستثمار ، والتحديات الامنية تتوزع الى عدة قضايا منها تذبذب الوضع الامني في العراق ، وصراع الاجندات الاقليمية في العراق بعد الانسحاب الاميركي .
أما مستقبل الاستثمار الخليجي في العراق فقد توزع الى ثلاثة سيناريوهات الاول يدعو الى تنامي الاستثمار الخليجي في العراق وسيناريو عدم تنامي الاستثمار الخليجي في العراق وسيناريو تباطؤ الاستثمار الخليجي في العراق
أما الموضوع السابع والاخير من الفصل الاول فهو يتناول الدور الخليجي وعلاقته بالعنف في العراق وهو ينقسم الى عدة قضايا الاول منها يتناول استعراض العوامل المؤثرة على الدور الخليجي في العراق منها العوامل الاقليمية(الصراع السعودي-الايراني في العراق) أما العوامل الدولية فهي تتمثل (بالولايات المتحدة الامريكية)
ومن ثم سيتم تناول أنعكاسات الدور الخليجي على العنف في العراق منها أثارة النعرات الطائفية والعرقية ، وتقسيم المجتمع العراقي الى عدة ولاءات طائفية وعرقية أما مستقبل الدور الخليجي في العراق بعد٢٠٠٣ فهو يتوزع الى سيناريوهين الاول يرجح التأثير الخليجي الايجابي الفعال على العراق والثاني يدعو الى التأثير الخليجي السلبي الفعال على العراق.
أما الفصل الثاني فهو بعنوان دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي وهو ينقسم الى عدة مواضيع أولها قراءة ستراتيجية لتفهم أحداث الربيع العربي وهو يتناول عدة قضايا أولها تناول الواقع العربي من الداخل ومن ثم تناول العوامل المؤثرة على الواقع العربي منها التطورات في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وبقاء الوطن العربي محط أهتمام الاجندات الخارجية .
أما مستقبل الواقع العربي بعد الاحداث العربية عام٢٠١١ فهو يتوزع الى سيناريوهين الاول يرجح بقاء الواقع العربي دون تغيير والثاني يميل الى حدوث تغيير جوهري في الواقع العربي .أما الموضوع الثاني فقد جاء تحت عنوان أنعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي وهو ينقسم الى معالجة عدة مواضيع منها تناول طبيعة دول مجلس التعاون الخليجي منها واقع النظام السياسي الخليجي الذي يتميز بأنه نظام قبلي وراثي ، وعدم وجود دستور خليجي دائم يقيد الحاكم والامير ووجود مجالس نيابية خليجية غير منتخبة بشكل مباشر.

أما الواقع السياسي الخليجي فهو يتناول عدة متغيرات منها منع ظهور الاحزاب السياسية الخليجية ، وأزدياد المطالبات الشعبية الخليجية بتغيير الواقع السياسي، وتذبذب حقوق الانسان الخليجي.، وتباطؤ حركة الاصلاح السياسي الخليجي.
أما الواقع الاقتصادي الخليجي فهو مبني على عدة قضايا منها وجود رفاه أقتصادي خليجي ، ووجود تباين في دخل الفرد الخليجي ، وتأثر الاقتصاد الخليجي بالازمات المالية الدولية والاقليمية وأزدياد مشاكل البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي.
أما الواقع الاجتماعي الخليجي فهو يتوزع الى عدة قضايا منها وجود نظم أجتماعية تقليدية ، ووجود تعدد عرقي وطائفي ، وأزدياد حالة الاحساس بالتمييز الطائفي والعرقي.
أما الواقع الثقافي والديني الخليجي منها وجود ثقافة قائمة على الطاعة والولاء للحاكم ، والتركيز على النشاطات الثقافية ، والفنية ، والادبية البعيدة عن مناقشة علاقة الحاكم بالمحكومين في منطقة الخليج العربي ، وتأثر المشهد الثقافي الخليجي بالثقافات الوافدة ومنها أنتشار التطرف الديني الخليجي بعد الاحتلال الاميركي للعراق .
أما الموضوع الاخر فهو يتناول أنعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي منها الانعكاسات السياسية وهي تتوزع الى حدوث طفرة في تفكير المواطن الخليجي ، ومشاركة المواطن الخليجي في الاحتجاجات الشعبية ، والتشكيك الشعبي الخليجي في مشروعة الدولة.أما الانعكاسات الاقتصادية فهي تتنوع الى عدة معطيات منها حدوث بعض الاصلاحات الاقتصادية الخليجية ، وتغيير معادلة التوجه الى الاحتجاجات الشعبية من دوافع الفقر الى الرفاه الاقتصادي، أما الانعكاسات الثقافية فهي تتوزع الى عدة قضايا منها تنامي تيار خليجي من الشباب يدعو الى مغادرة القيم التقليدية ، وتبادل الافكار بين الشباب الخليجي والعربي أثناء الربيع العربي.
أما مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد الربيع العربي فهو يتوزع الى ثلاثلا سيناريوهات الاول يرجح التعاطي الخليجي مع الربيع العربي ، والثاني يميل الى التقاطع الخليجي مع الربيع العربي ، والثالث يدعو الى الجمع بين التعاطي وعدم التعاطي الخليجي مع الربيع العربي.
أما الفصل الثالث فقد جاء تحت عنوان مستقبل النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الربيع العربي، وهو يتناول عدة مواضيع أولها أستعراض موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الازمة السورية بعد أحداث الربيع العربي٢٠١١ وهي يستعرض عدة قضايا منها تأشير دوافع الموقف الخليجي تجاه سوريا بعد أحداث الربيع العربي٢٠١١ منها دوافع أمنية وسياسية خليجية، وأستعراض دوافع الموقف السوري تجاه دول مجلس التعاون الخليجي منها دوافع أمنية وسياسية سورية، ثم سيتم تناول طبيعة الموقف الخليجي تجاه الازمة السورية والذي تمثل بالقضايا التالية منها الاستهجان والادانة الخليجية لاستخدام القوة تجاه الشعب السوري ، ومطالبة دول الخليج العربية لسوريا بأصلاحات داخلية ، وظهور مواقف خليجية تطالب بتغيير النظام السياسي السوري.
أما مستقبل الموقف الخليجي تجاه سوريا بعد الربيع العربي والذي ينقسم الى سيناريوهين الاول يدعو الى تصاعد التوتر بين دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا، والثاني ينادي بأنفراج الازمة بين دول مجلس التعاون الخليجي والنظام السوري.أما الموضوع الثاني الذي عالجه هذا الفصل

فهو جاء تحت عنوان مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي تناول عدة قضايا منها أستعراض الضغوط المؤثرة على الحكومات الخليجية منها الضغوط الداخلية كاأزدياد نفوس مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، وأزدياد تأثير العمالة الوافدة ، وبروز الاسلام السياسي، ووجود حزمة من الازمات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك أستعراض الضغوط الاقليمية منها الفراغ العسكري في المنطقة بعد الانسحاب الاميركي من العراق ، والاحداث المتسارعة في المشهد السوري ، وصعود التيار الاسلامي في مصر الى الحكم ، وأزدياد الضغوط الاسرائيلية لاحداث أختراق داخل المنطقة الخليجية .أما الضغوط الدولية فهي تتوزع الى عدة فواعل منها أستعراض الدور الالماني والامريكي في الحراك السياسي الخليجي قبل وبعد الربيع العربي، والرغبة الغربية في تحريك المشهد السياسي الخليجي ، والبدائل المتاحة أمام الحكومات الخليجية لمواجهة الضغوط المؤثرة عليها منها البدائل السياسية ، والاقتصادية، والتكنولوجية الرقمية.

وأخيرا يتناول مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي وهو يتوزع الى سيناريوهين الاول ينادي بأنعدام التغيير في عمل وأداء الحكومات الخليجية ، والثاني يدعو الى التغيير في شكل وأداء الحكومات الخليجية.

الفصل الاول
النفوذ الخليجي في العراق
بعد الانسحاب الاميركي

١. رؤية تحليلية للسياسة الخارجية العراقية مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد٢٠٠٣

إن الحديث عن السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تحتاج الانتباه الى العوامل التالية:-

أ.المتغير التأريخي:-

يرتبط العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات تأريخية غائرة في القدم ، حيث أخترقت هذه العلاقات العصور القديمة ووصلت الى الحضارات العراقية القديمة(البابلية والسومرية)، حيث أرتبطت تلك الحضارات بأبرز الحضارات الخليجية (كحضارة دلمون) في البحرين ، إذ أرتبط العراق القديم بعلاقات أقتصادية وملاحية ، وبحرية ، ودينية مع تلك الحضارات ، ناهيك أن العراق كان يصدر العديد من المنتجات ، ويستورد البضائع المهمة من المحيط الخليجي.

ب.المتغير الجيوبولتكي:-

تلتصق مع حدود العراق حدود دولتين خليجيتين هما المملكة العربية السعودية ، ودولة الكويت ، وهذا الارتباط الجيوبولتكي يعطي للعلاقات العراقية –الخليجية نكهة خاصة ، حيث كان للتماس الجغرافي أن يثير المزيد من العلاقات منها أزدهار موجات الهجرة الخليجية من نجد والحجاز الى بلاد الرافدين ، لافتقار الجزيرة العربية للارض الخصبة ، والمياه الوفيرة التي تتمتع بها بلاد الرافدين التي كانت تكنى (بأرض السواد) نظرا لازدحامها بالاراضي الزراعية ، والصالحة للانتاج الزراعي ، مما جعل الارتباط بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي يندرج في العلاقات الاستراتيجية ، ناهيك أن هذا الارتباط وخاصة بين العراق ودولة الكويت كان نتيجة للارتباطات العائلية الوثيقة بين الطرفين الناتجة عن التناسل وأزدياد الزيجات العراقية الكويتية ، بحيث أن العديد من العوائل الكويتية والسعودية لها أرتباطات عشائرية داخل العراق تعود الى عوائل عراقية مشهورة.

ج-.المتغير السياسي:-

أرتبط العراق بعلاقات متوترة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي كدولة الكويت وخاصة بعد الغزو العراقي للكويت في أغسطس/أب١٩٩٠ وما نجم عنه أحتقانا بين الطرفين ، وظلت العلاقات

العراقية الكويتية تتلاقفها الغيوم ، وتترنح بين الشد والجذب أثر تلك الحادثة ، لابل أن تغيير النظام السياسي بعد٢٠٠٣ لم يؤثر على مجرى العلاقات العراقية الكويتية بالرغم أن العراق حاول مد الجسور الاخوية مع الكويت، إلا أنه يبدو أن الملفات العالقة بين الطرفين لازالت متقدة لحد الان منها ملف التعويضات والديون العراقية للكويت ، والاسرى الكويتيين ، وأنشاء ميناء مبارك الذي جعل مدركات العلاقات بين الطرفين تتسم بالانفعال ، والتشنج السياسي الشعبي والرسمي ، بسبب تمسك دولة الكويت ببناء الميناء ، بالرغم من أعتراضات العراق المبدئية حول أنشاء هذا الميناء وخطورته على مشروع أقامة (ميناء الفاو الكبير) في محافظة البصرة أقصى الجنوب العراقي.

د-.المتغير الاستراتيجي:-

لقد أعطى الاحتلال الاميركي للعراق في التاسع من أبريل٢٠٠٣ مجالا للتحليلات الاستراتيجية أن تؤشر أنعكاسات ، وتداعيات خطيرة ، ذلك لان الاحتلال حاول أن يجعل العراق بما يمكن تسميته (أنموذجا) للديمقراطية لنشرها على دول المنطقة ، ومنها على دول مجلس التعاون الخليجي ، وخاصة على دولة الكويت ، بالرغم أن لها أرث ديمقراطي تمثل بوجود (مجلس الامة) الكويتي الذي يتمتع بصلاحيات واسعة لتغيير خارطة الكويت السياسية ، إلا أن ماحصل في العراق بعد الاحتلال الاميركي جعل دول المجلس ومنها دولة الكويت أن تقلق من أنعكاسات الوضع الداخلي العراقي ، وخاصة في مجال زيادة وتيرة العنف ، وأحتمالية أنتقالها الى داخل الكويت ، وخاصة أنها كانت المحطة الخلفية للاحتلال قبل وبعد٢٠٠٣ ، فضلا أن القوات الاميركية المنسحبة من العراق مرت بالارض الكويتية ، ناهيك أن هناك نسبة من القوات الاميركية تتمركز داخل الكويت بعد الانسحاب لمراقبة العراق ، والتحرك سريعا عند حدوث أي طارئ لتغيير الوضع العراقي عسكريا أو أمنيا.

هـ -أسس التحرك السياسي الخارجي العراقي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي:-

كل هذه العوامل لابد أن تكون بعين الاعتبار عند وضع السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، ونعتقد أن هناك بعض الملاحظات يجب المرور عليها عند التحرك السياسي الخارجي للعراق تجاه تلك الدول وهي:-

أولا:-.توحيد الخطاب السياسي العراقي

تعاني الساحة العراقية من ظهور العديد من المواقف الحزبية ، والسياسية ، والبرلمانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، ولغرض حماية العلاقات العراقية – الخليجية ، وعدم أصابتها بالانحدار والتراجع ينبغي توحيد الخطاب السياسي العراقي ، وجعله محصورا لدى صانع القرار ، ومن يتولى تصريف السياسة الخارجية تنفيذيا (وزارة الخارجية العراقية)لان مسيرة العلاقات بين الطرفين بعد٢٠٠٣ أصابها التوتر ، والاحتقان ، بسبب ظهور أكثر من موقف عراقي داخل

المنظومة الرسمية والشعبية ، والبرلمانية ، مما نتج أثر ذلك ردود فعل خليجية متضاربة تتناغم مع المواقف العراقية وأوقع الطرفين في أختبار صدق النوايا الواحد تجاه الاخر.

ثانيا:.توظيف الجامعات العراقية لتطوير العلاقات العراقية – الخليجية

تلجأ أغلب دول العالم للاستعانة بأراء الخبراء ، والاكاديميين من مراكز البحوث والجامعات ، لسماع رأيهم بالاحداث الجارية في العالم ، وقد حظيت المنطقة العربية بقدر كبير بأهتمام المحلليين الاستراتيجيين في تلك المراكز ، وخاصة تجاه العراق لمعرفة متغيرات المشهد السياسي العراقي ، وأنعكاساته ، وتداعياته أقليميا ، ودوليا .

لكن العراق وخاصة وزارة الخارجية العراقية لاتعير أهتماما بأراء الاكاديميين ، والمتخصصين بشؤون منطقة الخليج العربي ، لابل لم تعمل على أستقطابهم لديها كخبراء سلطة ، ومستشارين للوزارة في الشؤون الخليجية للاستئناس بأرائهم ، وخبراتهم الاكاديمية التي يمكن أن توظف في دعم صانع القرار ، وحل الازمات التي يمكن أن تظهر بين فترة واخرى بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ، حيث يلاحظ أن الخارجية العراقية تلجأ الى الاستعانة بسياسيين ، ورجال دولة سابقين في معالجة الازمات التي قد تنفجر بين الطرفين وهذا ماحدث في تطورات ملف ميناء مبارك.

ثالثا:.ضرورة خلق خبراء سلطة بشؤون دول مجلس التعاون الخليجي

إن من الواجب القول أن العراق إذا أراد أن يبني علاقات متطورة مع دول مجلس التعاون الخليجي يجب عليه خلق خبراء ، ويسمون في الادبيات السياسية(خبراء سلطة) توفر لهم الامكانيات المادية ، واللوجستية لزيارة دول مجلس التعاون الخليجي ، وأقامة علاقات أكاديمية مع مراكز البحوث الخليجية ، لتقديم رؤية علمية منتجة لصانع القرار العراقي عند حاجته لاراء هولاء الخبراء ، لان الموقف العملي للسياسة الخارجية العراقية ، أثبت ضرورة خلق نخبة أو صفوة أكاديمية متخصصين علميا بمنطقة الخليج العربي ليكونوا دائما(كخلية أزمة) يمكن أستدعائهم في أي لحظة لتقديم الاستشارة الناجعة لصانع القرار للازمات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بدلا من تشكيل اللجان ، وفرق العمل غير المتخصصة التي قد لاتصل الى النتائج التي يمكن أن تظهر من خبراء السلطة المختصين بمنطقة الخليج العربي.

رابعا:-.دعم الاستثمار الخليجي في العراق

إن العراق بعد٢٠٠٣.يمكن أن يكون محل أستقطاب أقليمي مهم يمكن من خلاله ترميم العلاقات مع دول الخليج العربية التي بدأ الحديث عن دور لها في العراق للتدخل في الشؤون الداخلية ، وكسبها كصديق للعراق ، وليس كخصم يريد تنفيذ أجنداته التي قد تنعكس على الاستقرار ، وملف الامن داخليا.إن تفعيل الاستثمار الخليجي في العراق يمكن أن يكسب العراق نتيجتين مهمتين الاولى تغيير النظرة الخليجية تجاه العراق من كونه عامل تهديد ، وقلق للمنطقة آبان النظام البائد ، وثانيا تسخير الاستثمار الخليجي لتطوير البنية التحتية الاقتصادية للعراق عبر جذب رؤوس الاموال

الخليجية ، وتشغيل العمالة العراقية في المشاريع الاستثمارية الخليجية ، وتحجيم العنف ، وأستقرار المشهد الامني العراقي أثر ذلك.

خامسا:- العمل على تطوير العلاقات الدبلوماسية مع قطر وسلطنة عمان

تعتبر الخطوة السعودية على تسمية سفيرها في الاردن كسفير غير مقيم في العراق تطورا نوعيا في مجرى العلاقات العراقية – الخليجية بصورة عامة ، والعلاقات العراقية – السعودية بصورة خاصة ، حيث أنضمت السعودية الى الكويت ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، ومملكة البحرين الى قائمة الدول التي لها ممثلين دبلوماسيين في العاصمة العراقية ، وهذا مايدفع القول الى ضرورة سعي وزارة الخارجية العراقية تجسير العلاقات الدبلوماسية بين العراق مع دولة قطر ، وسلطنة عمان لدفعها لارسال مبعوثين دبلوماسيين في بغداد لانه في المنظور الاستراتيجي هو تطور نوعي لمجرى العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تعرضت تلك العلاقات للشد والجذب جراء سياسات النظام البائد ، وتعني أيضا أن الحضور الدبلوماسي الخليجي في العراق هو يمثل خطوة كبرى للعراق للقبول الاقليمي والخليجي ، مما سيؤثر على تنمية العلاقات أنطلاقا من العلاقات الدبلوماسية الى مجالات اخرى كأن تكون أقتصادية ، وثقافيبة ، وغيرها.

٢.أشكالية النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي*

المقدمة:-

يشكل النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي في الواحد والثلاثين من كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١ موضوعا يثير العديد من الاشكاليات التي تحتم على الباحثين إيلاء هذا الموضوع أهتماما خاصا ، لاسيما أن هذا النفوذ يحاول أن يكون له شأنا في الساحة العراقية بموازاة نفوذ باقي الدول المجاورة للعراق ، سواء كانت دول عربية أو أجنبية، والقوى الدولية المهمة كالولايات المتحدة الامريكية التي غزت ، وأحتلت العراق في التاسع من أبريل٢٠٠٣ .

لقد أستشعر الخليجيون بضرورة زيادة فعالية نفوذهم داخل العراق بعد الانسحاب الاميركي ، لاسيما أن الامريكان طالما ماعبروا الى الخليجيين عدة أشارات مفادها أهمية الوجود العربي عموما والخليجي خصوصا في العراق ، لاملاء أي فراغ قبل أن يصل نفوذ بعض القوى الاقليمية (كتركيا وايران) مرتبة لايمكن ، ولايتيح للخليجيون أن يصلون اليها ، بمعنى أخر على الخليجيين أن يبذلوا كل مافي وسعهم لتبرير نفوذهم في العراق سواء كان بلباس سياسي ، أو أقتصادي، أو أمني.

---

*في الاصل هي ورقة قدمت الى المؤتمر العلمي الثالث عشر الاستثنائي لمركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد حول ((التحديات للامن الوطني للعراق بعد إنسحاب القوات الاميركية للفترة من١٧-١٨أبريل٢٠١٢.

وتبرز أهمية هذا البحث من عدة أعتبارات لعل من أبرزها أن النفوذ الخليجي في العراق لم يكن وليد هذه الساعة ، أي بعد الانسحاب الاميركي فحسب ، إذ كانت بعض دول مجلس التعاون الخليجي تساند الامريكان في فعالياتهم العسكرية قبل وبعد الحرب على العراق كالكويت التي أصيبت بنشوة ولذة عبر عنها الكثير من المسؤولين الكويتيين في عدة مناسبات ، لانهم يضعون الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ أمام أعينهم في تقييمهم لاطر العلاقات العراقية – الكويتية ، وحلت مناسبة الحرب على العراق الاخيرة كموقف أمريكي قدم له الدعم أكثر من طرف خليجي ومنه الدعم الكويتي الذي نظر الى نهاية النظام العراقي السابق ، وأنتهاء دوره الاقليمي في المنطقة مكسبا مهما للكويت ، وليس هدفا أستراتيجيا أمريكيا فحسب ، وعليه أدركت الكويت أهمية أنتهاء النظام العراقي السابق ، وأنتهاء تطلعاته الخارجية ليكون ضمن المجموعة الدولية ذو شأن غير أعتيادي.
أما الاهمية الثانية للموضوع فهو يتعلق بمستقبل هذا النفوذ الخليجي ، وتأثيراته على العراق ، والقوى المجاورة له لعل من أبرزها (تركيا وايران) ، لان أي بروز للنفوذ الخليجي في العراق سيجعل الساحة العراقية تعيش (صراع ارادات) داخلية وأقليمية ، وهذا بحد ذاته سيجعل القوى التي تريد أن يكون لها شأنا في المشهد العراقي تعيش أزمة في تأثيراتها ، وهذه الحالة ستوتر المشهد العراقي ، ويتم تفعيل أزمات عراقية داخلية قد لاتخدم الاجندات الخارجية ، لان أي من تلك الاجندات لاتريد أن يزاحمها أي من القوى الاقليمية ومنها النفوذ الخليجي في رسم اللوحة العراقية لانها تريد أن تجعل اليد الاولى والاخيرة لها وليس الى الخليجيين.
ويعتبر النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي مقدمة لعدة أشكاليات تصيب الساحة العراقية ، وهذه الاشكاليات قد تترجم في عدة تساؤلات مهمة لعل من أبرزها لاالحصر :- س:- ماهي طبيعة النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي؟ وماهي العوامل المؤثرة على النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي؟وماهو مستقبل النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي؟ وسيحاول هذا البحث الاجابة عن كل تلك التساؤلات وغيرها.
وبني هذا البحث على فرضية مفادها((يشكل النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي عاملا مهما في التأثير على الساحة العراقية ، لانه يتحرك سياسيا، وأقتصاديا ، وأمنيا ، مما سيعطي زخما خليجيا جديدا يمكن أن يكون له صدى في أتجاهات القوى السياسية العراقية أمتدادا الى المستقبل القريب ، بالرغم أنه سيواجه النفوذ الخليجي عدة تحديات كبيرة منها تحديات تركية وأخرى ايرانية ، إلا أن المتغير الاميركي سيجعل النفوذ الخليجي له وزنا مهما في المشهد العراقي)).

- أ -

طبيعة النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي

لقد تنوع النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي الى عدة معطيات منها تفرعات النفوذ الخليجي في المجال السياسي، وأمتدادات النفوذ الخليجي في المجال الاقتصادي ، وأخيرا أتجاهات النفوذ الخليجي في المجال الامني ، وسيتم معالجة ذلك تباعا.

أولا:-النفوذ السياسي الخليجي:-

لاشك أن النفوذ السياسي الخليجي لايدخل في الواجهة الامامية في أدبيات السياسة الدولية ، لانه لايجسد ((نوع من أنواع التعاون الدولي الراهن بصيغته العادلة التي يجب أن تحكم علاقات الاطراف المكونة للنظام الدولي المعاصر فمفهوم التعاون الدولي كما هو حاضر في الادبيات السياسية ، والقانونية ، والفقهية الدولية ولاسيما في مرجعية المنظمة الاممية ، والقانون الدولي لايحضر في علاقات الدول إلا لماما ، إذ أن ما نجده ماثلا في الحياة السياسية الدولية هو نوع من التوظيف الايدلوجي المقصود لهذا المفهوم بهدف شرعنة بعض الاوضاع الدولية والاقليمية))(١).
إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تريد أن يكون لها تأثيرا خاصا في تشكيل الخارطة السياسية العراقية للاعوام القادمة ، وخاصة الى موعد الانتخابات البرلمانية اللاحقة عام٢٠١٤ ولاتريد أن يشاركها في هذا النفوذ أي من الجهات الدولية وحتى الاقليمية خشية من ((أستثمار القنوات والمؤسسات الدولية التي من المفروض فيها أن تخدم التعاون الفعلي والحقيقي القائم على مراعاة مبدأ السيادة ، ومعايير العدل، والمساواة ، وأحترام حقوق الشعوب ، وخصوصياتها ، وهوياتها))(٢).

---

(١)عبد النبي بورزيكي، هل التعاون الدولي حقيقة أم مجرد ((يوتيوبيا))؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٢٨، (بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، خريف٢٠١٠) ، ص١١٢.
(٢)المصدر نفسه

ويبدو أن من نتائج النفوذ السياسي الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي أبقاء أشكالية الهوية في المشهد السياسي العراقي قائمة ، لانه ستبرز الانقسامات ، والتيارات الفكرية المتعددة التي ساهمت في تأزيم الانسان العراقي الذي أصبح يعيش حالة أشبه ماتسمى ((بضياع الهوية)) وما ترتب عليه من بروز كتلتين رئيسيتين في الساحة العراقية ، فئة تثقف نحو أشاعة القيم الاسلامية ، والاخذ بكل مافي التأريخ الاسلامي ، وفئة اخرى تدعو الى النظر في التقدم التي وصلت اليه الدول الغربية ، ومحاولة معرفة الاسباب التي أدت الى ذلك ، والاستفادة منها(١).

ولايتوقف الامر عند ذلك ، إذ يمكن أن تبرز فئة ثالثة داخل المشهد السياسي العراقي ((تدعو الى الاخذ بأيجابيات مافي الحضارتين الاسلامية والغربية ، وعدم التخلي عن التراث الاسلامي ، ومحاولة الانتقاء عند الاخذ من الحضارة الغربية))(٢).

وقد يؤدي ذلك النفوذ الخليجي الى بقاء المشهد السياسي العراقي مصاب بالتخلف السياسي الذي يتميز بما يأتي:- (٣)

- التجزئة والانقسام الداخلي ، وفي كثير من الاحيان يسبق الولاء للاسرة أو القبيلة أو الاقليم الولاء للدولة، إذ ساهم الاحتلال الامريكي في تنضيجها ، وبلورتها ، وخاصة في مرحلة حكم الحاكم المدني للاحتلال الامريكي (بول بريمر).

- غلبة مظاهر عدم الاستقرار السياسي من حيث تجدد الصراعات السياسية ، والاختلافات بين الكتل السياسية العراقية.

تمسك الصفوة السياسية بثوابتها الفكرية ، والايدلوجية، والحزبية الى حد الانغلاق ، والجمود ، والتوالد الذاتي ، على الرغم مما قد يتميز به المجتمع العراقي من قابلية عالية للحراك الاجتماعي في المستويات الدنيا والوسطى، بمعنى أن دائرة الاختيار ، والتجنيد السياسي ضيقة للغاية ، بل ومغلقة، وتبقى الكتل السياسية تعتمد أسلوب الترغيب في الوصول الى الكابينة النيابية ، وأستمرار طرح الوعود ، والجوائز ، والغنائم التي يمكن أن يكسبها المواطن جراء دعمه لهذه الكتلة أو تلك.

---

(١)حسن حمدان العليكم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين :دراسة أستشرافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٩، (بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، صيف٢٠٠٨) ، ص٨٢.

(٢)المصدر نفسه، ٨٣.

(٣)المصدر نفسه، ص٩٦.

ويبدو أن النفوذ الخليجي في العراق يريد أن يكون له دور في العملية السياسية هناك ، وحتى التدخل التفصيلي في دعم هذه الكتلة أو تلك ، وهذه الحالة يوصفها الباحثون في العلوم السياسية بحالة (الفساد في الانظمة السياسية المعاصرة)وذلك من خلال الحديث عن كيفية تمويل جمعيات المجتمع المدني ، والحملات الانتخابية السياسية ، ومدى ديمقراطية أنظمة تسيير الجمعيات ، والاحزاب السياسية، وتسلط زعاماتها ، ومدى سداد ومصداقية القوائم المفتوحة في الانتخابات ، والانخفاض المتزايد في نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات ، والوصول الى السلطة ، أو المحافظة عليها بنسب مئوية تقل أو لاتكاد تفوق٥٠% في الكثير من الحالات وكلها مؤشرات تتم عن فقدان الثقة بالطبقة السياسية ، وتعيد الى الاذهان أشكالية الفساد السياسي في بعده الزبوني كمتسبب رئيسي في فقدان الثقة وكأحد أهم التحديات التي تواجه دعاة ما أشتهر مؤخرا بأسم (الحكم الراشد) (١).

ويبدو أن النفوذ الخليجي يبغي تحقيق هدفين الاول دعم وصول بعض الكتل السياسية الى البرلمان وفي نفس الوقت يدرك النفوذ الخليجي مدى تقاطع هذه الكتل السياسية مع الكتل الاخرى ، مما سيضفي على الحياة والعلاقات السياسية بين هذه الكتل بنوع من الصراعات وبذلك ستحمل تلك الكتل عوامل تفككها وتجزئتها ، وحتى تقسيمها ، لذلك ظهرت عدة أنقسامات بين بعض الكتل السياسية العراقية لاسباب عديدة جراء ذلك .

وليس الامر يقتصر على ذلك فقط بل أن طبيعة هذه الكتل ستكسب الاوساط الشعبية القريبة من تفرعاتها الاثنية والطائفية ، مما يعطي بعدا تقسيميا وتجزئيا لتحركاتها داخل المشهد السياسي العراقي وهو بحد ذاته يمثل تحدي كبير للمنظومة المجتمعية ، والمدنية في العراق ، إذ أن طبيعة الشبكات الزبائنية ببعديها الاجتماعي والسياسي في العراق ذات علاقة قوية بالدولة وعمودها الفقري (المؤسسات العسكرية والامنية) من جهة وبالعصبيات التقليدية (العائلية ، الجهوية ، الاثنية ، اللغوية، الدينية)(٢)

ويبدو أن هذه الحالة قد لايتسم بها فقط المشهد العراقي بل هي حالة تطفو على منطقة المشرق العربي ، إذ تبرز على السطح الزبانية العائلية ، والطائفية العرقية والدينية، إذ يتميز المشهد السياسي العراقي بجانب المشهد السياسي اللبناني بتجاذب الفرقاء السياسيين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وصعودا الى السنوات اللاحقة بين الابعاد الطائفية المحلية ، والابعاد العربية الاسلامية الاقليمية والابعاد الغربية الدولية(٣).

---

(١)فضيل دليو، الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٧، (بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء٢٠٠٨) ، ص١٧١.

(٢)المصدر نفسه، ص١٧٤.

(٣)المصدر نفسه، ١٧٥.

وأخيرا يبدو أن النفوذ الخليجي في العراق هو جزء من عالم تجري فيه تحولات هائلة تهز أركانه وتعيد صوغ قواعد عمله ، وعلاقاته ، وهذه التحولات الجارية تغيرمعايير القوة ، والقدرة ، ومفاهيم الامن القومي ، وتزيد من تسارع قوة دفع مايحدث من تغيير(١).

ثانيا :-النفوذ الاقتصادي الخليجي

بالرغم من أتفاق أغلب الدراسات الاقتصادية الرصينة أن الاوضاع الاقتصادية العراقية لاتشجع الاستثمار في السوق العراقية بعد٢٠٠٣ نظرا لغياب العوامل التالية :- (٢)

- بنية تحتية متكاملة.
- ظروف أستقرار وأمان .
- مستويات منخفضة من الفساد.
- تشريعات وأجراءات تيسر ولوج الاستثمار الاجنبي.

إلا أن النفوذ الاقتصادي الخليجي قد تغاضى أو لنقل تجاوز تلك الحقائق وأراد أن يكون له دور في الساحة العراقية ، وخاصة بعد الانسحاب الاميركي، حيث أن ((الاقتصاد العراقي في هذه اللحظة التأريخية لايحتاج الى أستثمار يستحوذ على أصول قائمة بل الواجب أن تكون الحاجة قائمة الى أستثمار حقيقي يضيف الى قدراته الانتاجية قدرات جديدة يترتب عليها زيادة مساحة الاستخدام (التشغيل) في بلد يعاني بطالة تصل الى ٢٨% من قواه العاملة على أقل تقدير ، وليس الاستثمار العقيم الذي يشتري مشروعا قائما مستبدلا الملكية الوطنية بملكية أجنبية من دون أحداث تغيير في مستوى أجمالي الناتج المحلي))(٣).

وتوجد دراسات اخرى تقلل من النظرة الاقتصادية التشاؤمية سالفة الذكر ، وترجح أمكانية زيادة النفوذ الاقتصادي الخليجي ، لاسيما أن العراق قد ((خرج من معادلة الاحتلال العسكري ، وهذه الحالة هي مليئة بالقيود ، والمحددات التي أحاطت بالاقتصاد العراقي جراء الاحتلال الاميركي ، حيث سادت في ظله مشاكل عديدة في المدى القصير ، والمتوسط، في مقدمتها أرتفاع معدلات البطالة ، وتعميق التشوهات في توزيع الدخل باتجاه الفئات المستفيدة من أقتصاد الحصار ، والحرب في الماضي ، ونمط التنمية الراسمالية في المستقبل ، وتتطلب اليات هذا المنهج تفعيل الاستثمار الخليجي في العراق ومما يحفز هذا الاستثمار الخليجي أنخفاض معدل الاجور المحلية من جراء أرتفاع معدل البطالة ، وهذا بدوره يؤدي الى تنمية هيكل التكاليف الانتاجية للاستثمارات المذكورة.

---

(١)عاطف الغمري، الوطن العربي في عصر تتعدل فيه موازين القوة والنفوذ ومعايير التقدم ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد٢٧، (بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسيةبالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، صيف٢٠١٠) ، ص١٢٣.

(٢)أ.د.محمد علي كاظم المعموري و.م.م.رندا طلال الربيعي، أشكالية التحول في الاقتصاد العراقي ضبابية الرؤية وغياب المنهج، مجلة قضايا سياسية، العددان١٩-٢٠، (بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠)، ص٥٠.

(٣)المصدر نفسه.

مما يترتب فيه أرتفاع مؤشرات جدول الربحية الاقتصادية للاستثمار الاجنبي في العراق))(١).
ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي تضع العراق في قائمة أهتماماتها لاختراقه أقتصاديا ، بسبب سعة أرضه، وكثرة مشاريعه التي يمكن للشركات الخليجية أن تقوم بالاستثمار فيها ، لاسيما أن الاقتصاد الخليجي تواجهه عدة تحديات ، ويمكن أن يكون العراق عونا للاقتصاد الخليجي لمجابهة تحدياته ومن أبرزها((خلال العشرين السنة القادمة الى سنة٢٠٢٥ سيكون المياه والزراعة، حيث أن الموارد المائية الحالية قليلة جدا ، ومتسارعة النضوب ، وليس هناك مصادر مائية متجددة(سوى تحلية مياه البحر) وهذه باهظة التكاليف، وتعتمد بشكل أساسي على أستمرار تدفق البترول بكميات تجارية، وبأسعار متزايدة ، وكلا الموردين الاساسيين ، الماء والبترول ناضبين ، مما سيزيد من مشكلة أستيراد المواد الغذائية ، مما سوف يزيد الضغط على موازيين المدفوعات ، ويبطى معدل النمو الاقتصادي ، وهذا هو التحدي الاعظم الذي سيواجه دول الخليج))(٢).

وترى بعض الاحصائيات العربية أنه بعد الاحتلال الامريكي للعراق أزدادت الاستثمارات العربية البينية ومنها الاستثمارات الخليجية في الساحة الاقتصادية العراقية ، وخاصة في قطاعات الاتصالات ، والخدمات المالية ، والسياحة ، الامر الذي يشير((الى طبيعة الاقتصادات الريعية التي تنسجم مع متطلبات العولمة، وتحفز الاتجاه أكثر وأكثر الى الربح السريع، وذلك يكرس الارتباط البنيوي للاقتصادات العربية بالبنية الاقتصادية المعولمة في ظل عدم أتجاه هذه الاقتصادات العربية في المقابل نحو التكامل العربي في مجال الاستثمار الانتاجي ، وذلك يعني المزيد من الاشتراطية التي تلازم المساعدات الرسمية ، ناهيك بما بات ثابتا في عرف جميع الخبراء ، والفاعلين الاقتصاديين في أن الاستثمار الانتاجي هو العامل الاساسي الحاسم في توفير القاعدة الانتاجية وفي نحوها ، وأن التكامل العربي في مجال الاستثمار الانتاجي هو المدخل الاساسي والحاسم للتكامل العربي في المجالات الاخرى))(٣).

---

(١)سالم توفيق النجفي، مستقبل التنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٥، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/يوليو٢٠٠٤) ، ص٩٦.
(٢)د.وديع أحمد كابلي، مستقبل الاقتصاد الخليجي الى عام٢٠٢٥ ، (البحرين، منتدى التنمية، ٧-٨فبراير٢٠٠٨) ، ص٣.
(٣)الاستثمارات العربية البينية ملزال الطريق طويلا، نشرة أفق الالكترونية، العدد٤٤، (بيروت، دائرة البحوث والدراسات ، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١١/٥/٣٠) ، ص٥.

ثالثا:-النفوذ الامني الخليجي :-

خرجت من الساحة العراقية عدة أشارات رسمية تؤكد رفض العراق لاي تدخل أقليمي ، ودولي بعد الانسحاب الاميركي، وقد غلبت على تلك الاشارات عدم تسمية تدخل أي دولة خليجية من دول مجلس التعاون الخليجي في الشأن العراقي ، إلا أن تلك الاشارات لم تستثني أي دولة أقليمية أو دولية من التدخل في الساحة العراقية ، إذ قال نائب رئيس الوزراء العراقي حسين الشهرستاني((أن العراق يدعو دول الجوار ، والمنطقة اليوم الى التعايش معه بسلام من خلال إيجاد التكامل الاقتصادي))رافضا في نفس الوقت((تدخل أي دولة بشؤون العراق الداخلية كونه دولة ذات سيادة خصوصا بعد الانتهاء من أنسحاب أخر جندي أمريكي من أراضيه))(١).

وفي تلك الاثناء ظهرت عدة تسريبات صحفية عن نية العراق أبرام أتفاق مع دول خليجية لحماية الاجواء العراقية بعد أنتهاء عملية الانسحاب الامريكي ، لكن عضو اللجنة الحكومية لتسلم المواقع العسكرية من القوات الامريكية في مكتب رئيس الوزراء أحمد الشيحاني قوله((أنه ليست هناك أية نية للاتفاق مع دول الخليج لحماية الاجواء العراقية بعد الانسحاب الامريكي من العراق))وخلص بالقول((نعمل على حماية الاجواء العراقية عبر شراء رادارات ذات تقنيات عالية في الرصد ، وبالتنسيق مع شركات عالمية معنية في الرصد الجوي تعاقد معها العراق))(٢).

وفي ظل هذا المناخ السياسي العراقي المملوء بأشارات ترفض أي تدخل أقليمي وخليجي بالعراق يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي لها توجهات بدأت تتبلور قبل وبعد الانسحاب الاميركي للعراق يتمثل بأعطاء أشارات لكل القوى الاقليمية(تركيا وايران) والدولية (الولايات المتحدة الامريكية)أنها حاضرة في المشهد العراقي.

وفي هذا السياق أبدى أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثان أستعداده ((لاستضافة مؤتمر مصالحة عراقي في الدوحة لحل كل القضايا العالقة من أجل تحقيق أستقرار العراق ، ووحدته ، وأنه سيرسل الى زعماء الاحزاب، وقادة الكتل السياسية دعوة بخصوص الموضوع))، وكان عدد من البرلمانيين العراقيين أبدوا تحفظهم على الدعوة القطرية ، إذ أكد النائب عن دولة القانون علي الشلاه أن الشعب العراقي يفضل أن تحل أزماته ، ومشاكله داخل البيت العراقي ، وقال الشلاه((نرفض أي تدخل خارجي في الشأن الداخلي للعراق ، لان العراقيين قادرون على حل مشاكلهم دون تدخل أي طرف خارجي))(٣).

ومن جانب أخر يدرك بعض البرلمانيين العراقيين أن التدخل القطري في الشأن العراقي قد تكون نتائجه غير حميدة يمكن أن تكون على حساب الشعب العراقي لكونه يأتي من خارج العراق ، ومن المفضل حل المشاكل العراقية داخل الجسد السياسي العراقي ، ويقول في هذا الاتجاه فرهارد الاتروشي عضو مجلس النواب عن القائمة الكردستانية ((أن تدخل أي طرف أقليمي في حل الازمة الراهنة لن يكون مجانا ، بل سيكون له ثمنا ، وربما على حساب الشعب العراقي)) ، مشيرا أن

---

(١)العراق ينفي نيته الاتفاق مع دول الخليج لحماية أجوائه بعد الانسحاب الامريكي، الجزيرة .نت، ٧ديسمبر٢٠١١، ص٢.

(٢)المصدر نفسه.

(٣)قطر تسعى الى مل الفراغ الذي خلفه الانسحاب الامريكي من العراق، صحيفة البينة(العراق) ، ٢٠١٢/١/٥، ص١.

علـى ((الكتـل الـسياسية حـل خلافاتهـا داخليـا ولـيس بتـدخلات خارجيـة))، وقـال الاتروشـي أن ((التجارب السابقة للتدخلات الاقليميـة فـي حـل الازمـات الـسياسية لـم تعط نتـائج مريحـة ، لـذا فـأن على الكتل السياسية حل خلافاتها داخليا وليس بتدخلات خارجية))(١).

ولم تكتفي دول مجلس التعاون الخليجي بـالنفوذ الـسياسي الخليجي وأنمـا أطرتـه بنـشاطات سـرية وأستخبارية داخل العراق ، حيث كشف مصدر مقرب من السفارة البريطانيـة قـي بغداد ((أنـه أطلـع على تقرير مفصل عن البنيـة المعلوماتيـة للاتـصالات فـي العراق الـذي احتـوى علـى معلومـات عـن غرفـة عمليـات للتنـصت علـى المكالمـات الهاتفيـة ، وتـسجيلها ، ومتابعـة مـستخدمي الانترنيـت فـي العراق))، مبينـا ((أن هذه البنيـة تتمركز فـي مكـان مـا فـي وسط بغداد بالتعـاون مـع احـدى شـركات الهـاتف النقـال ، وشـركة خدمـة أنترنيـت)) ، وأوضـح المـصدر((أن الجهـاز المخـابراتي البريطـاني المتخصص بمجرمي الانترنيت،والقراصنة كشف عن الغرفة الكويتية))(٢).

وأندفعت بعض دول مجلس التعاون الخليجي(الكويت) حسب تقارير غربيـة في منطقة الخليج لتقديم مساعدات ، ودعم تقدمه مجموعـات سـلفية الـى مجـاميع مـسلحة فـي العراق قد تقوم بعمليـات بعد وصول الضوء الاخضر لهـا من بعض الـسلطات الخليجيـة ، وفـي نفس الاتجـاه أعلـن فـي حـوار مـع قنـاة العربيـة الفضائية المـواطن الكـويتي مبـارك عبـد الـرحمن البـذالي ((أنـه يقـوم بتجنيـد الـشباب الكويتي والعربي ، ويقوم بأرسالهم الى العراق لتنفيذ أعمال مسلحة (أرهابيـة)))، وتعتقد التقـارير الغربيـة أن سبب الدعم الخليجي لتلك المجاميع المسلحة لاذكاء الفتنة الطائفية في العراق(٣).

ويبدو أن التدخلات الكويتيـة السرية في الملف الامني العراقي رافقه نوع مـن المغريـات الاقتـصادية الكويتيـة للجانب العراقي ، إذ أعلن السفير الكويتي في العراق علي المؤمن علـى صدور توجيهـات حكوميـة كويتيـة لتـسهيل مـنح تأشـيرة الـدخول للتجـار العراقيين ، لكـن الجانـب العراقـي وخاصـة البرلمـاني لـم يـستقبل هـذا التحـرك الكـويتي بـشي مـن القبـول ، بـسبب الهـواجس العراقيـة مـن التوجهات الكويتية تجاه العراق ، وقد أكدت في هذا الاتجاه النـائبة عالية نصيف عن الكتلة البيضاء ((أن العراق ليس بحاجة الى الاجراءات التي أتخذتها الكويت لتوسيع التبـادل التجـاري بين البلـدين بقدر ماتحتاجها الكويت)).

---

(١)الدوحة وواشنطن وجهان لعملـة واحدة/ نـواب دعوة قطر لعقد مؤتمر وطني لن يكـون مجانـا، صحيفة المراقب العراقي(العراق) ، العدد٤٤٧ ، ٢٠١٢/١/٥، ص١.

(٢)الكويت تتجسس على العراق، صحيفة البينة(العراق)، ٢٠١١/١٢/٢١، ص١.

(٣)دعم سلفي كويتي في العراق ، صحيفة البينة(العراق) ، ٢٠١١/١٢/٢١، ص١.

وشددت نصيف على أن ((العراق لن يستطيع أقامة علاقات أقتصادية مع الدولة التي تمارس دورها في المحافل الدولية سرا وعلنا لغرض أبقاء العراق تحت طائلة البند السابع رغم أنتفاء أسبابه))(١).

ومع بداية عام٢٠١٢ ذكرت مصادر سعودية من عائلة السديري المقربة من الاسرة الحاكمة الذين يعتبرون زعماؤها من أخوال الملك السعودي الراحل فهد بن عبد العزيز ومازالت تتمتع بنفوذ وثروة في السعودية حتى الوقت الحاضر((أن الملك عبد الله قرر التصدي بنفسه شخصيا للشأن العراقي ، وأنه طلب من الامير بندر بن سلطان ، بأعتباره أمين عام مجلس الامن الوطني السعودي ومن وزير الخارجية سعود الفيصل بذل كل طاقات المملكة لمواجهة ايران في المنطقة ، وأعطاء أولوية خاصة لكل من لبنان والعراق)) ، وذكرت المصادر ((أن الملك عبد الله مستعد لتقديم ٢٥٠مليار دولار للتصدي لهذا الخطر القادم ، وأن السعودية سوف تنجح في أستعادة المبادرة في القضية العراقية ، وسوف تعمل على أستقطاب مختلف القوى السياسية، وستقوم بتسليح قوى اخرى لتحقيق أنجازات سياسية بقوة السلاح ، وسوف تقوم المملكة حتى بأستمالة أطراف تراها مضطهدون من قبل القوى الحكومية الشيعية ، كما ستقوم المملكة بأحتواء الاكراد في شمال العراق ، وتمويل تدريب عناصر كردية مناهضة لايران ، وتقديم دعم أستراتيجي لمنظمة مجاهدي خلق الايرانية ، وتمويل منظمات أنفصالية وأصولية في مناطق ايران المختلفة وفي مقدمتها بلوشستان الايرانية))(٢).

ويبدو مما سبق ذكره أن النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الامريكي يمتد الى عدة مجالات لعل من أبرزها في المجال السياسي من أجل أبقاء الساحة العراقية مشغولة بأضطرابات داخلية منها تكريس أزمة الهوية ، إذ أن أبرز نتائجها تقسيم المجتمع العراقي الى عدة ولاءات ((وتكريس المفاهيم ، والانتماءات الفرعية بدلا من خلق شعور وطني واحد بين العراقيين ومن ثم التمهيد لفرض فيدراليات على أسس عرقية وطائفية تمهيدا لتكوين ثلاث دوليات (دولة كردية في شمال العراق، وسنية في الوسط ، وشيعية في الجنوب)، ويبدو أن هذا التوجه نابع من طبيعة الامبريالية المعولمة التي تسيطر عليها الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات التي ترى في الطابع الوطني عائقا أمام أمتداد نفوذها ، وتحجيما لنشاطاتها ، الامر الذي يدعوها الى تحجيم هذا وردعه عبر الوسائل المختلفة بما فيها الاحتلال المباشر))(٣).

---

(١)نصيف:العراق ليس بحاجة الى تسهيل دخول التجار الى الكويت، صحيفة البينة(العراق) ، ٢٠١١/١٢/٢٤، ص١.

(٢)الملك عبد الله يخصص ٢٥٠مليار دولار لضرب الشيعة ، صحيفة البينة(العراق) ، ٢٠١٢/١/١، ص١.

(٣)رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٤، (بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، ربيع ٢٠٠٧) ، ص٢٤.

أما النفوذ الاقتصادي الخليجي في العراق فيبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي جادة في تأسيس مؤطأ قدم لها وخاصة بعد أشكاليات الازمة المالية العالمية عام٢٠٠٨ ، وأزمة دبي المالية عام٢٠٠٩ لاسيما أن تلك الدول تعيش عدة أزمات ، وتحديات أقتصادية ، وتحاول من خلال نفوذها في العراق تعويض الاشكاليات السابقة بالاعتماد على الساحة الاستثمارية العراقية التي يمكن أن تدر وفورات مالية كبيرة ، خاصة بعد أن تواجدت عدة شركات خليجية في شمال ، ووسط وجنوب العراق لتمسك أنجاز عدة مشاريع عديدة ، ومن أبرز هذه الازمات ، والتحديات الاقتصادية :- (١)

أولا:-عدم قدرة الدولة في الخليج على توليد نمو معزز ودائم في ظل عدم تنوع القاعدة الانتاجية ، وضعف القطاع الخاص ، وغياب المؤسسات التي تدعم البيئة التجارية التنافسية .

ثانيا:-التحديات المتعلقة بالمالية العامة ، وأرتباطها الوثيق بالتطورات في أسواق النفط.

ثالثا:-المشكلات المرتبطة بأسواق العمل، والتحول الديمغرافي التي تضع ضغوطا على توفير البنية الاساسية ، والخدمات العامة، ونظم التأمين الاجتماعي ، وسياسات التقشف الحكومية في مواجهة الحريات الكبيرة للداخلين الى سوق العمل.

أما النفوذ الامني الخليجي في العراق فيبدو أن أبرز الدوافع لبلورته ، وتكريسه هواجس دول مجلس التعاون الخليجي من النفوذ الايراني أقليميا ومنها في العراق ، لكن بعد الانسحاب الاميركي من العراق بدأت قواعد اللعبة تتغير وبدأت الضغوطات التي كانت تتلقاها للقوة العسكرية الامريكية لقوات الاحتلال في العراق تنخفض وأضحت الاجواء السياسية الاقليمية تتوجه الى أشكاليات الملف النووي الايراني ، وأنعكاساته على المنطقة ومنها على العراق ، وبدأت تطورات هذا الملف يدخل في خانة الصراع الامريكي – الايراني في المنطقة ، لذلك بدأت مرحلة جديدة من الصراع الامريكي الايراني يتمثل في جر دول مجلس التعاون الخليجي للاشتراك في ترتيب أوضاع المنطقة للضغط على ايران ، ولاننسى ماقالته هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الامريكية في ديسمبر٢٠١٠((إن جيران ايران يشاطرون واشنطن مخاوفها بشأن برنامج طهران النووي)) ، وأدلت كلينتون باقوالها بالبحرين في تلك الفترة على هامش منتدى المنامة حول أمن الخليج وهي تتزامن مع وثائق ويكيلكس أظهرت ((ميل بعض قادة الخليج لاستخدام القوة لوقف طموح ايران النووي))(٢).

وفي ظل ذلك أرادت دول مجلس التعاون الخليجي أن تمارس دورين في المنطقة فهي مع الولايات المتحدة الامريكية في قضية الضغط على ايران ، ومن جانب أخر تمارس دورا ونفوذا في العراق

---

(١)فتحي العفيفي، الخليج العربي :الكونفدرالية وهيكلة السياسات الراديكالية دراسة في التأريخية البنائية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٥، (بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، صيف٢٠٠٧) ، ص١٩- ٢٠.

(٢)محمد كريشان، تأثير وثائق ويكيلكس على أمن الخليج، برنامج ماوراء الخبر، قناة الجزيرة الفضائية القطرية، ٢٠١٠/١٢/٣، ص١.

لكي توصل رسالة الى كل الاطراف ومنها الى ايران مفادها أن تلك الدول لها من المرونة ، والتأثير داخل الساحة العراقية كغيرها من القوى الاقليمية هذا من جانب ومن جانب أخر فأن دول الخليج العربية تحاول أن تستدرك أية تطورات مستقبلية من أجل صد أية ضغوطات ايرانية عليها جراء توافقها مع واشنطن (قضية الملف النووي الايراني) ، ومحاولة خلق نوع من التنافس الاقليمي داخل العراق ، خشية من وصول تداعيات المشهد العراقي مثل تفاعلاته السياسية والامنية اليها.

- ب -

العوامل المؤثرة على النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي

لاشك أن النفوذ الخليجي في العراق تعرض الى عدة مؤثرات أقليمية ودولية ، وهذه المؤثرات تبتها عدة قوى لعل من أبرزها الولايات المتحدة الامريكية ، وتركيا، وايران ، وهذا الثلاثي يشترك في عدة أجندات مفادها لعب دور فاعل في الساحة العراقية قبل وبعد الانسحاب الاميركي ، وقد تخيم على واقع تلك المؤثرات حالة من التعاون والصراع التي تنتاب التفاعلات المحيطة بالمنطقة مما يبرر تأشير أبعادها ، وتأثيرها على النفوذ الخليجي في العراق.

أولا:-المتغير الاميركي:-

تستخدم واشنطن الملف النووي الايراني لتصعيد الازمة مع طهران بالتعاون مع حلفاؤها في الخليج (دول مجلس التعاون الخليجي) ، ولايحتاج الامر الى أثبات بأنها تسخر كل طاقاتها الرسمية وغير الرسمية لجعل ايران في زاوية المتهم الذي خرق كل الشرائع الدولية التي تحرم أستخدام الطاقة النووية لاغراضها غير السلمية، ويؤكد في هذا الاتجاه دانييل روبيتشو باحث في العلوم السياسية/جامعة نورذرن أريزونا وفيليبا وينكلر أستاذ مساعد زائر في العلوم السياسية من نفس الجامعة ذاتها بالقول((نشهد في هذه الازمة موقفا تتخذه جهات عديدة من ايران بقيادة الولايات المتحدة ينضوي على فرض عقوبات على ايران لعرقلة نمو برنامجها النووي ، وهو الموقف الذي عرضته وسائل الاعلام الامريكية على أنه مواجهة بين ايران والغرب ، ورغم عدم قدرة الادارة الامريكية على تقديم دليل دامغ ومباشر على ماتعترض عليه من أنشطة ايرانية ، إلا أنها تتهم طهران بمحاولة الاستفادة من قدراتها في تخصيب اليورانيوم في صنع أسلحة نووية))(١).
وتوظف واشنطن ملف ايران النووي للمحافظة على دورها الاستراتيجي في المنطقة وفق مزاعم ((المحافظة على الامن والسلم الدوليين))هذا في الوقت التي تستثمر واشنطن الاخرين (دول الخليج العربية) في الملف النووي الايراني في عملها الانفرادي والذي يأتي ((في أطار تنفيذ

---

(١)دانييل روبيشتو وفيليبا وينكلر، المواجهة النووية الحقيقية :هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي ؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٢١، (بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء٢٠٠٩) ، ص٩.

ماتصفه هي من أهداف ، وتصورات ، أي بمعنى أخر ليس هناك من يشاركها في صناعة القرار .فالقرار يبقى أميركيا ، وماوجود الاخرين إلا لتنفيذ ماتصنعه من أهداف في أطار أستراتيجية الاحتواء الجديد للنظام الدولي مشاركة مشروطة بتحقيق مصالحها الرئيسية))(١).

ويبدو أن واشنطن تغاضت عن النفوذ الخليجي في العراق لسببين الاول لجعل الدور الخليجي في مواجهة النفوذ الايراني في العراق، والثاني لكسب دول الخليج العربية في حملتها ضد ايران ، بحيث أن تلك الدول بدأت تلعب دورا ، والتوافق مع الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران الى الطلب من واشنطن لوضع حد للملف الايراني النووي تحت مزاعم تهديد الامن الخليجي ، إلا أن مايلفت النظر أن واشنطن قد يكلفها النفوذ الخليجي في العراق لسببين الاول لان بعض دول الخليج ذات البيئة الدينية المتشددة قد تتواصل مع العراق بعد الانسحاب الاميركي عبر أرسال المساعدات ، والمقاتلين لاستهداف الوجود غير العسكري الاميركي(سفارة، قنصليات أميركية في المحافظات العراقية، شركات أمنية، واجهات أستخبارية أميركية الخ))وقد تكون ((النظم المحافظة المتشددة في منطقة الخليج تؤدي بفكرها المتشدد الى بروز الجماعات المتشددة التي هي أكثر خطرا على المصالح الامريكية ، والامن الوطني الامريكي من الجماعات الاسلامية المعتدلة التي لها قواعد شعبية كبيرة))(٢)كما حصل في بروز دور سياسي لجماعات الاخوان المسلمين وفوزها في الانتخابات المصرية الاخيرة.

إلا أن واشنطن قد لاتعير هذه المخاطر أهمية تذكر إذا ما علمنا أن الانظمة الخليجية كانت قد عبرت الى الولايات المتحدة الامريكية منذ أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١ أنها مصممة على محاربة الارهاب ، ومكافحة الجماعات الاصولية المتطرفة تناغما مع أستراتيجية بوش (الابن) (من لم يكن معنا فهو ضدنا)، وأرسلت بعض دول مجلس التعاون الخليجي(المملكة العربية السعودية)أشارات الى الادارة الاميركية أنها لم تبخل أن تعمل أو تستخدم أية وسيلة لمنع تسلل المقاتلين الى العراق بعد الاحتلال الامريكي بهدف القيام بعمليات مسلحة ضد الاميركان (قيام السعودية ببناء سياج أمني مع العراق بمواصفات الكترونية حساسة بالاف ملايين الدولارات) لعرقلة عبور المتشددين الى العراق.

وعليه فأن واشنطن تدرك أهمية تسهيل النفوذ الخليجي للعراق وخاصة بعد أنسحابها منه في ديسمبر٢٠١١ سعيا لمواجهة توجهات ايران في المنطقة حيث أن الاخيرة تدرك ((عمق المتغيرات الاقليمية والدولية المحيطة بها ، وهي بالفعل حققت مكسبا بصعود الشيعة الى الحكم في العراق ، وبروز دور حزب الله في لبنان وبمكاسب أو بتحركات للشيعة في دول خليجية متعددة وهذا يعني

(١)سويم العزي، أسباب فشل الاستراتيجية الاميركية في العالم، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٩، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، صيف٢٠١١) ، ص١٤٠.

(٢)د.محمد بن جاسم الغتم ود.محمد نعمان جلال، نظرة أستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في أطار دولي/ (الكتاب الثالث) ، (مملكة البحرين، مركز البحرين للدراسات والبحوث ، مطابع المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥) ، ص١٠٣.

أن ايـران وفكرهـا الـسياسي، والـديني فـي صـعود وأن كـان هـذا الـصعود محفوفـا بالمخــاطر والتحديات))(١).

ثانيا:- المتغير التركي:-

مـن مفارقـات القـدر أن تركيـا تتلاقـى مـع ايـران فـي مواجهـة العديـد مـن القـضايا فـي مواجهـة الاستراتيجية الاميركية في المنطقة عموما والعراق خصوصا ، وهذه التحديات قد تشكل شيئا ما أمام النفوذ الخليجي الذي له تقاطعات مع ايران ، وتوافق مـع واشنطن ممـا يعطي للمتغير التركي أثرا على الوجود الخليجي في العراق ، ومن أبرز التحديات المشتركة بين تركيا وايران في العراق مايأتي:- (٢)

أولا:-تتشارك تركيا وايران في العديد من القضايا التي تشكل تحديا وربما تهديد السيادة ، ووحدة البلدين ، وأولها القضية الكردية ، حيث يوجد في تركيا أكثر من ١٢مليون كردي ، وفي ايران أكثر من ٧ملايين، ومع أن المشكلة في ايران أقل حدة منها في تركيا فـأن النزعة الاستقلالية لاكراد المنطقة وأنطلاقا مما تتحقق في العراق قائمة في كل البلدان التي يتواجدون فيها وهو مالايشكل ولايزال حافزا للتعاون بين دول المنطقة ، ولاسيما بين تركيا ، وايران ، وسوريا، من أجل تطويق النزعات الانفصالية .ومثل هذا التحدي شكل ولايزال واحدا من أهم عوامل التقارب بين هذه البلدان بمعزل عن طبيعة النظام السياسي في طهران أو أنقرة.

ثانيا:-التحدي الثاني هو تنامي النزعة المذهبية في المنطقة ، وخصوصا منذ الاحتلال الاميركي للعراق ، ودور واشنطن في أيقاظ هذه النزعة ، والنفخ في نارها ، وبما أن الحساسيات المذهبية عميقـة فـي التـاريخ الاسـلامي ، فقـد سـهل علـى الادارة الاميركيـة ، ومـن خلفهـا ، أو معهـا (اسرائيل)تحريك هذه الحساسيات التي ترجمت مذابح في العراق ، وأفغانستان ، وباكستان، وتوترات في لبنان ، ومناطق عربية اخرى ، ونظرا للطبيعة التعددية المذهبية في تركيا وايران فأنهما يخشيان سريان العدوى المذهبية الى داخلهما ، لذا يسعى كل منهما الى مواجهة هذه النزعة ، وأبقاء العلاقات جيدة بينهما هي أحد عوامل أخماد هذه النزعة.

ثالثا:-أفضى الاحتلال الاميركي للعراق الى نشوء واقع جديد في خريطة العراق عماده التوتر، والتطرف لدى مختلف الاطراف، وأستمرار الاضطراب الامني والسياسي هناك يبقي الخاصرة العراقية مصدر تهديد لاستقرار وأمن تركيا وايران.

رابعا:-أضيف الى جملة التحديات التي تواجه العلاقات التركية الايرانية مابات يعرف بالبرنـامج النووي الايراني.

---

(١)المصدر نفسه، ص١٧٧.

(٢)محمد نور الدين، تركيا والموقف من أحتمالات توجيه ضربة عسكرية الى ايران ، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٦، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، صيف٢٠١٠) ، ص٥٣.

ومن جانب أخر يرى أغلب المراقبون أن دخول تركيا في هندسة تحالفات أمنية قد تعطي لها نفوذا أكثر في المنطقة عموما والعراق خصوصا ، بالرغم من توتر العلاقات بين تركيا وأطراف اخرى كسوريا أثر أشكاليات الازمة السورية بعد أحداث الربيع العربي عام٢٠١١ ، وعليه أن ((رؤية محور أستراتيجي تركي-سوري-عراقي-ايراني يقلب التوازنات الاستراتيجية في المنطقة لصالح أرادة شعوبها في مقاومة جميع أشكال الهيمنة الخارجية مايزال هدفا تسعى اليه هذه الشعوب))(١).

ومما يدعم هذا الراي توجهات تركيا الجديدة تجاه العالم العربي والاسلامي بقيادة مهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة الدكتور أحمد داود أوغلوا وزير الخارجية التركي الذي دعا الى عدم الاكتراث بتأريخ تركيا الاستعماري في المنطقة ، لان المنطقة العربية والشرق الاوسط لازالت تشكل العمق الاستراتيجي لها ، ولغرض إعادة الدور التركي هناك يجب تبرير الوجود التركي ، وتعميقه من خلال الوسائل الاقتصادية ، والسياسية ليكون أكثر قبولا من تأريخها الاستعماري في المنطقة.

وتبعا لذلك يمكن القول ((إن الاعتراف الجديد بجذور تركيا التأريخية ، والثقافية في المناطق المجاورة يغير مدارك تلك المناطق في ظل تصور جغرافي جديد.أن المسافة المادية ، والصعوبات السابقة للانخراط الفاعل في تلك المناطق لم يعد لها معنى في دوائر صانعي السياسة ، ولدى الجمهور بعامة ، فلقد تم أكتشاف قرب هذه المناطق، وتوافر أمكانية الانخراط التركي عبر أدوات تذكر العلاقات الماضية، وأنبثاق الهويات الثقافية ، والحضارية ، وأستكشاف فرص الانخراط (التعاطي الفاعل) ، ولقد قامت سياسة تركيا الجديدة في الجوار على تقليل حجم المشاكل في المناطق المجاورة والتي أطلق عليها داود أوغلوا نفسه أسم سياسة أنعدام أو تصفير المشاكل ، أضافة الى تحاشي الانخراط في المواجهات الدولية))(٢)

ثالثا:-المتغير الايراني:-

يؤكد أغلب الباحثين الايرانيين أن هناك تطورات في طبيعة السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة والعالم ، فبالامس كانت تنتهج طهران أسلوب تصدير الثورة الاسلامية الى دول الخليج العربية لابقاء نفوذها مستتب في تلك المنطقة كنوع من أمتداداتها ، وأذرعها للمحافظة على خطوط الامن القومي الايراني هناك ، واليوم أضحت الاولويات الايرانية تدفع بأتجاه المناورة على الملف النووي لاعطاء لها نوع من الهيبة، والزعامة الاقليمية ، وقد أشار كيهان برزيغار الباحث الايراني ، ورئيس تحرير مجلة **Discoures** الفصلية باللغة الانكليزية في طهران بالقول((لطالما سعت النخب السياسية ، والثقافية الايرانية لموقع أقليمي يتناسب مع تأريخ ايران

---

(١)محمد نور الدين، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٨٩، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/يوليو٢٠١١) ، ص١١٦.

(٢)بولنت أراس، حقبة أحمد داود أوغلو في السياسة الخارجية التركية ، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٥، (بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ربيع٢٠١٠) ، ص٤٧.

الطويل ، وموقعها الجيوستراتيجي المهم ، وثروتها البشرية ، والطبيعية .الحكومات المتلاحقة سعت لهذا الهدف بطرق مختلفة محمد رضا بهلوي سعى لتحويل ايران الى قوة أقليمية عبر التحالف مع الولايات المتحدة ، مع بروز ايران كشرطي في المنطقة في أعقاب الثورة الاسلامية سعت الحكومة الجديدة للوصل مع العالم الاسلامي بهدف التحول الى قوة أقليمية .وفي الايام الصاخبة التي تلت ثورة١٩٧٩ سعت القيادة الايرانية لتصدير الثورة تحت راية الاسلام ، داعمة المجتمعات الشيعية المهمشة في منطقة الخليج من دون فائدة تذكر اليوم ترى النخبة والراي العام الايراني القضية النووية على أنها الوسيلة الانجع لتوطيد للدور الاقليمي للدولة))(١).

وتدرك ايران أن واشنطن وتل أبيب تستخدم الضغوط عليها من أجل سحب بساط قدرتها النووية من جانب ، وتقليل نفوذها في المنطقة ، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق ، وقد ((أعلن أكثر من مصدر أمني ايراني تورط دول ومنظمات غربية في تغذية الاضطرابات الداخلية في ايران فقد أعلن وزير الاستخبارات غلام حسين محسني إجائي أن وزارته رصدت وأعتقلت عددا من العملاء ، والعناصر الرئيسية التي كانت وراء أعمال التخريب في طهران ، وأتهم كذلك (النظام الصهيوني المحتل)بأنه من مهندسي الاضطرابات التي أندلعت)) وقال إجائي إن ((بعض الاشخاص الذين يحملون جوازات سفر بريطانية شاركوا في أعمال العنف التي وقعت في الجمهورية الاسلامية)) كذلك ذكر وزير الداخلية صادق محصولي أن منفذي أعمال الشغب تلقوا تمويلا من وكالة الاستخبارات الاميركية(C.I.A) ومنظمة مجاهدي خلق الايرانية في المنفى ، أما وزارة الخارجية الايرانية فأتهمت بدورها وسائل أعلام أجنبية بأنها ناطقة بأسم من يقومون بأعمال الشغب))(٢).

وجدير بالذكر أن ايران تجاوزت عام٢٠٠٩ ((صيفا ساخنا كان يهدد الكثير من الوضع الداخلي الايراني لولا إعادة فرض النظام ، وأنصياع الاطراف المعارضة لدعوات التهدئة يأتي ذلك في وقت أستفاد فيه العديد من التيارات ، والمجموعات المعارضة في الداخل والخارج من حال الفوضى التي عمت البلاد كنتيجة للاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية في١٢حزيران/يونيو٢٠٠٩))(٣) .

وعليه فكل المعطيات الداخلية ، والاقليمية المحيطة بالدور الايراني يمكن أن يؤثر على النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي.

ونستنتج مما سبق ذكره أن المتغير الاميركي يبقى المحرك الرئيسي في النفوذ الخليجي في العراق لكون دول مجلس التعاون الخليجي متناغمة مع الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة والعالم ، لابل أن تلك الدول أصطفت في أزمة الملف النووي الايراني مع واشنطن كعربون صداقة لواشنطن

---

(١)كيهان برزيغار، مفارقة الاجماع النووي الايراني، ترجمة طوني صغبيني، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٩، مصدر سبق ذكره، ص٣٢-٣٣.

(٢)معمر عطوي، الانتخابات الرئاسية الايرانية:الوقائع والمواقف، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٣، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، صيف-خريف٢٠٠٩) ، ص٣٨-٣٩.

(٣) (١)المصدر نفسه، ٣١.

التي باركت التحرك الخليجي في العراق ، بالرغم من مدخلاته غير الايجابية في الساحة العراقية على الاقل في الوقت الحاضر ، إذ قد تغير واشنطن من دعمها لدول الخليج العربية في العراق لانها تركز على أنجاح ستراتيجيتها تجاه ايران لقضم أظافرها النووية.

أما المتغير التركي فقد نجح نوعا ما في أنعاش تحركاته في العراق ، بالرغم من حصول جمود في العلاقات العراقية – التركية أوائل عام٢٠١٢ بعد التصريحات الحادة التي أطلقها رئيس الحكومة التركية تجاه العراق والتي فسرها الاخير على أنها تدخل في الشؤون الداخلية ، لانها تمس رموز وطنية في العملية السياسية العراقية ، إلا أن تركيا لم تابه بالاعتراضات العراقية ، وظل أردوغان يفرغ مافي جعبته في البرلمان التركي وخاصة التعبير عن أعتراضاته حول متغيرات المشهد السياسي العراقي بضمنها الكتل السياسية المشاركة في السلطة التشريعية.

أما المتغير الايراني فهو الاخر يعيش أزمة معالجة ملفه النووي ، وهذا يتطلب تجنيد كل طاقاته لمجابهة الضغوط الامريكية ، والخليجية لاحتواء توجهات ايران النووية ، لكن طهران أرسلت أكثر من أشارة مفادها قدرتها على مواجهة التحديات الدولية، والاقليمية ، وقدرتها على توظيف ملفات عديدة في المنطقة لافشال الاستراتيجية الامريكية تجاهها ، لان لها أمكانية التحرك الاقليمي في لبنان ، وفلسطين ، والعراق مايعرقل أي سيناريو يصل الى مستوى المواجهة العسكرية بين طهران وتل أبيب ، وواشنطن في المستقبل القريب.

- ج -
مستقبل النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي

لاشك أن أستقراء مستقبل النفوذ الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي هي قضية تشغل أهتمام المراقبين ، وصناع القرار ، لان هذا النفوذ له أهمية في التأثير على المشهد العراقي سلبا أو أيجابيا ، ناهيك أن هذا النفوذ تتحكم فيه عدة متغيرات منها متغيرات خليجية ، وعراقية ، وأقليمية ، ودولية ، وعليه فأن تأسيس عدة سيناريوهات هو بمثابة أتخاذ خطوات أستباقية للتعرف على طبيعة النفوذ الخليجي في العراق ، وكيفية التعامل معه ، وخاصة من قبل الجانب العراقي، ناهيك عن أهمية هذا الامر بالنسبة للقوى الاقليمية الاخرى (تركيا وايران) لان أجندتهما تتصارع مع الاجندة الخليجية وحتى الاميركية بنسب متفاوتة في العراق ، مما يتطلب خلق تصورات ، وأحتمالات لما سيكون عليه النفوذ الخليجي لترتيب أوضاعها في العراق في المستقبل القريب.

- أولا -
سيناريو أيجابية النفوذ الخليجي في العراق

يبدو أن هذا السيناريو تتحكم في طبيعته عدة متغيرات أيجابية تعطي أنطباعا أوليا أن مقاربة التعاون بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي سيكتب لها نصيب من النجاح ، والازدهار في ظل تنامي عدة مؤشرات مهمة لعل من أبرزها ((وجود رغبة خليجية لبناء علاقات متطورة مع العراق ، حيث لم تكن الدعوات الخليجية لتمتين العلاقات مع العراق غير مترجمة على أرض

الواقع ، بل أن هناك عدة دلائل توحي بأن الاستثمار الاقتصادي الخليجي فاعلا في الساحة العراقية أما المتغير الثاني هو وجود تسهيلات عراقية للاستثمار الخليجي والعربي في العراق ، وهذا الامر جسد من خلال وجود تسهيلات تفضيلية في مجال الخدمات بما يحفزها على التوجه بقدراتها المالية ، والفنية ، والمعرفية ، والتقنية الى العراق مباشرة على أن يكون للقطاع الخاص العراقي في هذه الامتيازات نصيبا))(١)

- ثانيا -

سيناريو سلبية النفوذ الخليجي في العراق

من أبجديات هذا السيناريو أستمرار النفوذ الخليجي في العراق بشكله السلبي لعدة أعتبارات لعل من أبرزها تقليل النفوذ الايراني في الخليج والعراق ، خاصة بعد الانسحاب الاميركي ، لكن ايران سوف تستمر في سياستها الراهنة في الخليج ، وخاصة في مواجهة احدى دول مجلس التعاون الخليجي(دولة الامارات العربية المتحدة)بالاحتفاظ بالجزر ، وعدم التراجع عن موقفها وهي تدرك ((ضعف الامارات سياسيا ، وعسكريا ، وأيضا تدرك أن القوى الدولية الاوروبية ، والامريكية لن تقدم أية مساندة للامارات في مواجهة ايران في هذا الموضوع .وأن الدول العربية أيضا لن تستطيع أن تفعل شيئا ، ومن ثم فأن سياسة الامر الواقع هي التي تفرض نفسها لصالح ايران التي تستمر في تعزيز وجودها في تلك الجزر ، لاهميتها الاستراتيجية في السيطرة على الخليج ، ولاحتمالات وجود موارد بترولية أو غاز طبيعي ، وأخيرا للاستفادة من المياه الاقليمية للجزر في أمتداد المياه الاقليمية لايران))(٢).

- ثالثا -

سيناريو الجمع بين أيجابية وسلبية النفوذ الخليجي في العراق

يبدو أن هذا السيناريو يتحرك في أتجاهين في أن واحد ، فمن جانب يرى هذا السيناريو أن بوادر تعزيز الثقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي سيكتب لها النجاح ، خاصة أن الطرفان العراقي والخليجي يسعيان الى تقديم الضمانات ، والدلالات على حسن النيات فيهما ، وتجسد ذلك على أرض الواقع عبر تبادل الوفود الرسمية ، والسماح للشركات الخليجية للعمل في العراق ، لكن من جانب أخر يبدو ضعف الثقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تتجسد عمليا ، لاسيما أنه قد تبقى دول مجلس التعاون الخليجي في حال من القلق ، والخشية من أنتقال العنف من العراق الى داخلها ، مع بقاء الوضع الامني في العراق غير مستقر، ويعتقد أغلب الباحثين أن أشعال الساحة الخليجية مرتبط بمدى تطور نشاطات حركات الاسلام السياسي هناك التي يمكن أن تطور أمكاناتها ، بسبب أنتقال المقاتلين من العراق من الجنسية الخليجية أو غيرها الى داخل دول

---

(١)د.جاسم يونس الحريري، العلاقات العراقية – الخليجية بعد الاحتلال:محددات التعاون والصراع، سلسلة كراسات أستراتيجية، العدد١٩١، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر٢٠٠٨) ، ص٥١-٥٢.

(٢)د.محمد بن جاسم الغتم ود.محمد نعمان جلال، نظرة أستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في أطار دولي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.

المجلس ، وبدء صفحة من أستهداف القوات الاميركية ، والقوات الحكومية الخليجية التي تستضيف القطعات العسكرية الاميركية داخل دولها(١).

الخاتمة:-

أن النفوذ الخليجي في العراق سيظل هاجسا يخيم على مسار العلاقات العراقية – الخليجية ، لان العراق تتقاذفه بين فترة واخرى أختلال أوضاعه السياسية ، والاقتصادية ، والامنية ، وأن تأثير هذا النفوذ سيؤثر على مستقبل العراق القريب والمنظور لماذا؟ لان الخليجيين يدركون أن تواجدهم في الساحة العراقية له صدى على أركان البيت العراقي ، بالتوازي مع نفوذ الدول الاخرى هذا إذا علمنا أن النفوذ الخليجي بدأت أولوياته تنتقل من قضية الى اخرى بالاستفادة من الساحة العراقية أقتصاديا لاسيما أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي في السعودية والكويت لازالت ترى في نفوذها في العراق هي نتيجة طبيعية وحركة أقليمية خليجية أستباقية لمواجهة النفوذ الاقليمي في العراق خاصة أن الادارة الاميركية تشجع دول مجلس التعاون الخليجي للمضي في هذا الاتجاه ، ولاتقف حجرة عثرة أمامه ليس تناغما مع التوجهات الخليجية ، لكن لاستثمار اللاعب الخليجي في الاجندة الاميركية لمواجهة ايران للضغط عليها في قضية الملف النووي الخاص بها. إن من الحكمة أن لاتنجر الدول الخليجية في أشكاليات الوجود الاميركي في المنطقة ، بالرغم من علاقتها الجيوستراتيجية باللاعب الاميركي ، لكن قد تدرك أو لاتدرك الدول الخليجية أن المضي في قطار المواجهة مع اللاعب الايراني في العراق وفق مزاعم طائفية (مزاعم دول الخليج ذات الجدل الواسع التي تعرقل القبول بها لايقاف مايسمى بالمد الشيعي في المنطقة)ستنعكس نتائجه السلبية عليها داخل تخومها ، لان دول مجلس التعاون الخليجي هي في الاصل تتكون من طوائف ، وأعراق متعددة (سنة وشيعة) وقد تطلق أصوات ، وتحركات داخلية خليجية تقف بالضد من التحرك الخليجي الرسمي في العراق من باب الدعم المشترك بين طوائف المنطقة ، مما سيخلق لها مشاكل داخلية نتيجة لسياستها الخارجية في العراق ، فضلا عن ذلك قد ينتج في اللحظة ذاتها تزمت الموقف الايراني في الملفات العالقة معها (قضية الجزر الاماراتية الثلاثية ، عائدية مملكة البحرين، نصرة ايران للحركات الشيعية الخليجية الخ)وسيجلب نفوذها في العراق تفجر مشاكل أقليمية هي في غنى عنها عليه يحب على الجانب الخليجي أن يفك الاشتباك في أشكالية نفوذه في العراق ، وجعله يساهم في أستقرار المشهد العراقي ، ويخفف من ظهور أي توترات في علاقاتها مع القوى الاقليمية ، وعلى رأسها ايران ، ناهيك أن دول الخليج العربي يمكن أن تكون قطبا فاعلا أيجابيا في الساحة العراقية عبر نفوذها الطبيعي المصلحي ، والداعم لكل ماهو يساند اللحمة الوطنية العراقية ، وليس الانزلاق في صراع الارادات مع الاجندات المتواجدة في الساحة العراقية الذي يكلفها سياسيا، وأمنيا ، ويؤخر عملية ترميم العلاقات العراقية – الخليجية التي عانت من التوتر ، والازمات خلال العشرين السنة الماضية.

---

(١)جاسم الحريري، العلاقات العراقية – الخليجية بعد الاحتلال الاميركي، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٧، (بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، خريف٢٠١٠شتاء٢٠١١) ، ص١٦٧.

٣.الموقف الخليجي من العراق بعد الانسحاب الاميركي

تمهيد:-

أصابت المنطقة العربية في أوائل عام ٢٠١١ وخاصة بعد الثورات الشعبية في تونس ، ومصر موجة من التغييرات الدراماتيكية التي أدت الى تغيير بعض الحكام العرب في تلك الدول، أضافة الى القضاء على النظام الليبي ، وفي نهاية عام٢٠١١ أنسحب الجيش الاميركي من العراق .وفي ظل هذه الاوضاع عاد الحديث عن طبيعة الموقف الخليجي المرتقب من العراق ، وقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن يكون لها شأن في الساحة العراقية لما ستحدثه تلك الاحداث من تطورات على المشهد العراقي في المستقبل المنظور.

وينبع أهمية هذا الموضوع ، لان الجانب الخليجي كان له دور في أكثر من ملف ، وقضية في المنطقة ، فمن الدور الذي لعبته دول مجلس التعاون الخليجي في أسقاط النظام الليبي ، والمبادرة الخليجية للتبادل السلمي للسلطة في اليمن ، الى الموقف المتصلب تجاه العراق أزاء موقفه من الاحداث في مملكة البحرين ، الى الدور المتصاعد لبعض دول مجلس التعاون الخليجي في الازمة السورية ، منها دولة قطر التي تزعمت الجهود للضغط على النظام السوري لوقف العنف في البلاد .

هذا الاضطراد في المواقف الخليجية من الملفات الاقليمية صاحبه تطورات في الموقف الخليجي من أنعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد عام٢٠١١ أدى الى تأجيل عقد القمة في العاصمة العراقية الى عام٢٠١٢، فضلا عن تطور نوعي في العلاقات العراقية – الخليجية تمثل بتعيين سفير للسعودية في الاردن غير مقيم في بغداد ، كل هذه المعطيات تعطي للموضوع أهمية خاصة.
ويهدف هذا الموضوع الى أستكشاف الموقف الخليجي من العراق بعد الانسحاب الاميركي ، لان هذا الموقف هو موقف مركب أزاء قضايا اخرى في ليبيا ، وسوريا ، ومملكة البحرين ، واليمن ، فضلا عن ذلك يسعى هذا الموضوع الى تحليل أنعكاسات الموقف الخليجي من العراق على المشهد العراقي نفسه، وكذلك يسعى هذا الموضوع الى تأشير ، وأستقراء المستقبل الذي سيكون عليه الموقف الخليجي تجاه العراق.

وبنى هذا الموضوع على فرضية مؤداها ((يعتبر الموقف الخليجي من العراق بعد الانسحاب الاميركي من المواقف المعقدة ، والمتشابكة ، وهو سيؤثر في مجرى العلاقات العراقية – الخليجية)).

- أ -

طبيعة الموقف الخليجي من العراق بعد الانسحاب الاميركي

تنوع الموقف الخليجي من العراق بعد الانسحاب الاميركي في عدة قضايا يمكن تأشير أبعادها وكما يأتي:-

أولا-أمكانية نمو دور للعراق أقليميا:-

تؤكد الدراسات أمكانية أن يتبوأ العراق مكانة في معادلة القوة الاقليمية من خلال ((مبادرة لدمج العراق في محيطه الخليجي ، ليكون بوابته الى العرب ، وهو بالفعل مأأتجه اليه الخليجيون ، والعراقيون المعنيون ، وذلك من خلال نسج شبكة من المشاريع ، والمصالح المتبادلة ، تتمتع مع مرور الزمن لشتى مجالات التعاون الاقتصادي ، والمدني ، لتؤكد خيار التعايش الاقليمي بين الطرفين العراقي والخليجي ، حيث دخلت أقطار مجلس التعاون الخليجي منفردة ، ومجتمعة في شبكة مصالح متداخلة على نحو وثيق مع العراق لتؤكد خيار التعامل الاقليمي ، وتجعل الامن والاستقرار في هذه المنطقة حقيقة قائمة))(١).
وترى تلك الدراسات أن دول الخليج العربية ((تعتبر في مقدمة المعنيين بالتأكيد على عروبة العراق ، وأنتمائه القومي ، لكونها الاكثر تداخلا معه بالمعايير كافة ، فمتى كسبت دول الخليج العراق ، فأنها تكون قد حفظت أمنها الاقليمي ، وعززت من ثقلها في المعادلة الاقليمية))(٢).
وليس من سبيل المبالغة عند القول إن أهمية العراق تدركه دول مجلس التعاون الخليجي ، لانه ((يعتبر قوة متوسطة في محيطه الاقليمي بدوائره الثلاث الخليجية ، والعربية ، والشرق أوسطية ، فالمقاربة الكلية لمكانة العراق الجغرافية تشير الى حالة متوسطة تقترب من كونها متقدمة ، وذلك بمعيار عدد ، ومكانة الدول المجاورة له ، وحساسية تخومه ذاتها في الحسابات الجيوستراتيجية الاقليمية والدولية ، ويتضح هذا البعد في الكتلة الديمغرافية للعراق ذات الموقع المتوسط على مستوى محيطه الاقليمي خليجيا وعربيا ، وعلى مستوى الشرق الاوسط فيبلغ عدد سكانه وفقا للمؤشرات المتاحة نحو ٢٩مليون نسمة ، ويقع في الترتيب ال٤١عالميا ، والخامس عربيا ، والثاني خليجيا بعد ايران ذات ال٦٦ مليونا والاربعائمة نسمة ويفوق تعداد العراق تعداد سوريا والاردن مجتمعين))، وتضيف تلك الدراسات ((يعد العراق قوة متوسطة على صعيد ثروته المادية في أطار بيئته الاقليمية فهو صاحب رابع أكبر أحتياطي نفطي عالمي بعد السعودية ، وكندا ، وايران على التوالي ، ويحتل أيضا العراق المرتبة العاشرة عالميا على صعيد مخزونه من الغاز الطبيعي وبعد كل من ايران ، والسعودية ، والامارات العربية المتحدة على صعيد النظام الاقليمي الخليجي))(٣).

---

(١)بعد الانسحاب الامريكي :هل تعود للعراق مكانته في معادلات القوى الاقليمية، شبكة محيط، ٢٠١١/١٢/٣٠، ص١.
(٢)المصدر نفسه.
(٣)المصدر نفسه.

ويرى بعض الخبراء الخليجيين ومنهم الكاتب الاماراتي (محمد خلفان الصوافي) إن دول مجلس التعاون الخليجي تدرك أهمية العراق في المعادلة الاقليمية ، لان صانع القرار السياسي الخليجي يؤمن ((بثقل العراق إذا ماعاد الى وضعه الطبيعي ، وبالتالي ممارسة دوره كحاجز صد أمام أي قوى توسعية في منطقتنا ، لذلك فأن حلحلة المشاكل ، والتحديات الداخلية في العراق يعزز دوره في الاقليم ، وبما أن الوضع العراقي حاليا يسمح لكل اللاعبين الاقليميين بالتواجد فيه ، فلابد لنا كخليجيين من قراءة التحدي الجديد بأبعاده المختلفة حتى يتم أنتشال العراق وكي لايسقط في فوضى داخلية تتجاذبها المصالح على حساب المصلحة العراقية))(١). ويؤكد نفس الكاتب الاماراتي ، ويحث دول مجلس التعاون الخليجي لاعادة العراق لممارسة دوره الاقليمي إذ يقول((أن أحتواء الفوضى في العراق ، مع معالجة مشاكله الداخلية بفعل دوره مايعني ثقلا سياسيا حقيقيا لدول الخليج ، بالتالي الاستئناس بجار عربي قوي يوازي التحدي الاقليمي الابدي))(٢). وأخيرا ينصح الباحث الاماراتي سالف الذكر صناع القرار الخليجيين بالمبادرة لاستقطاب العراق قبل أن تتقاذفه الاجندات الاقليمية بالقول((أعتقد أن دول الخليج أقرب الى المواطن العراقي من أي دولة اخرى في الاقليم، وعلى هذا الاساس ، وقبل أن يتم أختطافه بالكامل يتعين جهد مضاعف لاستقطاب العراق نحو محيطه العربي ، وليس ضمه الى مجلس التعاون ، بأعتبار أن هذا قد يمثل مشكلة اخرى في المنطقة))، ويضيف ((مهم جدا الانتقال من موقف المتفرج على الانسحاب الاميركي الى موقف اللاعب الذي يمكنه الحصول على أمتيازات في الساحة العراقية.عمليا دول الخليج لم تتحرك حتى الان لاحتواء العراق وتقريبه منها ، بل أعطت أنطباعا بأنها غير مبالية بأن تتواجد في العراق.أسهام دول الخليج في معالجة مشاكل العراق الداخلية بالعمل على أستقرار أمنه وأنتشاله من المشاكل المالية ، سيوفر نفوذا ناعما يرجح كفتها في أن يختارها العراق))(٣).

ثانيا:-حساسية المواقف الخليجية من العراق

هذا الموقف هو بالنقيض بالضبط من الموقف الاول ، حيث كان للموقف العراقي أزاء الاحداث في مملكة البحرين في خضم تداعيات الربيع العربي ردود فعل خليجية متشنجة لبعض دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق ، مما أثر بشكل سلبي على العلاقات العراقية – البحرينية خاصة ، والعلاقات العراقية – الخليجية عامة ، فمن ناحية أعلنت البحرين أستنكارها للتصريحات الصادرة من القيادات العراقية ، وأعتبرت ذلك من قبيل التدخل في شؤونها الداخلية ، وقد تطور الامر الى أعلان وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في منتصف نيسلن/أبريل٢٠١١ أن دول مجلس التعاون الخليجي طلبت الغاء القمة العربية أثر تصريحات عراقية نددت بالتدخل السعودي في البحرين ، وكان لهذا الموقف أثره في تأجيل أنعقاد القمة الى عام٢٠١٢(٤).

(١)محمد خلفان الصوافي، العراق –تحد خليجي، صحيفة الاتحاد(الامارات) ، ٢٠١١/١٢/١، ص٩.

(٢)المصدر نفسه.

(٣)المصدر نفسه.

(٤)أيمان أحمد رجب، سياسة العراق الخارجية تجاه الثورات العربية، ملف الاهرام الاستراتيجي،(القاهرة، مؤسسة الاهرام ، ١يوليو٢٠١١) ، ص٢.

وقد ظلت المواقف الخليجية تتسم بالحذر الشديد ، والحساسية من العراق الذي حاول قبول تلك المواقف ، وأعتبارها نوع من أختبار العلاقة العراقية – الخليجية ، وفي هذا الاطار صرح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في العشرين من كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١ ((أن الموقف الخليجي الاخير الذي دعا العراق الى توضيح سياسته تجاه دول المنطقة للانفتاح عليه أيجابي)) ،

مؤكدا الاستعداد للتعاون مع دول المنطقة، وقال المالكي((أن التصريح أيجابي ، وفهمت أنه يريد أن نرى سياسة العراق الاقليمية ، لكي نفتح صفحة جديدة)) ، ويشير المالكي بذلك الى تصريح وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل) في ختام القمة الخليجية لعام٢٠١١((أعتقد أنه بالسرعة الممكنة لابد أن يوضح العراق سياسته تجاه دول المنطقة حتى نستطيع أن نتجاوب معه بالشكل المطلوب)) ، وأكد المالكي ((ليس لدينا أي مانع سياستنا الاقليمية واضحة ، وإذا أراد الاخوة في مجلس التعاون الخليجي أن يتعرفون عليها تفصيليا فنحن نرحب بهم ، رغم أنها السياسة الاقليمية واضحة))(١) وفي تطور مفاجئ أزاء حساسية الموقف الخليجي تجاه العراق أعلن قادة دول مجلس التعاون الخليجي دعمهم الكويت في خلافها مع بغداد حول تشييد ميناء مبارك الكبير ، وأكد القادة في ختام قمتهم الخليجية عام٢٠١١((دعم موقف الكويت بشأن أنشاء ميناء مبارك الكبير ، بأعتباره يقام على أرض كويتية ، وضمن مياهها الاقليمية ، وعلى حدود مرسومة وفق قرارات الامم المتحدة))، ورد العراق على لسان رئيس الوزراء بأنه دعا الكويت الى حل قضية ميناء مبارك الذي يرى العراق أن أنشاؤه سيؤثر على الموانى العراقية بصورة ثنائية وقال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حول ذلك ((كنت أتمنى على مجلس التعاون الخليجي أن يعلن أستعداده أن يكون طرفا لحل الازمة ، وليست أستعداده للدخول الى جانب طرف على حساب طرف اخر)) ، وتابع أن ((القضية بيننا وبين الكويت)) متمنيا على الكويت أن ((تكون القضية ثنائية لان هذه التخندقات تدخل فيها حسابات سياسية ، ولانريد الحسابات السياسية على خط ميناء مبارك))(٢).

ثالثا:-الموقف الخليجي من أنعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد

يعتبر الموقف البحريني من أنعقاد القمة العربية في بغداد موقفا متشنجا ، ويغلب عليه التسرع ، إذ كان من المقرر أن تعقد القمة العربية في بغداد عام٢٠١١ ، حيث كان وزير خارجية البحرين قد أستبعد في وقت سابق مشاركة بلاده في قمة عربية تعقد في بلد ((مصدر للشر)) حسب زعمه ، حيث قال في تصريح صحفي ((كيف تعقد قمة ، أو تقبل بأن تحضر قمة في بلد يأتيك منه شر يوما بعد يوم؟وأنا لاأتهم الشعب العراقي في هذا الشأن ، وعلاقتنا معه تأريخية بكل مكوناته))(٣)

ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي عموما كانت تعارض أنعقاد القمة العربية في بغداد عام٢٠١١للاسباب التالية:- -الظروف التي فرضها الربيع العربي على البلدان العربية ، وتغيير الخارطة السياسية العربية ، وسقوط أكبر الديكتاتوريات العربية الهرمة في مصر، وتونس ، وليبيا واليمن وقبلها في العراق وتأثر الدول الخليجية بنسيم التغيير التي رافقت الربيع العربي.

---

(١)المالكي يعتبر الموقف الخليجي الاخير من العراق أيجابيا، موقع البوابة ، ٣١كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١، ص٢.

(٢)المصدر نفسه.

(٣)برلماني:السعودية تحاول عرقلة عقد القمة العربية في بغداد وتحرض على مقاطعتها ، صحيفة الجريدة(العراق) ، العدد٨١٨، ٢٠١٢/٢/٢٠، ص١.

- الحرج الذي كانت تعاني منه الدول العربية التي كانت تزايد أو تدعي أنها ضد الاحتلال من أنعقاد تلك القمة في بلد تحت الاحتلال الامريكي.
- القلق الامني لدى بعض الملوك ، والمشايخ الخليجيين الذي جعل البعض منهم يقترح عقد القمة في أربيل في شمال العراق ، لكن هذا الاقتراح مالبث أن أستبعد وقررت الجامعة أنعقادها في بغداد رغم أعلان بعض الدول العربية عدم مشاركتها فيها ، علما أن تلك الاسباب المعلنة التي كانت وراء تأجيل أنعقاد القمة العربية في بغداد العام الماضي ، رغم أستعداد العراق لاستضافتها.وقد وافق مجلس التعاون الخليجي لاحقا على أن يحضر القمة العربية في بغداد حيث مثل الخليج العربي زعماؤها في يوم أنعقاد القمة في ٢٩أذار/مارس٢٠١٢ ، وحضر وزراء الخارجية العربية كافة الاجتماع المخصص لوزراء الخارجية يوم٢٨ من الشهر نفسه ، كما أن الحضور سيكون كاملا لوزراء الاقتصاد ، والتجارة ، والمال العربي في أجتماع مجلس الجامعة الاقتصادي والاجتماعي يوم٢٧ أذار/مارس من العام ذاته.ويبدو أن قرار مجلس التعاون الخليجي يمثل رسالة أيجابية يمكن من خلالها أن تفتح هذه الدول صفحة تعاون جديدة مع العراق الذي سعى كثيرا لتثبيت اللحمة العربية لاسيما مع محيطه الخليجي(١).وبالرغم من حساسية العلاقات العراقية – الكويتية إلا أن الكويت أكدت أنه ((ليس من سياستها الضغط على العراق لتقديم التنازلات كي نحضر القمة))(٢).وقد ظهرت تسريبات صحفية تؤكد أن موافقة دول مجلس التعاون الخليجي حضور قمة بغداد مرهون بموافقة الاخيرة على شرطين الاول وقوف العراق مع قرار الجامعة العربية الخاص بالازمة السورية ، والثاني معالجة ملف الوحدة الوطنية في العراق.وفي هذه الاثناء ظهرت تسريبات صحفية أثر زيارة وفدا أماراتيا رفيع المستوى سلم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي رسالة خليجية تعلمه بشروط مشاركتها في القمة العربية في مقدمتها الامتناع عن دعوة الرئيس السوري بشار الاسد ، والتصويت على سحب شرعية الحكومة السورية ، والوقوف الى جانب قرار الجامعة العربية بأدانة أعمال التي تصفها هذه الدول بالقمعية تجاه المطالبين برحيل الاسد، وأكد مصدر مقرب من الحكومة العراقية قبول بغداد بشروط دول مجلس التعاون الخليجي ، ولكنه نقل مخاوف الحكومة العراقية من وقوع فوضى بعد رحيل النظام السوري والذي من الممكن أن تمتد أثارها الى العراق لاسيما أذا ماتولت جماعات متشددة الحكم خلفا للاسد(٣).وفي هذا الاتجاه أكد (علي الدباغ) المتحدث الرسمي بأسم الحكومة العراقية في مداخلة له لدى حضوره مؤتمر لمناقشة (الاوضاع السياسية في العراق) في كلية (دجلة الجامعة)ببغداد في الربع الاول من مارس٢٠١٢ ضرورة ((حصول تغيير جذري في نظام الحكم بسوريا من دون تدخل العراق))وأضاف الدباغ((أن التدخل العسكري في الاوضاع السورية سيشعل النيران فيها وأن أول من ستطاله تلك النيران هو العراق)).وقد وصف المراقبون هذا التصريح بأنه يأتي بالتناغم مع الضغوط الاوروبية ، والامريكية بمشاركة قطر والسعودية وتركيا على النظام السوري لوقف العنف فيها(٤).

(١)دول الخليج تقرر بالاجماع حضور قمة بغداد، صحيفة الصباح(العراق) ، ٢٠١٢/٢/١٤، ص١.(٢)الكويت:الضغط على العراق لتقديم تنازلات كي نحضر القمة ليس من سياستنا، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٢/٢/١٤، ص٣.
(٣)مصدر خليجي:شرطان للمشاركة بقمة العراق، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٢/٢/١٩، ص١.
(٤)الحكومة العراقية تطالب بتغيير النظام السوري، صحيفة المراقب العراقي(العراق) ، العدد٤٩٠، ٢٠١٢/٢/١٢، ص١.

وقد أكدت الكويت تعاطفها مع العراق أزاء موقفه من الازمة السورية لانها ترى في موقف بغداد من الاوضاع في سوريا أمر سيادي ، ولن تؤثر على مشاركة الكويت، وأكد وزير الاعلام الكويتي حمد جابر الصباح أن أمير الكويت يتطلع الى لقاء أشقائه رؤوساء الدول العربية في بغداد لتحقيق كل مامن شأنه أن يعزز الاستقرار في المنطقة(١).

- ب -

أنعكاسات الموقف الخليجي من العراق على المشهد العراقي

لابد من القول أن هناك عدة أنعكاسات أثرت جراء الموقف الخليجي تجاه العراق بعد الانسحاب الاميركي على المشهد العراقي ، وهذا التأثير يتوزع في عدة أتجاهات وكما يأتي:-

أولا:- توتر المشهد العراقي بعد الانسحاب الاميركي

لاشك أن هناك قلق واضح في دول مجلس التعاون الخليجي جراء الانسحاب الاميركي من العراق ، وهذا القلق سيدفعهم الى التعبير عن مواقف تتسم بالريبة ، والتوجس مما يجري هناك ، وهو سيدفع زخما كبيرا لتوتر المشهد العراقي ، وتبرير أعمال العنف الحاصلة فيه من باب أن هذه الحالة التي يعيشها العراق هي التي ستمنع أية تدخلات أقليمية تحاول بناء أسس داخل الساحة العراقية لصالحها .

وقد عبر عدد من الباحثين الخليجيين عن أعتقادهم بأن أنسحاب القوات الاميركية من العراق سيخلق فراغا أمنيا في منطقة الخليج قد يؤدي الى أزدياد النفوذ الاقليمي، وفي هذا الاتجاه يقول (عبد العزيز بن عثمان بن صقر) رئيس مركز الخليج للابحاث أن ((خروج القوات الاميركية من العراق سوف يسبب فراغا أمنيا من دون شك)) ، وأضاف أن ((الوجود الاميركي في العراق كان يعطي قوة عسكرية مجاورة لدول الخليج التي ترتبط بمصالح ، وأتفاقيات مشتركة مع واشنطن)) ، وأضاف أن ((الوجود يوفر نوعا من الاستقرار الامني بسبب القدرات العسكرية الاميركية))(٢).

وبالنسبة لتداعيات الانسحاب الاميركي على العراق قال ((أن العراق في وضعه الحالي غير جاهز وحجم التحدي كبير ، وقدراته العسكرية لم تبن بعد، كما سيواجه تحدي المجموعات المسلحة التي بدورها تنقسم بين أرهابية ، وطائفية ، وقومية))(٣)

---

(١)الكويت :الضغط على العراق لتقديم تنازلات كي نحضر القمة ليس من سياستنا، مصدر سبق ذكره.

(٢)قلق خليجي من فراغ أمني بعد الانسحاب من العراق، صحيفة الصباح الجديد(العراق) ، ٢٠١١/١٢/١٨، ص٥.

(٣)المصدر نفسه.

وفي نفس الاتجاه قال سامي الفرج مدير معهد الدراسات الاستراتيجية في الكويت((نحن مستعدون للانسحاب الاميركي من العراق ، لدينا أتفاقات أمنية مع واشنطن ، وقدراتها تتناسب مع حاجيات المرحلة ، وبأمكانها تسديد ضربة موجعة إذا أراد الايرانيين مهاجمة أي دولة في الخليج))(١).

ثانيا:- زعزعة المشهد العراقي

تؤكد أغلب الدراسات أن التأثير الخليجي من خلال التدخل السلبي في العراق بشكل علني وسري من خلال التصريحات أو تمويل الساحة العراقية سواء للجماعات المسلحة ،أو المؤيدة للاجندة الخليجية هناك من شأنه زعزعة الداخل العراقي لما بعد ٢٠٠٣ ، حيث ساهمت بعض الدول الخليجية بشكل أو بأخر((بتشنج الوضع السياسي العراقي ، حيث وقفت بالضد من التغيير السياسي في العراق ، وبعض هذه الدول إذا لم نقل أغلبها بدأت بمرحلة الهرم ، والشيخوخة السياسية ، حيث أن أغلب حكوماتها تعد من النوع الملكي الوراثي ، والذي بدأ يرفض بشكل أو بأخر عالميا وشعبيا ، كونه يعد من أوسع الانظمة الممولة للفساد ، وعدم الاستقرار ، والتطرف الذي يهدد السلم والامن الدوليين ، لذا فأن بقاءها في سدة الحكم لن يدوم طويلا ليشمله ربيع التغيير الذي مايزال طوفانه يسير بشكل تتابعي في دول المنطقة))(٢)

ومما يثير الانتباه أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومن خلال سلسلة تدخلاتها في شؤون العراق ، وأنحياز بعضها لهذا الطرف أو ذاك يتحمل مسؤوليته الحراك السياسي العراقي في ذلك ، إذ لولا شعور دول الخليج العربية أن هناك أماكن رخوة في النسيج السياسي العراقي لما أستطاعت أن تمضي في تدخلها داخل الساحة العراقية ، والافصاح عن مواقفها المنحازة ، وهو ماسيؤدي الى فتح الابواب مشرعة لاستغلال بعض دول مجلس التعاون الخليجي ذلك والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد(٣)وعليه أصبح العراق من ((بلدان الازمات المستدامة إذ ما أن يخرج من أزمة بالترحيل ، أو التدوير، أو أنصاف الحلول ، حتى يرمى بأحضان اخرى ، حيث تحدث الازمات متتالية ، وتكاد تنعدم الفواصل الزمنية بينها))(٤)

وهذه الازمات هي بفعل الضغوط الخليجية في المشهد العراقي فهناك ملف أنشاء ميناء مبارك الكبير ، ومتغيرات المشهد البحريني وما نتج عنهما من ردود فعل من تلك الدول أسهمت في التأثير على المشهد العراقي الذي عبر عن رفضه لانشاء الميناء لخطورته على الموانى العراقية ، وتأكيدات العراق على حسن العلاقات مع البحرين في ظل تماسك الوضع البحريني بدون الانزلاق نحو التدهور ، والتفكك بسبب أحداث الربيع التي طفحت في عام٢٠١١.

---

(١)المصدر نفسه.

(٢)عدنان الصالحي، قراءة في مستقبل العراق على ضوء التحولات الدولية ، صحيفة الاستقامة(العراق) ، العدد١٦٥٨، ٢٠١٢/٢/١٢، ص٦.

(٣)أحمد العاني ، التدخلات الاقليمية في الشؤون العراقية :أسباب ونتائج، صحيفة الجريدة(العراق) ، العدد٨١٦، ٢٠١٢/٢/١٢، ص٣.

(٤)المصدر نفسه.

ثالثا:- تأثير الوجود الاميركي في الكويت والعراق على المشهد العراقي

لـم تنفـك دول مجلـس التعـاون الخليجـي مـن التعبيـر عـن خطورة الوضـع العراقـي بعد الانـسحاب الاميركي ، وأمكانية أن يزداد النفوذ الاقليمي في العراق بعد الانسحاب ، لذلك رأت دول المجلس أن بقـاء الوجـود العـسكري فـي العـراق بعـد الانـسحاب الاميركـي وفـق تـسمية (مـدربين أو مستشارين)، وتمركز قوات أمريكية في الكويت تأثيرا مباشرا في بقاء موقف عراقي لرفض ذلك الوجود.حتى بصيغة مدربين ، وفي المرابطة في دولة الكويت ، لانه يمثل تقييد للسيادة العراقية، لكن بعض دول الخليج العربي كالكويت ترى أن أمن الخليج أضحى شأنا دوليا ، الامر الذي يكسب التواجد الاجنبي شرعية في المنطقة لحماية مصالح كل الاطراف الاقليمية ، ويعزز من هذا التوجه أمران:- (١)

- الدول الخليجية الست شهدت تجربة هذا الوجود في الماضي ، حيث كانت محميات لبريطانيا ، وهو أمر لازال حيا في ذاكرة نخبها ، من خلال وجود توافقي بينها وبين القوى الكبرى ، كذلك أن تلك الدول صغيرة الحجم نسبيا ، حيث يتواجد بينهم أعداد هائلة من العمالة الاسيوية الوافدة ، مما يعكس مدى حاجة تلك الدول للوجود الاجنبي في الوقت الراهن ، بأعتبارها دولا صغيرة ، وغنية، محيطة بجيران أكبر.

- أرتباط الوجود الامريكي في الخليج بمسألة التوازنات في آسيا ، بالاضافة الى أرتباطه بقضية أفغانستان ، وبترول بحر قزوين ، مما يؤكد أن المصالح الاميركية في منطقة الخليج تحتم عليها البقاء فيها سواء أضطرت لتخفيض هذا التواجد أو أعادة أنتشاره.

- ج -

مستقبل الموقف الخليجي من العراق بعد الانسحاب الاميركي

أولا:-سيناريو أنفراج الموقف الخليجي من العراق

إن هذا السيناريو هو السيناريو المتوقع حدوثه في المستقبل المنظور ، خاصة بعد موافقة دول مجلس التعاون الخليجي حضور قمة بغداد في التاسع والعشرين من أذار /مارس٢٠١٢ ، حيث أن هذه الدول تحاول أن تزيد من نفوذها في العراق ، بأعتبار ذلك يمثل وفق وجهة نظرها أمكانية أن يكسبها خبرة لتفهم الواقع العراقي (الجديد) عن قرب ، لردف صانع القرار الخليجي بالتوصيات ، والخيارات التي يمكن أن تحمي نظمها السياسية من أية تداعيات يفرزها المشهد السياسي العراقي لاسيما أن الحياة السياسية الخليجية تحتاج الى إعادة نظر ، وتأهيل ، وتجديد لالياتها ، نظرا لقدم حكم العوائل ، والمشايخ في أمارات الخليج الستة(٢).

---

(١)أشرف كشك، تداعيات الوجود الامريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، ملف الاهرام الرقمي، (القاهرة، مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٣/١٠/١) ، ص٢.

(٢)أ.م.د جاسم يونس الحريري، التواجد الخليجي في العراق بعد الاحتلال الامريكي :الاسباب والانعكاسات، مجلة شؤون عراقية، العدد٢، (بيروت ، مركز العراق للدراسات، شباط/فبراير٢٠٠٩) ، ص٣٩.

ثانيا:- سيناريو تأزم الموقف الخليجي من العراق

هذا السيناريو يمكن أن يحدث إذا لم تتراجع بعض دول مجلس التعاون الخليجي من التدخل غير الايجابي في الشأن العراقي ، لان هناك صراع خفي بين الخطط الخليجية ، والخطط الاقليمية للنفوذ داخل الساحة العراقية ، وقد يكون ساحة الاحتكاك بين تلك الخطوط داخل الساحة العراقية أو خارجها ، إلا أن مايجمعهم ضمان مصالحهم القومية في العراق بعد الاحتلال لانفتاح الساحة العراقية على مصراعيها لكل الخطط الاقليمية والدولية بعد أن تهشمت السيادة العراقية على يد الاحتلال الامريكي الذي أراد من حلفائه العلنيين (دول مجلس التعاون الخليجي) وخصومه الاقليميين (ايران) أن تكون ساحة العراق هي التي تجمعهم على الاقل ليكون الجميع في أعين المجهر الامريكي عن قرب(١).

الخاتمة:-

إن الموقف الخليجي من العراق بعد الانسحاب الاميركي أمتاز بكثير من التباين المصلحي بين الطرفين ، لان الطرف الخليجي أصطدم بالعراق في أكثر من قضية ساخنة جعلت ملف العلاقات العراقية – الخليجية يدخل في بوابة التقاطع المصلحي بينهما.بالرغم أن العراق تواصل مع دول مجلس التعاون الخليجي لخلق قبول خليجي لدور العراق الجديد ، خاصة بعد الاحتلال والانسحاب ، إلا أن الصورة عن العراق لدى الخليجيين لازالت تحتاج الكثير لتأطيرها ضمن ميزان التوافق المصلحي العراقي – الخليجي ، وهذا يحتاج الى المزيد من التلاقي في المصالح ، والغاء ، أو تحجيم الملفات العالقة بين الطرفين ، لان واقع الحال يشير الى أن العراق ودول الخليج العربية حالة مشتركة لايمكن شحن علاقتهما بالمزيد من التوتر ، والاحتقان ، بل أن مصالحهما المشتركة تتطلب المزيد من تفهم الواقع العراقي بالنسبة للخليجيين ، ومطاولة من قبل العراق ، لان تركة النظام البائد في علاقاته مع دول المنطقة بصورة عامة ، ومع دول الخليج العربية كبيرة، والتطورات الحاصلة في العراق بعد الاحتلال والانسحاب ، ودخول العديد من الاطراف لتشكيل الخارطة السياسية العراقية سيجعل من المؤكد تكتل الطرفين العراقي والخليجي في بوتقة واحدة ، لان العصر الراهن هو عصر التكتلات ، لانه لايمكن للامم من الارتقاء بدور ومكانة دولية في المحيط الدولي إلا إذا وظفت مواردها لتظهر بصورة تبدو عليها الترابط الاستراتيجي بين الطرفين وهي الوسيلة لمواجهة أية تحديات سواء كانت أقليمية أو دولية.

(١)أ.م.د جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الخليجي بعد الاحتلال الامريكي، ورد في د.محمد عبد الرحمن يونس العبيدي(تحرير) ، العراق ومحيطه الاقليمي في عالم متغير، أعمال الندوة العلمية ال٣١لمركز الدراسات الاقليمية في جامعة الموصل والتي عقدت يوم الاربعاء الموافق ٥أيار٢٠١٠ في المنتدى العلمي والادبي بجامعة الموصل ، سلسلة شؤون أقليمية، العدد٣٤، (الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، دار أبن الاثير للطباعة والنشر، ٢٠١١) ، ص٨٢.

٤. دول مجلس التعاون الخليجي والعراق بعد الانسحاب الاميركي*

تمهيد:-

مع بدء أنسحاب القوات الاميركية من العراق وحتى أنتهائه في الواحد والثلاثين من كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١ كانت دول مجلس التعاون الخليجي تقرأ هذا الانسحاب برؤية خاصة أبرزت أمامها تحديات ، وأشكاليات أزاء الوضع الجديد في العراق ، ولعل أبرز هذه التحديات والاشكاليات مصير المشهد العراقي بعد الفراغ العسكري الاميركي ، ومصير الارادات الاقليمية(التركية ، الايرانية) بعد الانسحاب الاميركي، والاهم من كل هذا وذاك كيف سيكون دورها في ظل هذا المشهد المتعقد ، والمتشابك .وعليه أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي تعيش أزمة حضور في المشهد العراقي (إذا صح التعبير) لان المتغيرات بعد الانسحاب الاميركي سيضع الاستراتيجية والسياسة الخليجية تجاه العراق في مفترق طريق ينحصر في مسلكين الاول إما بقاء حضورها ، ونفوذها السياسي ، والاقتصادي ، والامني في العراق في موازاة الاجندات الاقليمية والدولية الاخرى ، أو تجميد حضورها ، بسبب التمدد الاقليمي في العراق ، وعدم زج نفسها في صراع مع تلك الارادات ، وأبقاء دورها السابق ينحصر في المراقبة ، وتحصين نفسها من أية أفرازات قد تنتقل اليها من العراق.

إن قراءة أوجه العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق بعد الانسحاب الاميركي يحمل نوعا ما من الاهمية الاستثنائية ، بسبب أهمية الدور الخليجي في العراق قبل وبعد الاحتلال الامريكي ، لان هذا الدور واكب الساحة العراقية منذ بدء الاحتلال الاميركي ، حيث برز الدور الخليجي في دعم غزو وأحتلال العراق ، ناهيك عن الدور الخليجي في المشهد العراقي من الناحية السياسية ، والامنية ، لان دول مجلس التعاون الخليجي ترى في مقدرتها على أن لها من الامكانية لاثبات وجودها في العراق بمثابة مصلحة خليجية تصب في حفظ الامن القومي الخليجي، لان التواجد الخليجي في العراق يضمن لدول مجلس التعاون الخليجي مساحة واسعة من الحركة ، والتأثير على الساحة العراقية كنوع من أنواع الحماية لكيانها السياسي من أن يتلقى أنعكاسات لما حدث في العراق من تغيير سياسي جراء الغزو والاحتلال وتغيير صورة الساحة العراقية السياسية ، وخشية دول مجلس التعاون الخليجي من أن يفتح التغيير في العراق شهية ، ومطامح الطوائف غير الحاكمة في دول المجلس لاخذ زمام المبادرة ، والمطالبة بأعطائها مسحة من الحريات السياسية للمشاركة في الحكم بدلا من حكم العوائل الخليجية التي حكمت دول المجلس الستة منذ مئات السنين وهي حالة قد لايكتب لها النجاح لقدرة الانظمة الخليجية على السيطرة ، والتكيف ، والتأقلم مع المطالبات الشعبية لتغيير معادلة الحكم الخليجي ، خاصة بعد وصول

---

*في الاصل هو ورقة قدمت الى المؤتمر العلمي السنوي الثالث الذي أقامته سكول العلوم السياسية /جامعة السليمانية وجامعة التنمية البشرية بالتعاون مع منظمة نفار لتنمية ثقافة الديمقراطية تحت عنوان((مستقبل العراق السياسي في ظل المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية الراهنة))في يومي١٥-١٦مايو٢٠١٢.

رياح الربيع العربي عام ٢٠١١ التي أطاحت بالانظمة الاستبدادية ، والديكتاتورية في تونس ، ومصر ، وليبيا لانها لاترى نفسها نظيرة تلك الانظمة السلطوية ، بسبب أقتناعها بأن لولاها لما أستطاعت الشعوب الخليجية أن يكون لها شأن في الساحة الاقليمية والدولية ، لذلك تعتبر الهيمنة على رأس السلطة جزء من أستحقاقها الطبيعي نتيجة لدورها في رفع مكانة دول المجلس في الساحة العالمية.

ويهدف هذا البحث الى تحقيق جملة من الاهداف لعل من أبرزها وضع فرشة بحثية لطبيعة المواقف الخليجية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي ، لما لها أهمية في التعرف عن قرب على تلك المواقف ، من حيث تعاملها مع التغيير السياسي ، وأندفاعها الدبلوماسي في الساحة العراقية فضلا عن دورها في أستقطاب ، ومحاولة أستيعاب الكتل السياسية العراقية ذات الالوان المختلفة ، ناهيك أن هذه الفرشة ستطرح الدور الاقتصادي الخليجي في العراق بعد الاحتلال ، وهي في المجموع تمثل تلاقي حكومي –شعبي خليجي للاستثمار في العراق بسبب خصوبة المشاريع التي يمكن أن تقوم بها الشركات الخليجية ، ناهيك أن الخليجيين يدركون أن تواجدهم الاقتصادي في العراق هو من أجل دعم صانع القرار الخليجي لاسناد سياسته الخارجية تجاه العراق في مجال أستخدام القوة الناعمة تجاه العراق ، وأخيرا يسعى هذا البحث تسليط الضوء على الدور الخليجي للتأثير على الملف الامني العراقي ، من خلال عدة معطيات، لعل من أبرزها تأطير الساحة العراقية بالمؤثرات الخليجية في الملف الامني ، والتلاقي مع التوجهات الاميركية لحماية الحدود العراقية من التسلل الخارجي ، وكذلك أيصال رسالة أيجابية الى الاميركان لدعم مشروعهم في العراق ، من خلال دعم القوات الامنية العراقية والمشاركة في عملية التأهيل ، والتدريب ، وتطوير قدراتها المهنية ، لممارسة دورها بشكل فعال في الساحة العراقية . ويبغي هذا البحث أيضا وضع الساحة العراقية تحت عدسة التحليل ، وخاصة في مجال المتغيرات الحاصلة في المواقف الخليجية تجاه العراق بعد الانسحاب الاميركي ، إذ حدثت هناك عدة متغيرات سياسية ، وأقتصادية، وأمنية ، حيث كشفت المتغيرات السياسية أن دول مجلس التعاون الخليجي أدركت خسارة العراق لدوره الاقليمي ، وهو بالكاد يحتاج الى الدعم العربي عموما ، والخليجي ، خصوصا لتهدئة المشهد الامني العراقي، من أجل الانطلاق نحو البناء والاعمار ، لما خلفه الغزو والاحتلال الامريكي من تدمير للبنية التحتية العراقية. أن الخليجيين يعتقدون أن الانسحاب الامريكي يمكن أن يحدث فراغ جيوسياسي ويتيح لكل القوى الاقليمية المؤثرة في الساحة العراقية(الاتراك والايرانيون)أن تملى هذا الفراغ ، وفي نفس الملف السياسي أدركت دول مجلس التعاون الخليجي بتردي ، وتعقد المشهد السياسي العراقي بعد الانسحاب الامريكي ، إذ كثرت الخلافات بين الكتل السياسية ، وتصاعدت المشاحنات بينها من باب العمل وفق المعادلة الصفرية ، حيث رأت دول المجلس أن بعض الكتل السياسية العراقية تسعى لكسب المغانم ، وحرمان الكتل الاخرى منها ، بحيث أن النقطة التي كسبتها ستنتج خسارة مماثلة للكتلة المقابلة . أما المتغيرات الاقتصادية فيهدف هذا البحث الى تأشير أهمية وأزدياد الاهتمام الخليجي بالسوق العراقية ، وخاصة في مجال تصريف الصادرات الخليجية التي ترغب بها كثيرا السوق العراقية . ناهيك أن الخليجيين وبفعل قدم تواجدهم في العراق منذ عام٢٠٠٣ جعلهم يزيدون من جرعة ثقتهم بأنفسهم للمضي أكثر وأكثر

لجذب ، وأرسال الشركات الخليجية للاستثمار في العراق ، وتقدير دول مجلس التعاون الخليجي لحاجات العراق من المنافذ البحرية التي تربطهم بالخليج العربي وموانئه ، وتعويض العراق خسارته جراء حصار الموانى الايرانية التي كانت ترسل السفن والناقلات الى الموانى الخليجية وخاصة الاماراتية وأستغلال الخليجيين للعراق لتعويض خسارتها مع الايرانيين في هذا المجال. ويسعى هذا البحث أيضا الى أبراز المتغيرات الامنية الخليجية تجاه العراق بعد الانسحاب الامريكي حيث أن اللاعب الخليجي بدأ يوظف نفوذه للضغط ، والتأثير على الساحة العراقية للموازنة مع تواجده الاقتصادي تيمنا بمعادلة (المطرقة والسندان) التي تستخدمها دول المجلس مع العراق ، وحصول تنافس شديد بين الدور الخليجي في العراق مع الاجندات ، والارادات الاقليمية.وأخيرا رأت دول مجلس التعاون الخليجي أنها ستحتاج العراق في مجال خبرته لمكافحة الارهاب ، والجماعات المسلحة ، لانها رأت في الانسحاب الامريكي أمكانية أنتقال الجماعات المسلحة في العراق وخاصة ذات الجنسية الخليجية ، وعودتها الى بلدانها ، وبدء مرحلة من نشاطها ضد النظم الخليجية التي تحتضن القواعد الامريكية التي تكن لها تلك الجماعات العداء ، والمعارضة لوجودها في التخوم الخليجية ، والانظمة التي تسهل وجودها هناك. وأخيرا يهدف هذا البحث الى طرح مستقبل الموقف الخليجي تجاه العراق بعد الانسحاب الامريكي ، حيث يمكن أن يندرج في ثلاثة سيناريوهات الاول سيناريو التقرب من العراق بفعل وجود عدة معطيات منها أمكانية أنفتاح دبلوماسي خليجي شامل مع العراق ، وتسهيل عودة دور العراق الاقليمي والدولي ، وأنفراج في الملف الامني العراقي .أما السيناريو الثاني فهو الابتعاد الخليجي عن العراق وهو ينطوي على عدة معطيات منها تخلف بعض دول المجلس من الحضور الدبلوماسي في العراق ، وتعقد المشهد السياسي الامني العراقي ، وأزدياد الشواغل الامنية الخليجية ، خاصة إذا عادت موجة الربيع العربي خليجيا ، ومطالبة الجماهير بالتغيير والاصلاح ، وأحتمالية تطور الامور الى الاصطدام المباشر السلمي وغيره مع الانظمة الرسمية الخليجية وهناك تحدي أخر يواجه دول المجلس وهو أحتمال حدوث تصادم ونزاع عسكري أمريكي –اسرائيلي –ايراني في المنطقة ، وتورط دول المجلس في هذا النزاع . أما السيناريو الثالث فهو يندرج بالجمع بين التقرب والبعد الخليجي من الساحة العراقية بعد الانسحاب الامريكي ، وهو يستند الى عدة متغيرات لعل من أبرزها وجود تقدم ملحوظ في العلاقات الدبلوماسية العراقية – الخليجية ، وتذبذب المشهد الامني العراقي ، وتأثيره على النفوذ الخليجي في العراق ، والتصادم بين الشواغل الامنية الخليجية ونفوذها في العراق. وبني هذا البحث على فرضية مفادها((تسعى دول مجلس التعاون الخليجي أن يكون لها نفوذا ، من خلال التقرب من الساحة العراقية بشكل أكبر بعد الانسحاب الامريكي ، لكنها قد تبتعد عن تلك الساحة في حالة أنشغالها بالتحديات الامنية الداخلية ، والاقليمية التي يمكن أن تخيم عليها)). ويعتبر هذا البحث ممتلئا بالاشكاليات التي يحفل بها ، وهي يمكن أن تتلخص من خلال طرح عدة تساؤلات مثيرة للاهتمام منها :- س:-ماهي طبيعة المواقف الخليجية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي؟وماهي المتغيرات الحاصلة في المواقف الخليجية تجاه العراق بعد الانسحاب الامريكي ؟وماهو مستقبل الموقف الخليجي تجاه العراق بعد الانسحاب الامريكي؟وسيحاول هذا البحث الاحابة على تلك التساؤلات تباعا.

- أ -

طبيعة المواقف الخليجية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي

في مشهد يثير الكثير من الجدل، أبدت دول مجلس التعاون الخليجي ، عدة مواقف سياسية ، وأقتصادية ، وأمنية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي ، وهذه المواقف رافقت مرحلة غزو وأحتلال العراق قبل وبعد ٢٠٠٣ ، لان هذه الدول كانت تتبع مواقفها أزاء العراق من خلال توجهاتها التي تهدف الى تأسيس حضور خليجي في الساحة العراقية يضمن مصالحها هناك بعد حصولها على دعم أمريكي لدورها في العراق بعد أن لمست واشنطن دعم خليجي لخطة غزو وأحتلال العراق.

أولا:-المواقف السياسية الخليجية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي

تميزت هذه المواقف بالتنوع ، والافتراق بين دولة خليجية واخرى بسبب تقديراتها المختلفة أزاء العراق بعد وقوعه تحت مطرقة الغزو والاحتلال.

- تحفظ في المواقف الخليجية تجاه العراق

تتفق أغلب الدراسات الاكاديمية عند تحليلها للمواقف الخليجية تجاه العراق بأن تلك المواقف أمتازت بكونها ((متناقضة تجاه مايجري في العراق من حرب عسكرية وأحتلال ، إذ تمحور هذا التناقض ، والتباعد الشديد وخصوصا في الموقف من الحرب الامريكية على العراق ، والتعاون مع الولايات المتحدة في هذه الحرب مابين أغلبية دول المجلس ، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي رفضت التجاوب مع الادارة الامريكية في هذه الحرب ، وبين قطر ، والكويت اللتين تعاونتا بدرجة كبيرة مع الولايات المتحدة الامريكية ، من خلال السماح للقوات الامريكية بأستخدام أراضيها لاحتلال العراق))(١)من جانب أخر يبدو أن هذا التباين في المواقف أنطوى على مؤشرات واضحة الى ((سعي قطر بخاصة للمنافسة على مكانة الحليف الاستراتيجي الرئيسي للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج ، لاسيما عبر السماح للقوات الامريكية بأستخدام قاعدتي العديد ، والسيلية ، حيث كانت القاعدة الاخيرة مقر للقيادة الرئيسة للعمليات الجوية الامريكية في الحرب على العراق ، كما كانت القاعدة الاولى بمثابة مركز القيادة ، والسيطرة للعمليات العسكرية في العراق واحدى قواعد أنطلاق الهجمات الجوية ، وجاء الاعتماد الامريكي على هاتين القاعدتين في سياق تقليل الاعتماد على قاعدة الامير سلطان الجوية في السعودية ، وذلك بعدما كانت الحكومة السعودية قد رفضت السماح للولايات المتحدة الامريكية بأستخدام تلك القاعدة في الحرب على العراق))(٢).

---

(١)أحمد أبراهيم محمود ، الدفاع المشترك الخليجي محدودية التعاون في ظل التدويل، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٧٢، (القاهرة، مؤسسة الاهرام، نيسان/أبريل٢٠٠٨) ، ص١٥٤، نقلا عن جاسم الحريري، العلاقات العراقية – الخليجية بعد الاحتلال الاميركي، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٧، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٧.

(٢)المصدر نفسه، ص١٦٧-١٦٨.

وقد تبين أن سبب الممانعة السعودية لعدم الوقوف مع الولايات المتحدة الامريكية في حربها العدوانية على العراق جاء نتاجا لتصاعد الرفض الداخلي في المملكة العربية السعودية لهذا الوجود الامريكي، والمخاوف من أستغلال الجماعات المتطرفة لهذه المسألة لمواصلة أنشطتها داخل المملكة ، وذلك في أطار الخلل الامني الذي أندلع هناك بالفعل منذ عام٢٠٠٣(١).

وقد أشرت الدراسات الاكاديمية أسباب اخرى لهذا الموقف الخليجي المتحفظ أزاء العراق بعد الغزو والاحتلال الامريكي ، ومن ضمن تلك الاسباب التدني المأزوم في حراك السلطة الخليجية حيال المشروع الامريكي في العراق ، خاصة أن تداعيات الغزو والاحتلال كانت تنقلها وسائل الاعلام بما فيها من مشاهد مؤلمة لصور((الدم ، وتكسير العظام ، وسحل الجثامين في الشوارع هو دليل أخر دامغ على أن)) البلاد الخليجية((تعاني فراغ سلطة حقيقيا تماما مثلما يجسده المشهد العراقي ، والتباساته ، وتوتراته))(٢).

لقد تجمعت عدة أدوار خليجية أزاء الحرب والغزو الامريكي للعراق ، جعلت الانظمة الخليجية تبدو نوع من التحفظ أزاء العراق ، لاسيما أن الاوضاع الماساوية في العراق أستفزت مشاعر ، وأحاسيس الشعوب الخليجية نفسها ، لذلك حققت الميديا الامريكية توظيفا حقيقيا لدول مجلس التعاون الخليجي في خطة غزو وأحتلال العراق من خلال أجهزتها الاعلامية بعدما ، توصلت واشنطن الى ((أهم نجاح حققته الميديا الامريكية هو جعل)) الشعوب الخليجية((تعتاد مشاهد القتل بدم بارد ، وتفجير المنازل على رؤوس ساكنيها ومن حالة الانبطاح السلطوي)) في البلاد الخليجية ((إلا دليل مؤكد على العجز ، والاخفاق في ادارة الصراع في زاوية مهمة من العمق اللوجستي العربي)) في العراق((المثخن على ناصية الخليج))(٣).

لقد تفاجأت دول مجلس التعاون الخليجي بالمشروع الامريكي في العراق في جانبه السياسي بعدما أسقط النظام العراقي السابق ، وأعتبار هذه السابقة هي أشارة لاحتمال نقل ماحدث في العراق الى الدول الملكية السلطوية في الخليج التي تفتقر الى تغيير كامل في بنية الدولة ذات الاصول القبلية ، والعشائرية ، والاستبدادية ، لذلك قرأت دول مجلس التعاون الخليجي في الغزو والاحتلال الامريكي للعراق ليس على أنه خيار عسكري للتغيير السياسي في العراق فحسب ، بل هو نقطة للانطلاق الى الخليج لاثارة مشروع الاصلاح السياسي فيه بالقوة خاصة أن الحديث عن ((الاصلاح على الطريقة الامريكية في مرحلته الجديدة المطورة قد أنطلق في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٣ عندما قال الرئيس الامريكي((أن السياسة الامريكية التي أمتدت لنحو ٦٠ عاما في تأييد حكومات لاتلتزم بالحرية السياسية قد فشلت ، وأن واشنطن قد تبنت ستراتيجية مستقبلية جديدة للحرية في الشرق الاوسط))(٤).

---

(١)المصدر نفسه، ص١٦٨.

(٢)فتحي العفيفي، فراغ السلطة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد٣١٧، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو٢٠٠٥) ، ص١٠٣.

(٣)المصدر نفسه، ص١٠٣-١٠٤.

(٤)المصدر نفسه، ص١٠٤.

وعليـه تـرى الدراسـات الاكاديميـة أن دول مجلـس التعـاون الخليجـي رأت فـي التـصريح الـسابق للرئيس الامريكي جورج بوش (الابن) كان ((مفزعا لكافة أنواع السلطات في البلاد العربيـة التـي هرعـت بـدورها الـى التعامـل مـع الامـر وكأنـه تهديـد بالاقـصاء ، وكـان مخجـلا أن تهـرول هـذه الحكومات على هذا التخوف ، والذعر ، والاسراع في تقديم أدلـة البـراءة ، وتوصيف أوضـاعها بالتأكيد تارة على أنها ترفض الاصلاح من الخارج وتارة اخرى بأنهـا وفـي تنـاقض صـارخ ماضية في برامج الاصلاح ، والدمقرطة دون أبطاء ، وأن يكون ذلك أستجابة لضغوطات الخـارج مـن دون أن يكون لتحديات الداخل ، وهموم المواطنين أي دور في ثقافة التغيير))(١)

- توجس خليجي من التواجد الدبلوماسي في الساحة العراقية

بعد الاحتلال الامريكي للعراق بدأت الجهود العراقية لاستقطاب الدول الاقليمية ، وعلـى رأسـها دول مجلس التعاون الخليجي للتواجد الدبلوماسـي فـي الـساحة العراقيـة كنـوع مـن التواصـل العراقـي – الخليجي الذي شابه التوتر ، والريبة ، والتوجس الواحد من الاخر بعد الغزو العراقي للكويت فـي الثـاني مـن أغسطس١٩٩٠ ، إلا أن التغييـر الـسياسي فـي العـراق بعد الاحتلال فـتح المجـال لاعـادة العلاقـات بينـه ودول المجلـس الخليجيـة مـرة اخـرى ، إلا أن تلـك الـدول لـم تكـن جميعهـا تـستجيب للطلبات العراقية لتمثيل بلدانها في العراق ، لكن بادرت مملكـة البحـرين ، ودولـة الامـارات العربيـة المتحدة ، والكويت الى أرسال ممثلين دبلوماسيين لها في العاصـمة العراقيـة ، لان هـذه الـدول رأت في وجودها الدبلوماسي في العراق يعود الى عدة أسباب لعل من أبرزها :- (٢)

- على الرغم من وجود توجه خليجي عام بشأن طبيعة العلاقات مع العراق الجديد والتـي تتمثـل فـي أهميـة أحتـرام سيادة وأستقلال الـدول الخليجيـة كافـة ، إلا أن أهميـة تلـك القـضية تتبـاين مـن دولـة لاخرى ، فتأخذ شكلا أكثره حدة في الكويت ، إلا أنـها على وشك أنـهاء من حل جميع الملفات العالقة بين الطرفين خاصة بعد الزيـارة الاخيـرة لـرئيس الـوزراء العراقـي نـوري المـالكي الـى الكويـت فـي الرابـع عشر مـن أذار/مـارس٢٠١٢ التـي تـأتي فـي محـاولات العـراق لتـرميم العلاقـات العراقيـة – الكويتية بعد٢٠٠٣.

- وجود موقف خليجي موحد بشأن العراق ، وذلك رغبـة فـي أستقراره كخطوة اولـى يتبعهـا أقامـة علاقات دبلوماسية.

- هناك تطابق في الرؤيتين الخليجية والامريكية بـشأن المـسالـة العراقيـة ويفسر هـذا موافقـة دولـة الامارات العربية المتحدة ، ومملكة البحرين على شطب ديونـها المستحقة لدى العراق.

لقد خطت الـدول الخليجيـة الـثلاث سـالفة الـذكر التـي أرسلت مبعوثين دبلوماسيين الـى العـراق فـي خطـوة لارجعـة عنهـا ، لاسـيما أن بعـضها منهـا الكويـت أكـدت بـأن ((دول مجلـس التعـاون الخليجيوالعراق وضـعوا اللمسات الاخيـرة لاعلان المجلس الخليجـي –العراقـي مـن خـلال تحـرك خليجي لاقامة أول تكتل أقليمي يضم العراق الى جانب هذه الدول للحد من التدخلات الخارجية

---

(١)المصدر نفسه.

(٢)جـلال كـاظم القيـسي ، مجلـس التعـاون الخليجـي والعـراق، ورد فـي عـلاء عكـاب خلـف(أعـداد) ،د.نظلـة الجبوري(أشراف)، العراق ومجلس التعاون الخليجي، أعمال الندوة العلمية لقسم الدراسات السياسية –بيت الحكمـة، (بغداد ، بيت الحكمة، مطبعة النهار الجديد، ٢٠١١) ، ص٩١.

في الشؤون العراقية ، وشؤون دول مجلس التعاون الخليجي الداخلية ، وهي في المحصلة النهائية تؤثر بشكل مباشر على أمن وأستقرار منطقة الخليج التي تشهد بعض دولها تدخلات أقليمية صارخة وواضحة في شؤونها))(١).

- الانفتاح الخليجي على الكتل السياسية في العراق بعد٢٠٠٣

بعد تغيير النظام العراقي السابق أثر الغزو والاحتلال الامريكي عام٢٠٠٣، بدأت الوفود الحزبية ، والرسمية العراقية تجوب دول مجلس التعاون الخليجي ، لنقل الصورة حول المشهد العراقي ، وأطلاع المسؤولين ، والقادة الخليجيين على تفاعلات المشهد العراقي سياسيا ، وأمنيا ، وقد كانت العواصم الخليجية ترحب بالوفود العراقية ، بعد أن توضحت لها الصورة عن مايجري في العراق، وترى أن الانفتاح عليها هو صورة من صور إعادة العلاقات الخليجية مع العراق بصورة أولية بهذا الشكل ، لكن مايلفت الانظار أن الوفود العراقية التي زارت الدول الخليجية كانت تسمع في البداية بعد الاحتلال مواقف خليجية تنحصر فقط في تقديم التمنيات ، والدعوات لاستقرار العراق ، بدون تحرك جدي لاستنكار الغزو والعدوان ، وحل المشاكل مع العراق بالطرق السلمية في تلك المرحلة ، إلا أن الخطط الامريكية قد وزعت الادوار على تحالفاها المشؤوم لضرب العراق ، ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي كان لها دور مرسوم ومخطط له مسبقا ، وما عليها سوى تنفيذ مايطلب منها تحت يافطة تنفيذ القرارات الدولية التي خرقت الشرعية الدولية نفسها بعد تزوير مفهوم الامن الجماعي(١).

لقد رأت دول مجلس التعاون الخليجي أن أنفتاحها على الكتل السياسية العراقية المتواجدة في الساحة السياسية هناك سوف يكسبها مناعة لتجنب أية تداعيات قد تنتقل من العراق اليها، لذلك بدأت الدول الخليجية تنظر الى علاقاتها مع العراق على أنها نتيجة حتمية لاحتواء مايجري فيه من تطورات سياسية ، وتقليل أية أنعكاسات أمنية ، وسياسية قد تنتقل اليها ، وخصوصا في مجال إعطاء الفرصة لبعض الطوائف داخل المجتمعات الخليجية (الشيعة) التي تعتبر نفسها مصابة بنوع من التهميش السياسي(٣) للمشاركة في السلطة والحكم . ويبدو أن المشروع الامريكي في العراق الذي أشرف على أنجاز نموذج يكون ملائما سياسيا لدول المنطقة أبى أن يعزل نفسه ، بل يرى أن يكون منطلقا في أن يشع الى باقي دول الجوار ومنها الى دول مجلس التعاون الخليجي لاطباق الهيمنة عليها أو على الاقل قبول مسلمات الاستراتيجية الامريكية في العراق ، حيث يمكن أن تصيبها تداعيات سياسية، وأقتصادية ، وعسكرية ، كأحد أفرازات هذا الاحتلال وهي في النتيجة تمثل احدى المحددات ، والكوابح لمسلمات الامن الخليجي(٤).

---

(١) كلمة الدكتورة نظلة الجبوري ، ورد في علاء عكاب خلف(أعداد) ، العراق ومجلس التعاون الخليجي ، المصدر نفسه، ص٥-٦.

(٢) أ.م.د جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الخليجي بعد الاحتلال الامريكي، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩.

(٣) جاسم يونس الحريري، العراق ودول الخليج :المتغيرات والمستقبل ، مجلة دراسات دولية ، العدد٣٣، (بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، أبريل٢٠٠٧) ، ص٩٢.

(٤)د.جاسم يونس محمد الحريري، تداعيات الاحتلال الاميركي للعراق على الامن الخليجي ، مجلة شؤون خليجية ، العدد٤٤، (القاهرة ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، شتاء٢٠٠٦) ، ص١٢٤.

ثانيا:- المواقف الاقتصادية الخليجية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي

- دعم حكومي خليجي للاستثمارات الخليجية في العراق

ظهر للعيان وجود دعم حكومي خليجي للاستثمارات الخليجية في العراق بعد الاحتلال الامريكي ، لان الانظمة الخليجية بدا عليها رغبة لدفع شركاتها ، وأموالها للاستثمار في العراق ، فبدأت بنشاطاتها في الاماكن التي سميت (بالامنة) وغير الساخنة كما في أقليم كردستان العراق ، ثم بدأت تعمل مع نوع من التكتم بحماية من قوات الاحتلال الامريكي خوفا من أستهدافها داخل محافظات الوسط ، والجنوب العراقي ، ويأمل الخليجيون التوسع مستقبلا لتوسيع مشاركتهم الاقتصادية في العراق ، لان الساحة العراقية مازالت فارغة تجاه الاستثمارات العربية والاجنبية التي تتردد بعضها للعمل في الساحة العراقية لاسباب أمنية(١).

وقد تميزت العلاقات الاقتصادية العراقية – البحرينية لانها تنوعت مجالات التعاون المشترك بعد الاحتلال الامريكي منها زيادة أستثمارات الشركات البحرينية في العراق منها شركة الاتصالات البحرينية (بتلكو) ، وشركة (الرياش) البحرينية في العراق ، وهي الشركة التي تهتم بتجهيز المصانع ، والمعامل ، والدوائر الحكومية العراقية العراقية بالادوات ، والمعدات الثقيلة ، وقطع الغيار ، وتجهيز السفن ، والقوارب وصيانتها(٢).

ومن جانب أخر قال رئيس الاستثمار في أقليم كردستان العراق (هيرش محرم) أنه ((يمكن للشركات الاماراتية الحصول على عقود مقاولات بقيمة خمسة مليارات دولار في العراق لتنفيذ مشروعات للبنية التحتية في الاقليم))، وأضاف ((أن هناك فرصا كبيرة للشركات الاماراتية للاستثمار في العراق خصوصا في مجال الاسكان حيث هناك خطة لتنفيذ ٢٠ الف وحدة سكنية سنويا لمدة خمس سنوات ، وتخصيص ٢٠٠ مليون دولار سنويا لتغطية النفقات المرتبطة بعمليات الاقراض لتمويل المشروع)) ، مؤكدا ((توافر حق التملك للاجنبي ، مع أعفاءات جمركية وضريبية لخمس سنوات ، وحرية تحويل الاموال مايساعد على جذب مزيد من الشركات الاماراتية))(٣).

---

(١)د.جاسم يونس الحريري، متغيرات العلاقات العراقية – الخليجية بعد الاحتلال الامريكي للعراق وأفاقها المستقبلية ورد في العلاقات العراقية – الخليجية تفعيل المشتركات لمستقبل أفضل ، وقائع وبحوث المؤتمر العلمي السابع لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة للمدة من١٣-١٤نيسان /أبريل٢٠١٠، (البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠١١) ، ص٢٦٤.

(٢)جاسم يونس الحريري، العلاقات العراقية – البحرينية بعد الاحتلال :الواقع والمستقبل، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، العدد١٥، (المنامة ، مركز البحرين للدراسات والبحوث ، صيف٢٠٠٩) ، ص٦٩-٧٠.

(٣)د.جاسم يونس الحريري ، متغيرات العلاقات العراقية – الخليجية بعد الاحتلال الامريكي للعراق وآفاقها المستقبلية مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٦.

- سعي المؤسسات المصرفية الخليجية لاستثمار أموالها في العراق

أبدت العديد من البنوك الخليجية على أستعدادها للعمل في العراق ، وفتح فروع لها بالتعاون مع المصارف الحكومية والخاصة العراقية ، وكمثال على ذلك وقع مصرف (الائتمان العراقي)وبنك (الكويت الوطني) ، ومؤسسة(التمويل الدولية)في يونيو ٢٠٠٥ على أتفاق شراكة يقضي بأن تساهم المؤسستان الاخيرتان في رأسمال المؤسسة الاولى بنسبة ٨٥% ، وترفع هذه المساهمة حجم رأسمال (الائتمان العراقي) من مليون دولار الى مائة مليون ، ويحصل مستثمروا المصرف على سندات مجانية بقيمة ١٣٠٠ %، وأثرت هذه الخطوة في أوساط المستثمرين ، ومالكي الاسهم في المصارف العراقية المساهمة بعدما عقد بعضها أتفاقات شراكة مع مصارف ، ومؤسسات مالية عربية وأجنبية بالنسبة نفسها ، لكن من دون أن يجعل حامل السهم على النسبة نفسها التي حصل عليها المساهم في مصرف الائتمان(١).

وقد أجرت شركات سعودية وعراقية في يناير٢٠٠٦ محادثات من أجل أنشاء شركتين جديدتين أحداهما لبنك تجاري والاخرى لشركة تأمين في العراق ، وقال المدير التنفيذي لشركة (الخير) العراقية للاستثمارات المالية ((أن أعلان تأسيس البنك الجديد سيصدر حالما يصدر البنك المركزي العراقي الترخيص له بالعمل)) ، مضيفا ((أن البنك المركزي على وشك أرسال أصدار الترخيص ، ومن ثم ستبدأ الخطوات الجديدة لانشاء البنك السعودي – العراقي ، وستمتلك شركة منصور المالك القابضة السعودية أقل من نصف أسهم البنك الذي سيبلغ رأسماله ٣٢ مليون دولار)) ، موضحا ((أن شركة الخير ستملك من قيمته ١٠ملايين دولار من أسهم البنك ، فيما سيتم الحصول على الاستثمار الباقي من خلال طرح أولي عام في سوق الاوراق المالية العراقية))(٢).

- تلهف الشركات الخليجية للاستثمار في العراق

لقد تسارعت الشركات الخليجية للدخول الى الساحة العراقية بعد ٢٠٠٣ ، نظرا لادراكها بأهمية الاستثمار في العراق ، لكثافة المشروعات ، وحاجتها الى الشركات العربية ، والاجنبية للاستثمار فيها ، ويمكن الاستشهاد بتجربة شركتي(دانا غاز) (ونفط الهلال) وهم ((شركتان عربيتان تضم في ملكية أسهمها مستثمرين عرب من دول مجلس التعاون الخليجي مقرهما في دولة الامارات العربية المتحدة ، إذ بادرت حكومة أقليم كردستان العراق الى مفاتحة الشركتين لاستثمار الموارد الغازية في الاقليم ، وبعد مفاوضات سهلة عقد أتفاق وتحالف استراتيجي في نيسان/أبريل٢٠٠٧ بأستثمارات بلغت ٦٥٠مليون دولار مناصفة بين (دانا غاز) و(نفط الهلال) ، مما جعله أكبر أستثمار يتقدم به القطاع الخاص في العراق منذ عام٢٠٠٣ ، بهدف توفير ١٢٥٠ ميغاواط

---

(١)د.جاسم يونس الحريري، العلاقات العراقية – الخليجية بعد الاحتلال :محددات التعاون والصراع مصدر سبق ذكره ص٢٢.

(٢)المصدر نفسه، ص٢٢-٢٣.

من الطاقة الكهربائية من محطات جديدة تخدم أكثر من ٤ملايين من سكان الاقليم العراقيين هناك في مختلف الاغراض))(١). وجدير بالذكر أن قيام مشروع ((مدينة كردستان الغازية)) من قبل تلك الشركات الخليجية وهو ((مشروع صناعي ، ضخم ، رائد ، ومبتكر ، يهدف الى تنظيم الاستفادة من موارد الغاز المتوفرة في المنطقة ، لغرض أنشاء مؤسسات صناعية متكاملة ، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في أستثمارات صناعية متنوعة ذات العلاقة ، متكاملة ، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في أستثمارات صناعية متنوعة ذات العلاقة بالغاز الطبيعي ، وأستخدامه في الاقليم مما يؤدي الى تشغيل أكبر عدد من الايدي العاملة ، وتخفيض البطالة ، وزيادة معدلات النشاط ، والنمو الاقتصادي ، وتحقيق التنمية المستدامة على مراحل متلاحقة))(٢).

ثالثا:- المواقف الامنية الخليجية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي

- الضغط الخليجي على الساحة العراقية

لقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي الضغط على الساحة العراقية لربطها بأجنداتها الساعية الى الدخول في متغيرات المشهد العراقي ، وأمكانية تدخل دول المجلس في صيرورة هذا المشهد ، لكن هذا التوجه الخليجي كان يواجه بالتقاطع مع المصالح الامريكية في العراق والخليج التي عملت على بناء نموذج حليف ، وغير عدواني ، لايهدد جيرانه ، لذلك كانت واشنطن تفكر قبل أنسحابها من العراق عام٢٠١١ بترك العراق ، لكن على أن لاتخسر مصالحها هناك ، ولاتسمح باختلالها بتعطيل أقليمي مصدره دول الخليج العربية ، لاسيما أن الادارة الامريكية لم تترك وقتا إلا وتسرب معلومات ترجح أحتمال الانزلاق مجددا في الحرب الاهلية ، على الرغم من تحقيق تقدم في المجال الامني ، وتخفيض مستوى العنف.وعليه ترى الولايات المتحدة الامريكية أن أي أنزلاق جديد الى العنف الطائفي سيهدد مصالحها الحيوية لما للعراق من موارد نفطية ، ونظرا الى موقعه الحيوي أقتصاديا ، وأستراتيجيا في منطقة حساسة كالخليج(٣). وبالرغم من مساعي الولايات المتحدة الامريكية الى نشر الفوضى في العراق ، لكنها أدركت أن هذه الاستراتيجية قد تمس مشروعها هناك ، فما بالك إذا جاءت هذه الفوضى من الخليج فأن واشنطن سوف تقف بالضد من هذه الاستراتيجية الخليجية حتى ولو كانت تخدم المصالح الخليجية في العراق ، لان الولايات المتحدة الامريكية في نفس الوقت أوضحت للعراق أن علاقاتها معه مرتبط بمدى أستعداد القيادات السياسية العراقية للمساهمة في تعزيز الاستقرار في البلاد وجمع مكونات الشعب العراقي ، والعمل على أقامة الحكم الفعال(٤).

---

(١)أ.م.د عبد الجبار عبود الحلفي ، العراق والامارات والتعاون في مجال الطاقة ، ورد في العلاقات العراقية –الخليجية تفعيل المشتركات لمستقبل أفضل ، مصدر سبق ذكره، ص٨٧ و ص٩١.

(٢)المصدر نفسه، ص٩١-٩٢.

(٣) Kenneth M. Pollack (et al) unfinished Business: An American strategy for Iraq Moving forward with contributions from Joost Hilltormann(Washington.DC: Brookings Institution press. 2011)

نقلا عن كابي الخوري ، كتب أجنبية مختارة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٨٥، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أذار/ مارس٢٠١١) ، ص٢٣٠-٢٣١.

(٤)المصدر نفسه ، ٢٣١.

- التناغم الخليجي مع التوجهات الامريكية لحماية الحدود العراقية من التسلل الخارجي

تعرض العراق لتصاعد وتيرة العنف فيه بعد أن أخترقت حدوده مجاميع مسلحة قادمة من منطقة الخليج العربي ، وخاصة من المملكة العربية السعودية التي تعرضت لحملة مكثفة من الادارة الامريكية لوضع حد لتلك الاختراقات التي بدأت تؤثر على الماكنة ، والجيش الامريكي في العراق بعد ٢٠٠٣، حيث طلبت واشنطن من الرياض التعاون في هذا المجال لمنع التسلل من جانبها الى العراق، وزيادة ، وتكثيف حملاتها لمطاردة العناصر المتطرفة التي لها شأن في أرسال المجاميع المسلحة الى العراق.وقد تعاملت السعودية مع الطلب الامريكي بنوع من البراغماتية إذ عزمت على مساعدة الامريكان في هذا المجال ، لادراكها الفوائد المتوخاة من جراء ذلك منها أستغلال الضغوط الامريكية للقضاء على العناصر المسلحة داخل السعودية التي تهدد الامن السعودي ، وكذلك تخفيف الضغوط الامريكية عليها عبر أيصال رسائل بجديتها لحماية الحدود العراقية من التسلل الحاصل من جانبها الى العراق ، حيث أن ((الاتجاهات الرسمية ، والسياسات الحكومية لاتزال ترى أن بأمكانها معالجة العنف أو الارهاب من خلال سياسة أمنية صارمة تتم فيها ملاحقة ومطاردة ، وقتل ، وأعتقال العناصر الذين يبدو عددهم للجهات الرسمية عددا محدودا ، وفي سياق تعاون أمني ومعلوماتي ، وحتى في سياق تشكيل قوة مهام مشتركة سعودية –أمريكية ، أضافة الى ذلك فقد صدرت مبادرة تتضمن أصدار عفو أولئك من العناصر المشاركة أو المرتبطة بأهل العنف ، والذين لم يتورطوا في أعمال قتل ، ولم يقبض عليهم أذا سلموا أنفسهم))(١). ولم تكتفي السعودية بتلك الاجراءات ، بل عملت على بناء أكبر سياج الكتروني بمحاذاة الحدود مع العراق لمنع التسلل من أختراق الحدود العراقية للقيام بأعمال عنف قد تلصق بالسعودية.وقد أنتقدت النخب الاكاديمية السعودية التوجهات الحكومية لمعالجة العنف في السعودية نفسها بواسطة القوة ، حيث يؤكد (متروك الفالح) أستاذ السياسة المقارنة والعلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود بالقول((بالنسبة الى السياسات الامنية الصارمة ، فأننا لانعتقد أنها هي الحل ، بل لن تكون الحل ذلك أن العنف يولد العنف ، أضافة الى ذلك فهناك أعتقاد خاطى لدى بعض المسؤولين وغيرهم ، أن اولئك العناصر المنخرطة في أعمال العنف أو الارهاب محدودة العدد ، ويمكن أستئصالها بالقاء القبض عليهم أو قتلهم أو بالاعتقالات المكثفة ، وهذه فكرة خاطئة ذلك أن هولاء أصلا تقدمهم البيئة والبيئة لم تتغير بعد ، ولذلك فأن تلك السياسة الامنية الصارمة ستولد أو تدفع بذلك المخزون من العناصر التي لديها القابلية للانخراط فعلا دون هذا وذاك فأن مزيدا من التعاون الامني السعودي – الامريكي سواء في سياق تبادل المعلومات ، أو في أطر جديدة بالاعلان عن أنشاء قوة مهام مشتركة لمحاربة الارهاب في السعودية يعني مزيدا من صب الزيت على النار ، وهذا قد يكون كارثيا في ضوء خروج أمريكا مهزومة من المقاومة العراقية والتي تضم فيها عناصر عربية ولربما سعودية كل ذلك قد يوفر مقومات ، ومسوغات أضافية لصراع أجتماعي مفتوح محتمل في السعودية))(٢).

---

(١)متروك الفالح ، العنف والاصلاح الدستوري في السعودية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٠٨، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠٤) ص٢٢.

(٢)المصدر نفسه، ص٢٢-٢٣.

- توظيف المؤسسات الامنية الخليجية لتدريب القوات الامنية العراقية

لقد كان هناك أثار خطيرة لقرار ((الحاكم الامريكي بول بريمر حل الجيش العراقي ، والمؤسسات الامنية العراقية كافة في بداية أحتلال العراق في ٢٣آيار/مايو٢٠٠٣ قد مهد بشكل غير مقصود لخلق أعظم المشكلات الامنية التي عصفت في مابعد بالعراق فتسبب بحرمان العراق من الجيش المحترف ، فضلا عن ذلك أن طبيعة القوات الامنية والعسكرية العراقية تفتقر الى الكثير من التوصيف الاحترافي ومن ناحية القدرة القتالية ، فهي توصف بأنها قوات هشة ، تفتقر الى منظومات القيادة والسيطرة ، والخبرة في التخطيط ، والتنفيذ ، والى سياقات العمل الفنية ، والتدريبية ، والقتالية ، وتفتقر كذلك الى الخبرات الادارية ، والاخطر أنها لاتملك قوة جوية فاعلة ولامنظومات الدفاع الجوي))(١). وفي ظل هذه المعطيات يصف الباحث الامريكي (أنتوني كوردسمان) أهمية تطوير قوات الامن العراقية بالقول((إن تطور القوات العراقية العاملة هو أحد أهم الخطوات الضرورية لتحقيق الاستقرار والامن ولردع القوى التي تريد أن تقود العراق نحو المزيد من أشكال العنف والحرب الطائفية، وإذا ماسارت الامور في الاتجاه السليم ستتحسن القوات العراقية بأطراد بمرور الزمن ، وتؤدي دورا حاسما في تحقيق مستوى من الامن يحتاجه العراق لتحقيق التفاهم السياسي والمصالحة))(٢). وتبعا لذلك بدت الحاجة الى الاهتمام بالجيش العراقي الجديد مهمة ، وأشكالية تحتاج الى المزيد من زج عناصر الجيش ، والقوات الامنية العراقية في ميدان التدريب لزيادة خبرتها ، وكفائتها القتالية ، وأضحت دول مجلس التعاون الخليجي بأمكانياتها ، ووسائلها ، ومراكزها التدريبية الفرصة التي يمكن أن توظف لتطوير القوات الامنية ، والعسكرية العراقية ، حيث تلقى أكثر من ١٣٠ ضابط شرطة عراقي تدريبا متقدما في ميدان تحقيقات الادلة الجنائية لمدة ثلاثة أسابيع في شهر أبريل ٢٠٠٤ في دولة الامارات العربية المتحدة ، حيث تدرب الضباط على كشف الادلة على مسرح الجريمة ، والحفاظ عليها في جرائم مثل السطو ، وجرائم المركبات ، والاعتداءات ضد الاشخاص ، وأشرف على التدريب مدربين المان أرسلتهم الحكومة الالمانية ، وتبرعت بالمعدات المستخدمة في الادلة الجنائية لكل متدرب عراقي لاستخدامها في التحقيقات التي يجرونها حول الجرائم التي يتعرض لها المواطن العراقي ، فيما تقوم الحكومة الاماراتية بأيصال الضباط الى أماكن التدريب(٣).

ويبدو مما سبق ذكره أن المواقف الخليجية قبل الانسحاب الامريكي كانت تمتاز بالتخبط ، والازداوجية ، فمرة ترى بعض دول المجلس هي مع عدم التقرب الدبلوماسي من العراق ، ولكنها

---

(١)رعد الحمداني ، واقع المؤسسات والقوات الامنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للاصلاح ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٥٦، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر٢٠٠٨) ، ص١٠٨-١١٥.كذلك أنظر أنتوني كوردسمان وأخرين ، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، سلسلة كتب المستقبل العربي٦٠، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٨) ، ص٨٩-٩٠.

(٢)أنتوني كوردسمان، تطور قوات العراق وتحدي الحرب الاهلية :هل بمقدور القوى العراقية أنجاز المهمة، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٢٤، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الاول/ديسمبر٢٠٠٦)، ص١٢٩.

(٣)د.جاسم يونس الحريري، العلاقات العراقية – الخليجية بعد الاحتلال :محددات التعاون والصراع ، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

تراها من جانب أخر تدعم الاستثمار الخليجي في العراق ، ومن جانب أخر بدت المواقف الخليجية أنها تجاوزت مصالحها الى التدخل في الشأن العراقي الذي أثر على تصاعد تدهور الملف الامني العراقي. ومن جانب أخر يلاحظ دعم خليجي على تدريب القوات الامنية العراقية في أراضيها ، فضلا عن دعمها للمشروع الامريكي في العراق عبر تصعيد حملاتها لمطاردة العناصر التي تتسلل الى العراق للقيام بعمليات عسكرية ، حيث أنها كانت قد جنت مكاسب أمنية مثمرة أثرت على أستغلال ملف المتسللين للقضاء على الجماعات المسلحة التي تهدد أمنها الداخلي في ذات الوقت نفسه.

- ب -

المتغيرات في المواقف الخليجية تجاه العراق بعد الانسحاب الامريكي

أولا:- المتغيرات السياسية الخليجية تجاه العراق بعد الانسحاب الامريكي

- أدراك دول مجلس التعاون الخليجي بخسارة دور العراق أقليميا

لقد أحدث الغزو ، والاحتلال الامريكي للعراق أختلالا واضحا في التوازنات الاقليمية ، وعلى رأس هذه الاختلالات خروج العراق من المكانة الاقليمية بعد أن صورته واشنطن أنه المهدد الرئيسي للامن الاقليمي والخليجي ، حيث كانت هذه الذريعة الوسيلة المثيرة لجذب دول مجلس التعاون الخليجي لتوريطها في مشروع غزو وأحتلال العراق. وقد أدركت تلك الدول هذه الحقيقة ، وأستشعرت بالفراغ العربي في العراق ، وتسهيل المشروع الامريكي للنفوذ الاقليمي لاختراق الساحة العراقية ، حيث كانت الادارة الامريكية توجه بضغوطها على الدول الخليجية لتقديم التسهيلات اللوجستية للقوات الامريكية التي غزت وأحتلت العراق ، حيث أستغلت واشنطن حالة التوتر بين العراق والكويت بعد حادثة الغزو العراقي للكويت عام١٩٩٠ لفتح الكويت أراضيها ، وموانئها للقوات الامريكية لغرض ضرب العراق عام٢٠٠٣ ، ونجحت الادارة الامريكية في ذلك ، ويقول في ذلك (نعوم تشومسكي) المفكر ، والاستاذ في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ((لقد أعلن جورج بوش أن لدى الولايات المتحدة تخويلا مطلقا بأستخدام القوة للدفاع عن أمنها القومي المهدد بالعراق كما تقول عقيدة بوش.أن الولايات المتحدة ستسر بأنشاء واجهة عربية كما كانت تقول بريطانيا أيام شمسها التي لاتغيب عنها وذلك لترسيخ وجود القوة الامريكية في قلب المنطقة التي تنتج معظم النفط))(١) وبالرغم من ذلك فقد وظفت واشنطن الخلاف بين الكويت والنظام السابق لابراز أهمية غزو وأحتلال العراق ، حيث أنه وفق وجهة نظر الادارة الامريكية خدم بعض دول المجلس الخليجية أكثر من الولايات المتحدة الامريكية وعلى رأس هذه الدول الكويت ، حيث كان من ضمن أهداف الغزو خلق عراق جديد لايهدد الكويت وفق المنطق الامريكي ، ويقول في ذلك مايكل هدسون أستاذ بمعهد الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون في العاصمة

(١)نعوم تشومسكي ، الحرب الوقائية أو الجريمة المطلقة :العراق الغزو الذي سيلازمه العار، مجلة المستقبل العربي العدد٢٩٧، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٣) ، ص٣٦-٤٢.كذلك أنظر نعوم تشومسكي ، الحرب الوقائية أو الجريمة المطلقة : العراق ، الغزو الذي سيلازمه العار ، ورد في أمي ورثنفتون وأخرين ، العراق ، الغزو ، الاحتلال ، المقاومة:شهادات من خارج الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٢٧، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣) ص٦٢.

الامريكية واشنطن ((تريد أدارة بوش أن تبني ديمقراطية ليبرالية من طراز أمريكي في عراق مابعد صدام ، وينبغي لهذا النظام الجديد أن يتميز بسلوك معتدل في مجال السياسة الخارجية بما في ذلك قبول (اسرائيل) وعلاقات حميدة مع جيرانه المباشرين وبصفة خاصة الكويت))(١).

ويبدو أن الكويت أبدت أرتياحها لازاحة العراق من قائمة تهديداتها الخارجية بفضل الغزو والاحتلال ، وأخرجت العراق عنوة من قائمة الدول المؤثرة في الساحة الاقليمية التي كان الاجدر بالكويت أستدراك الامر لهذه النتيجة ، وخروج العراق ، وخسارة دوره الاقليمي ، لكن يبدو أن الكويت حكمها في هذا الموضوع مبدأ الغاية تبرر الوسيلة.

- أحساس دول مجلس التعاون الخليجي بالفراغ العربي والخليجي في العراق

بعد الانسحاب الامريكي من العراق أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن الاول ستنتظره مفاجأت مهمة لعل من أبرزها تصاعد النفوذ الاقليمي ، وخاصة النفوذ الايراني والتركي بعد أن تصاعدت الازمة بين واشنطن وطهران حول الملف النووي الايراني ، حيث تسعى ايران على سبيل المثال لاالحصر أن تثني الادارة الامريكية بعد الانسحاب الامريكي من تسليط الاضواء عليها ، والضغط في هذا الاتجاه لغرض فرض التغيير السياسي في الساحة الايرانية بعد أن أجرته واشنطن في العراق ، وأعتبرته النموذوج الذي يمكن أن يشع بظلاله على دول المنطقة ، وجيران العراق ومنها على ايران ، وعليه يرى بعض الباحثين أن الامريكان قبل غزوهم العراق كانوا ((يقولون أن الهدف من هذه الحرب هو أعادة تشكيل المنطقة ككل :هل كان العراق البداية فحسب وسريعا ماسيتلوه أخرين كايران أو سوريا أو السعودية؟ لقد وضعت حكاية تغيير النظام جيران العراق في موقع دفاعي فألقوا بأنفسهم بين ذراعي واشنطن أو قدموا أيماءات صغيرة لتهدئة واشنطن بأنتظار اللحظة التي تصبح فيها واشنطن أكثر واقعية في تقديرها لنفقات ، وفوائد تغيير شامل لنظم الحكم في أنحاء الشرق الاوسط أو بطبيعة الحال شجع بعض القادة تصاعد المعارضة للاحتلال الامريكي في العراق ، وبعضهم بالتأكيد قد شجع هذه المقاومة بالكلمات ، وأن يكن دائما بالافعال ، وكذلك تشجيعهم أستمرار الخلافات الاطلسية بشأن العراق))(٢) لقد كان للموقف التركي بعدم التدخل في خطة غزو وأحتلال العراق عام٢٠٠٣ تداعيات داخل تركيا نفسها وعلى الساحة الاقليمية برمتها ، لكن تركيا بعد الانسحاب الامريكي فعلت بشكل كبير نفوذها في العراق بعد أن أستغلت الفراغ العسكري الامريكي بعد الانسحاب ، فضلا عن توجهها لاعادة ترتيب حضورها في الساحة العراقية بعد أن حجمه الوجود العسكري في العراق منذ عام٢٠٠٣ ولغاية نهاية عام٢٠١١ وهي الفترة التي تزامن فيها الانسحاب الامريكي ، وعليه تنبهت دول مجلس التعاون

---

(١)مايكل هدسون ، سيناريوهات سياسية لعراق مابعد الاحتلال، مجلة المستقبل العربي ، العدد٢٩٨، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الاول /ديسمبر٢٠٠٣) ، ٧٨-٨٣.كذلك أنظر مايكل هدسون ، سيناريوهات سياسية لعراق مابعد الاحتلال ، ورد في أمي ورثنتفتون وأخرين ، العراق ، الغزو ، الاحتلال ، المقاومة ، شهادات من خارج الوطن العربي، المصدر نفسه ، ص١٤٠.

(٢)غسان سلامة ، العراق أقتراح للتغيير ، نقلا عن أمي ورثنفتون وأخرين ، العراق ، الاحتلال ، المقاومة ، شهادات من خارج الوطن العربي، المصدر نفسه ، ص١٥٤.

الخليجي بأن ((أنتشارا عسكريا تركيا في العراق يمكن أن يزود بالوقود تيارا نحو تدخل عسكري أقليمي في العراق صورة من اللبننة فما أن يسمح لبلد متأخم بالدخول حتى ستكتسب البلدان الاخرى جرآة على عمل المثل))(١).
وقد قلل البعض من هذه النتيجة أي وجود فراغ عربي ، وخليجي بعد الانسحاب الامريكي خاصة بعد أنعقاد القمة العربية في بغداد في التاسع والعشرين من أذار/مارس٢٠١٢ ، لكن بقدر أنعقاد هذه القمة في بغداد ، وحضور أغلب القادة العرب والخليجيين بقدر ماهي كانت وسيلة للضغط على سوريا لوقف العنف ، وجر العراق الى تأييد موقف الجامعة العربية الذي يضغط على النظام السوري في هذا المجال ، حيث حمل العراق أكلاف سياسية جراء ذلك بفعل الضغوط العربية ، والخليجية عليه قبل أنعقاد القمة ، حيث لاسبيل للعراق إلا الانضمام الى الحلف العربي تجاه سوريا لانجاح أنعقاد القمة العربية في بغداد.

أدراك دول مجلس التعاون الخليجي بأزدياد تعقد المشهد السياسي العراقي:

بعد الانسحاب الامريكي من العراق حدثت تطورات في المشهد السياسي العراقي ، حيث تزايدت المماحكات السياسية بين الكتل المؤتلفة في البرلمان ، وظهرت الى السطح ملفات جعلت الوضع السياسي متأزما بين أبرز الكتل (التوتر بين التحالف الوطني ودولة القانون المؤتلفة فيها مع القائمة العراقية حول قضية طارق الهاشمي) ، ناهيك أن الوضع الامني تأزم كثيرا ، بسبب أزدياد التفجيرات ، ونشاط عصابات الجريمة المنظمة ، وأستهداف أجهزة الامن ، والشرطة ، والجيش ، والهجوم على المقرات الامنية ، كل هذه التطورات أعطت للمشهد العراقي نوع من التعقيد ، والارتباك ، وأزداد الامر خطورة قبل أنعقاد القمة العربية في بغداد.
وفي ضوء ذلك أدركت دول المجلس خطورة هذه التطورات ، وسعت الى زيادة دعمها للعراق في خطوة لتهدئة الاوضاع في العراق ، خاصة بعد تسمية السعودية لسفيرها في الاردن كسفير غير مقيم في بغداد ، لان الخليجيين يدركون بأن العراق يعتبر ((همزة وصل بين معادلة التوازن الدولي والاقليمي بين مجلس التعاون الخليجي وحلف الناتو وكلاهما حلفاء أستراتيجيين للولايات المتحدة ويرتبطون بشبكة مصالح سياسية ، وأقتصادية ذات منحى عسكري ، مما يستوجب على المخطط الاستراتيجي للحفاظ على وحدة العراق ، وعدم تركه منطقة رخوة ، وأهداف لينة تقود الى أنفلات أمني ، عسكري ينعكس سلبا على المصالح الدولية ، والامريكية))(٢).

ثانيا: -المتغيرات الاقتصادية الخليجية تجاه العراق بعد الانسحاب الامريكي

أزدياد أهمية السوق العراقية للصادرات الخليجية

لاشك أن السوق العراقية هي ساحة جذابة للصادرات الخليجية بعد٢٠٠٣ لرواج المنتوج الخليجي وأزدياد الطلب عليه من قبل القطاع الخاص والحكومي العراقي ،

(١)المصدر نفسه، ص١٥٥.(٢)جلال كاظم القيسي ، مجلس التعاون الخليجي والعراق ، ورد في علاء عكاب خلف ، العراق ومجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.

وعليه بدأت حركة صادرات خليجية ضخمة لبضائعها الى العراق بعد ٢٠٠٣، حيث بدأنا نسمع بوجود نماذج من الالبسة (الحجاب الاماراتي ، والعباءة الخليجية للنساء)والمواد الانشائية ،

والاصباغ ، والمواد الكهربائية ، والمعدات ، حيث بدأ المواطن العراقي يأكل على سبيل المثال في الصباح قشطة (كي .دي .دي K.d.d) ذائعة الصيت الكويتية المنشأ ، ويتذوق المثلجات الكويتية ، وقشطة(لونا) السعودية ، وجبنة(أنكور) السعودي ولبن أكتيفيا ، ومعجون الطماطة للطهي من الماركة نفسها .أما في مجال توريد المياه المعدنية فحدث ولا حرج فبدأ المواطن العراقي يشرب من ماء (الروضتين) الكويتي ، و(القصيم) السعودي ، وغيرها من الماركات الخليجية التي غصت بها الاسواق العراقية كافة(١).

إن دول مجلس التعاون الخليجي ترى ((أن تعميق الروابط الاقتصادية بين العراق الجديد ودول المجلس يحافظ على ديمومة النمو ، وتحقيق التقارب الاقتصادي

Convergence ولكن تعميق الروابط الاقتصادية أو التقارب الاقتصادي بين أقتصاديات دول المجلس يحظى بأهتمام كبير في دول المجلس ، وذلك بأيجاد السياسات لمناسبة لتعزيز السوق الخليجية المشتركة ، وتطويرها في السنوات القادمة ، والانتقال الى تبني الرؤية الجديدة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بتعاظم أهمية أقليمية الانتاج ، وما يترتب على ذلك من أكتشاف أفاق جديدة للاقتصاد الخليجي في عصر العولمة))(٢)

- وجود أندفاع خليجي لزيادة تواجد الشركات الخليجية في العراق

بعد النجاح الذي أكتسبته الشركات الخليجية بعد أستثمارها في العراق بعد٢٠٠٣ أزداد الاندفاع الخليجي لضخ المزيد من الشركات داخل السوق العراقية خاصة أن هذا السوق فتح الابواب على مصراعيها للاستثمار الخليجي ، وأعطى أعفاءات ، وتسهيلات ، ونقل أموال الشركات المستثمرة بدون أية معرقلات ، وبرز هذا الامر بشكل كبير في أقليم كردستان العراق ، حيث تبرز الشركات الاماراتية واضحة في هذا المجال ، بحيث أن (لبنى القاسمي) وزيرة التجارة الخارجية الاماراتية أشارت الى الدور الفعال للشركات الاماراتية في تلك المنطقة بالقول ((أن الامارات تقود الاستثمارات في أقليم كردستان العراق نتيجة قدرة الشركات الاماراتية على أستكشاف الفرص الاستثمارية بشكل مبكر ، والتنافسية العالية التي تنتهجها في عملها سواء في السوق المحلية أو الاسواق الخارجية)) ، وأضافت ((أنه إذا كانت الاستثمارات الاماراتية في الخارج تتمتع ببعد عربي كبير خصوصا في السنوات الاخيرة ، فأننا نؤكد أن العراق يشكل أحد أهم المحطات العربية للاستثمارات الاماراتية خلال المرحلة المقبلة بالتوافق ، وخطط الاصلاحات ، وزيادة الانفتاح الاقتصادي))(٣) وأشارت القاسمي الى ماوصفته ب((خصوصية الشركات الاماراتية التي تعتمد في ادائها على ثقافة الجودة العالمية ، وفي تنفيذ المشروعات على الصدقية، والالتزام الصارم

---

(١)د.جاسم يونس الحريري، متغيرات العلاقات العراقية – الخليجية بعد الاحتلال الامريكي للعراق وأفاقها المستقبلية ، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٤.(٢)جلال كاظم القيسي ، مجلس التعاون الخليجي والعراق ، مصدر سبق ذكره ، ص٨١.(٣)د.جاسم يونس الحريري، متغيرات العلاقات العراقية –الخليجية بعد الاحتلال الامريكي للعراق وأفاقها المستقبلية ، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٥-٢٦٦.

بمواعيد التنفيذ والتسليم ، والمحافظة على مقاييس الاحتراف)) ، مؤكدة حرص الشركات الاماراتية بأستمرار على ((تطبيق أستراتيجيات مهنية محددة تجعلها تتميز بالابتكار بما يتناسب وأحتياجاتها ، ومتطلبات الدول التي تستثمر فيها مايساعدها على الثبات والتنافس رغم وجود شركات عالمية عريقة))(١).

- توظيف الموانى الخليجية لصالح العراق بعد العقوبات الاقتصادية على ايران

بعد أن أزدادت أزمة الملف النووي الايراني تعرضت ايران الى جملة من العقوبات الاقتصادية لثنيها عن تطوير قدراتها النووية ، وقد كانت العقوبات الاوروبية في شباط/فبراير٢٠١٢ محطة مهمة للضغط على ايران للتراجع عن ملفها النووي.وقد أكد العديد من الخبراء الاقتصاديين أن العقوبات الاوروبية على النفط ستدفع ايران الى أيجاد بدائل لتصريف منتجاتها النفطية وبأسعار مغرية ، حيث أن هناك العديد من الدول التي أيدت عدم ممانعتها من أستغلال أسعار النفط الايراني المنافسة وبالاخص الصين ، وروسيا ، وبالتالي فأن شراء هذه الدول للنفط الايراني المقدم بأسعار جاذبة سيؤدي الى زعزعة الاسعار العالمية ، الامر الذي سيؤثر على مداخيل الخليج النفطية(٢).

وفي المقابل طلبت ايران من دول الخليج عدم التعويض عن أنتاجها النفطي في حال فرض عقوبات غربية على صادراتها من النفط ، وقال ممثل ايران لدى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) محمد علي خطيبي ((وفي حال أعطت الدول النفطية في الخليج الضوء الاخضر للتعويض عن النفط الايراني في حال فرض عقوبات ستكون مسؤولة عما سيحصل))(٣).وأضاف ((إذا أستخدمت الدول المجاورة الجنوبية قدراتها الانتاجية للتعويض عن نفطنا حال فرض عقوبات ، وتعاونت مع الدول المغامرة(الغربيون) ستتحمل مسؤولية الحوادث التي ستقع)) وتابع ((إذا أكدت دول الخليج بوضوح نيتها بعدم التعويض عن أنتاج ايران النفطي في حال فرض عقوبات على طهران لن تتخذ الدول المغامرة مثل هذه القرارات))(٤).

وأكد مسؤولون غربيون أن الدول النفطية في الخليج خصوصا السعودية ستعوض عن النفط الايراني في حال فرض عقوبات لاقناع الدول الاسيوية ، وخصوصا اليابان ، وكوريا الجنوبية بتأييد العقوبات الغربية على الصادرات النفطية الايرانية(٥).

---

(١)المصدر نفسه ، ص٢٦٦.

(٢)خبراء:العقوبات النفطية على ايران ستطال الخليج، شبكة C.N.N بالعربية ، ١٥ شباط/فبراير٢٠١٢، ص١.

(٣)ايران تحذر دول الخليج من تعويض أنتاجها النفطي حال فرض عقوبات عليها ، صحيفة البديل الجديد(مصر) ، ٢٠١٢/١/١٥، ص١.

(٤)المصدر نفسه.

(٥)المصدر نفسه.

وفي المقابل أعلنت ايران أن أستمرار الضغط الامريكي والغربي والاوروبي معا عليها لمراجعة ملفها النووي ، والتراجع عن التمسك به سيدفعها الى أعلان مضيق هرمز يوجه الملاحة الدولية مما دفع دول العالم ومنها العراق الى التفكير عن بدائل في حالة حصول ذلك ، حيث أعلنت السلطات العراقية أنها وضعت خططا بديلة لتصدير نفطها عبر عدة أتجاهات ووسائل في حال تنفيذ ايران تهديداتها بأغلاق مضيق هرمز(١).حيث يمكن الاستعانة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي لمرور الصادرات النفطية منها خاصة أن العراق في الوقت الحاضر يعتمد بشكل كبير أقتصاده على العوائد النفطية وأي توقف للصادرات النفطية العراقية ستصيب الاقتصاد العراقي بنكسة وكارثة أقتصادية وخيمة.

وقد أشار (علي الشكري) وزير التخطيط العراقي أن هناك خيار ((زيادة التصدير الاستراتيجي طرحه مجلس الوزراء العراقي من خلال تفعيل خط التصدير الذي يمر عبر الاراضي السعودية والمتوقف منذ سنوات طويلة)) ، وأكد ((أنه لم يبحث مع الجانب السعودي مباشرة هذا الامر فأن من المؤكد أنه ستكون هناك أشارات أيجابية في هذا الموضوع)) ، وأشار الى أن ((هذا الموضوع يشغل كل دول المنطقة وخصوصا الدول التي تستورد النفط من العراق ، والسعودية ، والكويت)) (٢).

وأكد بعض الخبراء أن خيار تصدير النفط العراقي عبر السعودية قد لايكتب له النجاح سريعا ، خاصة أن الحوار مع السعودية في هذا الموضوع قد لاينجز سريعا ، فضلا عن ذلك أن تفعيل تصدير النفط العراقي عبر الانبوب السعودي الذي تم أنشائه أواخر ثمانينات القرن المنصرم وهو في حالة جيدة جدا في جزئه المارداخل الاراضي السعودية ، غير أن جزئه المار في الاراضي العراقية متضرر بسبب الاحداث التي مرت بها البلاد(٣).

ثالثا::-المتغيرات الامنية الخليجية تجاه العراق بعد الانسحاب الامريكي

- أزدياد النفوذ الخليجي للتأثير في المشهد العراقي:-

أشار الكاتب المصري (محمد حسنين هيكل) في تعليقه على أنعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي ، واصفا تحركات قطر ، والسعودية بأنها ((بالضد تماما من هذا الربيع خوفا على مستقبل أنظمة الخليج ، لذلك فأن كلا من الدوحة ، والرياض يسعيان بكل الطرق الى عرقلة أمتداد الربيع العربي الى الجزيرة والخليج)) ، ويرى هيكل ((أن قلب العالم العربي يتمثل بمصر ، وسوريا ، والعراق ، لذا فأن الدول الخليجية متخوفة من نهوض أية دولة من هذه الدول ، لان نهوضها يعني أضعاف للمحور الخليجي عامة ، والقوة السعودية خاصة ، لذا فهي تسعى الى خلق عدم الاستقرار في العراق وسوريا))(٤).

---

(١)العراق يضع خططا بديلة لتصدير نفطه في حالة أغلاق ايران مضيق هرمز، منتديات روسيا اليوم، ٢٠١٢/٢/٢٣، ص١.(٢)المصدر نفسه

(٣)العراق وتداعيات أغلاق محتمل لمضيق هرمز، أذاعة العراق الحر، ٢٠١٢/٣/١٥.

(٤)هيكل :قطر والسعودية لاتريد أن للعراق أن ينهض ، صحيفة النهار(العراق)، العدد٣٦٢، ٢٠١٢/٣/١١، ص٣.

وبالرغم من ترويج بعض الباحثين الخليجيين أن الدور الخليجي في العراق بعد الاحتلال الامريكي كان عاملا لتهدئة الملف الامني العراقي عن طريق ((نشر الاستقرار ، والهدوء في العراق ، وأعادته الى الحظيرة العربية الى سابق عهده لما قبل أحتلاله لدولة الكويت ، وتحييده ، والعمل على أحتواء ظواهر الاحتلال الامريكي سواء على مستوى التقسيم أو بث الفتنة المذهبية ، والطائفية أو نشر الحرب الاهلية ، فكل هذا سيؤثر حتما في الجيران الخليجيين الذين يتأثرون بهذه الرياح))(١).

إلا أن النفوذ الخليجي بعد الانسحاب الامريكي زاد وتيرته أكثر من قبل مما يستدعي من العراق أعادة النظر في علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي لتقليل أو لتحجيم النفوذ الخليجي السلبي في العراق ، وكسب تلك الدول الى جانبه أو عليه فأن ((تحسن العلاقات مع دول الخليج هو حاجة ضرورية ، ومصيرية بالنسبة للعراق حتى لو كلف ذلك بعض التنازلات ، حيث يمكن الرضى بأهون الضررين لدفع المشاكل الامنية ، والقلاقل السياسية ، وتجنيب العراق الاختناقات القائمة في المنطقة ، وهذا لايعني إلا عدم التفريط بالمصالح العليا من أجل ميول حزبية ، وشخصية ، وتتوفر للعراق مفاتيح كثيرة للتصالح مع الخليجيين بما فيها العلاقات الشخصية والاقتصادية)) (٢).

- منافسة دول مجلس التعاون الخليجي للادوار الامنية الاقليمية والدولية في العراق

قبل الانسحاب الامريكي من العراق بدأت دول مجلس التعاون الخليجي ترسل رسائل واضحة الى دول المنطقة والعالم بتعاظم الدور ، والنفوذ الايراني في العراق ، وهذا يزاحم نفوذها السياسي ، والاقتصادي ، والامني في الساحة العراقية ، لذلك شرعت الى تحويل الانظار ، وأثارة ملف ايران النووية وربطه بنفوذها في العراق ، حيث أظهر منتدى (الخليج والعالم) الذي عقد في الرياض المملكة العربية السعودية في ديسمبر ٢٠١١ القلق من ايران النووية ، وطموحات للتمدد بنفوذها في العراق ودول الخليج العربية في آن واحد وأرسال أشارات لتحذير عدة دول منها الولايات المتحدة ، والمجتمع الدولي ، بأعتبار أنهما لايقومان بما تتطلبه مسؤوليتهما خلال أستقرار منطقة حيوية للامن ، والاقتصاد العالمين ، وكان وزير الخارجية السعودي واضحا في تسليط الضوء على مسألتين أستراتيجيتين الاولى تتعلق بضرورة أن تحسم الدول الكبرى موقفها من حظر السباق الى التسلح النووي في الخليج ، وكذلك ضرورة أن تثني ايران عن التدخل في دول الجوار والاستقواء عليها(٣).

---

(١)أحمد المرشد ، تأثير الحرب الامريكية في مستقبل العراق والمنطقة، مجلة أراء حول الخليج ، العدد٤٤، (دبي ، مركز الخليج للابحاث ، مايو٢٠٠٨) ، ص٤٠.

(٢)ساطع راجي، العراق والخليج القادم، موقع الحوار المتمدن، ٢٠١٢/١/٩، ص٣.

(٣)عبد الوهاب بدرخان ، قلق ومخاوف في دول الخليج، موقع فرنسا ٢٤، ٢٠١١/١٢/٦، ص١.

وأكد الدكتور (عبد الله الشايجي) رئيس قسم العلوم السياسية بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت في المنتدى السابق أنه يركز على دراسة كل العوامل التي تؤثر على أمن منطقة الخليج ، وحل الفراغ في حالة الانسحاب الامريكي من العراق ، والحيلولة دون دخول قوى أقليمية على أي فراغ أمني قد يحدث(١).

وفي نفس الاتجاه دعا الامير (مقرن بن عبد العزيز) رئيس الاستخبارات العامة السعودية في ذلك المنتدى دول مجلس التعاون الخليجي ((للتعامل مع الوضع بسياسة واضحة ، وهادئة لكبح الجموح الايراني ، والتنسيق ، والتكامل الخليجي على المستوى الاقليمي في مجالات عديدة سياسية ، وأقتصادية ، وعسكرية ، وأجتماعية ، وفيما يتعلق بأمتلاك ايران للقدرة النووية العسكرية وماتبعها أعتراضات دولية)) .ودعا الامير مقرن الى ((أيجاد أستراتيجيات جديدة تضمن الامن الاقليمي في منطقة الخليج العربي عبر اليات تضمن عدم التدخل في شؤون الغير ، وأحترام سيادة الدول ، والامتناع عن التلويح بالقوة في العلاقات الدولية و الاقليمية.))وحذر الامير مقرن من ((أن يؤدي التلويح بالقوة الى سباق التسلح والى العودة الى نظرية توازن الرعب ، بينما منطقة الخليج لاتحتاج الى حرب اخرى تجر الويل ، والثبور على دولها دون أستثناء))(٢).

حاجة المؤسسات الامنية الخليجية للخبرة العراقية في مكافحة الارهاب.

ظهرت بعد الانسحاب الامريكي من العراق عدة تحليلات تؤكد أمكانية رجوع التنظيمات المتشددة التي كانت تعمل في العراق الى دول مجلس التعاون الخليجي ، وبسبب خبرة الاجهزة الامنية العراقية في مكافحة هذه التنظيمات، والية عملها يبدو أن دول الخليج القريبة من العراق ستحتاج الى الخبرات العراقية للاستفادة منها لمواجهة تلك التنظيمات في حالة إعادة عملها داخل الساحة الخليجية بالرغم أن دول الخليج الستة لها علاقات أمنية وثيقة مع الاجهزة الامنية الامريكية والغربية وحتى الاوروبية في مجال مكافحة الارهاب بعد أحداث ١١أيلول/سبتمبر٢٠٠١ ، إلا أن الخبرات التي تراكمت للاجهزة الامنية العراقية في مكافحة التنظيمات المتشددة أعطتها مكانة مهمة في توظيف خبراتها لصالح دول المنطقة ومنها الى دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد طرح العراق خبراته الامنية في مجال مكافحة الارهاب لتستفاد منها دول مجلس التعاون الستة وفي هذا الاتجاه قدم الفريق (أحمد كاظم البياتي) الوكيل الاقدم في وزارة الداخلية العراقية الاسبق بحث بعنوان (الارهاب والامن في العراق) الى المؤتمر الموسع لدعم حالة حقوق الانسان في العراق الذي أقامته الجمعية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية بتأريخ ٢٣تموز/يوليو ٢٠١١ في ولاية (ميشغان) الامريكية .

---

(١)منتدى الخليج والعالم في الرياض :المطلوب ملء الفراغ الامني عقب الانسحاب الامريكي من العراق ، صحيفة القبس(الكويت) ، العدد١٣٨٣٥، ٢٠١١/١٢/٦، ص١.
(٢)المصدر نفسه.

حيث طرح البياتي طرق معالجة الارهاب وهي بنظره تندرج في الوسائل التالية:- (١)
- القضاء على البطالة ، والفقر ، وأعطاء الاقليات حقوقها التي عادة ماتكون مصدر للنزاع .
- أحترام حقوق الانسان ، وسيادة القانون في مكافحة الارهاب.
- التصدي للعوامل التي تسهم في الارهاب والتي منها الفقر ، والظلم السياسي والاقتصادي.فمعظم الدراسات تؤكد أن الارهاب ينتشر في المجتمعات الفقيرة ، فالفقر ، والحرمان ، والتمييز الاجتماعي هي اللبيئة التي ينمو الارهاب.
-منع الارهابيين من الحصول على الاموال ، والموارد اللازمة للقيام بالعمليات الارهابية .
- تطوير قدرات الدولة على دحر الارهاب بتدريب الشرطة ، وتوفير الوسائل التي يحتاجها الامن للقيام بعملية ملاحظة أن تطبيق القبضة الحديدية سينشر الرعب ، ويحول الفئة المظلومة الى فئات تحمل وتقوم بأعمال أرهابية للانتقام للنفس.
- عمل أبحاث لدراسة سيكولوجية الارهابي وهناك أبحاث تم عملها يمكن الاستفادة منها.
- تنمية المناطق المهملة الحاوية للارهاب بتطوير الخدمات العامة من ماء وكهرباء .

ويبدو مما سبق ذكره أن المتغيرات في المواقف الخليجية تجاه العراق بعد الانسحاب الامريكي حدث فيها تطور واضح في الاتجاه خاصة أن دول مجلس التعاون الخليجي أدركت أن التهديد الذي كان يشكله العراق قبل ٢٠٠٣ قد زال نهائيا ، وأن القيادات السياسية العراقية الجديدة لم تنفك منذ التغيير ولحد الان أن تقترب كثيرا من تلك الدول ، وتحاول أزاحة أية تراكمات يمكن أن تعيق من تطور العلاقات العراقية – الخليجية لابل أن العراق حاول أن يكسب الطرف الخليجي بتسهيل نفوذه الاقتصادي داخل الساحة الاستثمارية العراقية لتكتمل أواصر العلاقات بين الطرفين ، بحيث شجع العراق دول المجلس الى تفعيل عمل شركاتها في العراق نحو مديات أوسع وكل تلك التطورات لم تمنع دول المجلس أن تبدي من قلقها على مستقبل العراق ، والخشية أن يتعرض للتقسيم ، والتفتيت في حالة تقسيم أوصاله أثنيا، وطائفيا وتسعى القوى الاقليمية لسحب الاطراف المويدة لها ، مما سينتج تفكيك للجسد العراقي سيؤثر بالتأكيد على الامن الخليجي ، لذلك وسعت دول مجلس التعاون الخليجي من نفوذها في العراق من باب المنافسة مع الادوار الاقليمية والدولية.

- ج -

مستقبل الموقف الخليجي تجاه العراق بعد الانسحاب الامريكي

إن المستقبل للموقف الخليجي تجاه العراق بعد الانسحاب الامريكي بالرغم من صعوبة وضع صورته التقريبية ، والاحتمالات المرجحة داخل تلك الصورة إلا أن ذلك لايمنع من طرح ثلاثة سيناريوهات سوف تدور ضمن فلكها عدة عوامل يمكن أن تساعد على نموها وتطورها.

(١)الفريق أحمد كاظم البياتي، الارهاب والامن في العراق، نقلا عن موقع الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية، ٢٠١١/٧/٢٣.

أولا:- سيناريو التقرب الخليجي من العراق

إن تقرب دول مجلس التعاون الخليجي من العراق هي حالة قائمة لابل هي واقع العلاقات بين الطرفين وهذا يعززه عدة مؤشرات لعل من أبرزها:-

- أنفتاح دبلوماسي خليجي شامل في العراق

بعد الغزو والاحتلال الامريكي للعراق رشحت بعض دول مجلس التعاون الخليجي ممثلين دبلوماسيين لها داخل العاصمة العراقية ، وفي أقليم كردستان العراق ، حيث فتحت سفارات البحرين ، والكويت ، والامارات لاعادة وتعزيز العلاقات المشتركة بين الطرفين ، وقد فاجأت السعودية التي أستمرت بعدم وجود تمثيل دبلوماسي لها منذ بدء الاحتلال ولحد عام٢٠١٢ بتسمية سفيرها في الاردن كسفير غير مقيم في العراق وهذه الخطوة السعودية شجعت قطر وسلطنة عمان لدراسة أمكانية أعادة تفعيل التمثيل الدبلوماسي لها في بغداد خاصة أن العراق له ممثلين دبلوماسيين في جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

تسهيل عودة دور العراق الاقليمي والدولي:-

يعتبر أنعقاد القمة العربية في بغداد ، وحضور جميع دول مجلس التعاون الخليجي هو تطور نوعي في التوجهات الخليجية تجاه العراق ، حيث أنه بالرغم أن القمة كانت لها مواضيع رئيسية لعل من أبرزها معالجة الازمة السورية ، إلا أن من جانب أخر تمثل دعم خليجي واضح للعراق ليكون محور توازن أقليمي ودولي واضح في المعادلة الامنية الاقليمية ، بالرغم أنه قبل أنعقاد القمة العربية ظهرت في العراق أتهامات لكتل نيابية (الكتلة البيضاء) دول مجلس التعاون الخليجي بعرقلة أنعقاد القمة العربية في بغداد بسبب مواقف العراق المتوازنة حول قضية الحراك السياسي في بعض الدول الخليجية (مملكة البحرين) ، حيث تم تأجيل عقد مؤتمر القمة الذي كان مقررا عقده في بغداد عام٢٠١١ وترحيله الى عام٢٠١٢(١)

- أنفراج في الملف الامني العراقي:-

بالرغم من تفجر الملف الامني العراقي بعد الانسحاب الامريكي ، إلا أن السلطات العراقية واصلت عملياتها النوعية للقضاء على مصادر الارهاب ، عبر تجفيف منابعه داخل العراق ، ومنع وصول الاموال ، والتعاون مع الجمهور لوضع الجميع في خانة المحافظة على الامن ، والاستقرار ، مما حجم من تحركات العمليات المسلحة ، برغم من وجودها ، وهذا الامر قرأته دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية كبيرة بوجود تحسن نوعي في الملف الامني.

---

(١)الكتلة البيضاء تتهم دول مجلس التعاون الخليجي بعرقلة أنعقاد قمة بغداد، الجزيرة نت، ٢٠١٢/١/٢١، ص١.

ثانيا:- سيناريو الابتعاد الخليجي عن العراق

أن أبتعاد دول مجلس التعاون الخليجي عن العراق قد لايكون ماثلا في الوقت الحاضر ، إلا أنه أحتمال منظور في التحليلات المستقبلية إذا توفرت العوامل التالية:-

- تخلف بعض دول مجلس التعاون الخليجي من الحضور الدبلوماسي في العراق بعد الانسحاب الامريكي .أن بقاء بعض دول المجلس كقطر ، وسلطنة عمان، بتعليق تمثيلها الدبلوماسي في العراق قد يفسره البعض أنه جمود دبلوماسي خليجي جزئي تجاه العراق أنتظارا للتطورات الامنية ، والسياسية، القادمة لكن قد طرأ تحلحل في هذا الاتجاه بعد تسمية السعودية سفير لها غير مقيم في بغداد ، عسى أن تشجع قطر ، وسلطنة عمان لاتخاذ مثل هذه الخطوة بشكل أولي للانتقال الى الخطوة اللاحقة للتمثيل الدبلوماسي الكامل مع بغداد.

- تعقد المشهد السياسي والامني العراقي:-

بعد الانسحاب الامريكي من العراق حدثت تطورات سياسية ، وأمنية في العراق جعلت المشهد العراقي يصاب بالتوتر ، وعدم الانسجام ، وهي خطوة قد تؤخر الخليجيين من الاقتراب من العراق لكن يبدو أنهم غير مبالين بكل ذلك ، لان نفوذهم السياسي والامني في الساحة العراقية واضح.

- أزدياد الشواغل الامنية الخليجية:-

قد يكون هذا المتغير مؤثرا على القرب الخليجي من العراق ، لان الوضع الاقليمي في المنطقة تخيم عليه غيوم الحرب ، والانفجار ، وهذا ماأكده (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الامريكي الاسبق عندما قال ((أصم من لايسمع طبول الحرب))(١)

وقد كشفت الكاتبة الفرنسية(نوغايريد) في مقالة لها في صحيفة (لوموند) الفرنسية عن سعي اسرائيلي محموم لتوجيه ضربة عسكرية الى ايران قبل فوات الاوان وفق وجهة النظر الاسرائيلية وقد عبر عن ذلك (أيهود باراك) وزير الدفاع الاسرائيلي في مؤتمر دولي حول قضايا الامن في (هرتزيليا) في شمال تل آبيب في ٢شباط/فبراير٢٠١٢ بالقول ((ايران تقترب ببطء ، ولكن بثبات من اللحظة التي ستدخل فيها منطقة الحصانة)) ، وقد أوضح باراك أن ((منطقة الحصانة)) هذه هي ((اللحظة التي ستتم فيها أجراءات لحماية العمل النووي أو مضاعفة بحيث يجعل ذلك من توجيه ضربة جوية أمرا مستحيلا)).

---

(١)علاء الدين أبو زينة، تصريحات كيسنجر درس في المهنية، صحيفة الغد(الاردن) ، ٢٠١٢/١/١٩، ص١.

وحذر الوزير الاسرائيلي في أشارة واضحة الى الدعوات الامريكية لتأجيل أي عمل عسكري قائلا((أولئك الذين يقولون لاحقا)) قد يكتشفون((لاحقا أن الاوان فات))(١).

ثالثا:-سيناريو الجمع بين القرب والبعد الخليجي من الساحة العراقية بعد الانسحاب الامريكي.

- وجود تقدم ملحوظ في العلاقات الدبلوماسية العراقية – الخليجية

ترجح أغلب الدراسات أمكانية زيادة التمثيل الدبلوماسي الخليجي في العراق بعد الانسحاب الامريكي ، وخاصة بالنسبة للدول التي لازال تمثيلها الدبلوماسي ضعيف أو معدوم مثل السعودية وقطر ، وسلطنة عمان ، خاصة أن هناك عدة أشارات تؤكد مساعي عراقية لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع تلك الدول ، وتشجيعها على أرتفاع التمثيل الدبلوماسي الى مستوى فتح سفارة في العراق وهو يدعم القرب الخليجي من العراق.

- تذبذب المشهد الامني العراقي وتأثيره على النفوذ الخليجي في العراق

بعد الانسحاب الامريكي من العراق أزدادت الاحوال الامنية تدهورا وتراجعا قبل أنعقاد مؤتمر القمة العربي ، حيث شهدت العاصمة العراقية بغداد وعدد من محافظات البلاد يوم العشرين من أذار/مارس٢٠١٢ هجمات منسقة بلغت أكثر من ثلاثة عشر هجوما أستخدمت فيها السيارات المفخخة ، والاسلحة الرشاشة ، وأستهدفت مناطق متفرقة من محافظات بغداد ، وكربلاء المقدسة وبابل، وصلاح الدين ، والانبار ، وكركوك ، ونينوى ، وأسفرت الهجمات حصيلة أستشهاد ، وأصابة مالايقل عن ٣٠٠ شخص حسب مصادر أمنية وصحية(٢).
وقد فسر المواقبون تلك الهجمات أنها تمثل رسالة واضحة لافشال عقد المؤتمر في بغداد ، كل هذه التطورات قد تبعد الطرف الخليجي من العراق وخاصة في مجال أبعاد الاستثمارات الخليجية عن العراق ، خشية من أستهدافها ، وتكبيدها خسائر فادحة بسبب تصاعد العنف ، وزيادة العمليات المسلحة ، وتوتر ، وأحتقان المشهد العراقي ، وهو يصب في أبتعاد الطرف الخليجي عن العراق.

- التصادم بين الشواغل الامنية الخليجية ونفوذها في العراق

هذا المتغير هو بحد ذاته أشكالية قائمة ، لان الشواغل الامنية الخليجية بدأت تؤثر عليها خاصة بعد تصاعد رياح قرب حصول نزاع عسكري ايراني-اسرائيلي –أمريكي وهذا السيناريو سيعيق من الاستراتيجية الخليجية في العراق ، ويؤثر على على نفوذها هناك على الاقل يمكن أن يؤثر على نفوذها الايجابي في مجال توظيف الشركات ، والاموال الخليجية لاعمار العراق ، والامر كله سينتج عنه أشكالية الموازنة مابين الشواغل الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي ونفوذها في العراق.

---

(١)ناتالي نوغايريد ، هل تقصف ايران؟ ، صحيفة لوموند (فرنسا) ، ٢٠١٢/٢/١٣، نقلا عن نشرة أفق الالكترونية، العدد١٦٢، (بيروت ، أدارة البحوث والدراسات ، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٢/٣/٢)، ص٢.(٢) موقع شبكة أخبار العراق، ٢٠١٢/٣/٢٠، ص١.

الخاتمة:-

أثبت هذا البحث أن دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يكون لها نفوذ داخل الساحة العراقية بشكل أكبر بعد الانسحاب الامريكي ، لكن قد تعترض التوجهات الخليجية بعض التحديات الاقليمية منها أنشغالها بالازمات السياسية ، والعسكرية التي قد تنشب في المنطقة بين طهران وواشنطن و(اسرائيل) بسبب تعقيدات الملف النووي الايراني ، وقدرات ايران العسكرية.
إن المتابع للمواقف الخليجية تجاه العراق قبل وبعد الانسحاب الامريكي سوف يلمس تطورات هامة لعل من أبرزها أن الخليجيين أدركوا أهمية دور العراق في المنظومة العربية والخليجية خاصة بعد تدمير قدراته العسكرية ، بحيث أدى ذلك الى تصاعد الدور الاقليمي في العراق والخليج وقد تكون هذه الصحوة الخليجية متأخرة ، ولكنها وصلت الى أدراك صانع القرار الخليجي..
لقد تطور الموقف الخليجي في العراق بعد الانسحاب الامريكي ، وخاصة في المجال الاقتصادي ، حيث تصاعد دور الشركات الخليجية في محافظات العراق ، وخاصة في أقليم كردستان العراق ، لابل توسع أفقيا في جميع أو أغلب المحافظات ، وفي العاصمة العراقية نفسها.لكن يبدو أن الدور الخليجي في العراق بعد الانسحاب الامريكي شابه التغيير ، إذ أنه بالرغم من تأثيره في المشهد الامني العراقي قبل الانسحاب إلا أنه أدرك بوجود أجندات أقليمية ودولية اخرى تريد أن يكون لها شي في ترتيب المشهد العراقي وحتى التأثير في المشهد الامني العراقي وفقا لحساباتها الاستراتيجية التي قد تهدف الى أبقاء الساحة العراقية مصابة بالفوضى الامنية ، خشية من أستقرار الوضع الامني ، والسياسي ، وأمكانية ظهور مطامح عراقية للتمدد في منطقة الخليج العربي ، لكن هذه الهواجس وخاصة الخليجية بددها العراق عبر طرح سياسته الخارجية ، وتوضيح نواياه الحقيقية ، وخاصة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، سعيا لبناء علاقات متكافئة قائمة على الاحترام المتبادل للسيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وسيادة الامن والاستقرار في المنطقة.

٥.مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية بعد أزمة ميناء مبارك

قد يكون البحث في مسار العلاقات العراقية – الكويتية بعد الاحتلال الامريكي للعراق في التاسع من أبريل٢٠٠٣ هو بمثابة التجوال في حقل الغام ، لان المحطات التأريخية التي مرت بها هذه العلاقات مليئة بالملفات المتوترة ، ذات الاحتقان السياسي الذي يمس الساحة الكويتية والعراقية على حد سواء.
وتبعا لذلك لاجرم من القول إن ترسيم الحدود ، والديون والتعويضات ، والمفقودين الكويتيين ، كلها ملفات حساسة ، وأضيف اليها لاحقا ملف بناء ميناء مبارك القريب من الحدود البحرية للعراق الذي كثر الجدل حوله ، فالجانب العراقي وخاصة الشعبي ، والنخبوي يكن بحالة من الحساسية ، والريبة من هذا الميناء ، لان المعلومات المترشحة عنه أنه يسبب للملاحة العراقية ، وخاصة باتجاه اللسان البحري الذي يربط العراق بالمياه الاقليمية في الخليج العربي للانسداد ، والانغلاق على نفسه ، بحيث أن العراق سيصبح بعد أكتمال منشأت الميناء الكويتي مرتبطا بارادته

أم خلافها بالارادة الكويتية التي ستكون لها السيطرة على اللسان البحري العراقي المتوجه الى الخليج العربي بالقرب من ميناء خور عبد الله في البصرة جنوب العراق المؤدي الى ميناء أم قصر وخور الزبير حيث تتراجع أهمية مشروع العراق لبناء ميناء الفاو الكبير ، بحيث أن السفن التجارية الداخلة والخارجة الى العراق ستكون تحت الهيمنة الكويتية أقتصاديا ، وعسكريا ، وسياسيا، فبالنسبة للجانب الاقتصادي فستضطر السفن الداخلة الى العراق الى دفع رسوم المرور من تلك المنطقة لصالح الكويت ، وعسكريا سترافق دخول وخروج السفن القوارب التابعة للجيش الكويتي تحت وازع حماية الميناء (ميناء مبارك)، وسياسيا ستلجأ السلطات الكويتية الى فرض أسلوب رفع العلم الكويتي على السفن الداخلة في هذا اللسان البحري تحت ذريعة أحترام السيادة الكويتية صاحبة الميناء.

أما الكويت وخاصة السلطات الرسمية ، فقد أكدت أكثر من مرة أستغرابها من الحملة الشعبية ، والبرلمانية العراقية ضد أكمال بناء ميناء مبارك ، وأنه يدخل ضمن سيادتها الاقليمية.

وقد حاولت الكويت أن توجه عدة رسائل تطمينية الى العراق مفادها أن ميناء مبارك هو مشروع كويتي بحت ، وليس له علاقة بالعراق لامن قريب ولا من بعيد ، بيد أنه مشروع تنموي كويتي يهدف الى((أحياء بعض المدن شمال الكويت ، وبالتالي فهو جزء من منظومة كويتية لانشاء هذه المدن))كما ذكر ذلك (خالد الجار الله) وكيل وزارة الخارجية الكويتي، وأكثر من ذلك نفى(الجار الله) نيات الكويت خنق منافذ العراق البحرية بالقول((إن الكويت لاتهدف كما تذكر بعض الاطراف الى خنق الاشقاء في العراق)) ، مؤكدا ((أننا ننطلق من هذا المشروع بفكر ، وتصور ، ورؤية تكاملية مع أشقائنا في العراق ، لتنمية البلدين ، وتنمية المنطقة ككل)).

وبالرغم من ذلك لازالت العلاقات العراقية – الكويتية تتقاذفها عناصر الشد والجذب بعد سخونة ملف ميناء مبارك ، والكل يترقب التداعيات المحتملة أزاء صفحة العلاقات العراقية – الكويتية .

ونظرا لاهمية ، وسخونة الموضوع ، خصصت هذه الدراسة، إذ أنه من أبرز أهدافها التعرف على الاشكاليات التي رافقت العلاقات منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية عام٢٠١١ ، فضلا عن الانعكاسات التي يمكن أن يحدثها ميناء مبارك على العراق ، وحركته الملاحية البحرية تجاه الخليج العربي ، وأثر ذلك على العلاقات العراقية – الكويتية.، وأخيرا تهدف هذه الدراسة طرح رؤى مستقبلية لاوجه العلاقات العراقية الكويتية بعد أكتمال المرحلة الاولى من بناء ميناء مبارك عام٢٠١٥.

ويبدو أن لهذه الدراسة عدة أشكاليات يمكن تلخيصها في عدة تساؤلات مهمة لعل من أبرزها ماهي طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية بعد الاحتلال الامريكي؟وماهي أنعكاسات بناء ميناء مبارك على العلاقات العراقية – الكويتية؟ وكذلك ماهو مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية بعد أزمة ميناء مبارك؟.

وبنيت هذه الدراسة على فرضية مؤادها ((يعتبر ميناء مبارك من أبرز الملفات التي يمكن أن تصيب العلاقات العراقية – الكويتية بالتوتر والجمود ، لانعكاساته السلبية على التجارة ، والملاحة الخارجية للعراق مع الخليج العربي بصورة خاصة والعالم بصورة عامة)).

طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية بعد الاحتلال الامريكي للعراق

أفرزت العلاقات العراقية – الكويتية جملة من القضايا الحساسة التي أستمرت بفعالية نحو التأزم ، والتوتر أكثر من الانفراج ، والحل المشترك بين العراق والكويت بعد الاحتلال الامريكي للعراق.وظلت هذه القضايا تشغل المراقبين ، والنخب الثقافية ، والسياسية، والاكاديمية ، لان حسمها سيعود بنتائج جيدة على تحسين العلاقات بين العراق والكويت ، وبقاءها مشتعلة ، ستزيد الازمة بين الطرفين ، وستخلق أزمات جديدة يتفق أغلب الباحثين أن الطرفين هما في غنى عنها. وتبعا لذلك يمكن تأشير أبرز القضايا الساخنة بين العراق والكويت بعد الاحتلال الامريكي للعراق .

أولا:- ترسيم الحدود العراقية – الكويتية

أن هذه الحدود في الماضي كانت مصدرا لكثير من النزاع ، وسفك الدماء(١). وشهدت هذه القضية جملة من التطورات يمكن أستعراض أبرزها وهي كما يأتي :- (٢)

- نشبت أول أزمة عراقية –كويتية بعد ٢٠٠٣ عندما أقترح (مضر شوكت)العضو البارز في المؤتمر الوطني العراقي الذي يتزعمه (أحمد الجلبي) يوم السابع من كانون الثاني(يناير)٢٠٠٤ أستئجار جزيرتي وربة وبوبيان الاستراتيجيتين الكويتيتين لاستخدامها كمنافذ بحرية ، وقد أثار هذا المطلب مخاوف عدد من أعضاء مجلس الامة الكويتي الذين أكدوا رفضهم له ، وأعتبروه بداية لتوتر العلاقات بين البلدين ، معتبرين ذلك لايشير بتغير واضح في السياسة العراقية بعد ٢٠٠٣، وأن هذا المطلب غير قابل للتعايش من حيث المبدأ ، ولايمكن لاحد القبول به.ومن جانبه نفى مجلس الحكم الانتقالي العراقي بحثه قضية تأجير جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين ، مشيرا الى أنه ماتم تناوله في هذا الخصوص لايمثل وجهة نظر المجلس ، وهو ماأكده وزير الخارجية العراقي (هوشيار زيباري) يوم العاشر من يناير ٢٠٠٤ ، حيث أتهم من يطرحون مثل هذه الافكار بأنهم((يسعون الى ضرب العلاقات العراقية –الكويتية في مرحلتها الجديدة)) .
- تفجرت أزمة جديدة أواخر شهر يوليو٢٠٠٥ بعد حوالي عام ونصف على أثر قيام الكويت ببناء حاجز حديدي بدلا من الحاجز الرملي الذي أقيم قبل عشر سنوات وهو ماأثار بعض العراقيين بمدينة أم قصر الحدودية الذين قاموا يوم الخامس والعشرين يوليو٢٠٠٥ بانتزاع الحاجز متهمين السلطات الكويتية ببنائه داخل الاراضي العراقية وهو مانفاه الجانب الكويتي الذي أوضح أن الحاجز يقع داخل الاراضي الكويتية بنحو ٣٠م ويرتفع عن١٢٠سم ، ومصمم لمنع مرور الاليات ، وأن مافعلته الكويت حق سيادي على أراضيها، وهي ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٨٣٣ الخاص بترسيم الحدود الحدود بين البلدين.
- أتهم أعضاء في الجمعية الوطنية العراقية يوم الثاني من أغسطس ٢٠٠٥ الكويت بالتجاوز على الاراضي العراقية ، حيث أشار النائب (جواد المالكي) رئيس

---

(١)هـ.ر.ب ديكسون ، الكويت وجاراتها، ط٢، ترجمة وتحقيق جودت القزويني (القاهرة، صحاري للطباعة والنشروالتوزيع ، ١٩٩٠) ، ص١٢.

(٢)محمد عبدة، الحدود الكويتية – العراقية عقبة في طريق عودة العلاقات بين البلدين، مجلة شؤون خليجية، العدد٤٤مصدر سبق ذكره ص١٣٣- ١٣٤.

لجنة الامن والدفاع في الجمعية الوطنية ، والرجل الثاني في حزب الدعوة الذي يتراسه (أبراهيم الجعفري)الى قيام السلطات الكويتية بتجاوز الخندق المرسوم بين البلدين بعد أخراج القوات العراقية من الكويت ، وهو التجاوز الذي وصل في بعض المناطق الى ٢كلم ، وأنه على حد قوله ، ثم تجاوز ذلك الحد مرة أخرى والدخول في بعض الاراضي الزراعية ، بل وأنشاء بعض الابراج المتعلقة بابار النفط ، ثم بعض الاحياء السكنية في مدينة أم قصر ، حيث هدمت بيوت العراقيين هناك ووضعت حدود جديدة ، كما أتهم نواب عراقيون الكويت بتنفيذ أجندة لاسقاط الحكومة العراقية ، ودعا الى أعادة النظر في الاتفاقات الكويتية – العراقية التي منحت فيها الامم المتحدة أراضي عراقية الى الكويت.

- تسبب هذا الموقف العراقي في أثارة ردود فعل غاضبة في الكويت ، خاصة على المستوى النيابي ، حيث أعتبر العديد من أعضاء مجلس الامة الكويتي أن هذا الموقف يعكس أستمرار سوء النية من جانب العراقيين ، ووصف هولاء ماحدث بأنه (نكران للجميل) ، ورغم ذلك فأن الموقف الرسمي للبلدين من هذه الازمة أتسم بالهدوء ، والعقلانية ، وعدم التصعيد ، وسبب ذلك يرجع الى أدراك الطرفين أن الصدام ليس في مصلحتهما.

وبالرغم من كل ذلك فنحن مع الراي الذي يقول أن الكويت لم تكن تحلم بما حققه لها قرار مجلس الامن الدولي المرقم ٨٣٣ الصادر عام١٩٩٣ والخاص بتحديد الحدود المشتركة لها مع العراق ، لكن المشكلة التي قد تتجدد ، وسوف تتخذ من هذه القضية مسوغا ، مما يدفع المنطقة لاتون أزمات لاتنتهي ، فخنق العراق بحريا ، والتعدي على أراضيه البرية أمر لايطيقه الجميع ، ولهذا علينا أن نتفهم معاني مظاهرات سكان مدينة أم قصر في آب/أغسطس٢٠٠٥ حينما حاولت الكويت وبدون أستحقاق حقيقي الزحف نحو الاراضي العراقية تحت حجة تطبيق قرار مجلس الامن المرقم٨٣٣ سالف الذكر والذي منح الكويت أكثر من ٦٠٠كيلومتر على طول الحدود البرية ، زيادة على ماأخذته بغير أستحقاق(١).

إن المراقب المنصف يؤشر أن الكويت أنتهجت منذ فترة طويلة سلوكا هجوميا في قضية الحدود مع العراق ، بحيث أنه حتى المنفذ الحدودي للكويت لم يسلم من ذلك ، إذ كان يقفز دوما نحو الشمال أي نحو العراق ، إذ أبتدأ في منطقة (الصلبيخات) في الخمسينات من القرن المنصرم ، ثم تقدم الى منطقة (المطلاع) في بداية الستينات ، ثم قفز لمنطقة العبدلي نهايات ستينيات القرن الماضي ، وعليه لازال الجمهور يذكر لليوم الخط الحدودي الفاصل بين البلدين ، أي العراق والكويت بأنه يقع عند (نخلة مور)وهو الكابتن الانكليزي ، أحد رجال الجيش البريطاني الذين مسحوا الحدود بين البلدين بعد معاهدة (العقير) عام١٩٢٢ ، وأعتمد أحد دلالاته الحدودية وجود نخلة قائمة في الصحراء كحد فاصل للحدود وسماها الجمهور والعامة (نخلة مور)، لكن

(١)د.حميد حمد السعدون، العلاقات العراقية – الكويتية ،،أزمة ولادة ، مجلة شؤون عراقية ، العدد٤، (بيروت، مركز العراق للدراسات ، نيسان/أبريل٢٠١٠) ، ص١٣٨-١٣٩.

هذه النخلة أصبحت في الجزء الكويتي من الحدود بعد أن قلعت كونها شاهدا لايعرف إلا الصدق ، ويعزز هذا الراي سقوط أحدى طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني في ثلاثينيات القرن الماضي بفعل إطلاق نار من الارض ، وقد رفض حاكم الكويت أحمد الجابر أنذاك تعويض الحكومة البريطانية على هذا الحادث كونه يقع في الدائرة التي أشرتها معاهدة (لندن) لعام١٩١٣ والخاصة بالجانب العراقي ، مما أستوجب على الحكومة العراقية دفع التعويض ، ومثل هذه الحالة فأن القانون الدولي يرتب للدولة التي أعترفت بعائدية ماحدث ، ودفعت التعويض للطرف المتضرر حق بسط نفوذها وسلطانها على أرض الواقعة ، فضلا عن ذلك إن الكويت طبقت مواد قانون العشائر العراقية الذي كان معمولا به قبل ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ في حادثة قتل قام بها أحد أفراد أسرة الصباح ضد أحد المواطنين العراقيين في أربعينيات القرن الماضي لكون الحادث يقع في الخط الاخضر العائد للعراق وفقا لما رسمته معاهدة لندن لعام١٩١٣ (١).

خلاصة القول إن تخطيط الحدود بين العراق والكويت لازالت تؤثر في العلاقات بين الطرفين ، لان كل الاتفاقيات التي تمت بينهما منذ عام١٩١٣ حتى تخطيط الحدود بموجب قرارات مجلس الامن تمت باقصاء الشعب العراقي ، وتغييب دوره ، وغياب دوائره التمثيلية ، وعدم وجود مؤسساته الدستورية ، وعدم الاحتكام الى أرادته حيث تمت وفق قرارات مجلس الامن وهي قرار ٦١٧ لسنة ١٩٩١ ، وقرار ٧٧٣ لسنة ١٩٩٢، وقرار رقم ٨٣٣لسنة ١٩٩٣ حيث فرض فيها الغالب شروطه على المغلوب (العراق) وبحسب مفهوم (الاذعان) وليس لارادة الشعب العراقي تمثيل فيها وإن العراق وافق عليها قهرا وجبرا ، وكان نتيجة القرار ٨٣٣ والذي يخص ترسيم الحدود بين العراق والكويت والتي يبلغ طولها ٢١٦كم ، حيث تم تشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود ، ولم يكن العراق ممثلا فيها ، مما دعاه الى رفض القرار في البداية ولكن عاد ووافق عليه أواخر عام١٩٩٤ عقب تعرضه لضغوط دولية ، مما أدى هذا الترسيم الجديد الى أستقطاع أراضي من ناحيتي سفوان ، وأم قصر الحدوديتين ، حيث أستولت الكويت على١٢٦ دار لمواطنين عراقيين وضمها الى أراضيها ، فضلا عن تقليص مساحة المياه الاقليمية العراقية(٢)

ثانيا-عمق حالة التوتر السياسي بين العراق والكويت

يمكن تقسيم سير العلاقات المتوترة بين العراق والكويت عبر عدة حقب الى مايأتي:- (٣)

- الحقبة الاولى:- التي أستمرت بعد أنشاء دولة العراق الحديث بعد أتفاقية (العقير) حتى ماقبل الحرب العالمية الثانية في نهاية ثلاثينيات القرن الماضي عندما كانت العلاقة مستقرة نوعا ما الى متوترة في بعض الاحيان عندما كانت الادارة العراقية تريد فرض الرسوم على واردات المياه من شط العرب ، وشكوى السلطات العراقية من مشاكل التهريب على الحدود البرية ، والبحرية.

---

(١)المصدر نفسه، ص١٢٧-١٢٨.

(٢)صبيح الحافظ، أشكالية الحدود العراقية الكويتية ، صحيفة المدى (العراق)، ٢٠١١/٦/٢٠، ص٥.

(٣)صابر السويدان، مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية ، مجلة أراء حول الخليج، العدد٨٥، (السعودية، مركز الخليج للابحاث، أكتوبر٢٠١١) ، ص٢٤-٢٥.

وإن كانت العلاقة توترت عندما طالب ملك العراق حينها الملك غازي بضم الكويت الى العراق والتي أدت الى قيام السلطات البريطانية في كلا البلدين برفض هذه المزاعم.

- الحقبة الثانية:-وهي حقبة الحرب العالمية الثانية التي بدأت عام١٩٣٩ وحتى سقوط الملكية في العراق بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ ، حيث مالت العلاقات الى الهدوء رغم دعوة نوري السعيد في خمسينيات القرن الماضي الكويت الى الانضمام الى حلف بغداد وهو الامر الذي رفضه أمير الكويت آنذاك عبد الله السالم .

- الحقبة الثالثة:- بعد سقوط النظام الملكي في العراق عام١٩٥٨ الى أعلان أستقلال الكويت في فبراير١٩٦١ بعد أنهاء الاتفاقية التي وقعت بين الكويت والعراق ، حيث برز مؤثر جديد في العلاقات بين الطرفين بعد دعوة الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم في يونيو١٩٦١ بضم الكويت الى البصرة ، ومحاولة غزو الكويت التي أنتهت بنزول القوات البريطانية في الكويت ومن ثم تم أستبدالها بقوات الجامعة العربية ، حيث تأزمت العلاقة بين البلدين الى درجة كبيرة ، وأنقطعت العلاقات السياسية ، والاقتصادية وحدث جمود بين الطرفين خلال تلك المرحلة.

- الحقبة الرابعة :-وهي التي كانت بعد أنقلاب عبد السلام عارف على عبد الكريم قاسم عام١٩٦٢ وأعدامه ، حيث بدأ النظام الجديد بأنشاء علاقة جديدة مع الكويت تقوم على الاعتراف بسيادة الكويت ، وتبادل التمثيل الدبلوماسي ، وتنشيط التبادل الاقتصادي.

-الحقبة الخامسة:-وهي الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨-١٩٩٠ مال النظام العراقي السابق آنذاك الى خلق أنطباع بنواياه الطيبة نحو الكويت ، والعمل على الاستفادة من حجم الكويت الدبلوماسي في ذلك الوقت ، إلا أن الامور عادت الى التصادم لفترة قصيرة بعد حادثة (الصامتة) وهي الهجوم العراقي على مركز الشرطة الحدودي في موقع الصامتة الكويتي في مارس١٩٧٣ والذي أدى الى التأزم بين الطرفين لحين تدخل الجامعة العربية التي أقنعت الطرفين باللجوء الى طاولة المفاوضات ، وأنتهت الازمة الى واقع متأزم صامت دون الى الوصول الى مخرجات مقبولة من أي جانب ، وأعقبت ذلك أصطفاف الكويت بجانب العراق في نزاعه الذي دام ثمان سنوات مع ايران بين الاعوام ١٩٨٠-١٩٨٨.

- الحقبة السادسة:-حقبة الغزو العراقي للكويت عام١٩٩٠ مرورا بحرب الخليج الثانية عام١٩٩١ وفرض مناطق حظر الطيران على العراق ومرحلة مهاجمة القوات العراقية من قبل قوات التحالف عام١٩٩٤و١٩٩٨.

- الحقبة السابعة:-المرحلة التي أعقبت سقوط النظام العراقي عام٢٠٠٣ ، إذ تدخلت الكويت بعد أنفجار الوضع في العراق بسبب الاحتلال الامريكي فحاولت وبجهد أستثنائي أن تقدم نفسها بشكل مقبول من خلال تجنيد ولاءات بعض العشائر والقبائل في الجنوب العراقي من خلال الدعم المالي ، واللوجستي لها أو من خلال دعمها للعنف المتفجر في الوسط ، والغرب العراقي ، هذا التدخل المزدوج دعا الامريكان الى لفت أنتباه الكويتيين الى خطورة مايفعلونه وهو الامر الذي دعا رئيس البرلمان الكويتي الى الطلب من الحكومة وقف هذه السياسة ، والتصرف بحدود قدرات الكويت وحجمها دون الحاجة للانغماس في الشأن العراقي لما يشكله هذا الامر من خطورة على الكويت ، يضاف الى ذلك جهدها الاعلامي المكثف من خلال دعمها وأسنادها لكل محطة فضائية تديم حالة

العنف والدمار في العراق بغض النظر عن توجه هذه المحطات العنصري والطائفي وقطعا أن ذلك ليس أمرا بريئا أو مهنيا بقدر ماهو سياسة عليا(١).

وبالرغم من ذلك إلا أن الحكومة العراقية بعد الاحتلال الامريكي حاولت التقرب كثيرا من الكويت فخلال زيارة نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي في مطلع تموز٢٠٠٦ أكد المالكي أن لدى حكومته برنامجا طموحا لجذب رؤوس الاموال العربية قائلا ((أننا نرحب من خلال هذا البرنامج بالمستثمرين العرب ورؤوس الاموال العربية لمن يريد أن يستثمر في العراق ونتمنى أن يوجهوا أستثماراتهم في العراق في برامج أعادة الاعمار))، وأضاف المالكي ((أنه لاتوجد أزمة حدودية مع دولة الكويت ، ونحن لانجد أزمة كبيرة بين دولة الكويت والعراق حتى تعقد جلسة محادثات وأنما هناك مسالة فنية تعمل لجنة فنية على متابعتها))مؤكدا على أن ((سياستنا مبنية في الوقت الراهن على تثبيت العلاقات المبنية بين العراق وجيرانه))، وبشأن القول أن مقولة دولة الكويت جزء من العراق ((تعتبر سمفونية صدامية ، والحديث بمثل هذا القول هو عود على بدء في أطار المؤامرة))مبينا أن ((هذا الموضوع محسوم بالنسبة لي ، ولن يكون هناك عودة الى هذا المنطق التافه))(٢).

والاكثر من هذا ظلت الحكومة العراقية تعترف أكثر من مرة بأهمية العلاقة ، والشراكة التأريخية بين البلدين ، وأعترفت بالكويت دولة لها أستقلالها ، وإن الشعب العراقي ليس له دخل من ممارسات النظام السابق ، وليس لديه أي خيارات عام١٩٩٠على منع الغزو ، أما الان فهو له صوت مسموع عبر البرلمان ، وهو يؤكد على توثيق العلاقة مع الشعب الكويتي ، ولايمكن أن يلغي وجوده بأي شكل من الاشكال(٣).

وبالرغم من كل الرسائل الايجابية للعراق إلا أن الكويت ظلت تزحف من منطقة (المطلاع) باتجاه الاراضي العراقية بمسافة ٧٦كم طولا حتى منطقة العبدلي ، وأنشأت في هذه المنطقة منشأت ، ومسقفات عديدة لخدمات الكمارك ، والجوازات وغيرها من المباني ، وأعتبارها حدودا جديدة مع العراق ، وهذه الحدود لاتبعد عن مدينة سفوان العراقية أكثر من نصف كلم واحد فقط(٤).

---

(١)د.حميد حمد السعدون، العلاقات العراقية –الكويتية ،،، أزمة ولادة، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩-١٤٠.
(٢)العلاقات العراقية – الكويتية، صحيفة الصباح الجديد(العراق)، العدد٢٠٧٢، ٢٠١١/٨/١١، ص٢.
(٣)علي جاسم ، مستقبل العلاقات العراقية الكويتية، موقع الحوار المتمدن، العدد٢٦١٧، ٢٠٠٩/٤/١٥، ص٥.
(٤)صبيح الحافظ، أشكالية الحدود العراقية الكويتية، مصدر سبق ذكره، ص٢.

وقد ساهمت النخب الاكاديمية الكويتية في أثارة مسالك العلاقات العراقية – الكويتية ، والتذكير بالمحطات المظلمة فيها ، وعدم مغادرتها ، مما سبب بتعكير صفو هذه العلاقات ، وفي هذا الاتجاه يحدد الدكتور (عبد الله الشايجي) الاكاديمي الكويتي في جامعة الكويت العراق بأنه المهدد الاول للكويت منذ عدة سنوات ، وظل المهدد حتى بعد سقوط النظام العراقي السابق ، وبدء الاحتلال الامريكي للعراق في التاسع من أبريل٢٠٠٣، ويقول في ذلك ((فالعراق الذي أستمر على مدى ثمانية عقود منذ قيامه ، المصدر الرئيس لتهديد الامن الوطني الكويتي ، سواء في حقبة الملكية أم النظام الثوري بقيادة عبد الكريم قاسم الذي هدد بعد أسبوع من أستقلال الكويت الناجز عن بريطانيا العظمى باستعادة الكويت أو العراق الذي هدد الكويت على الدوام وطالب بضم (وربة) و(بوبيان) وقام بأعتداء (الصامتة)لعام١٩٧٣ ثم أستباح الكويت غزوا وأحتلالا ، وتقتيلا، وتشريدا ، وشعبا في أغسطس١٩٩٠، وعلى مدى سبعة أشهر من خطيئة الاحتلال وحتى اليوم ، وبعد أكثر من ستة أعوام على سقوط نظام صدام حسين يبقى المحدد العراقي العامل الاكثر تأثيرا على الامن الوطني الكويتي))(١)

ويضيف الاكاديمي الكويتي((ولقد تغيرت طبيعة التهديد ، من تهديد بالابتزاز ، والغزو ، والاحتلال الى تهديد مختلف من عراق مفكك يتم تشكيله على خطوط التصدع المذهبي ، والطائفي ، والمناطقي ، وتدخل من قوى أقليمية ودولية ، ويتحول العراق الى مايعرف بمصطلحات العلاقات الدولية الحديثة الى دولة فاشلة ، تفقد فيها الحكومة المركزية السلطة ، وينخرها الشقاق ، والخلافات ، وتتحول الاقاليم ، وتصبح أقوى من المركز ، وتتدخل في شؤونها القوى الاخرى من دول ومنظمات خارجية ، وميليشيات داخلية متقاتلة مايهدد تماسكها كدولة ، ومجتمع ، وكيان سياسي ، ويجعلها عبئا ومصدر تهديد لجيرانها بتصدير مشاكلها ، وعدم أستقرارها))(٢)

ثالثا- ملف التعويضات العراقية للكويت:-

تعتبر الديون العراقية على العراق ومن ضمنها التعويضات التي يدفعها الى الكويت منذ عام١٩٩١ والى الان عبئا أقتصاديا عليه ، حيث أنها تؤثر ، ويعيق عمليات أعمار العراق ، لانها ستسحب الموارد المالية من خزينة الدولة لابقاء الالتزامات بملف الديون والتي كان من الاجدى تسخيرها لمشاريع أعمار العراق(٣).

وتتفاوت تقديرات الهيئات ، والمؤسسات الدولية ، والمحلية المختلفة لحجم المديونية الخارجية للعراق ، فليس هناك حتى الان أتفاق على أجمالي رقم الدين الخارجي من دون أحتساب مبلغ تعويضات حرب الخليج الثانية، حيث تعتبر هذه التعويضات حجرة عثرة في طريق أعمار مادمرته الحرب ، وتحقيق الامن ، والاستقرار الاقتصادي ، والاجتماعي .

---

(١)عبد الله الشايجي، عن مستقبل العلاقات الكويتية العراقية، صحيفة الاتحاد(الامارات)، ٢٠٠٩/١١/١٥، ص١٢.

(٢)المصدر نفسه.

(٣)د.جاسم يونس الحريري، تعثر عمليات أعادة أعمار العراق بعد الاحتلال الامريكي ، مجلة أراء حول الخليج، العدد٢٧، (دبي ، مركز الخليج للابحاث ،ديسمبر٢٠٠٦) ، ص٣٣.

وتشمل هذه التعويضات الدمار الذي لحق بالكويت جراء الاجتياح العراقي في ٢أغسطس١٩٩٠ وتكاليف حرب الخليج الثانية ١٩٩١(عاصفة الصحراء)، وتعويضات الدول ، والهيئات ، والشركات ، والافراد ممن تضرروا من أعمال التدمير، جراء دخول القوات العراقية الكويت ، والتي قدرت في حينها بنحو ٢٥٠ مليار دولار ، وبعد تحرير الكويت شكل مجلس الامن هيئة التعويضات لتطبيق القرار ٦٨٧ تسلمت الهيئة منذ تأسيسها ٢,٦مليون طلب للحصول على تعويضات تتجاوز في مجملها ٣٠٠مليار دولار رفعت هذه المطالبات نحو مائة حكومة نيابة عن مواطنيها ، ومؤسساتها الخاصة والعامة(١).

وقد رفضت الكويت عبر برلمانها شطب أو تخفيض ديونها على العراق البالغة ١٦مليار دولار أو التعويضات التي أقرتها لجنة التعويضات الاممية للكويت(٢).

إن أغلب المراقبين يتفقون إن التعويضات لازالت تشكل ملفا فرض بأرادة سياسية دولية مستلبة من قبل الولايات المتحدة الامريكية وهو يشكل أستفزازا للشعور الشعبي والرسمي العراقي ، فضلا عن ملفات أخرى في مجملها أوراق أستفزاز ، وأخضاع للعراق بابقائه تحت طائلة الفصل السابع مما يعطي الحجة بأن العراق مازال يشكل خطرا على الامن ، والسلم الدوليين ، وبالتالي أبقاء العراق أطول فترة ممكنة تحت الوصاية الدولية(٣).

وقد حاول العراق طرح بدائل عن التعويضات للتخفيف عن كاهله الاقتصادي ، خاصة بعد الاحتلال الامريكي من خلال أستبدال التعويضات يفتح فرص أستثمارية للكويت داخل العراق ، وقد رحبت بعض الاوساط الكويتية بهذا المقترح ، وبهذا المعنى أكد المحرر البرلماني الاقدم في صحيفة (أوان) الكويتية فيصل الكحطاني إن ((الكويت يمكن أن تستفيد من تحويل التعويضات الى أستثمارات ، خصوصا أن ملف التعويضات بات عائقا أمام عودة العلاقات بين البلدين)).ومن جانب أخر يبرر العراقيون مطالبهم بالغاء التعويضات لمضي أعوام على سقوط النظام البائد الذي حدث الغزو للكويت أثناء حكمه ، وان حكومة العراق الحالية لاتملك نوايا عدوانية تجاه دولة الكويت ، كما أنها لاتملك الموارد العسكرية الكافية لشن أي عدوان على دول الجوار ، إلا أن المخاوف الكويتية من العراق مازالت قائمة وهو مافسره فيصل القحطاني بقوله((إن المخاوف ليست جديدة وأن مبعثها ليس الحكومة القائمة حاليا في العراق ، لكن أحتمال ظهور مطالب جديدة من قبل البرلمان العراقي))وأستطرد الخبير الكويتي قائلا((إن حكومة بلاده تبدو مطمئنة لنوايا الجانب العراقي ، إلا أن السلطة التشريعية في الكويت هي التي تضغط على السلطة التنفيذية في البلد ، وتحثها على عدم تجاوز الخلافات بين البلدين))(٤).

(١)زياد عربية، المديونية الخارجية العراقية أحد معوقات إعادة الاعمار، مجلة أراء حول الخليج، العدد٤٤، مصدر سبق ذكره ص٦٩-٧٠.

(٢)المصدر نفسه، ص٧١.(٣)ياسين البكري، العلاقات العراقية – الكويتية /لعبة التأريخ ، والجغرافيا، والتدخل الخارجي، موقع الحوار المتمدن، العدد٣٤٣١، ٢٠١١/٧/١٩، ص٣.

(٤)ملهم الملائكة ، مراجعة عماد مبارك غانم، ملف التعويضات بين البلدين عائق أمام تطورات العلاقات العراقية – الكويتية، أذاعة المانيا الدولية، ٢٠٠٩/٧/٢٩، ص٤.

- ب -

أثر ميناء مبارك على العلاقات العراقية – الكويتية

قبل البدء في تأشير تأثيرات وتداعيات بناء ميناء مبارك لنتعرف على الجهود الكويتية لابد من طرح نبذة عن جذور وطبيعة ميناء مبارك لنتعرف على الجهود الكويتية والدوافع ، والابعاد التي ضغطت على الكويت لانشاء هذا الميناء.

أولا:- جذور وطبيعة ميناء مبارك الكويتي

يؤكد الخبير الملاحي الدولي العراقي كاظم فنجان الحمامي ((إن الحكومة الكويتية سارعت الى طرح المشروع في بداية عام٢٠٠٤ دون الرجوع الى مجلس الامة الكويتي وذلك بعد أن أثارت تصريحات (مضر شوكت) من المؤتمر الوطني العراقي بشأن تأجير (وربة) أو (بوبيان) لتكون منفذا بحريا للعراق الذي لايجد له منفذا مناسبا على الخليج والتي أثارت موجة من السخط في الكويت على كل المستويات ، وهكذا سعت الكويت الى تنفيذ هذا المشروع في ظل الظروف السياسية غير المستقرة لتثبيت واقع جغرافي وأخر سياسي في منطقة خور عبد الله على حساب العراق))(١).

وجدير بالذكر أن للكويت خطوط ساحلية مفتوحة بطول ٤٩٩كلم ولها موانى تخصصية واسعة في الشعيبة، والاحمدي، والدوحة، والشويخ، والقليعة، وعندها مجموعة كبيرة من المرافى ، والمراسي العميقة ، لكنها أختارت أن تنفذ مشروعها المباني الجديدة في أضيق الاماكن ، تحشره حشرا في خاصرة ساحل الفاو في هذا المكان الحساس لتخنق الرئة البحرية الوحيدة التي يتنفس منها العراق ، وبالتالي يعترض خطوط السفن المتوجهة الى الموانى العراقية فرض واقع جيوبوليتكي أستفزازي في منطقة تعد من أحرج المناطق الملاحية في العالم ، وكأنها تريد تخنق أخر ماتبقى من بوابات الموانى العراقية ، وبالتالي حرمان بلد الرافدين من أرتباطاته البحرية(٢).

وتشمل مراحل المشروع على ثلاثة مراحل باشرت بمشروعها الاستفزازي عام٢٠٠٥ ، ويشمل أرصفة للحاويات بطول كلم ونصف ومنطقة حرة تنتهي عام٢٠١٥ ، وقد تم رصد ميزانية تقديرية لتنفيذ المرحلة الاولى تبلغ ٣٠٥ ملايين دينار كويتي ، أضافة الى ١١٠ملايين دينار كويتي لتغطية تكاليف مشروع للسكة الحديدية من المنطقة الذي يربط بين مدينة الكويت وبغداد وميناء أم قصر ويكلف الكويت ٤٧٠ مليون دولار ، إذ سيكون الميناء يستوعب في مرحلته الاولى مليون حاوية ، وفي المرحلة الثانية مليون ونصف المليون حاوية ، وفي المرحلة الثالثة مليونين ونصف مليون حاوية.

---

(١)وائل حسن ، خبراء الملاحة الدولية يوضحون مخاطر ميناء مبارك على خطوط النقل البحري العراقية، مجلة أنترناشونال ، (لندن، سبتمبر٢٠١١) ، ص٣.

(٢)المصدر نفسه.

إن مشروع بناء ميناء مبارك لم يبتعد عن أم قصر العراقي العراقي ، وأرتكز في بعض محاوره بالنسبة لخطوط سكك الحديد صوب أم قصر وهذا يوضح حقيقة الرغبات الى الاستحواذ على كافة نشاطات النقل البحري ، والبري ، وتهدف الى تسهيل عمليات النقل والترانزيت في الكويت الى جانب المردودات المالية الكبيرة للكويت كونها تقع وسط المثلث التجاري للنقل مع العراق وايران(١).

وقد كشف الكاتب والمحلل السياسي الكويتي الدكتور (عايد المناع) حقيقة مهمة مفادها((أن لرئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير يدا فاعلة في مشروع بناء الميناء)) ، وأضاف ((أن بلير لديه مشروع تنموي لعملية تنمية الكويت ككل ، ومن ضمن خطته التنموية الشاملة مشروع بناء ميناء مبارك الكبير))(٢).

وظهرت معلومات أن شركة هالكرو البريطانية قد أعدت مخططات ميناء مبارك حيث تحرك رئيس الوزراء البريطاني بلير في الكويت لاجبار أمير الكويت في بناء الميناء في جزيرة بوبيان ، وأصطدم بلير برفض أميري قاطع لهذا المشروع ، مما دفع البريطانيين لاثارة القلاقل في الكويت ، حيث تزامنت الموافقة الكويتية على بناء الميناء مع مشاكل حصلت في منطقة الجهراء الكويتية والتي رفع فيها المتظاهرون شعارات ضد الامير وطالبت بالانفصال وأعلان أمارة الكويت الشمالية خاصة أن أغلب سكان الجهراء هم من أصول عراقية ، ويطلق عليهم العشائر الشمالية وأرغم حكام الكويت بالموافقة على أنشاء هذا الميناء(٣).

وفضلا عن تلك المعلومات ترشحت معلومات مهمة أخرى مفادها أن الكويت ستكون أول عميل لشركة توني بلير وشركاؤه Tony Blar associates والتي أسسها بلير عام٢٠٠٩ لتقديم أستشارات في مجال الاصلاح السياسي والاقتصادي ، والاتجاهات الحكومية ، حيث تعاقدت الشركة مع الحكومة الكويتية لوضع تقرير حول المستقبل السياسي والاقتصادي للامارة الخليجية الصغيرة ، والغنية بالبترول تحت عنوان ((رؤية الكويت ٢٠٣٥))(٤).

وذكرت مصادر كويتية مطلعة على الصفقة لصحيفة ((ديلي ميل))البريطانية أن ((شركة بلير ستحصل على أكثر من ١٢مليون دينار كويتي(٢٧مليون جنيه أسترليني)) ، وأشارت الصحيفة البريطانية أن بلير ومستشاريه يساعدون الحكومة الكويتية على تدريب فريق من كبار الموظفين الحكوميين الكويتيين على النموذج البريطاني في أدارة البلاد.وأكدت الصحيفة أن شركة بلير حصلت على المبلغ المشار اليه أعلاه ، مقابل العمل الاستشاري ، وتم تكليف بلير بهذا العمل بسبب مكانته الدولية العالية ، وخبرته الواسعة في شؤون أدارة الحكومة ، ناهيك أنه يعتبر الساعد الايمن للكويتيين في هزيمة العراق في عهد الرئيس المخلوع صدام حسين.

---

(١)المصدر نفسه.

(٢)مناظرة تلفزيونية بين الشيخ أسماعيل مصبح الوائلي والكاتب الكويتي الدكتور عايد المناع، قناة الفيحاء الفضائية العراقية، ٢٠١١/٧/٣١، ص٤.

(٣)المصدر نفسه.

(٤)الكويت تتعاقد مع شركة توني بلير وشركاؤه مقابل ٢٧مليون جنيه أسترليني، موقع الرؤية الاخبارية ، (القاهرة ، ٢٠١٠/١٢/٨) ، ص٢.

ووصف مراقبون الاعتراف الكويتي بما يشبه مكافاة الى بلير على دوره المحوري في أحتلال العراق مع الرئيس الاميركي السابق جورج بوش (الابن) تحت ذريعة البحث عن أسلحة الدمار الشامل التي ثبت فيما بعد لاوجود لها(١).

ويبدو أن بلير بذل جهدا لاخفاء صفقات كبيرة مع شركة النفط الكورية ....

Ui Energy Corporation العاملة في العراق ، بما فيها محافظات كردستان ، وحصل بموجبها على عمولة تقدر بالملايين منذ عام٢٠٠٧ ، إذ تتباهى الشركة الكورية بمستشارين غربيين من الولايات المتحدة، وأستراليا ، ناهيك أن بلير بحسب صحيفة ((ديلي ميل)) سبق وأن حصل على مليون جنيه أسترليني جراء أستشارة شكلية قدمها لشيوخ آل صباح بالكويت ، ووصف المراقبون آنذاك أستشارة بلير ((بالرشوة الكويتية))تقديرا لمجهوداته في أحتلال العراق(٢).

وقد دعمت بريطانيا جهود توني بلير في عملية بناء ميناء مبارك ، إذ يمكن تأشير أتجاهاتها وكما يأتي:-

أولا:-قال السفير البريطاني في الكويت فرانك بيكر في تصريح لعدد من وسائل الاعلام في الربع الاول من شهر سبتمبر ٢٠١١ إن ((الكويت لها أحقية في بناء مشروع ميناء مبارك الكبير ، كونها دولة تتمتع بسيادة مطلقة على أراضيها)) ، مبينا أن ((مايثيره العراق حول هذا الموضوع غير منطقي))(٣).

وأضاف بيكر أنه تحدث مع السفير البريطاني في بغداد والذي شدد بدوره ((على ضرورة حل الخلاف عبر اللجنة المشتركة ، وبعيدا عن التصعيد)) ، مؤكدا له في الوقت ذاته أن ((للكويت كل الحق في بناء هذا الميناء في أي مكان من أراضيها ، وضمن حدود سيادتها ، وأن هذا الحق الكويتي في النهاية هو حقيقة لايمكن أنكارها)) ، وأكد بيكر على ((حق الكويت الكامل في بناء هذا الميناء لانه يدخل في أراضيها))(٤).

ثانيا:-دعت بريطانيا وعلى لسان سفيرها لدى بغداد (مايكل أرون) العراق الموافقة على بناء ميناء مبارك ، وتحسين العلاقات مع الكويت لكي يكون ذلك نحو خروج العراق من طائلة البند السابع ، إذ تشترط الكويت على ترسيم الحدود وتسليمها للاسرى ، والاستمرار البحث عن مفقوديها قبل موافقتها على أخراج العراق من البند السابع.وأكد أرون متسائلا أنه ((إذا كان بالامكان ضمان أن الخطط لانشاء ميناء جديد لن تتداخل مع حرية الوصول الى الموانى العراقية فلماذا لايتم الخروج من الفصل السابع في أسرع وقت ممكن)).

---

(١)المصدر نفسه.(٢)المصدر نفسه.

(٣)بريطانيا تدعم أنشاء ميناء مبارك وتعد مواقف العراق غير منطقية، قناة الجزيرة الاخبارية ، ٢٠١١/٩/١٠، ص٤.

(٤)المصدر نفسه.

وحث السفير أرون في هذا الاطار العراق الى ((أستغلال الفرصة للعمل مع بقية العالم العربي لتحويل البلاد الى نقطة التقاء تجارية رئيسية وحينها سيكسب الكثير الكثير دون أن يخسر شيئا على الاطلاق))(١).

ثانيا:- تأثيرات وتداعيات بناء ميناء مبارك على العلاقات العراقية – الكويتية

يمكن تأشير التأثيرات ، والتداعيات جراء بناء ميناء مبارك على أواصر العلاقات العراقية – الكويتية في عدة أتجاهات :-

- التداعيات الاقتصادية

- سوف تقوم الركائز الكونكرتية العملاقة التي ستقع منتصف القناة الملاحية بقطع كمية كبيرة من المياه عن ميناء أم قصر ، ويؤدي ذلك الى أنخفاض منسوبه بشكل حاد ، إذ ستحجز كمية كبيرة من أمواج البحر ، وتمنعها من الوصول الى ميناء أم قصر ، وهذا مايعرف (بكسر الامواج) ، وأحتجازها ماسيجعل مياه أم قصر ضحلة جدا لاتستقبل سوى السفن الصغيرة التي يجعل غاطسها عن ١٠أمتار ، فيما معظم البواخر تكون بحجم غاطس يزيد على ٣٠و٤٠م.
- يعمل ميناء مبارك على خنق لخطوط الملاحة العراقية مع الخليج العربي والعالم ، إذ شيد ميناء مبارك على جهة جزيرة بوبيان اليمنى الواقعة داخل الممر الملاحي الضيق ، ثم قاموا ركائز المرسى على مسافة ٣كلم تقريبا نحو الموانى العراقية(٢).
- أصابة الموانى العراقية الواقعة شمال خور عبد الله بالشلل التدريجي بعد فقدانها خطوط الشحن البحري العالمية، وفقدان الاف الايدي العاملة العراقية التي تعمل في تلك الموانى.
- فرض رسوم ضد السفن المارة في خور عبد الله المتوجهة الى الموانى العراقية .
- أن عمليات الحفر والردم ، وأنشاء السواتر الخراسانية في خور عبد الله سوف تلحق الضرر بالثروة السمكية في المياه الاقليمية العراقية والتي تعتبر مصدر رزق الاف العراقيين من سكان المناطق الجنوبية.

ويرى مسؤولون ، وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانى العراقية ، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية الى مينائي أم قصر وخور عبد الله ، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة(٣).

---

(١) بريطانيا لحكومة المالكي:-وافقوا على بناء ميناء مبارك نرفع عنكم الوصاية الدولية ، شبكة أخبار العراق، ٢٠١١/٩/٦، ص٥.

(٢) أنعكاسات ميناء مبارك الكويتي على أقتصاد الموانى العراقية ، صحيفة البصرة الالكترونية، ٢٠١١/٥/٢٠، ص١١.

(٣) ليث هادي، أنعكاسات ميناء مبارك الكويتي سياسيا وأقتصاديا، وكالة الانباء العراقية ، ٢٠١١/٩/١، ص٦.

ويرى بعض الخبراء أن ميناء مبارك سوف يعمل على محاصرة الموانى العراقية من أجل قتل الحياة في تلك الموانى، لكي تبقى موانى الكويت عامرة بالنشاط ، والحيوية ، بعد أن شعرت في السنوات الاخيرة بتدهور موانئها ، وأنخفاض أيراداتها(١).

- التداعيات السياسية

لاريب أن الكويت لها أهداف سياسية من أنشاء ميناء مبارك ، بالاضافة الى الاهداف الاقتصادية ولعل أبرز هذه الاهداف :- (٢)

- أن المشروع يلبي طموحات سياسية ، وأقتصادية للحكومة الكويتية في أمتلاك ورقة ضغط أستراتيجية على العراق.

- خلق متاعب سياسية، وأقتصادية للحكومة العراقية على أعتبار أنها حكومة لطائفة معينة تختلف عن الطائفة التي تحكم في دول مجلس التعاون الخليجي وأن نجاح هذه الحكومة له تأثير كبير في منطقة الخليج العربي ومنها الكويت.

- الموقع الاستراتيجي للعراق ، والتخطيط لمشروع أنشاء القناة الجافة(٣)المرتبطة بميناء الفاو الكبير هي مؤشران جاذبان لمنطقة واعدة بالتنمية والاقتصاد.

- تحسن العمل الذي شهدته الموانى العراقية من خلال زيادة أيراداتها زيادة كبيرة ، مما دعا الكويت الى السعي لاختيار موقع ميناء مبارك في وسط القناة الملاحية لخور عبد الله لقطع الطريق الملاحي الوحيد لموانى أم قصر ، وخور الزبير .

- الازمات الاقتصادية المحتملة والتي لايستطيع المواطن الكويتي الاستهلاكي والذي أعتاد على مستوى عال من الرفاهية.

-التهديد الديمغرافي الناتج عن تنامي أعداد البدون ، والعمالة الوافدة الى الكويت .

- الاختلافات المذهبية التي تشكل قنبلة موقوتة في المرحلة القادمة في الخليج وخصوصا الكويت.

ويوضح الخبير المهندس البحري عامر عبد الجبار أسماعيل وزير النقل العراقي السابق بعض الاهداف السياسية من وراء بناء ميناء مبارك:- (٤)

- خلق أزمة ميناء مبارك ، وأختيار الموقع الحالي له جاء لاشغال العراق عن التفكير

---

(١)د.عدي غني الاسدي، ميناء مبارك الكويتي وتأثيراته الاقتصادية والسياسية على العراق ، (بابل، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، ٢٠١٠) ، ص٢.(٢)المصدر نفسه.

(٣)أن مشروع القناة الجافة الذي ينقل عبر البر البضائع القادمة الى موانى العراق ، وأستراليا ، وشرق أوروبا، وآسيا المتجهة نحو تركيا ، وسوريا ، وشمال أوروبا سيقلص وقت وصول البضاعة ب٢٥يوما ، وكلفة الشحن بحوالي النصف.أن مشروع القناة الجافة سيعطي مردودا ماليا كبيرا ، إذ أنه سيحول ميناء أم قصر الى محطة طرفية تستقبل البضائع الواردة لحساب الموانى التركية ومينائي اللاذقية السوري ، والعقبة الاردني ، حيث سيتم الغاء تكاليف المرور بقناة السويس وتكاليف التفريغ والشحن من الموانى الخليجية.

لمزيد من المعلومات :- أنظر فاضل مشعل، قناة جافة للنقل الدولي بالعراق، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠١٠/١٠/١٨، ص٩.

(٤)وزير النقل السابق يكشف خفايا خطر أزمة ميناء مبارك، شبكة أخبار النجف الاشرف ، ٢٠١١/٩/٧، ص٢.

في الطعن بقرار مجلس الامن المرقم ٨٣٣ كونه يتنافى مع الفقرة ٢ من قانون البحار المادة٣٠ ، حيث يعتبر العراق في ظل هذا القرار الجائر بلد متضرر جغرافيا ، وقد أرادت حكومة الكويت أشغال العراق بموقع الميناء ، ومما يؤدي تخفيض مطالبته باعادة ترسيم الحدود ويصبح القرار ٨٣٣ واقع حال وتعتقد بأنه سيستسلم له العراق شاء أم أبى.

- يمثل ميناء مبارك أستفزاز سياسي باجندة خارجية تسعى من ورائها جعل العراق ضعيف سياسيا وأقتصاديا رغم أنه بلد الخبرات ، وتظن بذلك بوقوف بعض القوى السياسية العراقية معها .

-وضع حجر أساسي في أخر نقطة لموطى قدم حصلت عليه الكويت ظلما في القرار ٨٣٣ عن طريق مايسمى (بالشرعية الدولية) كي لايفكر العراق مستقبلا بأستثمار جزيرة بوبيان كمنفذ بحري له.

- ج -
مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية بعد أزمة ميناء مبارك

قد يستغرب البعض عندما يتابع مستقبل العلاقات العراقية الكويتية في المستقبل المنظور على أقل تقدير بعد تأزم العلاقات بين الطرفين بعد أزمة بناء ميناء مبارك الكويتي ، إذ أن حدود تلك السيناريوهات لاتخرج من التوتر ، والتصعيد ، لان طرح سيناريو ينحو نحو الانفراج غير وارد ضمن السيناريوهات المستقبلية ، لان الكويت مصممة على أكمال بناء الميناء ، وبقاء الرفض العراقي لهذا الميناء ، لانه يعرض موانئه نحو الاندثار ، وبذلك سوف تفتقد صيرورة العلاقات بين الطرفين نحو التعاون ، إذ ستكون السيناريوهات التي سيتم تناولها يميل نحو التوتر والتصعيد أو التباطؤ ، والجمود.

أولا:- سيناريو تصعيد العلاقات العراقية – الكويتية نحو التوتر والتأزم

لاشك أن هذا السيناريو قد نشأ مع تقدم البناء في ميناء مبارك الكويتي ، والاعلان عن قرب الانتهاء من تنفيذ مرحلته الاولى عام٢٠١٥ ، وظهرت عدة أشارات حول ذلك ، إذ أعلن وكيل وزارة الخارجية الكويتية خالد الجار الله ((عزم الكويت على المضي قدما في مشروع بناء ميناء مبارك في شمال الخليج رغم التهديدات وأحتجاجات بغداد)) ، وأضاف بأن ((التهديدات لاتخفينا ، والمشروع يمضي قدما كما هو مقرر)) ، وأكد الجار الله بعد طرح المشروع على بعثات دبلوماسية معتمدة في الكويت ((أن تلك التهديدات غير مناسبة ، وغير مسؤولة ، ودعا السلطات العراقية الى التحرك للتصدي لها))(١).

---

(١)الكويت عازمة على بناء ميناء مبارك، موقع الجزيرة نت ، ٢٠١١/٩/١، ص٤.

ومن جانب أخر شهدت بغداد العاصمة ومدن عراقية أخرى أحتجاجات على المشروع الكويتي بسبب ماقاله العراق أنه سيوقف الملاحة العراقية ، وأنه سيلجأ الى الامم المتحدة في حال أكتشافه وجود أضرار أقتصادية وملاحية قد يسببها ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان التي تقع في أقصى شمال غرب الخليج العربي ، وتعد ثاني أكبر جزيرة في الخليج ٨٩٠ كم٢ بعد جزيرة قشتم الايرانية(١).

ثانيا:- سيناريو جمود العلاقات العراقية – الكويتية

قد يكون هذا السيناريو يأخذ طريقه في حالة ركون العلاقات ، وأنتقالها من التوتر ، والتأزم الى الجمود ، والاستعاضة عن ذلك باطلاق الافكار البديلة عن أنشاء الميناء ، وقد طرح بعض المسؤولين العراقيين أفكار من هذا القبيل ومن هولاء أشار فوزي الاتروشي وكيل وزارة الثقافة العراقية بالقول((الحوار في هذا العصر أكثر من الية للتعامل ، وأبعد من مجرد أحدى الوسائل لحل الاشكالات ، والحوار حضارة ، وأغناء للتراكم المعرفي ولسياقات التلاقح والتناغم بين المختلفين وذوي وجهات النظر التي ترى كل واحدة منها الحقيقة من منظور أخر وفي النهاية يفضي الحوار الى التلاقي في منتصف الطريق وأكتشاف أن لاأحد يصادر أو يمتلك الحقيقة كلها ، فالعدل ، والحق والخير له أوجه عدة وجوهر واحد ، أسوق هذه المقدمة لان العلاقات بين العراق والكويت تصطدم أحيانا بالمقالات النارية العشوائية التي تصدر من الصحافة التي تحل العجلة محل التأني ، والتصعيد محل التهدئة ، وشحن العواطف بدلا من سماع لغة العقل))(٢).

ثالثا:- سيناريو تباطؤ العلاقات العراقية – الكويتية

هذا السيناريو لايعدم التعاون بين العراق والكويت ، وأنما تبدو العلاقات في هذا الاطار تمتاز بنوع من التباطؤ ، إذ ظهرت بعض الاشارات فعلى سبيل المثال ظهرت رغبة كويتية لاحتياجات العراق ، وتمثل هذا التحول في قيام الحكومة الكويتية بتقديم طلب الى مجلس الامة الكويتي لاسقاط الديون المترتبة على العراق(٣).

---

(١)جدل حول بناء ميناء مبارك ، وكالة أور، ٢٠١١/٩/٢٨، ص٤.

(٢)فوزي الاتروشي :العراق والكويت حتمية الحوار/ موقع سوبارو(موقع الكتاب والصحفيين الكورد في سوريا الالكتروني) ، ٢٠١١/٨/١٨، ص٣.

(٣)د.أسراء علاء الدين نوري، طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية قبل وبعد عام٢٠٠٣ ومستقبلها ، ورد في د.محمد عبد الرحمن يونس العبيدي (تحرير)، العراق ومحيطه الاقليمي في عالم متغير، مصدر سبق ذكره ص١١٢.

ومن جانب أخر وقعت الكويت والعراق محضر تفاهم حول الحدود البرية ، والبحرية ، وصرف تعويضات للعراقيين أصحاب المزارع ، والدور التي دخلت ضمن الحدود الكويتية بعد ترسيم الحدود بين البلدين.وقد تنوعت العلاقات الاقتصادية فعلى صعيد الديون العراقية ذكر التقرير الصادر عن مؤسسة الشال للاستثمارات الكويتية أنه يجب تفهم أحتياجات العراق حول أسقاط نسبة من التعويضات عليه، وحث التقرير على ضرورة تفهم أوضاع العراق، وخلق علاقات مصلحة قوية معه ،وضرورة توفر تمويل لصالح مشروعات مشتركة في مجالات البيئة ، والطاقة والمياه ، والسياحة ، بغية تخفيف قدر من الضغوط على العراق ، وخلق فرص عمل يحتاجها(١)

الخاتمة:-

لم تكن العلاقات العراقية – الكويتية بعد الاحتلال الامريكي للعراق تحتاج الى أزمات وكوابح جديدة يمكن أن تضاف الى الملفات الحساسة بين الطرفين ، لكن مشروع الكويت في بناء ميناء مبارك جعل هذه العلاقات في مهب التصارع المصلحي بين العراق والكويت، إذ أن العراق يوصف بكونه دولة مغلقة بحريا ماعدا اللسان البحري المرتبط بين ميناء أم قصر ، وخور عبد الله بالخليج العربي ، وأن بناء الكويت لميناء مبارك سوف تؤكد أن الملاحة بالنسبة للسفن الداخلة والخارجة من الموانى العراقية ستكون تحت رحمة السيطرة الكويتية على الممر الضيق لخروج ودخول تلك السفن الى العراق وهذا بحد ذاته يجعل العلاقات بين الطرفين في خانة التوتر ، والتأزم في المستقبل المنظور.

وعليه لامناص من القول أن تمسك الكويت على بناء مبارك ، وتمسك العراق بالحقيقة التي تقول أن الميناء سيضر العراق ، ويخنق موانئه ، ويجعلها تحت سيطرة الكويت ، وهذا ماسيطبق على الارض بعد أكتمال منشأت الميناء سيجعل العلاقات تقف على نار هادئة يمكن أن تنفجر في أية لحظة تحت الضغوط الشعبية ، وخاصة من أبناء المنطقة الجنوبية ، ومحافظة البصرة للحد من بناء الميناء الكويتي الذي سيعود لهم باضرار أقتصادية فادحة تعرقل التنمية ، وتطوير المنطقة بعد أن تسيطر الكويت على الطريق الملاحي المشترك مع العراق عند نقطة بناء الميناء مما سيجعل العلاقات تعيش في أزمات ، وأرهاصات عصيبة تجعل الكويت والعراق في حالة تصادم مستمر لا نهاية له.

---

(١)المصدر نفسه.

٦.تحديات الاستثمار الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي*

تمهيد:-

أصاب العراق الدمار ، وخسائر مادية ، وبشرية كبيرة جراء الحرب الاميركية-البريطانية التي بدأت ليلة العشرين من أذار/مارس٢٠٠٣ ، ولم تكن البنى التحتية بعيدة عن هذا الدمار ، بل أن أغلب الخسائر المادية لحقت بتلك البنى، بسبب العمليات العسكرية التي أصابتها أصابات مباشرة وبعد أستمرار الاحتلال الاميركي الذي بدأ في التاسع من نيسان/أبريل٢٠٠٣ بدأت الصعوبات تبرز أمام المواطن العراقي الذي أصبح يعاني من صعوبة وصول المياه الصالحة للشرب اليه ، وتعطل شبكات الصرف الصحي، لابل أن المؤسسات الحكومية كالمدارس، والجامعات ، والمستشفيات ، كانت هي الاخرى قد أصابها الدمار ،بسبب الحرب وما تبعها من حملات لسرقتها والاستحواذ على محتوياتها في ظل الاحتلال الاميركي.

وفي ظل هذه الاوضاع أصبحت الادارة الاميركية (سلطة الاحتلال الاميركي)في العراق هي المسيطر الوحيد على الاموال العراقية سواء المودعة في بنوكها المحلية أو في البنوك الدولية، والاموال الخاصة ببرنامج (النفط مقابل الغذاء) ، حيث بدأت تصرف بعض من تلك الاموال على مشاريع ماسمي (إعادة أعمار العراق) لكن الامر لم يكن يسيرا بهذه السهولة ، إذ برزت فيه عوامل الفساد، وعدم النزاهة في أستخدام الاموال العراقية المودعة بصندوق ماسمي (بصندوق تنمية العراق D.F.I)، وكانت الحاجة الى فتح الابواب أمام الاستثمارات الاجنبية للدخول الى العراق للاسهام في تعمير ، وبناء المؤسسات الاقتصادية التي لها علاقة بحياة وديمومة الانسان العراقي ، كالماء، ومشاريع الطاقة الكهربائية، والاتصالات ، وكان الاستثمار الخليجي ، بجانب الاستثمارات الاميركية والبريطانية ، من أوائل المستثمرين في العراق منذ بداية الاحتلال الاميركي.

*البحث في الاصل القي في المؤتمر القانوني الوطني الاول لكليات القانون(بابل،تكريت، القادسية كربلاء، الكوفة) في رحاب كلية القانون/جامعة كربلاءفي٢٠١٢/٤/٢٨.

ويعد الاستثمار الخليجي في العراق بعد الاحتلال الاميركي من رواد الاستثمارات الاجنبية التي تواجدت في الساحة العراقية ، بضوء موافقة أمريكية مسبقة ، كجزء من الثناء الاميركي للطرف الخليجي الذي كان له دور في توفير وسائل نجاح غزو وأحتلال العراق بعد تسخير أراضيه ، وموانئه لتواجد القوات البريطانية والاميركية التي سمحت لها بعض دول مجلس التعاون الخليجي لتكون لها مواقع خلفية للغزو وأحتلال العراق ، لذلك جاءت التسهيلات الاميركية لدخول الاستثمار الخليجي الى العراق واضحة في هذا الشأن.
ويسعى هذا البحث الى التعرف على المتغيرات التي ساهمت في تبرير وجود الاستثمار الخليجي والتي هي بنظرنا تعود الى عدة أسباب ، فمنها الاسباب السياسية التي تندرج في خضم التحرك

السياسي الخليجي في العراق ، فضلا عن ذلك يبدو أن الاستثمار الخليجي وجد في الساحة العراقية أمكانيات يمكن توظيفها لصالح تنمية النفوذ الخليجي هناك .
أما الاسباب الاقتصادية فانها تتوزع في أكثر من مجال ، فمنها متغيرات الاقتصاد الخليجي الذي مر بعدة مشاكل يمكن معالجتها بالاستثمار الخليجي خارج المنظومة الخليجية لانعاشه ، وتجديده ، فضلا عن تسهيلات قانون الاستثمار العراقي لجذب الاموال الاجنبية للاستثمار في السوق العراقية، ناهيك عن أهمية أحتياطي النفط العراقي، ودور الشركات الخليجية للاستثمار في القطاع النفطي .
أما الاسباب الامنية ، فهي تتوزع الى عدة أسباب لتشجيع الاستثمار الخليجي في العراق منها نمو الاستقرار الامني النسبي ، وأنحسار العنف ، ويبغي هذا البحث أيضا الى التعرف على التحديات التي يمكن أن تواجه الاستثمار الخليجي في العراق ، منها التحديات السياسية، لعل من أبرزها متغيرات المشهد السياسي العراقي ، وتطورات الاحتقان الاقليمي ، بسبب ملف ايران النووي .
أما التحديات الاقتصادية فأن ملف الفساد الاداري والمالي يقف في المقدمة ، فضلا عن عدم وجود دعم مصرفي حكومي وخاص عراقي لمشاريع الاستثمار.
أما الهدف الثالث لهذا البحث هو التعرف على أما التحديات الامنية فأنها تنقسم الى عدة متغيرات منها تذبذب الوضع الامني وخاصة بعد الانسحاب الاميركي ، إذ أزداد الوضع الامني تعقيدا ، وأزداد نشاط الجماعات المسلحة ، وأستهداف الاجهزة الامنية العراقية ، وهذا الحال لا يوفر المناخ الملائم للاستثمار ، كذلك يبدو أن الانسحاب الاميركي في العراق أعطى مجالا لبروز صراع أقليمي ، ودولي في العراق للتحكم في الخارطة السياسية العراقية ، وهذا قد يكلف العراق أكلاف سياسية ، وكذلك أكلاف أقتصادية قد تؤثر على مسيرة الاستثمار فيه.
مستقبل الاستثمار الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي والتي يمكن أن تتوزع الى ثلاثة سيناريوهات الاول يدعو الى تنامي الاستثمار الخليجي في العراق في ظل وجود أستقرار سياسي وأمني ، وتواجد أكثر للاستثمارات الاجنبية ، مما سوف يقلل من الاحتقان الداخلي في العراق، ويوفر فرص كبيرة للعاطلين عن العمل ، مما سينعكس على الاستقرار الامني ، والاقتصادي للمواطن العراقي، وهذا سيقلل من أحتمالات اللجوء الى العنف ، وتحجيم دور الجماعات المسلحة بعد أن تتفكك عوامل نجاهها عبر توفر البيئة المناسبة للعمل للمواطن العراقي ليزيد الاهتمام بنفسه، وعائلته ليعم الامن والاستقرار في البلاد ، ناهيك أن التدخل الخارجي سواء أقليمي أو دولي سينعكس بالتأكيد على أستقرار الوضع الاستثماري في العراق، لان أفتعال الازمات، وتشوش المشهد السياسي العراقي ، بسبب الامتدادات الخارجية في العراق سيجعل أفاق الاستثمار مائلة نحو التراجع ، والتراخي.
أما السيناريو الثاني فهو يدعو الى عدم تنامي الاستثمار الخليجي في العراق ، وهنا تتحكم فيه عدة متغيرات لعل من أبرزها أنعدام الثقة بين العراق وبعض دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الملفات العالقة بينهما ، وأستمرار التراجع الامني في العراق بسبب صراع الاجندات الخارجية فيه، وعدم وجود بيئة مناسبة للاستثمار الخليجي في العراق.

أما السيناريو الثالث فهو يميل نحو تباطؤ الاستثمار الخليجي في العراق، وهذا التباطؤ مبعثه عدة أسباب لعل من أبرزها تعثر تعديل قانون الاستثمار العراقي ، وأستمرار ملف الفساد الاداري والمالي عائقا أمام المستثمر الخليجي، وعدم شعوره بالامن والامان لاستثمار أمواله في العراق ، بسبب حالات الشد والجذب في الملف الامني العراقي ، فضلا عن عدم أستقرار المشهد السياسي العراقي ، بسبب الصراع السياسي ، وعدم وجود مشتركات بين الكتل السياسية ، كل هذه العوامل يمكن أن تبطى من عجلة الاستثمار الخليجي في العراق.

ولاشك أن البحث في تحديات الاستثمار الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي تعتريه العديد من الاشكاليات والتي يمكن أن تتجسد في عدة تساؤلات مهمة لعل من أبرزها:- س:-ماهي أنعكاسات الاحتلال الاميركي للعراق على الاستثمار فيه ؟وماهي أسباب الاستثمار الخليجي في العراق؟وماهي التحديات التي تواجه الاستثمار الخليجي في العراق؟وماهو مستقبل الاستثمار الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي؟ حيث سيعمل هذا البحث عن الاجابة عن كل تلك التساؤلات.

وبني هذا البحث على فرضية مؤادها ((يواجه الاستثمار الخليجي في العراق عدة تحديات منها سياسية، وأقتصادية، وأمنية قد يتجاوزها ، مما سينتج تنامي الاستثمار الخليجي فيه ، أو قد تعرقله مما سيؤدي الى عدم تنامي الاستثمار الخليجي هناك ، أو قد تؤدي تلك التحديات الى تباطؤ الاستثمار الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي)).

- أ -

تآصيل نظري ومفاهيمي لمصطلح الاستثمار

أولا- مصطلح الاستثمار:-

الاستثمار في اللغة مشتق من الثمر ، أي حمل الشجر ، وأنواع المال ويقال :ثمر الرجل ماله:نماه ، وأثمر الرجل :كثر ماله(١).

وتعرف الموسوعة الحرة(ويكيبيديا) الاستثمار بأنه يعني ((الانفاق الراسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة ، والبنية التحتية مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية ، والفرعية ، ومشروعات تمديدات المياه، وتمديدات الصرف الصحي ، وتهيأة المخططات العمرانية ومشروعات البناء ، والاسكان ، وتمديدات الكهرباء ، وتوليد الطاقة ، وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم ، والصحة ، والاتصالات ، بالاضافة الى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لانتاج السلع ، والخدمات في القطاعات الانتاجية ، والخدمية كالصناعة ، والزراعة ، والاسكان ، والصحة ، والتعليم ، والسياحة))(٢).

أما الموسوعة العربية فتعرف الاستثمار **investment** هو ((أنفاق ذلك الجزء من الدخل الذي لايخصص لشراء السلع ، والخدمات التي تفي المتطلبات الاستهلاكية مباشرة ، بل الذي يؤول الى زيادة وسائل أنتاج السلع والخدمات))(٣)

ويعرف عادل عبد العظيم الاستثمار بأنه ((التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة، وعلى ذلك فأن الاستثمار على خلاف رأس المال يمثل تدفق وليس رصيد قائم.وهذا يعني أنه في حين يقاس رأس المال عند نقطة زمنية محددة، فأن الاستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية معينة))(٤).

---

(١)تاج العروس من جواهر القاموس، ص١٤٩/٦ مادة ثمر، نقلا عن د.عمر بن فيحان المرزوقي ، الاستثمار الاجنبي المباشر من منظور أسلامي ، (المملكة العربية السعودية، قسم الدراسات الاسلامية ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤) ، ص٥.

(٢)أستثمار ، الموسوعة الحرة(ويكيبديا)، ص٦.

(٣)الاستثمار ، الموسوعة العربية، ص٥.

(٤)عادل عبد العظيم ، أقتصاديات الاستثمار(النظريات والمحددات) ،سلسلة جسر التنمية، العدد٦٧ ، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، نوفمبر٢٠٠٧) ، ص٢.

وتعرف بعض الدراسات الرصينة الاستثمار بعدة مفاهيم منها:- (١)
- هو التضحية بمنفعة مالية يمكن تحقيقها من أشباع أستهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من أشباع أستهلاك مستقبلي.
- التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ، ولفترة من الزمن ، بقصد الحصول على تدفقات مالية ، مستقبلية ، تعوضه عن القيمة الحالية للاموال المستثمرة ، وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم ، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل بأحتمال عدم تحقق هذه التدفقات.
ويختلف الاستثمار عن الادخار الذي يعني ((الامتناع عن جزء من الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل))ويختلف الادخار عن الاستثمار بأن الادخار لايحتمل أي درجة من المخاطرة(٢).
أما من الناحية الاقتصادية فيعرف الاستثمار بأنه ((تخصيص رأس المال للحصول وسائل أنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الانتاجية.ويعبر هذا التعريف عن أنتقال رأس المال من الشكل النقدي الى الشكل المنتج فقط، الامر الذي تنفيه حقيقة أن الاستثمار قد يتم في أصول حقيقية ، أو مالية ، سعيا لتحقيق أهداف محددة ، فضلا عن وجود الاستثمار بشكل تقني وليس نقديا ، كمنح البراءات ، والتراخيص ، أو بشكل بشري كالخبراء، والفنيين ، والاداريين))(٣)
ويتبين مما سبق ذكره أن الاستثمار له علاقة بتنمية الاصول المالية ، من خلال تسخير هذه الاصول في مشاريع مهمة في البنية التحتية لاي دولة ما ، وكذلك فأن الاستثمار لايعني الصرف على أبواب أستهلاكية غير ربحية ، بل هو على العكس من ذلك هو يهدف بالدرجة الاولى والاخيرة الى حصوله على الربح ، وهو يجعله يتفوق على رأس المال الذي يودع في البنوك الذي يعتبر أصل مالي غير مستثمر ، بينما الاستثمار هو تشغيل هذه الاموال في مشاريع أنتاجية .
وعليه نرى أن الاستثمار يمكن أن يعرف بأنه يعني ((توظيف الاصول المالية في مشاريع أنتاجية تستحصل من خلالها أرباح دائمة تعود بالدعم المستمر للمستثمر لمدة زمنية غير محددة ، ويتم ذلك في ظل وجود عامل المجازفة التي قد يتحملها المستثمر في حالة عدم تحقق نوع من الارباح التي يمكن أن تتحقق جراء الاستثمار)).

---

(١)مفهوم وأنواع الاستثمار ، منتديات جامعة الجزيرة الخاصة، كلية أدارة الاعمال، ٢٠١٠/٣/٢٤، ص٧.
(٢)د.أيهاب مقابلة، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، (عمان، الجامعة الالمانية الاردنية ، ٢٠١١/٦/١) ، ص١.
(٣)د.هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية:الصين أنموذجا ، (بغداد، بيت الحكمة، مطبعة الفرات، ٢٠٠٢) ، ص١٣.

ثانيا:-مصطلح الاستثمار الاجنبي المباشر Foreign Direct Investment :-

تعرفه الموسوعة الحرة بأنه يمثل ((تحركات رؤوس الاموال الدولية التي تسعى لانشاء ، أو تطوير ، أو الحفاظ على شركات اخرى تابعة أجنبية و(أو) ممارسة السيطرة أو (تأثير كبير) على ادارة الشركة الاجنبية))(١).

ويعرف حسان خضر الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه يمثل ((قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الام ، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات .ويمكن أن يتخذ الاستثمار الاجنبي المباشر أشكالا عديدة ، كاأنشاء مشروع جديد بالكامل ، أو تملك أصول منشأة قائمة ، أو من خلال عمليات الدمج والتملك))(٢).

أما صندوق النقد الدولي الذي يعرف الاستثمار الاجنبي بأنه ((مباشر حين يمتلك المستثمر ١٠% أو أكثر من أسهم رأسمال أحدى مؤسسات الاعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في أدارة المؤسسة ، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ، والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في أدارتها ، مع ضرورة التنبه الى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين))(٣).

أما جيل برتان فيعرف الاستثمار الاجنبي أو الدولي بأنه ((كل أستخدام يجري في الخارج لموارد مالية ، يملكها بلد ما من البلدان))(٤).وقد ذهب بعض الكتاب الى تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه ((تكوين منشأة أعمال جديدة ، أو توسيع منشأة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة اخرى))(٥).

أو بأنه يمثل ((نشاط أستثماري طويل الاجل ، يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف ، بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالادارة والقرار))(٦).

وأنتهى كتاب أخرون الى تعريفه بأنه ((الحصة الثابتة للمستثمر المقيم في أقتصاد ما في مشروع مقام في أقتصاد أخر))(٧).

---

(١)أستثمار أجنبي مباشر، الموسوعة الحرة(ويكيبيديا)، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٢)حسان خضر ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، ورد في محددات الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا ، سلسلة جسر التنمية ، العدد٣٤، (الكويت ، المعهد العربي للتخطيط، أكتوبر ٢٠٠٤) ، ص٣.(٣)المصدر نفسه.

(٤)جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، (بيروت، دار منشورات عويدات، ١٩٧٠) ، ص٧.

(٥)جون هدسون ، مارك هوندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، تعريب طه منصور، (الرياض ، دار المريخ، بلا تأريخ) ، ص٦٩٩/ نقلا عن د.عمر بن عيفان المرزوقي، الاستثمار الاجنبي المباشر من منظور أسلامي ، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٦)الشركة العربية لمصائد الاسماك :الاستثمار الاجنبي المباشر بالدول العربية ، بحث مقدم لندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٧، ص١٧٧، نقلا عن المصدر نفسه.

(٧)د.منير هندي وأخرون (أعداد)، تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر ، (القاهرة، جامعة القاهرة، ١٩٩٩) ، ص٣٧، نقلا عن المصدر نفسه.

ثالثا:-أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر:- (١)

- مشروعات ملكيتها مشتركة(الاستثمار المشترك):-

تعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الاجنبي ، والمستثمر المحلي ، وبنسب متفاوتة ، تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء ، وحسب القوانين المنظمة لتملك الاجانب(٢).

- مشروعات تملكها الشركات الاجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف:-

وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الاجنبي السيطرة الكاملة في أتخاذ القرار ، ولهذا لاتحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها ، خشية أن يؤدي الى التبعية ، والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الاجنبي.

- الشركات المتعددة الجنسية:-

وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة ، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها ، وأنشطتها ، وتعد ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية ، أو مايسمى (بعابرة القوميات)، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية ، خلال العقود الثلاثة أو الاربعة الاخيرة من القرن المنصرم(٣)

رابعا :- الاثار الايجابية والسلبية للاستثمار الاجنبي المباشر على أقتصاد الدول المضيفة :- (٤)

الاثار الايجابية:-

- لايشكل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر عبئا جامدا على الاقتصاد المضيف كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية.

- تساهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في سد فجوات رئيسية في أقتصاد الدول النامية منها فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة ، وفجوة النقد الاجنبي اللازم لاستيراد الالات ، والمعدات ، والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

-يساهم الاستثمار الاجنبي في الاستغلال الامثل لموارد الدولة المضيفة ، وهذا لايتحقق لمصادر التمويل الاجنبي الاخرى مثل المنح والقروض(٥).

---

(١)المصدر نفسه، ص٧-٨.(٢)أبراهيم بن سلمة :- الاستثمار الاجنبي الخاص في المملكة :تجربة سابك، بحث مقدم الى ندوة الاستثمار الاجنبي الخاص في المملكة ، (الرياض ، وزارة الخارجية ، ١٤١٨هـ)،ص٢٤، نقلا عن المصدر نفسه، ص٧.

(٣)الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية ، دور الشركات المتعددة الجنسية في التنمية الاقتصادية ، ١٩٨٩، ص٢٥، نقلا عن المصدر نفسه، ص٨.

(٤)المصدر نفسه، ص١٥-٢٢.

(٥)أيناس صالح، الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص٤٤، نقلا عن المصدر نفسه، ص١٩.

- الاثار السلبية:-

- صعوبة توافق أستراتيجية المستثمر الاجنبي مع أستراتيجية التنمية في الدول النامية (١)

- يؤدي أختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة ودولة نامية الى مساومة غير متكافئة بينهم.

- قد تؤثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة سلبا على موازين مدفوعات الدول النامية نتيجه تحويل أرباحها كلها أو معظمها الى الخارج.

- يمكن أن تؤدي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى منافسة الصناعات المحلية وهي في مركز تنافس ضعيف ، مما قد ينتج عنه كساد ، أو أنهيار الصناعات الوطنية الناشئة أو الصغيرة الحجم.

خامسا:-دوافع الاستثمار:-

يجب توفر عدة دوافع للاستثمار منها :- (٢)

- الرغبة في الربح.ثانيا:-التفاؤل والتشاؤم. ثالثا:-مواجهة أحتمالات زيادة الطلب وأتساع الاسواق.رابعا:-التقدم العلمي والتكنولوجي.خامسا:-بناء رأس المال الاجتماعي.سادسا:-الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية.سابعا:-الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وتؤشر دراسات أكاديمية اخرى أهداف للاستثمار منها :- (٣)

-البحث عن المصادر.ثانيا:-البحث عن الاسواق .ثالثا:-البحث عن الكفاءة.

و-انواع الاستثمار:- توجد هناك أنواع متعددة من الاستثمار طبقا للهدف ، والوسائل ، والعائد ، والمخاطر ومنها مايلي :- (٤)

-الاستثمار الوطني.ثانيا:-الاستثمار الاجنبي.ثالثا:-الاستثمار المباشر.رابعا:-الاستثمار الغير المباشر.خامسا:-الاستثمار ذو العائد السريع.سادسا:-الاستثمار ذو العائد البطئ.سابعا:-الاستثمار القصير الاجل.ثامنا:-الاستثمار طويل الاجل.

-أسباب أتخاذ القرارات الاستثمارية:-تؤكد الدراسات الاكاديمية أن أنشاء المشروع الاستثماري بمثابة عملية زراعة عضو في جسم الاقتصاد القومي ومن ثم فسوف يتفاعل مع البيئة الاقتصادية الكلية المحيطة التي يعمل بها ، ويعتبر هذا التفاعل مع الظروف الاقتصادية الكلية دالة في السمات والظروف الداخلية للمشروع ، وبالتالي يجب فحص ، وأختبار هذه العلاقة بشكل منتظم ودوري بحيث تصبح جزء أساسي لعملية تطوير المشروع على مختلف مراحله(٥).

---

(١)د.فرج عزت ، د.أيهاب نديم ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم ، بحث مقدم الى مؤتمر أقتصاديات الدول الاسلامية ، جامعة الازهر، ١٤٢٠هـ، ص٣٠، نقلا عن المصدر نفسه، ص١٨.(٢)الاستثمار الموسوعة الحرة(ويكيبديا) ، مصدر سبق ذكره، ١٧.(٣)حسان خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(٤)أستثمار، الموسوعة الحرة(ويكيبديا) ، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(٥)عادل عبد العظيم، أقتصاديات الاستثمار، مصدر سبق ذكره، ص٨.

وتبعا لذلك عند أتخاذ أي قرار أستثماري لابد من أخذ عاملين بعين الاعتبار هما :- (١)

العامل الاول:-أن يعتمد أتخاذ القرار الاستثماري على أسس علمية ، ولتحقيق ذلك لابد من أتخاذ الخطوات التالية:-

- تحديد الهدف الاساسي للاستثمار.
- تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.
- تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة.
- أختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للاهداف المحددة.

العامل الثاني:-يجب على متخذ القرارات أن يراعي بعض المبادى عند أتخاذ القرار منها:-

- مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية.
- مبدأ الخبرة والتأهيل.
- مبدأ الملائمة (أي أختيار المجال الاستثماري المناسب).
- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية.

ويبدو مما سبق ذكره أن الاستثمار مشروع ربحي ، فيه نوع من المجازفة ، والمخاطرة ، وأن الاستثمار الاجنبي المباشر له علاقة بالعمليات الاقتصادية التي تهدف الى أنشاء المشاريع خارج حدود الدولة ، لضمان ربح مستقبلي جراء تلك المشاريع.وبالرغم من الاثار السلبية التي يحملها الاستثمار الاجنبي المباشر إلا أنه يشكل عاملا لتوليد مشاريع أستثمارية خارج الدولة الذي يعود بعوائد مالية وفيرة خاصة إذا كان المشروع قد تم تأسيسه في بيئة مناسبة له.

ب .أنعكاسات الاحتلال الاميركي على الاستثمار في العراق:-

أولا:- دور الاحتلال الاميركي في الهيمنة على أيرادات النفط العراقي:-

تبنت الولايات المتحدة الاميركية مهمة الهيمنة على الاصول المالية العراقية الموجود في بنوكها ، وفي البنوك الدولية بأعتبارها دولة الاحتلال وكما يأتي :- (٢)

- قررت الادارة الامريكية السيطرة على جميع الاصول والاموال العراقية من جميع أنحاء العالم والبالغة ١٣مليار دولار.
- مصادرة الاموال العراقية في الولايات المتحدة الامريكية البالغة ٣مليارات دولار.
- تحويل الاموال بشكل قسري من الحساب العراقي في شركة الخدمات المالية U.B.S (مصرف سويسري) الى الامريكيين.

---

(١) دأيهاب مقابلة، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص٢-٣.

(٢) عزيز القزاز، تأثير الاحتلال الامريكي في الشعب العراقي وأقتصاده، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٨٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٠) ، ص١٣١.

- وضعت سلطات الاحتلال يدها على أموال برنامج (النفط مقابل الغذاء) ، وكان قد تراكم منها حتى أذار/مارس٢٠٠٣ حوالي ٢١مليار دولار.
- في الاسابيع الاولى للاحتلال ، سطت القوات الامريكية على مبان حكومية خاصة في بغداد، وجمعت نحو٦مليارات دولار، وكذلك ٤مليارات أخرى من المصرف المركزي العراقي ومصارف عراقية اخرى.
- جمع مليارى دولار من أموال عراقية في مصارف عربية وأجنبية(أحتياطات وطنية لحالات الطوارئ).
وبعد صدور قرار مجلس الامن الدولي المرقم ١٤٨٣ الصادر في أيار/مايو٢٠٠٣ الذي دعا الى تأسيس المجلس الدولي للاستثمار ، والمراقبة لكي يراقب أستخدام (سلطة التحالف المؤقتة) أي سلطة الاحتلال الاميركي أنذاك صندوق تنمية العراق (D.F.I) الذي يستوجب أن تودع فيه أيرادات نفط العراق حتى تصبح للبلد حكومة ذات سيادة(١).قالت سفيتلانا تساليك Sevetlana Tsalik مديرة مشروع مراقبة أيرادات العراق ((لم يبق وقت كاف لحشو الذاكرة بمحاسبات عن أكثر من سنة من أعمال الانفاق ، كثير منها لم يعرف أين ذهبت))، وتقول تقارير عن مؤسسة المراجعة الحسابية أنها ((تنتقد طريقة سلطة التحالف المؤقتة في التعاطي مع أموال العراق .إن صندوق تنمية العراق معرض للتزييف ، وهناك نقص في الرقابة على مبيعات النفط ، وعلى ميزانيات الوزارات))(٢).
وتقول أنثيا لاوسون وستيورات هالفورد وهم باحثان في مؤسسة المساعدة المسيحية Chistian Aid وهي مؤسسة بريطانية تعمل حينما تمس الحاجة اليها بصرف النظر عن الدين في تقرير لها صدر في يوم٢٨حزيران/يونيو٢٠٠٤ ((بعد أنقضاء نحو عام على أستيلاء سلطة التحالف المؤقتة على أنتاج النفط في العراق ، وبعد سنة من صدور قرار مجلس الامن الذي قضى بأقامة أشراف سليم على نفط العراق أقر مجلس تديره سلطة التحالف المؤقتة بنقص المساءلة بشأن نفط العراق ، ويخلق هذا النقص في المساءلة بيئة خصبة للفساد ، والسرقة على كافة المستويات))(٣).
والامر المثير في هذا الامر أنه عندما بدأت سلطة التحالف المؤقتة ممارسة وضع قبضة الاحتلال على شؤون العراق السياسية، والاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية في أعقاب بدء الاحتلال كان من بين أجراءاتها لاضفاء صيغة شرعية على عملياتها أن عهدت الى مؤسسة دولية خاصة هي (K.P.M.G) بمهمة القيام بدور المراجعة الحسابية على أموال النفط العراقية ولعل من أتخذ هذا القرار في سلطة الاحتلال الامريكية لم يخطر بباله أن المؤسسة المذكورة ستأخذ المهمة الموكلة اليها بحرفيتها وبجديتها.

---

(١)أنثيا لاوسون وستيورات هالفورد، أشعال نار الشك:التحالف ومليارات النفط العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٦، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس/يوليو٢٠٠٤) ، ص٩٨.
(٢)المصدر نفسه، ص١٠٠.
(٣)المصدر نفسه، ص١٠٢.

ولهـذا لابـد أن يكـون قـد فـوجى بهـذا التقريـر المرحلـي الـذي أصـدرته تلـك المؤسـسة يـوم٢٠حزيـران/يونيـو٢٠٠٤ عن مخالفـات سـلطة الاحـتلال (سـلطة التحـالف المؤقتـة) الماليـة ، والادارية في التصرف من أموال مبيعات النفط العراقي التي تودع في صندوق تنمية العراق(١).

ثانيا-الاحتلال الاميركي وملف الاستثمار في العراق:-

يرى هيلموت ميركلين مساعد وزير الطاقة الاميركي لشؤون الطاقة الدولية ولشؤون أمن الطاقة أن العراق يحتاج بعد الاحتلال الاميركي أن يدخل في ميدان فتح باب الاستثمار الاجنبي في البلاد لانعاش أقتصاده من خلال الاستثمار في القطاع النفطي ويقول في ذلك ((لقد دار حديث عن خصخصة صناعة النفط العراقية من أجل جذب رأس المال الاجنبي ، وتسريع عملية الانتعاش الاقتصادي ، وهذه السياسة تبدو معقولة بالنسبة الى كافة قطاعات الطاقة فيما عدا قطاع أستكشاف النفط ، وأنتاجه))(٢).

وقد أوضحت نعومي كلاين الكاتبة الاميركية طبيعة الاجراءات الاميركية لسلطة الاحتلال في العراق لفتح المجال أمام الاستثمارات الاجنبية وخاصة الاميركية للدخول الى السوق العراقية ، وتقول في ذلك ((غير أن هندسة بريمر(الحاكم المدني الاميركي في العراق) الاقتصادية كانت قد بدأت في أيلول/سبتمبر٢٠٠٣ ، ولكي يحفز المستثمرين الاجانب على المجى الى العراق وضع موضع التنفيذ مجموعة من القوانين لم يسبق لها مثيل في سخائها تجاه المؤسسات المتعددة الجنسيات ، فكان هناك الامر رقم ٣٧ الذي خفض معدل الضرائب على المؤسسات من نحو ٤٠% الى مايزيد عن١٥% وكان هناك الامر رقم٣٩ الذي سمح للشركات الاجنبية بأن تمتلك نسبة ١٠٠%من الاصول العراقية خارج قطاع المصادر الطبيعية ، وأفضل حتى من هذين أصبح بأمكان المستثمرين أن يأخذوا نسبة١٠٠%من الارباح التي كونوها في العراق الى خارج البلد ، فلم يعد مطلوبا منهم أن يعيدوا أستثمارها ولا أن يدفعوا عنها ضرائب بمقتضى الامر٣٩ أصبح بأمكانهم أن يوقعوا أيجارات أو عقودا تدوم لمدة أربعين عاما ، ورحب الامر رقم٣٠ بالبنوك الاجنبية الى العراق في ظل الشروط المواتية ذاته))(٣).

---

(١) مؤسسة كي.بي.أم .بي الدولية، سلطة الاحتلال وأموال العراق :المراجعة الحسابية الخارجية لصندوق تنمية العراق تحديث مرحلي ، نقلا عن مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٠٦، المصدر نفسه، ص١١٦-١٢٣.

(٢) هيلموت ميركلين، دعوا للعراق نفطه وعائداته :وجهة نظر أمريكية مغايرة، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان/أبريل٢٠٠٤) ، ص٢٦-٢٧.

(٣)نعومي كلاين، بغداد:السنة الصفر نهب العراق سعيا الى يوتيوبيا المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٨، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر٢٠٠٤) ، ص٢٨.

ونتيجة الى السياسة الامريكية لسلطة الاحتلال الامريكي في العراق بزعم تطوير الاستثمار في العراق نتجت عدة تداعيات خطيرة على الاقتصاد العراقي خاصة ان تلك الاجراءات أجازت خصخصة المؤسسات التي كانت تملكها الدولة العراقية لانه بيع مصانع مملوكة للدولة سيقضي الى تسريح الاف من العمال وهو مايثير بدوره أضطرابات عمالية في بلد تبلغ نسبة البطالة فيه فعلا ٦٠% من السكان، وكان المحتلون يشعرون بقلق من أن يؤدي بيع المصانع التي تملكها الدولة وبالتالي زيادة عدد العاطلين عن العمل الى زيادة حدة المقاومة ضد الاحتلال.وكذلك فأن تواجد الاستثمار الاجنبي بهذه التسهيلات سيؤدي الى منافسة رأس المال العراقي الضعيف والعراق بحاجة الى أستثمار يعزز طاقته الانتاجية في مجال السلع والخدمات وليس الى أستثمار يحل الملكية الاجنبية محل الملكية المحلية(١)

ومن جانب أخر جرى تغيير أسس الاقتصاد العراقي من خلال قانون جديد سمي((قانون الاعمال المصرفية في العراق))بموجب الامر المرقم ٤٠بتأريخ ٢٤أيلول/سبتمبر٢٠٠٣ وهو يسمح لمصارف أجنبية بمزاولة نشاطها في العراق ، ويسمح لها أيضا بشراء نسبة من أي مصرف عراقي تصل الى ٥٠% ، وبذلك أتيح لرأس المال الاجنبي أمتلاك سيطرة واسعة على الاقتصاد العراقي بتحديد الاعتمادات ، والقروض بالتأثير في الشؤون المالية(٢).

وفي ظل هذه الاوضاع برز الاستثمار الخليجي بأعتباره من الاستثمارات العربية التي كان لها الاسبقية في دخول السوق العراقية بموجب تبادل المصالح المتبادلة مع الادارة الامريكية التي أبدت موافقة ضمنية لدخول المستثمر الخليجي الى العراق لتحمل تكاليف أعمار العراق الذي تعرض للتدمير جراء الحرب الامريكية –البريطانية والاحتلال الامريكي حيث أن الاستثمار الخليجي دخل الى الساحة العراقية بموجب عدة أسباب وهو ماسيتم تناوله في القسم القادم من هذا البحث.

- ج -

أسباب الاستثمار الخليجي في العراق

يبرز أمامنا التساؤل المهم الاتي لماذا الاندفاع الخليجي للاستثمار في العراق؟وماهي الاسباب ، والدوافع وراء التحرك الخليجي للاستثمار في العراق؟لقد أثبتت مجريات الامور أن هناك عدة أسباب كان لها الاثر في دفع وتيرة الاستثمار الخليجي في العراق بعد الاحتلال الاميركي ومن أبرز هذه الاسباب مايأتي:-

---

(١)عزيز القزاز، تأثير الاحتلال الامريكي في الشعب العراقي وأقتصاده ، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

(٢)المصدر نفسه.

أولا- الاسباب السياسية :- تتركز في أتجاهين وكما يأتي:-

- دعم التحرك السياسي الخليجي في العراق:-

جاء الاستثمار الخليجي تجاه العراق مرادفا وداعما لتحركات دول مجلس التعاون الخليجي تجاهه بعد الاحتلال الاميركي الذي توزعت في ثلاثة أتجاهات :
متوازية وهي:- (١)

-تقديم الدعم للعملية السياسية الجارية في العراق ، والنظام السياسي، من أجل فرض الامن ، والاستقرار في ربوعه وهو مابدأ في ترحيبها ، وتأييدها لهياكل السلطة التي أفرزتها هذه العملية بدءا من مجلس الحكم الانتقالي ، ومرورا بالحكومتين المؤقتة ، والانتقالية ، وأنتهاء بالحكومة الدائمة.

- المطالبة بأشراك كافة الفصائل ، والقوى العراقية في العملية السياسية ، وعدم أستبعاد أي طائفة أو فصيل لهم ، وكان الهدف من وراء ذلك أن يكون للعرب السنة حضور وتواجد فعال داخل النظام السياسي العراقي الجديد ، خصوصا وأن الانظمة الحاكمة في أغلب دول الجوار سنيه.

- التأكيد على وحدة العراق ، وأستقلاله ضمن محيطه العربي ومن هذا المنطلق أبدت دول مجلس التعاون قلقها إن لم يكن رفضها لاية صيغ أو طروحات من الممكن أن تمس وحدته ، أو تفضي الى تقسيمه ، أو تؤثر على هويته ، وأنتمائه العربي، وأعتبرت هذه الامور خطوطا حمراء.

- ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي تدعم الاستثمار في العراق ، لانها تدرك أن مجالات تحركها ونجاحها السياسي هناك لابد أن تغلفه القوة الناعمة كالقوة الاقتصادية التي بدأت تتجه اليها أغلب دول العالم لتحقيق أجنداتها الخارجية ، بأعتبار أن ((من الامور المستقرة في الفكر السياسي المستقبلي أن مصادر قوة الدولة ، ومكونات نفوذها تتغير ، وأن القوة العسكرية وحدها لم تعد تحقق سوى القليل ، وأن للقوة في عالم اليوم مكونات متنوعة عسكرية ، ودبلوماسية ، وأقتصادية ، ومعنوية ، تمنح الدولة القدرة على شق طريقها في العالم ، وأن جوهر القوة يجسده ضغط سياسي ، ونفسي))(٢).

وعليه وجدت دول مجلس التعاون الخليجي في أستثماراتها في العراق وسيلة لدعم مصالحها هناك بالتوازي مع المصالح الاقليمية والدولية فيه ، لانها تؤمن بأهمية ((القدرة الاقتصادية التنافسية التي يمكن توظيفها في العراق لتحقيق أهدافها السياسية هناك بأعتبار أن قدرتها الاقتصادية التنافسية تتصدر قائمة مكونات الامن القومي الخليجي ، وتحتل مرتبة أعلى من مرتبة القوة العسكرية أو تتساوى معها)) والمقصود بالقدرة التنافسية هي ((قدرة الدولة على أنجاز تنمية أقتصادية مصحوبة ، ومدعمة ببحوث ، وكشوف علمية متقدمة تتنافس بها في الاسواق الخارجية))(٣).

---

(١)عبد الله عبد الكريم، المحور السياسي، مجلس التعاون الخليجي بعد٢٥ عاما من أنشائه(عدد خاص) ، مجلة شؤون خليجية، العدد٤٦، (القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، صيف٢٠٠٦) ، ص٤٦.

(٢)عاطف الغمري، الوطن العربي في عضر تتعدل فيه موازين القوة والنفوذ ومعايير التقدم ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٢٧، مصدر سبق ذكره ص١٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٢٨-١٢٩.

- توظيف الاستثمار لدعم النفوذ الخليجي في العراق:-

تسير دول مجلس التعاون الخليجي في علاقاتها مع العراق في أتجاهين الاول اللجوء الى الخيار السياسي بأعتبار أن الوسيلة السياسية ، والدبلوماسية يمكن أن يحقق بواسطتها الجانب الخليجي الكثير من الاهداف لعل من أبرزها الانتقال بعلاقاتها مع العراق من خانة التوتر والاحتقان قبل عام٢٠٠٣ الى مرحلة بناء العلاقات الايجابية لكون الجانب الخليجي يحتاج أن يفهم مايجري في العراق خاصة بعد تعرضه للغزو والاحتلال ، وتردي المشهد السياسي العراقي ، والانفلات الامني فيه، والخشية من تداعيات ذلك على دول مجلس التعاون الخليجي نفسها ، وعليه حاولت تلك الدول أن تفهم طبيعة التهديد في العراق من حيث نوعه، وأبعاده سواء السياسية ، أو الاقتصادية ، أو العسكرية ، وكذلك مكان التهديد ، من حيث أتجاهاته ، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي من العراق سواء كان مباشر أو غير مباشر ، ومدى أنتشاره ، وتأثيره الشامل ، ودرجة التهديد ، قوته ، وخطورته ، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد ، وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الخليجية للحد من تأثيره ، وكذلك أمكانية تعبئة الموارد الخليجية ، حيث ترتبط بحجم ، وخطورة التهديد ، ومدى كثافته الامر الذي يتم في ضوئه أتخاذ أجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره وأبعاده على دول مجلس التعاون الخليجي(١).

والثاني اللجوء الى الوسائل الضاغطة غير الدبلوماسية ، لارساء النفوذ الخليجي في العراق منها الوسيلة الاقتصادية ، ودعم النفوذ الخليجي هناك بأعتبار العراق هو ((المفهوم الدائم في تأريخ المنطقة ، وأي محاولة لتجاهله أو أبطاله ، أو طمسه بالفعل ستكون مقارعة شاقة لأمل فيها ، ولن تكون مفضية الى أستقرار في المنطقة))(٢).

وظهرت عدة مؤشرات على وجود نفوذ خليجي في العراق ، وخاصة في الحراك السياسي ، وتحريض المحافظات ذات الغالبية السنية على المطالبة بالتحول الى أقاليم ذات أستقلال ذاتي ، وبالتالي تحويل العراق الى دولة فيدرالية ، ضعيفة ، مقسمة على أساس طائفي(٣) شاهدا على عمق النفوذ الخليجي في العراق.

ثانيا:-أسباب أقتصادية:-

تشكل الاسباب الاقتصادية عاملا مهما لتحفيز الاستثمار الخليجي للدخول الى السوق العراقية وفق العناصر التالية:-

---

(١) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم للاطر) ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩-٣٠.

(٢) ريدار فيسير، الهوية الطائفية والصراع الاقليمي في العراق (وجهة نظر تأريخية) ، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٤٧، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير٢٠٠٨) ، ص٤٥.

(٣) د.ليلى نقولا الرحباني، دور سعودي لما بعد الانسحاب الاميركي في العراق، موقع البديع، ٢٠١١، ص٢.

- متغيرات الاقتصاد الخليجي:-

تمتاز دول مجلس التعاون الخليجي بخصائص أقتصادية عامة مشتركة وهي :- (١)

- أقتصادات أحادية الانتاج:-تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي أقتصاديا بصفة رئيسية على سلعة واحدة هي النفط وبذلك فأنها تعتمد على مصدر أساسي شبه وحيد للدخل.

- لتبعية الاقتصادية:- تتسم أقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة عالية من التبعية الاقتصادية للخارج تصديرا وأستيرادا ، إذ تستورد معظم أحتياجاتها الانتاجية والاستهلاكية والوسيطة من الخارج.

- ضيق نطاق السوق المحلية:-يعد ضيق نطاق السوق المحلية ، والارتباط بالسوق العالمية صفة مشتركة بين جميع الدول النامية ، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تتميز باتساع هذه الظاهرة حيث أن أقتصادات هذه الدول ترتكز أساسا على سلعة واحدة هي النفط الخام ، وهذه السلعة لاتؤدي زيادة أنتاجها وتصديرها دورا مهما في زيادة الانشطة الاقتصادية الاخرى.

- أرتفاع متوسط دخل الفرد من الدخل القومي:-أرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، نتيجة للمداخيل النفطية ، وبالرغم من هذا الارتفاع ظلت دول المجلس ذات أقتصاد وتركيب أجتماعي يتسمان بالخصائص نفسها التي تتسم بها الدول النامية عامة وذلك لان زيادة الثروة في حد ذاتها لاتؤدي الى القضاء السريع على مظاهر التخلف.

وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الماضية أنتعاشا كبيرا بسبب أرتفاع أسعار النفط ، حيث كان لارتفاع قيمة الايرادات النفطية تأثيرات على أقتصادات دول المجلس تمثلت بما يلي :- (٢)

- تحسن في الموازنات العامة لدول المجلس.

- أنتعاش أسواق الاوراق المالية في دول المجلس.

-خلق أستثمارات جديدة محلية وأجنبية.

- أرتفاع الناتج المحلي الاجمالي في دول المجلس.

- تحسن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

- أرتفاع معدلات النمو في بعض دول المجلس.

---

(١) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦) ، ص٢٢٩-٢٤٣.نقلا عن م.د.حامد عبيد حداد، تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي:دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية ، مجلة دراسات دولية، العددان٣١-٣٢، (بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،أيلول/سبتمبر كانون الاول/ديسمبر٢٠٠٦) ، ص١٢٠-١٢١.

(٢) د.حامد عبيد حداد، أثر أرتفاع أسعار النفط على أقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، دورية المرصد الدولي، العدد٢، (بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الثاني/نوفمبر-كانون الاول/ديسمبر٢٠٠٦) ، ص١٠٤.

وبرغم من كل تلك المعطيات ،إلا أن دول المجلس تواجه عدة تحديات أقتصاديةمنها:- (١)
- أعتماد الدول الخليجية بنسبة كبيرة على تصدير النفط والغاز وضعها في موقع فيه تواجه تحديات أقتصادية كبيرة ناجمة عن أعتماد الاقتصاد المفرط على أستغلال الموارد الطبيعية ومع غياب نظام ضريبي متكامل يسمح بتنويع مصادر الدخل الحكومي فأن تذبذب أسعار النفط يترجم مباشرة على الموازنة وعموما فأن الدول الخليجية تلجأ الى مراكمة أحتياطات كبيرة من العملة الصعبة لمواجهة هذه التقلبات ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من عدم أستقرار معدلات النمو الاقتصادي ، حيث شهد تذبذبا يجعل من أدارة عملية التنمية والتحول الاقتصادي عملية معقدة وغير مستدامة في الاجل الطويل ، ويرجع السبب الرئيس في صعوبة التحكم لعملية النمو الى البيئة الاقتصادية المبنية على أستخدام العوائد النفطية في ادارة الاقتصاد المرتكز على الخدمات دون حدوث تحول هيكلي عميق يسمح بتنوع الاقتصاد الخليجي.
- تواجه الدول الخليجية تحدي الابقاء على دولة الرفاه ، وخاصة فيما يتعلق لعلاقتها بسوق العمل حيث أن التطور السريع في حجم الحكومات عبر التوسع الافقي ، حيث ادى الى توظيف المواطنين في القطاع العام بشروط مغرية الى عزوفهم عن العمل في القطاع الخاص الذي ركز على توظيف الوافدين في المقام الاول.
ويبدو مما سبق ذكره إن الاقتصاد الخليجي وبسبب التحديات التي تواجهه ومن ضمنها أعتماده على أنتاج النفط ، وحرصا من دول مجلس التعاون الخليجي على تنوع مصادر دخلها ، بالرغم من أنها تعتبر دول مصدرة لرؤوس الاموال وليس لديها مديونية خارجية ، ولاتعاني من تشوهات حادة في الية تخصيص الموارد(٢)حاولت أستثمار أموالها في الخارج ، ووجدت في الساحة العراقية أرضا خصبة لتنضيج أستثماراتها فيه وخاصة في مجال البناء والاسكان.

- تسهيلات قانون الاستثمار العراقي:-

يعتبر قانون الاستثمارالعراقي رقم١٣ لسنة ٢٠٠٦ نافذة مهمة لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد٢٠٠٣ إذ يتمتع المستثمر بالمزايا الاتية وفق المادة١١ (٣)
- أخراج رأس المال الذي أدخله الى العراق ، وعوائده وفق أحكام هذا القانون ، وتعليمات البنك المركزي العراقي ، وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته ، وديونه كافة للحكومة العراقية ، وسائر الجهات الاخرى.
- يحق للمستثمر الاجنبي التداول في سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم ، والسندات المدرجة فيه ، وتكوين المحافظ الاستثمارية في الاسهم والسندات.

(١) بلقاسم العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، سلسلة جسر التنمية، العدد١٠٩، (الكويت ، المعهد العربي للتخطيط، كانون الثاني/يناير٢٠١٢) ، ص٣-٧.
(٢) المصدر نفسه، ص٨.
(٣) قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، الهيئة الوطنية للاستثمار في جمهورية العراق، ص٢-٣.

- أستئجار الاراضي اللازمة للمشروع ، أو المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائما على أن لاتزيد عن٥٠ سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة ، وأن تراعى في تحديد طبيعة المشروع ، وجدواه للاقتصاد الوطني.
- التأمين على المشروع الاستثماري لدى أي شركة تأمين وطنية أو أجنبية يعتبرها ملائمة.
- فتح حسابات بالعملة العراقية أو الاجنبية أو كليهما لدى أحد المصارف في العراق أو خارجه للمشروع المجاز.
وتمتع المشاريع الاستثمارية في العراق بالمزايا الاتية وفقا للقانون سالف الذكر ووفق المادة ١٥ منه:-
- يتمتع المشروع الحاصل على أجازة الاستثمار بالاعفاء من الضرائب ، والرسوم لمدة ١٠سنوات من تأريخ بدء التشغيل .
- ووفقا للمادة١٧(١) من القانون يتمتع المشروع الحاصل على أجازة أستثمار بأعفاء الموجودات المستوردة لاغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على أن يتم أدخالها الى العراق خلال٣سنوات من تأريخ منح أجازة الاستثمار.
- تعفى قطع الغيار المستوردة لاغراض المشروع من الرسوم على أن لاتزيد قيمة هذه القطع على٢٠ % من قيمة شراء الموجودات بشرط أن لايتصرف بها المستثمر لغير الاغراض المستوردة من أجلها..
- تمنح مشاريع الفنادق ، والمؤسسات السياحية ، والمستشفيات ، والمؤسسات الصحية ، ومراكز التأهيل، والمؤسسات التربوية ، والعلمية أعفاءات أضافية من رسوم أستيراد الاثاث ، والمفروشات ، والوازم لاغراض التحديث ، والتجديد مرة كل أربع سنوات.
وقد أشاد رجال أعمال كويتيون بقانون الاستثمار العراقي بوصفه الافضل في دول المنطقة ، مشيرين الى أنه بات يضاهي ماموجود في دول العالم ، متوقعين أن يشهد العراق ثورة أقتصادية في ظل البيئة الاستثمارية المناسبة في أغلب محافظات البلاد(٢).

- أهمية أحتياطي النفط العراقي:-

يمكن تقدير أحتياطات العراق النفطية بنحو٥٤مليار برميل ، ورفع سعة العراق الانتاجية الى ٦ملايين برميل يوميا ، وهناك ثلاث نقاط في صالح العراق:- (٣)
-كون حقول العراق الى حد كبير سهلة الاستغلال ، مع وجود مستودعات برية كبيرة .-تكلفة أنتاج النفط العراقي منخفضة جدا ، إذ تقدر بما بين ١,٤٠الى١,٨٠دولار أمريكي للبرميل أعتمادا على حجم الحقل ، ونوعية النفط.

(١)المصدر نفسه، ص٥.(٢)رجال أعمال كويتيون :قانون الاستثمار العراقي أفضل أقليميا ونتوقع ثورة أقتصادية ، الهيئة الوطنية للاستثمار في جمهورية العراق ، ٢٠١١/٤/٢٤، ص٣.(٣)فيرادو لادوست، العراق في خريطة جديدة لامدادات النفط:المضامين بالنسبة الى منتجي النفط الاخرين في الخليج، ورد في العراق :أعادة الاعمار والدور المستقبلي، (أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥) ، ص١٣٩.

كون النفط العراقي يستفيد أيضا من موقع العراق الاستراتيجي ، بما أن العراق يمكن أن يخدم الاسواق الاسيوية ، وأسواق البحر الابيض المتوسط معا.
ويقول هيرمان فرانسن رئيس مجموعة(أنترناشونال أنيرجي أسوسيتس) التي تتولى تقديم تحليلات ، وتقييمات حول أقتصاديات الطاقة ، وأسواق النفط ، والغاز الطبيعي العالمية والاقليمية((لقد بات مقبولا بشكل عام القول بأن الاحتياطي النفطي العراقي يأتي في المرتبة الثانية بعد نظيره السعودي، وبأن ثمة فرصا مازالت سانحة لاكتشاف كميات مهمة اخرى من النفط ، والغاز في العراق ، وعلاوة على ذلك يجمع الكثير من الخبراء والمتخصصين على أن الحقول النفطية العراقية بأستثناء حقل كركوك ، والرميلة (بجزأيه الشمالي والجنوبي) هي من بين الاقل تطورا في العالم ، لذلك فأن العراق لديه من الامكانيات ، والقدرات مايكفي لجعله قويا كالمملكة العربية السعودية في المستقبل من حيث طاقته الانتاجية على أن العراق يمتلك حقا من الثروات ، والموارد مايوهله ليصبح واحدا من اللاعبين الثلاثة الكبار في عالم النفط))(١)

ثالثا-أسباب أمنية:-

تشكل الاسباب الامنية عاملا مهما لتنضيج الاستثمار الخليجي في العراق ومنها:-

- تنامي الاستقرار الامني العراقي النسبي:-

عانى العراق من أختلال الاوضاع الامنية ، بسبب الاحتلال ، وصراع الاجندات الاقليمية والدولية في الساحة العراقية ،((حيث تحول التنافس الطائفي ، والحزبي الى صراع دموي في بعض الاحيان نتج عنه سقوط عدد كبير من القتلى ، والجرحى على أثر الصدامات ، والتراشق بالاسلحة أثناء المراحل الانتخابية المتعددة ، مما جعل المشهد العراقي لايخلو أبدا من أحداث عنف أثرت بالسلب في العملية السياسية))(٢)
وأشتد الصراع الطائفي في عامي٢٠٠٥ -٢٠٠٧ بسبب أحداث سامراء ، وتفجير الاماميين العسكريين ، إلا أن الوضع عام٢٠٠٨ وصعودا للاعوام اللاحقة تحسن نسبيا ، بالرغم من الاختلالات الامنية بين مدة واخرى ، إلا أن الاستقرار الامني أعطى أشارة للمستثمر الخليجي أشارة أيجابية لتفعيل أستثماراته في العراق وزيادتها بشكل مستمر.

- أنحسار العنف بعد الانسحاب الاميركي من العراق:-

يتفق أغلب المراقبين أن وجود المحتل الاميركي كان الوازع الاكبر لاشعال الساحة العراقية بسبب الرفض الشعبي للوجود العسكري الاميركي في العراق، مما جعل الملف الامني يتدهور بسبب ذلك.

---

(١)هيرمان فرانسن، مستقبل النفط العراقي وأسواق الطاقة العالمية :الخيارات الاستراتيجية بعد الحرب، ورد في نفط الخليج بعد الحرب على العراق :أستراتيجيات وسياسات، (أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦) ، ص١٤٣-١٤٤.

(٢) مبارك مبارك أحمد، في الذكرى الخامسة لاحتلال العراق مليون قتيل عراقي، مجلة أراء حول الخليج، العدد٤٤، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨.

وبعد الانسحاب الاميركي من العراق في الحادي والثلاثين من كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١ ظل المراقبون يراهنون الى أنحسار العنف في العراق بسبب زوال الاحتلال الاميركي ، إلا أن المشهد الامني العراقي ظل مشتعلا بسبب الاختراقات الامنية التي تقف ورائها بعض الدول الاقليمية ومنها بعض الدول الخليجية ، إلا أن الوضع الامني ظل متذبذبا بين الاستقرار والتدهور ، وقد قرأ المستثمر الخليجي هذا الوضع أنه وضع أنتقالي قد يميل نحو أنحسار العنف خاصة مع خروج الاميركان كقوة أحتلال ، وأتجاه الاوضاع نحو الاستقرار ، لكن ظلت الساحة العراقية تتلاقفها الاجندات الخارجية لتبدأ مرحلة جديدة من التجاذبات ، إلا أن أغلب الاراء ترجح ميل الملف الامني وخاصة التوجه نحو العنف سيتراجع خاصة بعد الدعم العربي للعراق والمتمثل بأنعقاد مؤتمر القمة العربية الذي عقد في أذار/مارس٢٠١٢ الذي قد يخفف من التوتر الداخلي داخل المشهد العراقي ، وأنعكاسه على الاستثمار الخليجي هناك.

- د -

التحديات التي تواجه الاستثمار الخليجي في العراق

أولا-التحديات السياسية:-

- متغيرات المشهد السياسي العراقي:-

كان يعتقد الجميع أن المشهد السياسي العراقي سيهدأ قليلا خاصة بعد الانسحاب الاميركي ، لكن قد يكون هذا التحليل قاصرا لان التطورات في المشهد السياسي العراقي كانت توحي بوجود أزمة في التفاهمات الداخلية ، وأيجاد خطوط عريضة لتلاقي الكتل السياسية التي تكون الحكومة والبرلمان .ويدخل في هذا المجال الضغوط الاقليمية والدولية المسلطة على الجسد السياسي العراقي ، ولعل يقف هنا المتغير الامريكي مؤثرا بشكل أو بأخر في هذه الامور إذ ((ظلت أمريكا تسعى الى ترتيب أوضاعها في العراق منذ بدايات الاحتلال ، لانها لابد أن تدرك بأنكفاء أحتلالها العسكري خارجا ، ومن هنا أعتمدت الى مد أذرعها في كافة المجالات ، وأقامة شبكة من التعاون والتنسيق كما تسميه مع (رموز) سياسية ، وثقافية ، وأجتماعية ، وحتى علمية ، وأكاديمية ، ومؤسسات مجتمع مدني ، ووجهاء أو قادة راي عام ، وغير ذلك ، وهي في ذلك تسعى الى توفير حاضنة واسعة ، ومؤثرة لزيادة مقبوليتها ، والتعاون معها))(١).

---

(١)عبد علي كاظم المعموري، التوجهات الامريكية بعد الانسحاب الجزئي من العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد٥، (بيروت ، مركز العراق للدراسات، كانون الثاني/يناير ٢٠١١) ، ص٢٣٤.

- تطورات الاحتقان الاقليمي وعلاقته بملف ايران النووي:-

أصبحت المنطقة بعد الانسحاب الاميركي من العراق تعيش تطورات مثيرة للانتباه وخاصة بعد العقوبات الاميركية على البنك المركزي الايراني ، والحظر الاوروبي على صادرات النفط الايراني والتهديد الايراني باغلاق مضيق هرمز(١)بسبب تمسك ايران بتطوير منظومتها ، وقدراتها النووية.

لقد أوضحت دراسة نشرتها صحيفة (لويدز ليست) Lioyd List وهي صحيفة رائدة في صناعات النقل البحري العالمية ، وأقدم الصحف العالمية في هذا الميدان في السادس من شهر كانون الثاني/يناير٢٠١٢ وأستعادتها مجلة (شباب البحرية) الفرنسية Jeune Marine الصادرة في باريس في عددها ٢١١ أن((تهديد ايران بأغلاق مضيق هرمز إذا وضعته موضع التطبيق ، ودخل حيز التنفيذ فأن ناقلات النفط الاسيوية سيصيبها أضرار يفوق حجمها تلك التي تلحق بناقلات النفط الاخرى ، وبخاصة الناقلات الاوروبية))(٢)

وبموجب نفس الدراسة ترى أن ((سوق أستيراد ، وتصدير الغاز سيعاني من أضطراب شديد ، فقطر التي تسهم ب٣% من الصادرات العالمية لاتملك بديلا عن معبر هرمز ، وهي تخشى أشد الخشية من أرتفاع أسعار الشحن التي قفزت من ٣٠الف دولار في اليوم الواحد في العام٢٠١٠ الى ١٥٠الف دولار في نهاية العام٢٠١١ ، ثم أن الغليان الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط تحدو بالغرماء الاقوياء في المنطقة للبحث عن حلول بديلة ، فروسيا مثلا تقترح فتح ممر شمال – شرق القطب الشمالي لناقلات الغاز ، غير أن الممر المقترح يعاني من الكثير من شروط الملاحة العسيرة ، فكاسحة جليد أميركية هي التي تسعف حاليا ناقلة نفط روسية تجد صعوبة قصوى في عبور مضيق بهرنغ الشمالي))(٣)

ثانيا-التحديات الاقتصادية:-

- الفساد الاداري والمالي في العراق:-

تشير أغلب الدراسات الاكاديمية ((تفاقم ظاهرة الفساد في العراق منذ عام٢٠٠٣ حتى أن منظمة الشفافية العالمية صنفت العراق في المرتبة الثالثة في تسلسل الدول المبتلية بالفساد))(٤)وأصبح الفساد المالي يفتك بأموال الشعب ، وتهدر ملايين لابل مليارات الدولارات جراء خيانة الامانة ، أو السطو عليها بصورة علنية أو خلاف ذلك ، حيث لجأ الكثير من الموظفين الحكوميين من درجات وظيفية مختلفة خاصة القيادية منها الى التعاقد ، وأبرام العقود لانجاز مشاريع وهمية بأسم أعمار العراق.

---

(١) ماذا لو أغلق مضيق هرمز؟، نشرة أفق الالكترونية، العدد١٥٥، (بيروت ،وحدة البحوث والدراسات ، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٢/٢/١٥، ص١.

(٢) المصدر نفسه.(٣)المصدر نفسه.

(٤) د.عبد الرسول عبد الرضا الاسدي ود.ميري كاظم عبيد، نفاذ تدويل ثقافة مكافحة الفساد في القوانين العراقية دراسة في ضوء المعايير الواردة في المواثيق الدولية، مجلة شؤون عراقية ، العدد٥، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

فتبين لاحقا عدم صحة ذلك(١).

- عدم وجود دعم مصرفي حكومي وخاص عراقي لمشاريع الاستثمار:-

تؤكد الدراسات الاكاديمية أن من أبرز المعوقات الاقتصادية للاستثمار الخليجي في العراق هو أمتناع البنك المركزي العراقي من الدخول كشريك أو ضامن مع الشركات الاستثمارية أو مامدى أستعداده لكي يقدم التسهيلات ، ورفع القيود عنه ، من خلال أصلاح القوانين التي يعمل فيها ، والتي تكبله من المضي مع الاستثمار بأعتباره شريك فاعل في رفع أحتياطاته ، وأرباحه وكذلك عدم وجود البنوك الاخرى سواء كانت حكومية أو مساهمة أو خاصة كي تكون شريك كف للشركات الاستثمارية وخاصة الكبرى منها وهذا بطبيعة الحال يشكل حجر عثرة ، وقيدا أخر يحد من حركة الاستثمار في العراق(٢).

ويؤكد الدكتور (مهدي الحافظ) وزير التخطيط العراقي السابق أن أسباب عزوف المصارف الحكومية العراقية عن تمويل المشاريع الاستثمارية لان ((الموارد المالية الناجمة عن عائدات النفط لاتفي بالحاجات التمويلية لمشاريع التنمية المستدامة ، وأعادة الاعمار ، لاسيما أن حجم الخراب ، والتدمير الذي تعاني منه البنى التحتية ، وهياكل الاقتصاد يستلزم مبالغ مالية كبيرة))، وقال يونادم كنة من لجنة الاقتصاد والاستثمار والاعمار في البرلمان العراقي ((أن العراق يحتاج الى ٣٠٠ مليار دولار لاعادة تأهيله ، وأعماره ، ومشاريع السكن فقط بحاجة الى ٢٠٠مليار دولار)) ، أما الدكتور ثائر الفيلي من وزارة الاسكان والاعمار العراقية فيؤكد ((أن العراق بحاجة الى نحو٤٢٠ مليار دولار لتعديل الاوضاع الاساسية))(٣).

ثالثا-التحديات الامنية:-

- تذبذب الوضع الامني في العراق:-

لايزال العراق يعيش تداعيات الاضطراب ، والتدهور الامني الذي سيؤثر بالتأكيد في الوضع الاقتصادي ، وعمليات إعادة أعمار العراق والاستثمار فيه(٤).وتؤكد أغلب المؤشرات أنه بالرغم من أنحسار العنف في العراق بعد ذروة الصراع الطائفي لعامي٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلا أن المستثمرين الاجانب يتوخون الحذر خاصة وأن التفجيرات ، والهجمات مازالت تحدث بوتيرة يومية ، وترى مها الغنيم العضو المنتدب لشركة بيت الاستثمار العالمي (غلوبل) الكويتية ((كان العراق تجربة مخيبة للامال بعدما أبرمت الشركة علاقات شراكة مع الاشخاص الخطأ))، وأضافت ((نحن في غلوبل لنا تجربة مروعة في العراق ، الامن كان مبعث قلق حقيقي ، أحد موظفينا أختطف)) .

---

(١)د.جاسم يونس الحريري، تعثر عمليات أعادة أعمار العراق بعد الاحتلال الامريكي، مجلة أراء حول الخليج، العدد٢٧، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢-٣٣.

(٢)رياض أبراهيم الدليمي، الاستثمار في العراق مابين ضعف التشريع وسوء الادارة، موقع الاقتصادية الالكترونية، ٢٠١٠/٧/١، ص٢.

(٣)د.جاسم يونس الحريري، تعثر عمليات إعادة أعمار العراق بعد الاحتلال الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣-٣٤. (٤)المصدر نفسه، ص٣١.

لكن رغم الصعوبات تقول الغنيم ((أن قطاعات مثل النفط ستتيح فرصا كثيرة في المستقبل)) مضيفة ((أن العثور على الشركاء المناسبين شرط أساسي)) ، وبحسب سامي الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار فأن الوضع الامني يتحسن وهو يقول((الناس مازالت تسأل عن الوضع الامني ، أنه بوجه عام أفضل بكثير عن ذي قبل ، والمستثمرون يدركون ذلك)) ، مضيفا ((أن العراق يطمح الى جذب أستثمارات أجنبية بقيمة ٦٠٠مليار دولار على مدى خمس سنوات))(١)

لقد شكل الاستقرار الامني من عدمه عاملا مهما لتقدم ، وتأخر الاستثمار في العراق ((أذ أن النجاح الاستثماري في كردستان ، والفشل في سائر المحافظات ربما يعود في جزء كبير منه الى عنصر الامن ، لانه يشكل في أقليم كردستان العراق عاملا متماسكا ، ولم يتعرض الاقليم الى أحداث عنيفة إلا نادرا ، وهو ماطمأن المستثمرين شركات وأفرادا على أن أستثماراتهم ، وأموالهم ستعمل في بيئة أمنة ، لكن مع ذلك فأن الحياة في محافظات العراق الاخرى ليست مستحيلة ، وصحيح أن ثمة أحداثا عنيفة تحصل بين فترة واخرى إلا أن هذا العنصر يمكن التغلب عليه تدريجيا))(٢).

- صراع الاجندات الاقليمية في العراق بعد الانسحاب الاميركي:-

ليس هناك شك أن العراق أصبح مركز صراع ، ونفوذ للاجندات الاقليمية ، العربية والاجنبية قبل وبعد الانسحاب الاميركي للعراق ، وقد أكد تقرير أميركي صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بعنوان ((الميزان العسكري في منطقة الخليج)) أن ((دول الخليج العربي وتحديدا قطر وعمان ، والامارات العربية المتحدة قلقة من تنامي النفوذ السعودي في المنطقة)) وخاصة في العراق(٣).

ويبدو أن واشنطن تدرك من وجود صراع الاجندات الاقليمية في العراق الذي أدى لعدم الاستقرار السياسي ، مما يجعل مستقبله مفتوحا على أحتمالات مختلفة ، وعليه فأن الاوضاع في العراق ستكون رهينة ثلاثة عوامل أولها طبيعة الادوار الاقليمية فيه ، ومدى مايطرأ عليه من تغييرات ، والثاني المدى الذي ستذهب اليه الولايات المتحدة ، وحلفاؤها من الغرب بخصوص التعامل مع الملف النووي الايراني ، وسواء كان التعامل سياسيا أم عسكريا ، ففي الحالتين سوف يكون العراق جزءا مهما في المنظومتين ، والثالث درجة الهدوء في الدول العربية التي أندلعت فيها ، ثورات ، ومظاهرات ، لاسيما مصر وسوريا(٤).

---

(١)الشركات الخليجية تبدي تفاؤلا حذرا بشأن العراق، صحيفة القدس العربي(لندن)، ٢٠١٠/١٠/٢٠، ص١.

(٢)حسن عبد راضي، تحديات الاستثمار في العراق، صحيفة الرافدين(العراق) ، ٢٠١٠/١٢/٨، ص٦.

(٣)عبد السلام السلمي، تقرير أمريكي:دول الخليج قلقة من تنامي النفوذ السعودي في المنطقة ، صحيفة حوار وتجديد الالكترونية، ٢٠١٠/٥/٣، ص٢.

(٤)محمد أبو الفضل ، حسابات عربية مرتبكة بعد الانسحاب الامريكي من العراق، صحيفة عمان(سلطنة عمان)، ٣يناير٢٠١٢، ص٢.

ويبدو مما سبق ذكره أن التحديات التي يمكن أن تواجه الاستثمار الخليجي في العراق هي متغيرات يمكن أن تتحكم فيها عدة عناصر لعل من أبرزها أستقرار المشهد السياسي العراقي ، وأستقرار الاوضاع الاقليمية ، وأستقرار الاوضاع الاقتصادية فيه ، ناهيك أن عجلة الاستثمار الخليجي يمكن أن تعرقلها دوائر المصالح الاقليمية في العراق التي قد تثير هنا وهناك العديد من الازمات ، ولعل من أبرزها تردي الوضع الامني وهو ماسينعكس على الاستثمار الخليجي في العراق.

هـ - .مستقبل الاستثمار الخليجي في العراق بعد الانسحاب الاميركي:-

إن قراءة مستقبل الاستثمار الخليجي هو من الاهمية للعراق ولدول مجلس التعاون الخليجي معا ، لان العراق يحتاج الى الاموال الخارجية التي يمكن أن تنهض بواسطتها المشاريع الاستثمارية ، وخاصة في مجال الاسكان ، والماء ، والكهرباء .أما دول الخليج العربية فأنها تحتاج الى الساحة العراقية لقربها الجغرافي منها ، وأحتوائها على فرص أستثمارية مثالية يمكن أن تفيض منها الكثير من العوائد التي توظف لمصلحة الاقتصاد الخليجي .ويمكن أن تنقسم السيناريوهات الى مايأتي:-

أولا- سيناريو تنامي الاستثمار الخليجي في العراق

هذا السيناريو يمكن أن ينمو ، ويتطور في ظل وجود ((الانفتاح على الحركة التجارية ، وهذا سيلزم التقليل من المعوقات الاستيرادية ، وهو الذي سيقلل بدوره التكاليف المترتبة على الاستثمار ، ويرفع مستوى كفاءة الصناعات المحلية من خلال خلق منافسة خارجية ، ويسهم في نقل التكنولوجيا))(١)

فضلا عن ذلك يبدو أن ((ضمان سيادة القانون ، والتقليل من الاجراءات الروتينية الحكومية ، والقضاء على الفساد يمكن أن تخلق البيئة المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة ، من خلال تيسير أجراءات تأسيس الشركات الناشئة ، وخلق بيئة مواتية لنشاطات رجال الاعمال سيوفران الحوافز لاقامة مشروعات في مجالات أستثمارية جديدة وسيمضيان من ثم الى تنويع القطاعات الاقتصادية على أختلافها))(٢)

ويدخل في هذا الاتجاه تنضيج ((جودة الخدمات الحكومية من خلال توفير البنى التحتية ، وأنشاء نظام قانوني يكفل قيام المشروعات ، والاعمال التجارية ، وحسم النزاعات ، وأنفاق العائدات الضريبية ، أضافة الى خدمات غيرها ، كمنح التراخيص ، والخدمات البريدية، ومسك السجلات الادارية ، وحفظ المعلومات الاحصائية، وهكذا غير أن نوعية هذه الخدمات الحكومية في العراق ماتزال رديئة جدا ، أو هي التي ينبغي أن تتسم بالجودة ، والكفاءة ، من أجل تحسين معدل النمو الاقتصادي في العراق))(٣).

---

(١)د.محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي:الواقع الحالي وتحديات المستقبل، سلسلة محاضرات الامارات ، العدد١٠٣، (أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦) ، ص٤٩.

(٢)المصدر نفسه، ص٥٣.

(٣)المصدر نفسه، ص٥٠.

<u>ثانيا- سيناريو عدم تنامي الاستثمار الخليجي في العراق:-</u>

إن عدم تنامي الاستثمار الخليجي في العراق هو حالة يمكن أن تنمو في ضوء وجود عدة عوامل لعل من أبرزها تفاقم الوضع الامني في العراق ، وبقاء العوائق الادارية كحاجز لتواجد الاستثمار الخليجي ، لكن أستمرار أفتعال الحروب الاقليمية ، والمحلية ، وتقاسم كعكة أعادة الاعمار فيما بعد أنتهاء الحرب الامريكية –البريطانية ، وخاصة زيادة النفوذ الاميركي من خلال الشركات التي لها علاقة بالقطاع النفطي سينافس الاستثمار الخليجي(١).

ومما يعرقل تنامي الاستثمار الخليجي في العراق هو ضعف النظام المصرفي ، وعدم ربطه بالشبكة المصرفية العالمية ، مما يعرقل حركة الاموال دخولا وخروجا ، وهو ماتقتضيه العملية الاستثمارية ، فضلا أن عرقلة دخول الاموال وخروجها لاسيما أن المشاريع الاستثمارية تحتاج الى سيولة نقدية ، وتقديم قروض للمستثمرين ، والمشاريع على وفق أنظمة الاقراض المعمول بها في العالم اليوم(٢) سيشكل حجر عثرة أمام تنامي الاستثمار الخليجي في العراق.

<u>ثالثا- سيناريو تباطؤ الاستثمار الخليجي في العراق</u>

إن هذا السيناريو لديه قابلية على النضوج ، والتمدد فيما إذا ظلت بعض المعوقات التي تقف أمام الاستثمار الخليجي في العراق لعل من أبرزها:- (٣)

أولا:-ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي ، حيث أن العراق يمتاز عموما بأنه ذو قدرة أستيعابية ضعيفة ، وهذه تشكل أحد الكوابح بوجه دخول الشركات ، والاستثمارات الى السوق العراقية ، إذ أن القيام بالمشاريع لايتطلب فقط توفر الاموال الاستثمارية ، وأنما يتطلب وجود عوامل اخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة التي تتضمن مواد البناء، والمكائن ، والمقاولين ، والاداريين ، والمهندسين ، والعمال المهرة، فضلا عن البنى التحتية ، وفي علاقة طردية يمكن أن زيادة المشاريع تنطوي على طلب متزايد للعوامل المساندة ، وأن شحة أو قلة تلك العوامل تؤدي الى رفع مستوى أسعارها ، وبالتالي زيادة تكلفة المشروع التي تعني هبوط العائد مايجعل المشروع قليل الجدوى ، ومن ثم التوقف عن تنفيذه ، وهذا يعني أن البلدين يتمكن من أستيعاب المشروع.

ثانيا:- يعتبر التضخم الكبير في الاقتصاد العراقي من المعرقلات التي يمكن أن تواجه الاستثمار الخليجي ، وخاصة في المشاريع الطويلة الاجل ، إذ أن التضخم يعد من المشكلات الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، حيث أن يساهم في تعطيل الية الاسعار ، ويفقدها ميزتها في التعبير عن القدرة النسبية للسلع ، والخدمات كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، ويتبع تلك الاختلالات في الاسعار صعوبات كبيرة في مايتعلق بأمكانية تلك الشركات في تقدير تكاليف الانتاج ، والارباح المتوقعة.

---

(١)مروة كريدية، لقاء مع رئيس غرفة تجارة وصناعة بغداد:دعائم الاستثمارات آمنة في العراق والنمو التجاري يتزايد، مدونة مروة كريدية، ٢٠١١/٤/٢٧، ص٤.(٢)حسن عبد راضي، تحديات الاستثمار في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(٣)علاء حسين ، الاقتصاد العراقي أمام بوابة الاستثمارات الخارجية، مجلة أراء حول الخليج، العدد٣٤، (دبي ، مركز الخليج للابحاث، يوليو٢٠٠٧) ، ص٦٧.

ثالثا:- يفتقر العراق الى الاسواق المالية المتطورة ، لانها ممول رئيسي لشركات قطاع الاعمال ، وهي السبيل المفضل الذي يلجأ اليه المستثمرون ، والشركات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية ، والافتقار الى الاسواق المالية أو ضعفها ، وعدم أستقرارها يشكل عامل طرد للمستثمر الخليجي.
رابعا: إن أنعدام الشفافية في البيئة الاقتصادية العراقية والتي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسية ، وأصحاب رأس المال ، والتي يمكن أن تعين الشركات ، والمستثمرين على أمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي بضوئها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار سيؤدي الى تراجع الاستثمار الخليجي وتباطوئه في المستقبل المنظور.

الخاتمة:-

إن الاستثمار الخليجي في العراق يعتبر من الاستثمارات المهمة في الساحة العراقية ، خاصة أنه يمتلك الخبرات ، والموارد البشرية ، والمالية التي يمكن توظيفها داخل الساحة العراقية للارتقاء بواقع الاقتصاد العراقي ، والبيئة التحتية نحو مديات متقدمة من التطور ، والتحسن ، وهذا سينعكس بالتأكيد على مستوى المعيشة ، وستؤثر على أستقرار المشهد العراقي لاسيما أن المشاريع الاستثمارية الخليجية يمكن أن تمتص جموع العاطلين عن العمل من الطبقة العاملة للانخراط في هذه المشاريع ، وتوفير مصدر رزق مضمون لها ، ويؤثر على الاكتفاء الذاتي ، وتحسين الدخل للمواطن العراقي ، وهو سيدر على العراق بالاستقرار الامني ، وتحجيم تأثير الجماعات المسلحة داخل أوساط العاطلين ، لابل ستكون هذه الشريحة طاردة لكل العوامل التي يمكن أن تهدد الامن الداخلي ، بسبب توجهها نحو العمل ، وهو سيغير الخارطة الاقتصادية للعراق بسبب أنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية التي يمكن أن تطور من عجلة الاقتصاد العراقي الذي يعاني الكثير من الازمات المتراكمة والتي تحتاج الى معالجات فعلية من خلال التغيير في الواقع الاقتصادي العراقي عبر القضاء على التضخم ، وجذب الاستثمارات الاجنبية ، وبالتالي دخول الاموال الاجنبية للعراق والتي من خلالها سيتم تغيير المشهد العراقي بأكمله نحو الاستقرار وأستتباب الامن فيه الذي سيصيب المواطن العراقي الذي عانى من الحروب وتدني المستوى المعاشي .

٧.الدور الخليجي وعلاقته بالعنف في العراق بعد الانسحاب الاميركي

تمهيد:-

بعد الغزو ، وبدء الاحتلال الامريكي للعراق في التاسع من نيسان/أبريل٢٠٠٣ مارست دول مجلس التعاون الخليجي عدة أدوار لها داخل الساحة العراقية نتيجة للتوافق مع الادارة الامريكية ، والتحالف المضاد للنظام العراقي المباد السابق.
وأصبح الدور الخليجي ينمو شيئا فشيئا حسب الاولويات لدى صانع القرار الخليجي ، فقد حاولت في البداية أن تكون المحطة التي يمكن أن تستقبل القيادات العراقية السياسية الجديدة للاستماع الى ملامح ، وأفاق التجربة السياسية العراقية ، وطبيعة العملية السياسية ، وكانت تراقب بحذر

مـايجري فـي العراق ، حيث كـان موقفهـا لايقتـصر علـى التـصريحات الرسـمية التـي تتعـاطف مـع الشعب العراقي في معاناته جراء خروجه من أجواء الحرب ، والتدمير الـذي لحـق بـالعراق جـراء ماحدث في عام٢٠٠٣ .
بل تطور الدور الخليجي الى مستوى أختراق الساحة العراقية سياسيا ، وأعادة التمثيل الدبلوماسي حيث فتحت سفارات لمملكـة البحـرين ، ودولـة الكويـت ، ودولـة الامـارات العربيـة المتحـدة ، لكـن الـدور الخليجـي تـصاعدت وتـائره بعـد أن بـدأ يـشكل لـه مجـسات داخـل الـساحة العراقيـة لهـا علاقـة بأستقرار ، وعدم أستقرار الملف الامني العراقي ، لان دول المجلس لها مصالح حيوية فـي العـراق ولاتريد أنتقال الاحتقان الطائفي هناك الى داخل دولها فأرادت أن يكون لها نفوذا داخليا فـي العـراق أثر على صيرورة المشهد العراقي ، مما دفع العراق الـى أرسـال عـدة رسـائل سياسـية ، وأعلاميـة الى دول المجلس تحذر من تداعيات الدور الخليجي ، وخاصة فيما يتعلق بتهدئـة ، وشـحن الـساحة العراقيـة ، وأنعكاساته على أستقرار وعدم أستقرار الـبلاد ، إلا أن بعـض الـدول الخليجيـة ، وبـسبب مـصالحها الحيويـة فـي العـراق حافظـت علـى مـستوى مـن النفـوذ الـسياسي ، والامنـي ، بـسبب مزاعمها التي تتلخص بضرورة الاهتمام بالملف العراقي وحتى التـأثير فيـه سياسـيا ، وأمنيـا خـشية من تداعيات أنتقال العنف من العراق الى الساحة الخليجية.
وتنبع أهميـة هـذا البحـث مـن عـدة أسـباب لعـل مـن أبرزهـا الاسـباب الاسـتراتيجية ، حيـث أن بعـض التحليلات تؤكد علـى وجـود نفـوذ أكثـر مـن ٤٠دولـة فـي العـراق بعـد٢٠٠٣ تمـارس نفـوذا أمنيـا ، وسياسيا أنعكس علـى المـشهد العراقـي ، حيـث أن ماكنـة العنـف تـشتعل بـسبب هـذا النفـوذ فلمـاذا التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي؟وللاجابة عن ذلك يمكن القول أن تلـك الـدول تعتبـر أحـد الفواعل الاقليمية التي تمارس أدوارا مهمة في العراق بعد٢٠٠٣ ، وتنوعت هذه الادوار فـي عـدة مجالات سياسية ، وأقتصادية ، وحتى أمنيـة ، ممـا أثـر علـى المـشهد الـسياسي العراقـي ، وأنعكـس بدوره على الملف الامني في الساحة العراقية.
أما السبب الثاني فهو يعود الـى سـبب جيوبـولتيكي ، حيـث أن بعـض دول مجلـس التعـاون الخليجـي لها أمتدادات جيوبوليتيكية مع العراق (دولة الكويت والمملكة العربية السعودية) ولـدى هـذه الـدول هواجس منذ حكم النظام العراقي المبـاد أن مـصدر الخطـر ، والتهديـد علـى أمنهـا القـومي يمكـن أن يأتي من جهـة العـراق ، وعليـه سـلكت هـذه الـدول أدوارا سياسـية ، وأمنيـة فـي العـراق تعتقـد أنهـا مهمـة لحمايـة أمنهـا الـداخلي ، لكنهـا أثـرت علـى المـشهد الامنـي العراقـي ، لابـل أصـاب المـشهد الـسياسي الكثيـر مـن التعقيـدات ، بـسبب أصـطدام سـتراتيجيتها مـع الخارطـة الحزبيـة العراقيـة ، وأحتكاك البعض مع الكتل الاخرى التي تتعاطف مع الاجندات الاقليمية ، ممـا سـبب أرتفـاع مـستوى العنف في العراق ، وأثـر علـى حيـاة المـواطن ، ومعيـشته اليوميـة ، بـسبب تـسلل العنـف فـي جميـع المحافظات العراقية.
أمـا الـسبب الثالـث لاهميـة هـذا البحـث فيعـود الـى العـراق نفـسه ، حيـث أن تحليـل معطيـات المـشهد العراقي سياسيا ، وأمنيا ، والكشف عن الاسباب التي تعمل علـى عـدم أسـتقرار هـذا المـشهد بـشكل علمي وموضوعي يمكن أن يشكل لاحقا بعض البدائل التي يمكـن التحـرك فـي ضـوئها لاخمـاد بـذور العنف في العراق ، وتهدئـة الساحة العراقية لينعم المواطن بالامن ، والامان ، وليعيش حياة كريمـة

ملئها الاستقرار ، والسكينة بعد سنوات عجاف من الحروب ، والاستبداد السياسي ، والعنف الطائفي والعرقي.

إن من أبرز أشكاليات هذا البحث هو دراسة العوامل المؤثرة على الدور الخليجي في العراق ، حيث أن دراسة الفواعل الاقليمية ، والدولية التي تؤثر على الدور الخليجي هو بمثابة تحليل للعناصر الاولية التي تتشابك ستراتيجياتها داخل الساحة العراقية لمعرفة خطوط ، وتوجهات أولوياتها ، وتأثيراتها على المشهد العراقي.

أما الاشكالية الثانية هي دراسة أنعكاسات الدور الخليجي على العنف في العراق ، حيث أن دراسة خطوط عمل هذا الدور ستحجم أماكن الضعف فيه ، وتمتين أواصر العلاقات العراقية الخليجية.أما الاشكالية الثالثة فهي تنتهي الى أستقراء المستقبل ، فهل سيبقى الدور الخليجي يؤثر على العنف في العراق أم لا ، حيث سيحاول هذا البحث الى حل كل تلك الاشكاليات بصورة علمية ، وموضوعية.

وبني هذا البحث على فرضية مفادها((إن الدور الخليجي في العراق يتقاطع مع الادوار الاقليمية ، والدولية (ايران، الولايات المتحدة الامريكية) وهذا التقاطع بسبب تشنج المشهد العراقي ، مما سيعزز عوامل عدم أستقرار ونشر بذور الاحتراب الطائفي والاهلي ، وهو سيؤثر على مستقبل العراق كفاعل أقليمي ودولي في المنطقة والعالم)).

- أ -

العوامل المؤثرة على الدور الخليجي في العراق

أولا:.العوامل الاقليمية(الصراع السعودي – الايراني في العراق):-

ترى بعض الدراسات الاكاديمية أن ((السعودية تخشى من أن يكون الصراع في العراق قد قوض قدرة الولايات المتحدة على ضمان الامن في منطقة الخليج ، وزاد من خطر ايران.وبعد أن أطاح غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة في عام٢٠٠٣ بالنظام العراقي الديكتاتوري السابق الذي كانت تنظر له واشنطن وحلفاؤها العرب على أنه حصن ضد النفوذ الايراني وأحل محله نظاما أئتلافيا تهيمن عليه أحزاب من الاغلبية الشيعية والسنية)) ، حيث ((تخشى السعودية من أن يمتد الصراع لحدودها ، حيث تتركز الاقلية الشيعية في السعودية في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط ، بالقرب من الحدود مع ايران والعراق))(١)

وعليه يبدو أن السعودية أثر ذلك ((تريد أن تضمن أن تظل المظلة الامنية الامريكية في المنطقة في مكانها لحماية أكبر بلد مصدر للنفط في العالم من الدول المجاورة))(٢).

وقد حاولت السعودية أن تتدخل في المشهد السياسي العراقي عبر طرح مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز لاجتماع تستضيفه السعودية بعد موسم الحج لموسم عام٢٠١٠ يهدف الى أخراج العملية السياسية العراقية من النفق المسدود إلا أن هذه المبادرة جوبهت بالرفض مما حدا بالسعودية الى توجيه عدة أتهامات الى الكتل السياسية العراقية المعترضة على مبادرة الملك عبد الله أنها لاتملك القرار المستقل ، وتأثرها بالنفوذ الايراني لكن الكتل السياسية العراقية ردت على المبادرة كونها ((جاءت متأخرة)) .

---

(١)الصراع السعودي – الايراني في العراق قد يشعل حربا طائفية تقسيمية لانهاية لها ، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠٠٧/١/٢٨، ص١.

(٢)المصدر نفسه.

وقالوا أيضا ((أنهم يفضلون مبادرة الطاولة المستديرة التي أقترحها رئيس أقليم كردستان العراق مسعود البرزاني ، مع أن العراق شهد مبادرات داخلية متعددة ولم تفلح أي منها في حسم الخلاف حول رئاسة الحكومة العراقية))(١).

وبعد أن أزدادت وتائر العلاقات العراقية – الايرانية خاصة بعد دعوة النائب الاول للرئيس الايراني محمد رضا رحيمي خلال أستقباله رئيس الوزراء العراقي الزائر لطهران نوري المالكي في شهر نيسان/أبريل٢٠١٢ الى ((أتحاد البلدين بشكل عام)) لتشكيل ((قوة كبيرة على الصعيد العالمي)) وأضاف رحيمي((أن العلاقات بين البلدين متينة ، وفريدة من نوعها)) ، وأضاف ((يتم تدبير مؤامرات على المستوى الدولي ضد الشعبين الايراني والعراقي ، بسبب معتقداتهما ، وأهدافهما ، وإذا أتحد البلدان بشكل تام فأنهما سيشكلان قوة كبيرة على الصعيد العالمي)).وأكد ضرورة قيام ايران والعراق بمخططات أكبر على هذا الصعيد .داعيا الى الاسراع في تنفيذ الاتفاقات السابقة الموقعة بينهما.وأشار نائب الرئيس الايراني الى تنامي العلاقات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وأعرب عن أمله في تذليل العقبات التي تحول دون تطوير العلاقات بأسرع مايمكن .وأعتبر أن ربط السكك الحديد ، والتعاون في مجال النفط ، وتجارة الترانزيت من المجالات المهمة لتوسيع العلاقات الاقتصادية)) ، مؤكدا أستعداد بلاده لزيادة مستوى((التعاون الثنائي ، ووضع تجاربها ، وأنجازاتها في تصرف العراق))(٢)

من جانبه أكد نوري المالكي رئيس وزراء العراق على تنمية العلاقات الثنائية التي يمكن أن تقوم ((على أساس السلام ، والاستقرار ، والمصالح المشتركة)) ، موضحا ((أن العلاقات بين البلدين تتمتع بالمستوى المطلوب على الصعيد السياسي ، ويجب السعي لتطويرها على الاصعدة الثقافية ، والعلمية ، والاقتصادية))(٣).

---

(١)د.وليد الطبطبائي، الدور الخليجي في العراق ((أن تصل متأخرا خيرا من ألا تصل أبدا)) موقع ديوان العرب ، ٢٠١٠/١١/١، ص١.

(٢)السعودية تنتهز الكلام الايراني عن الوحدة مع العراق ، وتشرع في ضم البحرين ، موقع الجزيرة نت، ١٦أبريل٢٠١٢، ص٣.

(٣)المصدر نفسه.

وشدد السيد المالكي على ضرورة أحداث تطور كبير في العلاقات الثقافية ، مشيرا الى ((وجود عزيمة راسخة لدى مسؤولي البلدين لتحقيق هذا الهدف))(١).

وفي مقابل ذلك دعا العاهل السعودي خلال القمة التشاورية لمجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الرياض بين٢٠-٢١ كانون الثاني ٢٠١٢ الى أتجاه لاعلان السعودية ومملكة البحرين عن صيغة وحدوية بينهما ، وحيث أن الاسم المقترح لهذه الصيغة هو ((الاتحاد الخليجي العربي))بحيث يكون متاحا لانضمام دول مجلس التعاون الاخرى عندما يكون متاحا لانضمامها عندما تكون مستعدة لمثل هذه الخطوة التي تأتي متزامنة مع مساع ايرانية للاتحاد التام مع العراق(٢).

وبالرغم من كل ماذكر إلا أن العلاقات الايرانية – الخليجية ظلت بين المد والجذب تجاه العراق ، حيث أن الاثنين قد يتفقان على شي ، لكنهما في سياساتهما ، ونفوذهما في العراق غير ذلك ، ويمكن الاستشهاد بما قاله الامين العام لمجلس الامن القومي الايراني (علي لاريجاني) الذي زار السعودية في عام٢٠٠٧ ، حيث كان الاحتقان الطائفي في العراق كبيرا ، وفي أوج الازمة السياسية في لبنان أنذاك ، حيث أكد المسؤول الايراني أنه تحادث مع المسؤولين السعوديين لتحسين العلاقات بين الشيعة والسنة ، والوضع الامني في منطقة الشرق الاوسط)) ، مضيفا أنه بحث مع نظيره السعودي الامير بندر بن سلطان في سبيل ((أرساء مزيد من الامن في المنطقة بما أن ايران والسعودية دولتين نافذتان في المنطقة)) ، ومن جانبه أكد الملك عبد الله آنذاك أن ((ايران دولة جارة ، ومسلمة ، وقد نصحت لاريجاني ، وأفهمته أن سياسة المملكة تقتضي بألا نتدخل في شؤون أحد ولاتساعد أي أحد يعادي أحدا سواء كانت ايران أو غيره ، والمملكة بالمقابل لاتريد أن يعاديها أحد أو يعادي أشقاءها في مجلس التعاون أو دول العالم العربي المرتبطة معها بأتفاقات أمن مشترك))(٣)

ثانيا:.العوامل الدولية(الولايات المتحدة الامريكية)

حاولت الولايات المتحدة الامريكية أن تؤثر على نشاطات الجماعات المسلحة وخاصة المتشددة والتي يغلب على تمويلها بأنه تمويل خليجي من خلال أعداد دراسات تتناول عملية تحجيم دورها ، والتصدي لها من خلال ضرب قياداتها العليا ، ومعاقلها الرئيسية ، ووقف طرق الامداد التسليحي لها للتخفيف من نشاطاتها في العراق ، حيث أن القوة التي تتمتع بها هو من قوة التمويل المالي لها .وتطرح هذه الدراسات الامريكية أفكار لتجفيف منابع التمويل المالي الذي قد يتم عبر شبكات ، ومؤسسات ، وشخصيات نافذة من التجار ، ورجال الاعمال.

---

(١)المصدر نفسه.

(٢)المصدر نفسه، كذلك أنظر سلطع راجي، العراق والخليج القادم ، موقع الحوار المتمدن، العدد٣٦٠٢ ، ٢٠١٢/١/٩، ص٤.

(٣)الصراع السعودي –الايراني في العراق قد يشعل حربا طائفية تقسيمية لانهاية لها، مصدر سبق ذكره، ص٧.

وفي أطار هذا الجهد والتوجه أعد معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى في منتصف عام٢٠٠٩ دراسة هامة تناولت قضية تمويل الجماعات المتشددة التغير الذي طرأ على هذا التمويل بعد أحداث ١١أيلول/سبتمبر٢٠٠١ والاحتلال الامريكي على العراق عام٢٠٠٣ علاوة على جهود الادارة الامريكية لمكافحة الارهاب وحملت هذه الدراسة عنوان ((تعقب النفوذ أيجاد وتعقب ، وتجميد أموال الارهابيين)) وقد أعدها كل من ماثيو ليفيت مدير برنامج شتاين لمكافحة الارهاب والاستخبارات بالمعهد ومايكل جوكسيون الاستاذ المشارك بالبرنامج ذاته(١).
وأشارت الدراسة في البداية الى ((الاهمية التي يحظى بها التمويل لدى الجماعات المسلحة ، فعلى الرغم من أن القيام بعمل مسلح فردي هو أمر غير مكلف من الناحية النسبية فأن أقامة بنية تحتية لممارسة الانشطة الارهابية يحتاج الى تكلفة عالية ، فالشبكات المسلحة تحتاج الى المال للتدريب والتسليح ، والانفاق على عملياتها ، وتأمين المواد اللازمة لهذه العمليات ، كما تحتاج التنظيمات المسلحة المال للتجنيد ، والتدريب ، والتخطيط للعمليات ، ورشوة المسؤولين الفاسدين))(٢).
وتطرح الدراسة الامريكية وسائل لمكافحة تمويل الجماعات المسلحة وهي بنظرها :-

-الردع :-

إن مكافحة تمويل الجماعات المسلحة يدفع الجهات المانحة الرئيسية التي تميل لتمويل المتطرفين والتي غالبا ماتكون منخرطة بشدة في النشاط المالي ، والتجاري في جميع أنحاء العالم الى التفكير مليا قبل وضع ثرواتها الشخصية ، وسمعتها في خطر.

-الاستخبارات الوقائية:-

خلافا للمعلومات المستمدة من العيون السرية البشرية أو الناتجة عن أعتراض الاقمار الصناعية والتي تحتاج الى فحص لتحديد مدى صحتها ، فأن المعلومات الخاصة بمكافحة تمويل الارهاب يمكن التحقق منها ، فأنتقال الاموال أمر واقع ، حيث أن نقل ، وتخزين الاموال يترك أثرا ماليا يمكن تتبعه من خلال المعقبين ، كما أنه يعود السلطات الى الربط بين التنظيمات المسلحة والخلايا الفردية.

-تعطيل النشاطات المسلحة:-

على الرغم من أن تتبع النشاطات المالية لجماعات لن يوقف كل نشاطاتها فانه يعطل ، ويدمر بعض هذه الانشطة ، وعلى الاقل فأن تعقب معاملات المسلحين المالية سوف يجعل من الصعب عليهم القيام بعمليات مثل السفر ، وشراء المواد ، وتوفير المال لعائلاتهم ، وتحييد مزيد من الراديكاليين ومن ثم فأن الحيلولة دون وصول المسلحين بسهولة الى الادوات المالية يجبرهم على أستخدام وسائل اخرى لتمويل أكثر.

---

(١)صدور دراسة أمريكية متخصصة بشأن تجفيف منابع تمويل الارهاب ، موقع الجزيرة نت، ٢٠٠٩/٦/١٦، ص١.
(٢)المصدر نفسه، ص٥.

- القضاء على كفاءة الجماعات المسلحة:-

إن أجبار المسلحين على الانتباه لمعاملاتهم المالية ، والبحث عن بدائل لها يعتبر وسيلة فعالة لمكافحة نشاطاتهم ، حيث أن أبقاء الممولين في موقف الدفاع من خلال تعقب أنشطتهم ، وحرمانهم من ترف الوقت ، والمكان يضعهم تحت ضغط ويردع هولاء المانحين ، ويحد من تدفق الاموال ، ويساعد على وضع قيود على البيئة التي تعمل فيها.

-ب -

أنعكاسات الدور الخليجي على العنف في العراق

يبدو أ، الدور الخليجي في العراق يمكن أن يطرح بعض الانعكاسات على المشهد السياسي ، والامني العراقي ولعل من أيرزها :-

أولا-أثارة النعرات الطائفية والعرقية:-

يبدو أن التمويل الخليجي للعنف في العراق لم يتوقف ، وأن هناك بعض المتغيرات الخليجية التي تدعم من هذا التمويل ليتم توظيفه في عملية أثارة النعرات الطائفية والعرقية من خلال أستهداف أماكن لطائفة معينة ، وأستهداف مقرات اخرى من أجل الاحتراب الداخلي.

ويبدو أن هناك بعض التكتيكات الخليجية لتمويل العمليات المسلحة في العراق ، حيث أن سهولة وصول الاموال الى تلك الجماعات يأتي من خلال أعجاب بعض الممولين بنشاطات تلك الجماعات ، ويدعمون توجهاتها العسكرية وحدهم من كبار أصحاب الاموال ، والدخول الكبيرة ، ويظنون أن تمويلهم لما يسمونه ((الجهاد في العراق)) يزيد من بركة أموالهم ، وثرواتهم ولذلك يبذخون من أموالهم على العمليات المسلحة في العراق.

ويرى بعض المتخصصين على تمويل العمليات المسلحة في العراق بأنها عملية معقدة وهي في الواقع شبكة أمنية عريضة تتكون من شركات وهمية ، ومؤسسات أفتراضية مرتبطة بوكالات لها فروع دولية ، وشبكة بنوك عالمية ، وأقليمية ، ومصارف محلية ذات الطابع الاسلامي ، ومؤسسات وقفية ، وصناديق أستثمارية ، ووكالات أدخار المال الخاص ومحلات صرافة متعددة الوظائف ، وشركات تحويل العملات الاجنبية ، وكل هذه المؤسسات تقوم بتوفير غطاء محكم لعمليات تمويل سرية ضخمة للعمليات المسلحة في العراق(١).

(١) مليونا ريال سعودي يوميا تتدفق على العراق لتمويل الارهاب ، وكالة رويتر، ٢٠٠٨، ص٢.

وقد أكد العراق بعض هذه المعلومات ، إلا أنه لايريد تأزيم العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث قال أكرم الحكيم وزير الحوار الوطني في منتصف عام٢٠٠٦ ((أن هناك دولا عربية لها علاقات طيبة ببعض الجماعات التي تمارس العنف)) ، لكنه رفض أن يذكر أسماء وإن كان ذكر أن بعض دول الخليج ودول شمال أفريقيا لها ((علاقات مؤثرة)) بالجماعات المسلحة وقال ((إن العراق لايتهم هذه الدول بدعم الارهاب في العراق)) ، لكنه يعتقد أن ((هناك علاقات قوية في هذه الدول من خلال الجمعيات الخيرية ، والشخصيات السياسية ، والدينية))(١).

وأكد نوري المالكي أثناء زيارته لدولة الامارات العربية المتحدة في تلك الفترة ((أن دول الخليج العربية تعهدت بأتخاذ أجراءات أكثر صرامة ضد مصادر تمويل المسلحين في العراق))(٢).
وقال المالكي في زيارته للامارات ((أننا أتفقنا مع أشقائنا في المنطقة على التصدي للارهاب ، وتجفيف منابعه من خلال أغلاق الشركات الوهمية التي تمول الارهاب في العراق)) ، وأضاف ((دول المنطقة لها مصلحة جدية في القضاء على الارهاب في العراق)) ومحذرا من أن هجمات المتشددين يمكن أن تمتد الى الدول المجاورة إذا ظلت دون كابح))(٣).

ثانيا- تقسيم المجتمع العراقي الى عدة ولاءات طائفية وعرقية

يبدو أن هناك أتجاه وصل الى مرحلة تجزئة المجتمع العراقي الى عدة أتجاهات طائفية وعرقية ، حيث أن هناك بعض المتغيرات داخل بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومنها أصدار فتاوي عديدة حول مايسمى ((بالجهاد في العراق)) ، حيث تعطي حكما شرعيا يجوز قتل المدنيين من المواطنين ، والاجانب أتوا من أجل بناء وأعمار العراق.وقد كشفت تقارير عن وجود مراكز لتدريب المتشددين في بعض الدول الخليجية تمولها في الخفاء أجهزتها الاستخبارية ، حيث كشفت أجهزة الحدود العراقية القبض على عدة متسلليين كانوا في طريقهم لتنفيذ عمليات مسلحة ، حيث تم أعدادهم نفسيا ، وجسديا ، ودعمهم ماليا من قبل أحدى دول مجلس التعاون الخليجي لزعزعة الاستقرار في العراق من خلال أثارة العنف الطائفي ، ومحاولة طوئفة المجتمع العراقي الى عدة جماعات من أجل الاقتتال فيما بينها ، عبر أستهداف مقدساتهم الدينية(٤).

---

(١)العراق يتطلع الى جيرانه العربي :زعماء الخليج يتعهدون بمنع التمويل للمسلحين، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٦تموز/يوليو٢٠٠٦
(٢)المصدر نفسه.
(٣)المصدر نفسه.
(٤)أسعد راشد، خطر النظام السعودي على العراق، وكالة الانباء العراقية ، ٢٠١٠/٢/١، ص٣.

وقد أكدت عدة دراسات أكاديمية على دوافع النفوذ والدور الخليجي في العراق لزعزعة الاستقرار فيه ، لان هناك عدة تسريبات تتحدث عن أن التغيير القادم يشمل بعض الانظمة الخليجية القريبة من العراق ضمن مشروع أصلاح الشرق الاوسط الكبير .لذلك تعتقد هذه الدراسات أن بعض الانظمة الخليجية تسعى الى أستباق السيناريوهات المتجهة نحو تغيير هياكلها السياسية عبر ماعرف بالربيع العربي عام٢٠١١ من خلال تشجيع العنف ، ودعم الخط المتشدد ، وأحتضان مدارس دينية تفرض قيم متشددة تتناغم مع بعض الجماعات المتطرفة كما عبرعنه أحد أعضاء مجلس الشيوخ الامريكي القريب من ماراثون الانتخابات الامريكية(١).

ويرى بعض المراقبين أن التساهل الخليجي مع هذا الخط الداعم للعمليات المسلحة في العراق تحت ذريعة مايسمى (بالجهاد في العراق) يمكن أن يؤثر على النسيج الاجتماعي العراقي ، ويزرع الفتنة الطائفية بين شرائح المجتمع وصولا الى تفتيته الى ملل ونحل طائفية تؤثر على اللحمة الوطنية العراقية ، هذا في الوقت بعدم وجود فتاوي خليجية صريحة تحرم أستهداف المدنيين ، وكذلك منع والتوقف عن التدخل في الشأن العراقي (٢)لاسيما أن الانسحاب العسكري الامريكي حصل في العراق ولايوجد مظاهر عسكرية أجنبية أخرى في الوقت الحاضر كما كان في السابق قبل الانسحاب الامريكي من العراق في الواحد والثلاثين من كانون الاول/ديسمبر٢٠١١.

وفي الجهة الاخرى يرى بعض الخبراء الخليجيين ومنهم الكاتب الاماراتي((محمد خلفان الصوافي)) أن دول مجلس التعاون الخليجي تدرك أهمية العراق في المعادلة الاقليمية لان صانع القرار السياسي الخليجي يؤمن ((بثقل العراق إذا ماعاد الى وضعه الطبيعي ، وبالتالي ممارسة دوره كحاجز صد أمام أي قوى توسعية في منطقتنا ، لذلك فأن خلخلة المشاكل ، والتحديات الداخلية في العراق يعزز دوره في الاقليم ، وبما أن الوضع العراقي حاليا يسمح لكل اللاعبين الاقليميين بالتواجد فيه فلابد لنا كخليجيين من قراءة التحدي الجديد بأبعاده المختلفة حتى يتم أنتشال العراق وكي لايسقط في فوضى داخلية تتجاذبها المصالح على حساب المصالحة العراقية))(٣).

ويؤكد نفس الكاتب الاماراتي ويحث دول مجلس التعاون الخليجي لاعادة العراق لممارسة دوره الاقليمي إذ يقول((أن أحتواء الفوضى في العراق ، مع معالجة مشاكله الداخلية بفعل دوره مايعني ثقلا سياسيا حقيقيا لدول الخليج ، بالتالي الاستئناس بجار عربي قوي يوازي التحدي الاقليمي الابدي))(٤).

---

(١)المصدر نفسه.

(٢)المصدر نفسه.

(٣)محمد خلفان الصوافي، العراق –تحد خليجي، صحيفة الاتحاد(الامارات) ، ٢٠١١/١٢/١، ص٩.

(٤)المصدر نفسه.

- ج -

مستقبل الدور الخليجي في العراق بعد ٢٠٠٣

يبدو أن قراءة مستقبل الدور الخليجي يتقاذفه سيناريوهين الاول يؤكد على التأثير الخليجي الايجابي الفعال في العراق ، والثاني يرجح التأثير الخليجي السلبي في العراق وسوف يتم تناول هذين السيناريوهين بنوع من التفصيل.

أولا- سيناريو التأثير الخليجي الايجابي الفعال على العراق

إن أمكانية حدوث هذا السيناريو متاحة في حال أيمان الخليجيين أمكانية أن يتبوأ العراق مكانة في معادلة القوة الاقليمية من خلال ((مبادرة لدمج العراق في محيطه الخليجي ، ليكون بوابته الى العرب ، وهو بالفعل مأتجه اليه الخليجيين ،والعراقيون المعنيون ، وذلك من خلال نسج شبكة من المشاريع ، والمصالح المتبادلة تتمتع مع مرور الزمن لشتى مجالات التعاون الاقتصادي ، والمدني لتؤكد خيار التعايش بين الطرفين العراقي والخليجي ، حيث دخلت أقطار مجلس التعاون الخليجي منفردة ، ومجتمعة في شبكة مصالح ، متداخلة على نحو وثيق مع العراق لتؤكد خيار التعامل الاقليمي وتجعل الامن ، والاستقرار في هذه المنطقة حقيقة قائمة))(١).

وترى بعض الدراسات أن دول الخليج العربية ((تعتبر في مقدمة المعنيين بالتأكيد على عروبة العراق ، وأنتمائه العربي والخليجي ، لكونها الاكثر تداخلا معه بالمعايير كافة، فمتى كسبت دول الخليج العراق ، فأنها تكون قد حفظت أمنها الاقليمي ، وعززت من ثقلها في المعادلة الاقليمية))(٢)

وينصح الباحث الاماراتي محمد خلفان الصوافي صناع القرار الخليجيين بالمبادرة لاستقطاب العراق قبل أن تتقاذفه الاجندات الاقليمية بالقول((أعتقد أن دول الخليج أقرب الى المواطن العراقي من أية دولة اخرى في الاقليم ، وعلى هذا الاساس وقبل أن يتم أختطافه بالكامل يتعين جهد مضاعف لاستقطاب العراق نحو محيطه العربي وليس ضمه الى مجلس التعاون ، بأعتبار أن هذا قد يمثل مشكلة اخرى في المنطقة)) ، ويضيف ((مهم جدا الانتقال من موقف المتفرج على الانسحاب الاميركي الى موقف اللاعب الذي يمكنه الحصول على أمتيازات في الساحة العراقية عمليا دول الخليج لم تتحرك حتى الان لاحتواء العراق ، وتقريبه منها.

---

(١)بعد الانسحاب الامريكي:هل تعود للعراق مكانته في معادلات القوى الاقليمية، شبكة محيط ، ٢٠١١/١٢/٣٠، ص١.

(٢)المصدر نفسه.

بل أعطت أنطباعا بأنها غير مبالية بأن تتواجد في العراق أسهام دول الخليج في معالجة مشاكل العراق الداخلية بالعمل على أستقرار أمنه ، وأنتشاله من المشاكل المالية سيوفر نفوذا ناعما يرجح كفتها في أن يختارها العراق))(١)

ثانيا-سيناريو التأثير الخليجي السلبي الفعال على العراق

يؤكد أغلب المراقبين أن هناك قلق واضح ينتاب دول مجلس التعاون الخليجي جراء الانسحاب الاميركي من العراق وهذا القلق سيدفع الخليجيين الى التعبير عن مواقف تتسم بالريبة ، والتوجس مما يجري هناك ، وهو سيدفع زخما كبير لتوتر المشهد العراقي ، وتبرير أعمال العنف الحاصلة فيه من باب أن هذه الحالة التي يعيشها العراق هي التي ستمنع أية تدخلات أقليمية تحاول بناء أسس داخل الساحة العراقية لصالحها .
وقد عبر عدد من الباحثين الخليجيين عن أعتقادهم بأن أنسحاب القوات الاميركية من العراق سيخلق فراغا أمنيا في منطقة الخليج قد يؤدي الى أزدياد النفوذ الاقليمي ، وفي هذا الاتجاه يقول (عبد العزيز بن عثمان بن صقر) رئيس مركز الخليج للابحاث ((خروج القوات الاميركية من العراق سوف يسبب فراغا أمنيا دون شك)) ، وأضاف أن ((الوجود الاميركي في العراق كان يعطي قوة عسكرية مجاورة لدول الخليج التي ترتبط بمصالح ، وأتفاقيات مشتركة مع واشنطن)) ، وأضاف أن ((الوجود يوفر نوعا من الاستقرار الامني بسبب القدرات العسكرية الاميركية))(٢)
وأضاف ((أن العراق في وضعه الحالي غير جاهز ، وحجم التحدي كبير ، وقدراته العسكرية لم تبن بعد كما سيواجه تحدي المجموعات المسلحة التي بدورها تنقسم بين أرهابية ، وطائفية ، وقومية))(٣)
ويبدو أن بعض الدراسات ترجح هذا السيناريو من خلال ابراز التأثير الخليجي من خلال التدخل السلبي في العراق بشكل علني وسري من خلال التصريحات أو تمويل الساحة العراقية سواء للجماعات المسلحة او المؤيدة للاجندة الخليجية هناك من شأنه زعزعة الداخل العراقي لما بعد ٢٠٠٣ ، حيث ساهمت بعض الدول الخليجية بشكل أو بأخر ((بتشنج الوضع السياسي العراقي ، حيث وقفت بالضد من التغيير السياسي في العراق وبعض هذه الدول إذا لم نقل أغلبها بدأت بمرحلة الهرم والشيخوخة السياسية ، حيث أن أغلب حكوماتها تعد من النوع الملكي الوراثي والذي بدأ يرفض بشكل أو بأخر عالميا ، وشعبيا لذا فأن بقاءها في سدة الحكم لن يدوم طويلا ليشمله ربيع التغيير الذي مايزال طوفانه يسير بشكل تتابعي في دول المنطقة))(٤).

---

(١)محمد خلفان الصوافي، العراق تحد خليجي، مصدر سابق ، ص١٠.
(٢)قلق خليجي من فراغ أمني بعد الانسحاب من العراق، صحيفة الصباح الجديد(العراق) ، ٢٠١١/١٢/١٨، ص٥.
(٣)المصدر نفسه.
(٤)عدنان الصالحي، قراءة في مستقبل العراق على ضوء التحولات الدولية، صحيفة الاستقامة(العراق)، العدد١٦٥٨، ٢٠١٢/٢/١٢، ص٧.

وقد أكدت بعض الدراسات الاكاديمية أن مايبرر أزدياد التأثير السلبي الخليجي في العراق وجود صراع خفي بين الخطط الخليجية والخطط الاقليمية للنفوذ داخل الساحة العراقية ، وقد يكون ساحة الاحتكاك بين تلك الخطوط داخل الساحة العراقية أو خارجها ، إلا أن مايجمعهم ضمان مصالحهم القومية في العراق بعد الاحتلال لانفتاح الساحة العراقية على مصراعيها لكل الخطط الاقليمية والدولية بعد أن، تهشمت السيادة العراقية ولما بعد الاحتلال الامريكي الذي أراد من حلفائه العلنيين (دول مجلس التعاون الخليجي) وخصومه الاقليميين (ايران) أن تكون ساحة العراق هي التي تجمعهم على الاقل ليكون الجميع في أعين المجهر الامريكي عن قرب(١).

(١) أ.م.د جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الخليجي بعد الاحتلال الامريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٢.

الخاتمة:-

إن الدور الخليجي في العراق له أثار مهمة على أستقرار ، وعدم أستقرار الساحة العراقية لما له أثر في الحفاظ على السلم ، والامن الداخلي، لان الخليجيين يستطيعون عبر نفوذهم التلاعب بثوابت الصراع الحزبي ، والسياسي داخل الساحة العراقية ، وأنعكاس ذلك على الشارع العراقي الذي قد يشتعل لفترة ، ويهدأ لفترة أخرى تبعا للتجاذبات الاقليمية ومنها الخليجية ، وأنعكاساتها على المشهد العراقي ، لذلك فأن قراءة الدور الخليجي ، ومحاولة كسبه لصالح العراق عبر جعله مؤثرا من الناحية الاقتصادية ، والامنية لصالح نشر الامن ، والاستقرار في العراق ، وليس خلاف ذلك .وليس من باب المبالغة القول إذا أيقن الخليجيون بعدم وجود هواجس يمكن أن تؤثر على مستقبل حكمهم مصدرها العراق ، فسوف يقل التأثير السلبي الخليجي في العراق ، ويزداد الدور الخليجي الايجابي بكل أتجاهاته الاقتصادية ، والثقافية ، وحتى الفنية ، لان الصلات التأريخية ، والدينية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي هي التي حكمت جذور العلاقة بين الطرفين ، ولابد منهما التفكير مليا في مصالح شعوبهما للعيش المشترك بدون التدخل في الشؤون الداخلية ، وأحترام السيادة لكليهما ، ولعب دور أقليمي فعال لهما على حد سواء.

الفصل الثاني
دول مجلس التعاون الخليجي
والربيع العربي

١. قراءة ستراتيجية لتفهم أحداث الربيع العربي:-

تمهيد:-

قد يسأل سائل لماذا هذه القراءة للواقع العربي؟ وماهي أهميتها في الوقت الحاضر؟ ويمكن القول للاجابة على هذين التساؤلين المهمين أن هذه القراءة من الاهمية في هذه الفترة ، بحيث لايمكن تأجيلها ، أو التغطية عليها ،لان الاحداث التي مرت بالوطن العربي منذ خلع نظام بن علي في تونس في ١٨يناير٢٠١١ ، وتبعه نظام حسني مبارك في مصر في ٢٥يناير من السنة ذاتها ، وأمتداد الاحداث الى داخل منطقة الخليج العربي ، وبالتحديد في بعض دول مجلس التعاون الخليجي كمملكة البحرين التي بلغت ذروتها في ١٤فبراير من العام نفسه ، وسلطنة عمان ، والمملكة العربية السعودية ، وأنتشار الاحداث الى ليبيا بعد أنقسام المجتمع الليبي الى جزء مع المجلس الانتقالي الليبي الذي يمثل الثوار ضد العقيد معمر القذافي ، والاخر مع العقيد نفسه وصولا الى سوريا خاصة بعد الاضطرابات والمواجهات الدموية بين السلطة والشعب السوري ، والاشكاليات الداخلية الناتجة أثر ذلك ، كل هذه الاحداث تحتم علينا أن نقف ، ونعطي هذا الامر من التحليل ، والدراسة ، والعناية الفائقة من باب تشريح الاوضاع العربية بكل تداخلاتها ، وتفاعلاتها والمسارات التي نضجت خلالها كنوع من أستيعاب لهذه المرحلة بكل تعقيداتها ، لفهمها ، والتأثير عليها لحماية أركان وطننا العربي من الانهيار ، والتشرذم.

وظهرت العديد من المقالات ، والاراء التي سلطت الاضواء على الاحداث العربية بدءا بحدثين كبيرين هزا المشهد السياسي العربي الذي تمثل بازاحة الشعب العربي في تونس ومصر نظامين يعتبران من أكثر النظم الشمولية المعروفة بهيمنتها البوليسية على الشارع التونسي والمصري فالبعض وصف ماحدث (بالثورة) والبعض الاخر وصفها (بالاحتجاجات) ، والبعض الاخر وصفها (بالانتفاضات) وغيرها من التسميات التي طالت تلك الاحداث ، لكننا نرى أن الاشكالية لاتكمن في أختيار التسمية المناسبة لتلك الاحداث بقدر مايجب أن نؤشر على حجم أهميتها ، فبعد أن سار قطار التغيير من الداخل في تونس ومصر ، وتوجه ودخل الى داخل الاقليم الخليجي بدون حدوث تغيير سياسي جذري كما حدث في تونس والقاهرة، وأستمرار أرهاصات المشهد السياسي الليبي وحتى السوري الى ما لا نهاية .

كل هذه الصورة المتذبذبة يمكن أن نطلق عليها إذا جاز التعبير بأنتشار فايروس ((أنفلوانزا إسقاط النظم الشمولية))، هذه التسمية التي ندعي أنها صالحة لوصف تلك الاحداث قد تبدو للعيان غامضة ، وغير مفهومة الاسباب لاول وهلة ، إلا أن الباحث المنصف قد تعينه أدوات تحليلاته ، وخاصة في المجال الاستراتيجي الذي يمكن أن يستنتج بعد تشريح تلك الاحداث برؤية علمية ،

وهادئة للغوص في جذور تلك الاحداث بدون تهويل ، وتضخيم ، لان إعادة قراءة صورة الواقع العربي وفق نظرة ستراتيجية ، وبموجب المذهب والمنهج (الواقعي) في مدرسة العلاقات الدولية سيكشف لنا الواقع كما هو بدون رتوش ، بالرغم أن البعض لايروق له وصف الواقع كما هو لاحتمال أنه قد تتعارض أحداثيات هذا الواقع مع الصورة الماخوذة عنه من خلال الماكنة الاعلامية الرسمية العربية التي قد تركز على الجوانب الايجابية وتغييب السلبيات لحفظ صورة جميلة عن واقع الدولة، وكشف المستور مما هو غير مكشوف أمام الراي العام العربي ، لان وسيلة الباحث الموضوعي لفحص ، وتحليل أية ظاهرة سياسية مثلما حدث في عام٢٠١١ في الوطن العربي ينطلق من ستراتيجية تشخيص الداء ، وأسبابه مهما كان هذا الداء خطيرا ومؤلما ليتم السير نحو طريق العلاج الناجح وبأقل الخسائر.

ويحفل موضوع هذه الورقة بالعديد من الاشكاليات المهمة ، والحساسة التي تمس الواقع العربي والتي يمكن أن تتجسد في جملة من التساؤلات المهمة ولعل من أبرزها :- س:- لماذا تصاعد الغضب الشعبي ضد الانظمة الشمولية في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين؟ وهل هي حالة من ماتسمى في بعض الادبيات السياسية ((بالصدفة السياسية)) ، أم أنها تمثل أنتقالة سياسية غير معروفة الاسباب ؟ أم أن لهذه الاحداث جذور ، وأصول عميقة في الواقع العربي شجعت على أندلاع نيرانه ضد الانظمة الشمولية؟أين المشكلة في كل ماحدث هل في الشعب العربي المغلوب على أمره؟أم أن الاشكالية تتعلق بالانظمة السياسية العربية التي لم تفكر مطلقا بتداول السلطة سلميا؟ هل أن الاشكالية هي مسالة التقاطع بين الواقع العربي بتجلياته الشعبية التي طالبت بالتغيير ، والاصلاح السياسي ومؤسساته وأنظمته الحكومية التي مضى عليها عشرات السنين بدون تغيير ، واصلاح سياسي جذري؟أين المشكلة في كل هذه الدائرة المغلقة؟.

وبعيدا عن دور العامل الداخلي في أنفجار الاحداث العربية في عام٢٠١١ بهذه السخونة هل شكل العامل الخارجي دورا في أستغلال هذه الاحداث للقفز على الواقع العربي المالوف منذ عشرات السنين لاحداث نقلة نوعية في المنطقة العربية؟هل لازال المواطن العربي يؤمن بنظرية المؤامرة التي تبيح الصاق أي أضطرابات ، وتوتر داخلي عربي ينسب لتحريك خارجي سواء كان أقليمي أو دولي؟أعتقد أننا يجب أن نضع أيدينا على جروحنا لتضميدها ، وتجفيفها للانطلاق نحو المستقبل لصنع وتحقيق تطلعات العرب نحو التقدم والرفاهية الشعب العربي من المحيط الى الخليج .

هذه التمنيات بنظرنا هي تمثل أحلام وردية لايمكن الوصول اليها إلا بأحداث تغيير جذري في طبيعة الانظمة السياسية، والحياة العربية، ونشر وتطبيق الديمقراطية بكل فروعها من خلال نشر ثقافة المواطنة ، والحوكمة ، والنظام السياسي العربي الرشيد ، والقضاء على الفساد الحكومي ، وجعل المواطن العربي رقما حيويا في المعادلة السياسية العربية ، ومنع التمييز العرقي والطائفي هذه الحلول قد لايمكننا الوصول اليها إذا غادرنا الواقع العربي ولانبذل جهدا لفهمه ، لان فهم القضية جزء من العلاج ، وستحاول هذه الورقة الاجابة عن كل تلك الاشكاليات..

وبني هذا البحث على فرضية مفادها ((يعتبر قراءة الواقع العربي ضرورة تأريخية لفهم حدوده ، والاسباب التي أدت الى أنفجاره جراء الاحداث الساخنة التي مرت في عام٢٠١١ عبر تأشير أسباب أندلاع هذه الاحداث ، والعوامل التي أدت الى تنضيج هذه الاحداث ، ومن ثم يتوجب قراءة المستقبل بعد تلك الاحداث لاعطاء صانع القرار العربي رؤية أستشرافية لما وراء ذلك)).

-أ -

الواقع العربي من الداخل

لقد عاش المواطن العربي في بيئة سياسية متعبة للغاية خلال الثلاثين السنة الماضية من القرن المنصرم ، فأغلب النظم السياسية العربية تسيطر عليها عوائل ، ومشايخ ، وممالك ، وكل فئة من هولاء يحاولون الحفاظ على الاستمرار في الحكم لامد غير قريب ، الكل يسعى منهم لتثبيت سلطاته السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والامنية ، والبوليسية فهذه الفئات تسيطر على أهم مؤسسات الدولة في الشرطة ، والامن ، والخارجية ، والدفاع ، وتحاول كسب ود المنتسبين لتلك المؤسسات بكل الطرق المتاحة لكسب ولائهم لها بالترغيب أو بالترهيب ، بحيث أن ولائهم يتأسس ضمن عملهم أولا ، وثانيا يمتد الى مشاركة الحاكم ، والملك ، والرئيس ، والامير مناسباتهم المفرحة والمحزنة ضمن سياسة الشيخ ، والوالي ، والاب للاسرة وهذا يتعارض مع مفهوم الدولة الحديثة ، والمجتمع المدني التي تعترف بالتعددية العرقية ، والطائفية ، واللغوية ، والدينية ، والثقافية ، وحرية ممارسة العادات ، والطقوس بدون رعاية من الدولة لانها مكفولة من قبل المعاهدات الخاصة بحقوق الانسان ، لكن المؤسسة الرسمية العربية تعامل المجتمع العربي على أنه قبيلة تنتسب اليها ، وطائفة تتبعها ، وعائلة تنتسب اليها بالتصاهر ، مما قد يعني أن المكاسب التي سيكسبها المقربون من تلك المعايير ستقتصر على فئة محدودة جدا من المجتمع وليس بأكمله وهنا تبدا المشكلة وتظهر سياسة التمايز على وفق النسب ، والمصاهرة ، والقبيلة وغيرها من العناوين التي البس النظام العربي بها كرها بدون أن تكون صفحات حرة لكل مواطن أن يتمتع بها بدون تسيس من قبل الدولة ودون توظيف لها داخل دائرة صنع القرار العربي.
وعلى هذا الاساس أصبحت العلاقة بين الحاكم العربي والمقربون منه وفق المعايير المذكورة سلفا تقنن داخل مؤسسات الدولة ، وبعيدا عن هذه الفئات يقف المواطن العربي البسيط بين نارين الاول طبيعة واقعه الاقتصادي والاجتماعي المرير الذي يعاني منه ، والثاني سطوة السلطة العربية على كل شي ، على الاعلام ، على المجتمع ، على الحراك السياسي، على الثقافة ، بدون مراعاة المخاطر وراء تلك السياسة ومن ضمنها نفور أغلب الاتجاهات السياسية العربية جراء التضييق الرسمي العربي عليها ، وأستخدام سياسة الشك بين الاثنين بحيث قد يتطور الامر الى التصادم الداخلي بدون مراعاة حرمة السلم الاهلي والمجتمعي وزعزعته جراء ذلك ، بحيث أصبحت حقوق التعبير ، والتظاهر التي كفلتها الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الخاصة بحقوق الانسان من الممنوعات ، أو لنقل من المحرمات التي يجب أن لاتتداول داخل الدولة إلا بأذن منها ، وتسعى الانظمة العربية الى مزاولة السلطة بدون حساب ، ورقيب ، ومحاسبة ، أو حتى بدون الاعتراض

على الخطوات الحكومية من باب التنوع ، ووجود الراي والراي الاخر ، وأي صوت يظهر في هذا الاتجاه فأنه يفسر بأنه يمثل تيارا معاديا للدولة ، ويتم التعامل معه بحدة وحتى بقسوة ، لذلك من هذه النقطة تبدو ساحة عمل الاصوات المعارضة غير ممكنة داخل دولها ، وعلى هذا الاساس تهاجر هذه الاصوات الى خارج دولها للتعبير عن رايها بكل مايحدث داخل دولها ، والغريب أن بعض الاصوات المعارضة هي قريبة من دائرة صنع القرار وهي تعرف قبل غيرها أن ظهور صوتها الداعي الى الاصلاح ، والتغيير السياسي سيفسر بأنه جزء من المشروع الخارجي للنيل من سلطتها فلذلك لجأت هذه الاصوات لتأسيس منظمات ومراكز بحوث خارج دولها لتتداول أرائها بكل حرية ، وشفافية هناك .

والشي المفجع في كل ماذكر أن الدول العربية تمنع الحوار ، وحتى أستقراء أراء هذه الفئات خارج دولها ، وأنما تبدأ منذ هذه اللحظة حملة لاستهداف تلك الاراء وتترجم الى أجراءات حكومية قد تستهدف حركة هذه الاراء للدخول والخروج من الدول ، أو قد إذا جازفت هذه الاصوات من الدخول في تلك الدول فقد تتعرض للاعتقال التعسفي وعندما يسمع الاخرين ذلك فقد تكون رسالة واضحة لكل من يعبر راي مختلف مع راي الدولة ، ناهيك أن هذا الاجراء قد يفتح على الدول العربية ظهور أراء دولية من قبل جهات مستقلة تهتم بحقوق الانسان كمنظمة العفو الدولية ، ومنظمة هيومن رايتس ووتش تذكر الدول العربية بمخاطر تكميم الافواه ، ومنع التعبير بحرية من خلال الاراء التي تذكر في وسائل الاعلام المقروءة ، والمسموعة ، وتوجد هناك عدة شواهد ولاداعي لذكر واحدة من تلك الحوادث لان الساحة العربية تمتلى بها.

وفوق كل هذا وذاك قد تلتقي مع هذه الاراء المعارضة الوضع الاقتصادي العربي الذي يحفل بزوايا مغلقة منها أرتفاع أعداد العاطلين عن العمل ، وكذلك أرتفاع مستوى الفقر المدقع، وتشير التقارير الى أن نسبة الفقر العام في البلدان العربية لاتزال مرتفعة وتصل الى ٤٠ % في المتوسط ، والى أن ماينهاز ١٤٠ مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر الاعلى(١). وتقسيم المجتمع الى طبقات ثرية ، ومرفهة ، وأخرى فقيرة لاتستطيع ملىء بطونها بالقوت اليومي، فضلا عن ذلك ، ونتيجة لهذه الاشكاليات أزداد حجم التسول في الشارع العربي ، والكسب غير المشروع ، وأنتشر الفساد الحكومي ، وعمليات غسيل الاموال ، وأنتشر داخل المجتمع العربي العديد من الافات الاجتماعية كاأزدياد حالات الطلاق ، وتعاطي المخدرات وهبوب الهلوسة ، وأزدياد المحسوبية ، والوساطة في التعيين ، وعدم أعتماد معايير الكفاءة ، والشهادة ، والخبرة في تولي المناصب الحكومية مما سبب في هجرة العديد من الكفاءات العلمية العربية الى خارج دولها للعمل والعيش بكل حرية ، ورفاهية ، لابل أنهم قد يدخلون في مسرح السياسة داخل تلك الدول بعد وجودهم فترات طويلة داخل تلك الدول ومنحهم الجنسية ، وحق الترشح ، والانتخاب ، وفي هذا الاتجاه يشير التقرير الاقليمي (الهجرة العمل) الذي أعدته الجامعة العربية بدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان (حزيران/يونيو٢٠٠٩) إن فرنسا تستقبل ٤٠ % من العقول العربية المهاجرة ، وأميركا ٢٣ % وكندا ١٠ % .وتكشف دراسات اخرى للجامعة العربية أن ٥٤ % من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج ، لايعودون الى بلدانهم الاصلية ، حتى أن الاطباء العرب أصبحوا يمثلون ٣٤ % من أجمالي عدد الاطباء في المملكة المتحدة .وتشير هذه الدراسات الى أن نحو ٥٠ %من الاطباء و٢٣ % من المهندسين و١٥ %من العلماء من مجموع الكفاءات العربية ، يهاجرون الى اوروبا ، والولايات المتحدة الاميركية وكندا .وتوضح هذه الدراسات أن نحو ٧٥ %من الكفاءات العلمية العربية مهاجرة الى ثلاث دول غربية بالتحديد وهي بريطانيا، والولايات المتحدة الامريكية وكندا(٢).

وهكذا خسر العرب الى طبقة ، ونخب علمية وأكاديمية كان لها أن تعطي ، وتبذل جهدها داخل دولها لكن الواقع العربي لازال لايشجع على أستقطاب الكفاءات العلمية وتيسر عملية وجودهم في المجتمع ، بحيث إذا تورط أحد تلك الكفاءات للرجوع الى

بلدانهم فأنه سيواجه بكثير من التعقيدات الادارية ، والمشاكل في معادلة شهادته والخ من المشاكل ولعل أبرزها عدم توفير مستوى لائق من الحياة المعيشية الكريمة ، لابل لايشعر أنه بشهادته ، وخبرته يمكن أن يتوفر له حياة كريمة كما قد تعود عليها في الدولة التي أستقر فيها سابقا كذلك فأن فروقات حجم الدخل السنوي الذي سيتقاضاه داخل دولته لايضاهي ماكان يتقاضاه في الدولة التي عاش فيها وأحتضنته سابقا.

---

(١)تحديات التنمية في الدول العربية ، (القاهرة، الجامعة العربية ، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠٠٩) ، نقلا عن الاستثمارات العربية البينية –مازال الطريق طويلا، نشرة أفق الالكترونية ، العدد٤٤، (بيروت ، وحدة البحوث والدراسات ، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١١/٥/٣٠) ، ص١.لمزيد من المعلومات حول الفقر والفساد في الوطن العربي أنظر على سبيل المثال لاالحصر:- سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي ، (بيروت ، دار الساقي ، ٢٠٠٩).

(٢)الادمغة العربية المهاجرة:خرج ولم يعد، نشرة أفق الالكترونية، العدد٤١، (بيروت ، وحدة البحوث والدراسات ، مؤسسة الفكر العربي ، ٢٠١١/٥/٢٣) ، ص١.

الاشكالية الاخرى التي يمتاز بها الواقع العربي هي حالة التمييز الطائفي ، والعرقي داخل الانظمة السياسية العربية فكم من دولة عربية تقرب هذه الطائفة أو هذه الفئة على تلك الفئة لاسباب مصلحية ، وسياسية ، وهذه الحالة ستخلق كفتين أجتماعيتين الفئة الاولى هي الفئة المهمشة في المجتمع ، والفئة الثانية هي المقربة من الحاكم فئة تفتح لها أبواب الوظائف ، والمهن ، والتجارة وحرية العيش ، والانكى من ذلك أن طوائفة المجتمع وعرقنته أصبحت الاجندة التي تمارسها الحكومات العربية سواء بقصد أم بخلاف ذلك وهي أن تدري أو لاتدري تعطي المجال لكل الاجندات الاقليمية أن توظف هذه الاشكالية لصالحها ، وقد تبرر هذه الاجندات أن العصر الذي تعيشه هو عصر المصالح ، وحماية هذه المصالح يتطلب أن تكسب ود جالياتها المنتشرة في أرجاء العالم والتي لها علاقة معها سواء من باب عرقي أو طائفي.

ولنا في نموذج دول آسيا الوسطى فهذه الدول تتعامل معها ثلاثة أجندات الاولى هي الاجندة التركية وفق تسمية (الاجندة العثمانية) لاحياء كل ماله علاقة بأحياء (الطورانية) العثمانية ، وأستمالة ود الجاليات التركمانية ولكن ليست بصيغة الاستعمار ، والاستحواذ على الشعوب بالقوة وأنما عبر الاقتصاد والسياسة كما بشر بها مهندس السياسة التركية الجديد ووزير خارجيتها أحمد داود أوغلو ، والاجندة الثانية هي الاجندة الايرانية التي تحاول كسب ود فئة الفرس التي تتألف منها شعوب آسيا الوسطى ، أما الاجندة الثالثة فهي (اسرائيل) التي تعول على اليهود من أبناء دول آسيا الوسطى التي تحاول أغرائهم بالهجرة الى فلسطين لكسر الطوق الديمغرافي العربي الفلسطيني ومعادلته يهوديا عبر أستقدام اليهود من مختلف بقاع العالم ومنها من دول آسيا الوسطى.

(ب)

العوامل المؤثرة على الواقع العربي

لعل أبرز مايؤثر على الواقع العربي العديد من العوامل التي نضجت الظروف لانطلاق الاحداث العربية في عام٢٠١١ ، بحيث أنها تنوعت في المحيط الاقليمي والدولي ، وعليه لابد من الاقرار بهذه العوامل لانها السياج الخارجي لاندلاع التطورات التي حدثت في الوطن العربي لانها المحرك لها ، لابل الدافع اليها بدون شك ، ومن أبرز هذه العوامل :-

أولا:.التطورات في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:-

لقد برزت في العالم ظاهرة سميت بالتكنولوجيا الجديدة(NTIC) أو الرقمية ، وتشمل بمعناها الواسع تقنيات الاعلام ، والاتصالات ، و((التكنولوجيا الرفيعة)) ، وبالمعنى المخصوص تقنيات الاعلام ، والاتصال الجديدة(أي،فون ، أنترنيت ، نانو مود، بروتكول بلوتوث))، وهي تشمل أيضا التقنيات المستخدمة في الاعلام ، والانترنيت ، والاتصالات الجديدة((الالياف البصرية، الكابلات ، الاقمار الاصطناعية ، التقنيات غير السلكية، الخ))وتؤثر تأثيرا بالغا لافي سلوك الفرد وعاداته ، ونمط حياته اليومية فحسب ، بل تؤثر أيضا في العلاقات الاجتماعية(١). وهذه التطورات وضعت المواطن العربي على محيط واسع جدا من المعلومات ، بحيث أخذ يتعرف على الحياة السياسية في كل دول العالم ، كذلك أخذ يشاهد كيف تخرج الجماهير في الشوارع للتعبير عن أرائها في مظاهرات ، وكيف تقف قوى البوليس لحماية هذه التظاهرات ، لان المتظاهرين والسلطة وخاصة قوى الامن والبوليس يدركون بكفالة حق التظاهر للمواطن العادي ، لذلك لاعجب أن يرى المواطن العربي نظيره الامريكي يصل بتجمعاته الى السياج المباشر للبيت الابيض ليبتظاهر ضد الرئيس الامريكي السابق جورج بوش أستنكارا لاحتلال العراق عام٢٠٠٣ ، وكذلك في بريطانيا عندما يخرج البريطانيون لعبروا عن غضبهم تجاه الحكومة البريطانية التي شاركت في الحرب على العراق ، المواطن العربي أخذ يشاهد الرؤوساء ، ورؤوساء الوزارات يتناظرون في الفضائيات ، وتظهر سخونة تلك المناظرات خاصة في ماراثون الانتخابات ، ولعل الانتخابات الامريكية الاخيرة بعد فوز باراك أوباما وخسارة جون ماكين أظهرت كيف أعترف الاخير بخسارته في الانتخابات وتمنى لاوباما دورة أنتخابية مثمرة بدون أن يهمش ماكين في حياته السياسية في أميركا . وأحدث تطور اخر للثورة الرقمية والمعلوماتية هو ظهور الفيسبوك (شبكة التواصل الاجتماعي) الذي لاذ اليه الشباب العربي الذي شغلته هموم ، وشجون حياته الاجتماعية ، والسياسية، فأصبح الفيسبوك هو البرلمان الالكتروني الذي أظهر غضب الشعب العربي جراء تضخم مشاكل البطالة ، وتناول موضوعات الاصلاح ، والديمقراطية ، ومحاربة الفساد ، والفقر والدين ، والفن ، والثقافة(٢). وساهم الفيسبوك في تعبئة الجماهير للتظاهر ضد الحكومات الشمولية ، وقد أظهر التقرير الذي أعدته مجموعة **Arab advisors** أن عدد مستخدمي الفايسبوك في ١٧دولة عربية قد غطى ال٢٤ مليون مع نهاية اذار /مارس٢٠١١ وفي المقابل ورد موقع **Social bakers**

---

(١)الى أين تأخذنا الثورة الرقمية ، نشرة أفق الالكترونية، العدد٣٩، (بيروت ، وحدة البحوث والدراسات ، مؤسسة الفكر العربي ٢٠١١/٥/١٨) ، ص١.

(٢)عرب الفايسبوك تخطوا ٣٠مليونا مطلع أبريل٢٠١١، نشرة أفق الالكترونية ، العدد٣٣، (بيروت ، وحدة البحوث والدراسات ، مؤسسة الفكر العربي ، ٢٠١١/٥/٤) ، ص١.

أن مستخدمي الفايسبوك في ١٨ دولة عربية شملها الاحصاء (بأستثناء سوريا ، والسودان اللتين لم يقدم موقع الفايسبوك معلومات عنهما) قد تخطى ٣٠مليون مشترك من أصل ٦٦٨ مليون مشترك وهو أجمالي عدد المشتركين في الموقع ، إذن حتى نهاية مارس/أذار٢٠١١ شكل العرب مامعدله ٤,٥ % من مشتركي الفايسبوك(١).

هذه التطورات أحدثت تغييرا نوعيا في مزاج المواطن العربي وخاصة فئة الشباب منهم الذين كانوا يحسون قبل أحداث تونس ومصر أنهم مقموعين ، ولايوجد أحد في الدنيا يسمع صوتهم ، وأحدث الفايسبوك الانتقالة السحرية إذا جاز التعبير لاحداث ترابط جماهيري ملفت للنظر، حيث أثر الفيسبوك في التجمعات والتظاهرات الشعبية ، وأصبحت وسائل الاتصالات فالموبايل ، والهاتف الارضي قل دورها ، وأصبح الفيسبوك هو نجم الساحة ، وأثلج صدور التواقين للتجمع والتظاهر في تونس ، ومصر ، وقلل الكلف ، وأختصر الوقت لتجميع المتظاهرين في مكان ما ، فضلا عن أستخدامات الفيسبوك الاخرى للتواصل الاجتماعي ، والتعارف بين مختلف الاعمار ، والشهادات ، والمناصب ، والوظائف ، ولم يكن الفايسبوك مختصرا على التحضير للتظاهرات في الدول العربية بل أصبح المراسل الصحفي إذا جاز التعبير لايصال المعلومات الحية والطازجة عن أي مؤشر لوجود توتر أو تصادم بين السلطة والمتظاهرين في الدول العربية التي أصبحت فيها الاحداث من السخونة بحيث حجبت وسائل الاعلام عن تغطية الاحداث ، وأصبحت الافلام التي تسجل عبر الموبايل ، وتطلق عبر شبكة الانترنيت ، ومن ثم لجأت الفضائيات العربية والاجنبية الى تخصيص فقرات من برنامجها الاخباري لعرض وأصطياد اللقطات المثيرة للانتباه ، وخاصة في الحراك الشعبي العربي ضد الحكومات والانظمة الشمولية ، لذلك أصبح هناك سلاح جديد يستخدم في الحراك الشعبي العربي ضد الحكومات والانظمة الشمولية ، لذلك أصبح هناك سلاح جديد في الحراك الشعبي العربي هو وجود أجهزة الاتصالات ، والانترنيت ، ووسائل التواصل الاجتماعي ، كلها أثرت على تغيير الواقع العربي ، وأجبرت الانظمة الرسمية العربية أن ننظر الى هذه التطورات بشكل جدي ، ودراسة أثاره عليها وعلى مستقبل نظامها السياسي ، والتفكير في كيفية مجاراة وحتى مجابهة هذه التطورات لان المشكلة في الامر أن شبكة الانترنيت ، ومواقع التواصل الاجتماعي تنشر تطورات الاحداث بالصوت والصورة، بحيث عطل هذا التطور من أي أمكانية أعلامية للانظمة الرسمية العربية لاظهار حقائق تناقض الحقائق التي أطلقها الفايسبوك ، والتويتر وهي أشكالية بصمت الواقع العربي بعد التطورات الحاصلة في الوطن العربي في عام٢٠١١.

ثانيا:.بقاء الوطن العربي محط أهتمام الاجندات الخارجية:-

بعد ظهور التطورات في الساحة العربية في عام٢٠١١ ضد الانظمة التي تطمح الى التغيير ، وتعطيلها ، وهذه المرة توجه الخطاب الخارجي الى الجماعات المسيحية بمختلف أطيافها ، ومثال على ذلك مصر على وجه التحديد ففي مواجهة وزير الداخلية المصري في النظام السابق والمهتم بمحاولة تحويل الحركة الشعبية عن مقاصدها السلمية عبر تحريكه الهجوم ضد كنيسة القديس

---

(١)المصدر نفسه.

القبطية في الاسكندرية جاء الرد بتظاهرات مشتركة قادها رجال دين الشمولية ، حاولت الاجندات الخارجية الى أستغلال الحركات الشعبية العربية بغية تحويلها مسلمون ومسيحيون ، وفي مواجهة ذلك أرتفعت الاصوات ولاسيما في الولايات المتحدة الامريكية للمطالبة بتدويل المسألة القبطية ، لكن السلطات المصرية الحكومية الانتقالية ، وقادة الحركة الشعبية رفضوا ماأعتبروه تدخلا في الشؤون الداخلية المصرية(١).

ولقد ظهرت عدة أشارات عن وجود أهتمام أمريكي بالاحداث العربية في تونس ومصر وغيرها من الدول العربية ، وجاء في أحد جلسات مجلس النواب الامريكي الخاصة بمصر ومفاده ((أن الثورات التي حدثت والتي لاتزال تحدث تخلق فرصا جديدة للولايات المتحدة لكنها تحمل في طياتها مخاطر أيضا، وعليه فأن ركوب موجة الثورات الحالية ضروري ، وسيتطلب أبداعا ، وموارد ، وقدرة على أقناع حلفاء قلقين بأنه يتعين التحكم في التغيير ، وليس أيقافه أو التراجع عنه))(٢).

وقد أوصى سكوت كاربنتر مدير مشروع ((هزيمة التطرف من خلال قوة الافكار)) في معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى وهو المؤسسة الفكرية للوبي الاسرائيلي في واشنطن بشهادة أمام لجنة تابعة لمجلس النواب الامريكي حول التحولات في الشرق الاوسط بعدة حوافز لتشجيع المصريين على أختيار نوع القيادة التي يمكن لواشنطن أن تبني علاقات جديدة ودائمة ومن أهم هذه الحوافز:- (٣)

أجراء مفاوضات لاتفاقية تجارة حرة.

-توسيع برنامج المناطق الصناعية المؤهلة المعروفة (الكويز).

-منح قرض مبكر مضمون بالاصول المصادرة للنظام القديم.

-التوسع بشكل كبير في الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية التقليدية التي تدعم الديمقراطية، مثل المعهد الديمقراطي الوطني ، والمعهد الجمهوري الدولي من خلال ((مبادرة الشراكة مع الشرق الاوسط)) أو ((الوكالة الامريكية للتنمية الدولية)).

-يجب على الولايات المتحدة أن تسعى للمساعدة في دعم الديمقراطية من خلال أدوات أعلامية جديدة(صحف وفضائيات جديدة).

وقد تناغمت تصريحات صدرت من الانظمة الرسمية العربية وخاصة الخليجية للاشارة الى وجود أمكانية لاثارة نظرية المؤامرة التي تريد أختراق المنطقة العربية من باب الاحداث العربية الساخنة التي حدثت في عام٢٠١١ ، بحيث كانت بعض التصريحات الرسمية حادة ، وملفتة للنظر .

ففي المملكة العربية السعودية حذر وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل

---

(١)رودولف القارح ، مسيحي الشرق ، صحيفة لوموند ديبلوماتك الفرنسية ، أيار/مايو٢٠١١، نقلا عن رودولف القارح يكتب عن مسيحي الشرق ، نشرة أفق الالكترونية ، العدد٢٤، (بيروت ، وحدة الدراسات والبحوث ، مؤسسة الفكر العربي ، ٢٠١١/٥/٢٥) ، ص١.

(٢)محمد سيف الدولة ، السياسات الامريكية لاحتواء الثورة المصرية، (القاهرة، ٢٠١١/٥/٢٩) ، ص٢.

(٣)المصدر نفسه.

في التاسع من أذار/مارس٢٠١١ وبوضوح من التدخل الخارجي وقال بحزم((أي أصبع يأتي للمملكة سنقطعه ، أما التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة فلن نقبله بتاتا ، كما أننا لانتدخل في الشؤون الداخلية لاحد)) ، ومن جانبه كشف عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة يوم الاحد المصادف العشرين من مارس٢٠١١ أن ((بلاده أفشلت مؤامرة ضدها وضد دول مجلس التعاون الخليجي جرى العمل على تنفيذها منذ ٣٠عاما))(١).

- ج -

مستقبل الواقع العربي بعد الاحداث العربية عام٢٠١١

إن أستقراء أفاق المستقبل للواقع العربي قد تكتنفها العديد من التعقيدات ، لان وضع صورة مستقبلية للواقع العربي تكاد تكتنفها العديد من الصعوبات لانه يدخل في أطار الخيال العلمي للمشهد العربي ، لان تسارع الاحداث العربية قد لاتعطي لاي باحث فسحة من الوقت لرسم هندسة محتملة للواقع العربي في المستقبل القريب وليس في المستقبل المنظور على أقل تقدير، لكن مع كل هذه الاشكاليات لاضير من ترشيح سيناريوهين مستقبليين الاول يدعو الى بقاء الواقع العربي بدون تغيير ، والثاني يدعو بموجب معطيات عديدة تغيير جوهري في الواقع العربي.

- أولا –

سيناريو بقاء الواقع العربي بدون تغيير

إن هذا السيناريو يكاد يكون يطرح نفسه بضراوة بعد أندلاع الاحداث العربية في عام ٢٠١١ ، والتاريخ العربي المعاصر شاهد عيان على بقاء الواقع العربي كما هو بدون تغيير سياسي جذري وجوهري في اليات الحكم ، والعلاقة بين الحاكم العربي والمحكومين ، فبالرغم من أزاحة الجماهير لنظامي بن علي ، وحسني مبارك ، إلا أن هناك أنظمة عربية لها تجربة في الاصلاح السياسي ، لكنه لايرتقي الى مستوى التغيير الحاسم لصالح الجماهير ، وعلى سبيل المثال لاالحصر فقد مرت عشر سنوات على إطلاق المشروع الاصلاحي في مملكة البحرين بغرض قيام ملكية دستورية ، وبدت النتائج العملية على الارض أقل بكثير من المأمول ، صحيح أن هناك بعض الاصلاحات الجزئية التي شهدتها البحرين ، إلا أنه في النهاية لايمكن وصف الحصيلة النهائية بأنها أصلاح سياسي ، وهو الامر الذي سيعطي من الفرص للحركات الاجتماعية ، والسياسية في البحرين للتحرك ، والضغط بغرض التأثير في المعادلات السياسية القائمة ، وسيظل نجاح عملية الاصلاح السياسي في البحرين متوقفا على الفكاك من أثر المعادلة الطائفية ، والاجندات الاقليمية لصالح طرح رؤية مدنية ، ديمقراطية ، تضع الاسس لنظام ملكي ، دستوري ، وتنطلق من المواطنة كقيمة عليا قادرة على توجيه مسار الحركات الاجتماعية ومكوناتها(٢).

---

(١)عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الفراغ السياسي العربي والاجندات الخارجية ، مجلة أراء حول الخليج ، العدد٧٩، (السعودية ، مركز الخليج للابحاث، أبريل٢٠١١) ، ص٥.

(٢)عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٨٤، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط/فبراير٢٠١١) ، ص١١٢-١١٣.

ومن الامور التي تدعم من بقاء الواقع العربي كما هو أستمرار الانظمة الشمولية العربية عن الاستجابة لمطالب المحتجين في التظاهرات العربية التي ستستمر أو أن تنفجر مستقبلا في أي وقت ، وقد تستجيب هذه النظم لجانب من المطالب الاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين ، ويعمل على التحايل عليها ، فهو يلبي جانبا ، ويرفض جوانب كثيرة بصورة لاتجعله في كل الاحوال قادرا على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي ، والانفتاح السياسي(١).

- ثانيا-

سيناريو حدوث تغيير جوهري في الواقع العربي

تشير أغلب الدراسات أن هذا السيناريو مرشح للانفجار في المستقبل القريب وحتى المنظور لماذا؟ لان هناك أصبحت علاقة بين الديمقراطية من جهة ورياح التغيير في الواقع العربي من جهة اخرى ، وهي تمتد لعشرات السنين الماضية بعد أن أصبح مصطلح (الديمقراطيات الجديدة) في الاغلب يشير الى أشكال الحكم في الدول التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية، ثم أنتهاء الحرب الباردة ، وسقوط الشمولية الشيوعية ، وما ترتب على ذلك من تحولات في النظرة الى العلاقة بين الدولة والشعب بما يتناسب مع الاوضاع المستجدة التي ترفض السياسات القمعية ، وتوأزر حرية التعبير عن الراي ، وبخاصة فيما يتعلق بأسلوب الحكم ، وأزدياد الشعور بأن الارادة الشعبية يمكن أن تغير الحكومة والسلطات الحاكمة ، وأن الاتفاق الشعبي العام هو أساس الحكم(٢).

ومما يعزز من نضوج هذا السيناريو أن رياح التغيير التي عمت الوطن العربي أجمعت أغلب الدراسات على حاجة المشهد العربي لها إذا أرادت الدول العربية أنتقالة حاسمة لها في مكانتها في المحيط الدولي، لاسيما أن الدول الحديثة المتشكلة عبر صراعات عنيفة ومريرة خلال الدورة السياسية التي مرت بها ومارافقها من أزمات وتناقضات أستطاعت أجتيازها برغم المصاعب الجمة مثلت المراحل النهائية لتبوئها مكانتها التي أكسبتها حالة التطور والنضج مثلها مثل جميع الدول الاخرى المتماثلة معها في الادوار المختلفة من حالة النمو وحتى مرحلة البلوغ في الوصول الى مرحلة التنظيم الدولي المعاصر بالوصول الى النظام السياسي ، وتطور العقل السياسي الذي يرسم معالم دولته المدنية الحديثة بعد تساقط النظم السياسية المغلقة ، القمعية منها ، ذات الانظمة الشمولية المتداعية ، من خلال سيادة الافكار التي تشكل موضوعة بحثها الانسان وبناءه من خلال أتباع النهج الديمقراطي المتوافق مع التطلعات ، والحقوق المدنية ، والتنمية الاجتماعية السليمة التي يتم توطيدها من خلال أشاعة البناء الثقافي ، والاجتماعي ، والاقتصادي وصولا بتلك الدولة لمرحلة أرساء الدولة المدنية الحديثة كمحصلة أساسية لها، وتتويجا لمراحل الصراع ، والثورات المتعددة التي خاضتها تلك الدولة خلال فترات عمرها الطويل(٣).

---

(١)المصدر نفسه، ص١٠٢.

(٢)د.أحمد أبو زيد، للديمقراطية وجوه عديدة، مجلة العربي، العدد٦٢٨، (الكويت، وزارة الاعلام، أذار/مارس٢٠١١) ، ص٣٠. .

(٣)أمير العميدي، من الدولة الراسخة وحتى دويلة الاستنساخ يتولد الصراع، نقلا عن صحيفة صوت العراق(العراق) ، العدد٢١٥، ١٩نيسان/أبريل٢٠١١، ص٩.

والاهم من كل ماذكر أن سيناريو حدوث تغيير في الواقع العربي أمر يفرضه التفكير ، والتحليل المنطقي لمتغيرات مهمة ، لعل من أبرزها أن التحول التأريخي يفرض نفسه ، ويأتي بحكم الصيرورة المستمرة بوصفها من سنن الحياة العصية على الكبح ، ولنا بالمآل الذي أدت اليه الامبراطورية الشيوعية شاهدا ، ودليلا ، حيث لم تجد نفعا الماكنة العسكرية ، ولا المنظومة الثقافية ، ولا الثورة التقنية لتحول دون هبوب إعصار التحول التأريخي الذي من أهم أسبابه التضاد المستحدث بين الانسان ومنظومة السلطة التي فقدت القدرة الذاتية على التغيير ، والتجديد وعلى ذلك فأن أنظمة الحكم العربية هي الاخرى ، وقعت في مواجهة التحول التأريخي الحتمي .أن فقدان الوعي ، والاحساس عند أنظمة الحكم العربي أزاء التحول التأريخي أحدث شرخا مرعبا بين الشعوب العربية وحكوماتها، الامر الذي زاد من شدة التضاد بينها وقوة الرفض الشعبي لها ، وهذا مايوحي بحصول مسارات خطيرة قد تؤدي الى تقسيمات أقليمية ، وظهور دول ، وكانتونات جديدة ، وأختفاء أخرى(١).

إن مايشجع أتقاد هذا السيناريو أن أصحاب الاحداث العربية وخاصة في التظاهرات هم الشباب ، وهذا الجيل الجديد أخذ على عاتقه مسؤولية قيادة الانتفاضات الميدانية بعيدا عن التنظير ، مبتدعا أساليب كفاحية جديدة ، وغير مالوفة سببت الذهول ، والحيرة ، والتردد للنخب الفكرية ، والسياسية القائمة في السلطة والمعارضة .وقد أنطلق الجيل الثوري الجديد من فضاء مجتمعي بعيدا عن الايدولوجيا وتفريعاتها الشمولية ، والدينية مثلما كانت سمعته وطنية عامة بدون فئوية أو منصب ، أو تطرف ، أو غلو(٢).

(١)كريم الوائلي، منظومة الحكم العربي وحتمية التحول التأريخي، نقلا عن صحيفة الدعوة(العراق)، العدد١٢١٥، ٢٩أذار/مارس٢٠١١، ص٧.

(٢)عبد الحسين شعبان ، تونس –مصر أسئلة مابعد الانتفاضة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٨٥، مصدر سبق ذكره ، ص٩٢.

الخاتمة:-

أنـا لاأقـول أننـي أكملـت رسـم الـصورة الواسـعة للواقـع العربـي وخاصـة فـي الاحداث المثيـرة فـي عام٢٠١١ ، إلا أنني حاولت أن أرصد ، وأحلل هذا الواقـع بكـل تعقيداتـه ، وأشكالياته ، ومارافقهـا من أندلاع الاحداث العربية الساخنة ، وأنعكاساتها على السلم ، والامن المجتمعي للدول العربية في تلك الفترة .

إن هذا الموضوع خاضع للجدل ، والـشد والجذب بعد أن تـستقر الاوضـاع فـي الـدول العربيـة ، أو عدم أستقرارها ، لان هذين السيناريوهين سيفرزان عدة تداعيات ، ونتائج قد تكون غير مرئيـة في الوقـت الحاضـر، لكـن الـسؤال الـذي شـغلني ولازلـت أحـاول أن أبحـث لـه عـن أجابـة شـافية هـو مالعمل؟بعبارة اخرى هل أن بقـاء الاوضـاع العربيـة كمـا هـي تجعل الجمـاهير تـسكت عن المطالبـة بحقوقها المشروعة في التغيير ، والاصلاح ؟وهل أن حدوث حالة من التفاهم المـشترك بـين الحـاكم والشعب سيزيل هذه الاضطرابات ، والاحتجاجات ؟، والاهم من كل هذه الاسئلة هل ستتغير عقليـة صانع القرار العربي ليتقبل بتداول السلطة بشكل سلمي ، وسلس بدون حـدوث عنـف داخلـي كعلاج شافي أزاء تلك الاحتجاجات كمطلب جماهيري شـعبي واسـع ؟، الواقـع أن هذه الاشكاليات لايمكـن حسمها في الوقت الحاضر مـن دون رصد ومراقبـة ماسيحدث لاحقـا ، وعنـدها ستتبدد العديـد مـن الاسئلة وستتوضح الصورة بدون ضبابية ، وهي أمنية ينشد اليها أي باحث منصف عبر الوصـول الى الحقيقة بالرغم من كل المصاعب.

٢.أنعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي *

تمهيد:-

تدرك دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية ، وضرورة التغيير السياسي، أنسجاما مع متطلبات العصر التي تمتاز بعدم الثبات ، والاتجاه نحو التجديد ، والتطوير ، وحتى التغيير ، خاصة أن هذه الدول سعت الى الارتقاء بواقعها السياسي ، والاقتصادي ، وحتى الاجتماعي ، من خلال تطعيم حياتها بالوسائل المدنية المتطورة ، كبناء العقارات ، والابنية الشاهقة كما حصل ببناء (برج خليفة) في دولة الامارات العربية المتحدة ، وتطور الواقع الصحي ، حيث جذبت هذه الدول أرقى الاطباء ، والعلماء في مجال الطب البشري والانساني، وأصبحت مستشفياتها مراكز تعليمية للعرب والاجانب ، فضلا عن ذلك أمتاز المواطن الخليجي بالحياه المرفهة ، وأقتنائه لاحدث السيارات ، والموبايلات ، والستلايتات ، ووسائل الراحة ، والترفيه في العمل ، والمنزل على حد سواء.

المهم أن الحياة العامة في منطقة الخليج العربي تمتاز بالتطور ، والتقدم ، إلا أن واقع الحياة السياسية لازالت تراوح في مكانها من دون حصول تغيير نوعي في توسيع المشاركة في عملية صنع القرار ، حيث يبقى المواطن الخليجي يتمنى أن يكون له دور في صنع القرار سواء في أنتخاب ممثليه ، والاسهام بوظيفة في عملية صنع القرار السياسي .وقد جاءت أحداث الربيع العربي عام٢٠١١ لتتلاقى مع التمنيات الخليجية الشعبية والنخبوية لتغيير الهياكل السياسية ، لتتناغم مع تلك الاحداث.

وتنبع أهمية الموضوع ، كون الربيع العربي بكل مايعنيه من أحتجاجات ، وثورات ، وأنتفاضات كانت تدركه النخب الفكرية الخليجية منذ سنوات بعيدة ، وحتى بعد حدوثه عام٢٠١١، حيث كان قد نبه اليه على سبيل المثال لاالحصر الامير (خالد الفيصل) أمير منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية ، رئيس مؤسسة الفكر العربي في المؤتمر السنوي الثالث للمؤسسة ذاتها الذي أنعقد أواخر عام٢٠٠٤ تحت عنوان ((العرب بين ثقافة التغيير وتغيير الثقافة))، إذ قال آنذاك ((لاأحد ينكر أن التغيير سنة كونية ، وضرورة حتمية، وأن مغايرة الحاضر لمجرد التغيير مشروع فاشل.أما التغيير الحقيقي فهو الذي يستهدف تطوير الواقع ، والارتقاء بالانسان ، وتذليل سبل الحياة أمامه)).

---

*في الاصل هي ورقة القيت في المؤتمر العلمي السنوي الثامن لمركز دراسات الخليج العربي/جامعة البصرة تحت عنوان ((الخليج العربي والتغيير (تحديات الواقع وأفاق المستقبل))للفترة من٢٥-٢٦أبريل٢٠١٢.

وبعد أحداث الربيع العربي التي أجتاحت دول مجلس التعاون الخليجي ، أدركت النخب الفكرية الخليجية بأهمية هذا الحدث في حياة دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ يقول في ذلك الدكتور (محمد علي صالح المنصوري) رئيس مركز الخليج للدراسات والاعلام ((إن صانع القرار الخليجي لم يترك للخليجيين أية خيارات بعد سنوات طويلة من الحاح الخليجيين على نيل حقوقهم بالوسائل المشروعة ، والشرعية كافة حتى أن مطالبات الخليجيين في ربيعهم العربي جاء سلميا ، في معظمه واجهته قرارات أمنية مجحفة نجحت في حرف مقاصد بعضه ، ونزع شرعية جزء معتبر منه كما حدث في البحرين)).

ومما ينبع على هذا الموضوع أهمية ، وجلب للانظار إن منطقة الخليج العربي كانت متهيئة لاستقبال تداعيات الربيع العربي ، خاصة بعد سقوط الانظمة الديكتاتورية ، والشمولية في تونس ، ومصر في البداية ، ثم في ليبيا ، واليمن لاحقا، إذ دفعت تلك الاحداث الشعوب الخليجية للبحث عن مصالحها بنفسها بدون وسيط الدولة ، والاستفادة من تجربة التظاهرات الشعبية التي غصت بها المدن التونسية ، والمصرية ، والليبية ، واليمنية ، والسورية ، ووصل الحراك السياسي العربي الى داخل المدن الخليجية نفسها ، فأصبحت هذه الدول بملكياتها ، وآماراتها عرضة للانهيار قاب قوسين أو أدنى بشكل حقيقي في أية لحظة ، وأشتد الامر كثيرا في مملكة البحرين ، وسلطنة عمان ، والمملكة العربية السعودية ، ولم تكن دولة الامارات العربية المتحدة ، وقطر ، والكويت بعيدة عن تلك الارهاصات ، لكن شدة تبلور الاحداث فيها لم يكن بمثل شدة الدول الثلاثة الخليجية التي نضجت فيها حركة الجماهير داخليا سالفة الذكر.

وأصبحت مملكة البحرين النموذج اللافت للنظر للحراك السياسي الخليجي ، وما زاد من خطورة الاوضاع هناك أستدعاء (قوات درع الجزيرة) الى مملكة البحرين تحت مزاعم حفظ النظام ، وضبط الامن الداخلي البحريني ، بأعتبار أن البحرين التي تقع غرب قارة آسيا ، وتتوسط الخليج العربي تمثل عنق الزجاجة ، وإذا أختنق هذا العنق ، فسيتم خنق دول مجلس التعاون الخليجي كلها خاصة أنه يحدها السواحل الشرقية للمملكة العربية السعودية (٢٤كم٢ غربا) ودولة قطر (٢٦ كم٢ جنوب الشرق)، وأشتد التوتر بين قوات الامن البحرينية ، والمتظاهرين ، مما أدى الى سقوط العديد من الضحايا من الجانبين..

ويسعى هذا البحث الى الغوص في جذور أشكالية التغيير ، والاصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي التي سهلت أختراق أحداث الربيع العربي فيها ، من خلال تأشير العوامل التي كانت تمتاز بها دول المنطقة ، وبمجمل هذه العناصر شكلت عاملا مثيرا ، ودافعا للتناغم مع التظاهرات العربية التي أطاحت بنظام علي زين العابدين في تونس ، وبنظام حسني مبارك في مصر ، والقضاء على الرئيس الليبي معمر القذافي ، وأزاحت الرئيس علي عبد الله صالح من سدة الحكم في اليمن ، حيث تتجمع في دول مجلس التعاون الخليجي عدة عناصر سياسية ، وأقتصادية ، وأجتماعية ، وثقافية ، ودينية كانت التربة الخصبة لتنضيج وأنتقال متغيرات الربيع العربي لتستقر داخل الساحة الخليجية نفسها.

ويهدف هذا البحث أيضا الى أستعراض أنعكاسات الربيع العربي داخل المنطقة الخليجية ، ومساراتها في تلك المنطقة ، لان تلك الاحداث حركت الساكن من البرك الراكدة في الحياة

السياسية الخليجية ، فضلا عن ذلك يسعى هذا البحث لتأشير الانعكاسات الاقتصادية ، حيث دفعت ، لابل أجبرت صانع القرار الخليجي الى أصدار عدة قرارات جاءت بصيغة أصلاحية نوعا ما ، لتلبية بعض المطالب الخليجية ، وخاصة من الطبقات الفقيرة ، والمسحوقة للمساواة مع الطبقات المرفهة ، وحتى الغنية بثراء فاحش ، وكذلك يسعى هذا البحث الى أبراز دور الشباب في أحداث الربيع العربي الخليجي ، وأثرهم في تغيير قناعات المجتمع ، والانظمة الرسمية الخليجية بأهميتهم في الحياة السياسية الخليجية ، وكذلك يسعى هذا البحث الى تتبع خبايا المستقبل لما ستؤول عليه الاوضاع في دول مجلس التعاون الخليجي بعد الربيع العربي.

إن البحث في أنعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي يثير العديد من الاشكاليات التي كانت نائمة(إذا صح التعبير) ، ونهضت بقوة من جديد لتضغط على صانع القرار الخليجي للتعامل مع متطلبات الشباب ، والمجتمع الخليجي المنادي بالاصلاح ، والتغيير تناغما مع أحداث الربيع العربي في المنطقة العربية ، إذ يمكن أن تكون تلك الاشكاليات على شكل تساؤلات مهمة تثير الانتباه لعل من أبرزها :-

س:- ماهي طبيعة دول مجلس التعاون الخليجي؟وماهي أنعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي؟وماهو مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد الربيع العربي؟وسيحاول هذا البحث الاجابة عن كل تلك التساؤلات .

وبني هذا البحث على فرضية مؤادها((تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بعدة عناصر ساعدت على أنتشار تداعيات الربيع العربي في داخل المحيط الخليجي لعل من أبرزها طبيعة تلك الدول التي تمتاز بوجود نظام سياسي خليجي قبلي ، وراثي، تتحكم فيه ملكيات ، وآمارات يتم توريث السلطة فيها ، منذ مئات السنين، وعدم وجود دستور دائمي ، يقيد الحاكم ، والامير الخليجي (ماعدا حالة الكويت) إذ يوجد دستور دائمي ، حيث أن ذات الامير أو الملك مصونة ، وعدم وجود مجالس نيابية خليجية منتخبة بطريقة الاقتراع الشعبي السري المباشر (ماعدا حالة الكويت) ، وعدم أمكانية ظهور الاحزاب السياسية ، ماعدا الجمعيات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني ، وتذبذب حالة حقوق الانسان الخليجي ، وأزدياد المطالبات الشعبية الخليجية بتغيير الواقع السياسي ، وتباطؤ حركة الاصلاح السياسي الخليجي ، هذا يلاقي عدة عناصر منها أقتصادية سهلت على نفاذ الربيع العربي داخل الجسد السياسي الخليجي ، منها وجود تباين في دخل الفرد الخليجي ، ووجود حالات فقر مدقع غير معلنة في البيانات الحكومية الخليجية ، وأزدياد مشكلة البطالة ، هذا يتلاقى مع وجود نظم أجتماعية تقليدية ، وأزدياد حالة الاحساس بالتمييز الطائفي ، والعرقي ، وكذلك وجود ثقافة قائمة على الطاعة والولاء للحاكم ، وأنتشار التطرف الديني في منطقة الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣)).

- أ -

طبيعة دول مجلس التعاون الخليجي

أولا- واقع النظام السياسي الخليجي

- نظام قبلي وراثي:-

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بأنها دول قبلية ، لازالت التقاليد ، والعادات القبلية تجتاح الحياة المدنية ، المرفهة في مراسيم الزواج ، والوفاة ، وتنصيب الوزراء ، والملوك ، والامراء في مناصب الدولة العليا، وتكاد هذه الدول أن تعطي شرعية لهذه الالية ، لابل أوجدت لها تبريرا في النظام المجتمعي ، والرسمي ، وأصبح لها قدرة على الموازنة بين التقاليد القبلية والقيم المدنية ، والحضارية في مقاربة تكاد ترسم الصورة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي التي أستقبلت أحداث الربيع العربي بقوة ، بفضل سيطرة هذه التقاليد ، وقدرتها على التعاطي مع التطورات التي صاحبها أجراءات من أجل التأقلم مع الاحتجاجات الشعبية في منطقة الخليج العربي بحيث ((أظهرت الملكيات الوراثية الخليجية قدرة فائقة على البقاء ، والاستمرار ، وصد رياح التغيير ، ولاينبغي الاستهانة بقدرتها على التكييف مع المستجدات ، والتحديات المصاحبة للربيع العربي.إن لدى هذه الدول مجموعة من المقومات ، والمميزات النسبية أبرزها الثروة النفطية ، والشرعية التأريخية ، والقلة السكانية ، والاجهزة الامنية ، والنظم الابوية ، وأنجازات أجتماعية ، وتنموية مهمة ، علاوة على غياب المعارضة ، والعمل الحزبي))(١).
ويبدو أن هذه الدول ((تأريخيا واجهت تحديات أصعب خلال فترة المد القومي العربي من عقد الخمسينات ، والستينات من القرن الماضي ، ونجحت في مواجهة تحديات الثورة الايرانية خلال العقد الاخير من القرن العشرين ، وتعتقد هذه الدول أنها قادرة على مواجهة مستحقات الربيع العربي))(٢).
ويرى بعض الخبراء الامريكان إن واقع الدول الملكية ، والوراثية كما في مجلس التعاون الخليجي لايسمح بالميل نحو الحكم الديمقراطي المباشر عبر صناديق الاقتراع ، بل أن واقع نظامها السياسي قد حافظ على هيكلة النظام ، عبر تسليم السلطة وراثيا ، وعدم الانتقال نحو أشاعة السلطة للعامة بدلا من أحتكارها من قبل العوائل الحاكمة المشهورة في دول الخليج العربية ، وأن النتائج المتوخاة من أسقاط النظم الملكية ، والوراثية عبر التظاهرات كما حدث في تونس ، ومصر واليمن ، وليبيا يمكن أن تؤدي في أنزلاق الانظمة الخليجية في أتون الحرب الاهلية ، لانه قد

---

(١)عبد الخالق عبد الله ، الربيع العربي:وجهة نظر من الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٩١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول/سبتمبر ٢٠١١) ، ص١٢٨.
(٢)المصدر نفسه.

تظهر تحالفات ، وتوازنات داخل تلك الدول تحاول الدفاع عن نفسها للاستيلاء على السلطة ، وهذا يؤدي الى الشحن الداخلي ، ثم الاقتتال ، وتفتيت تلك البلدان لاحقا .
ويقول الخبير الامريكي (جورج فريدمان) في هذا المجال((إن الانتفاضات في عدد من البلدان العربية قد لاتؤدي الى نتائج تخدم حقوق الانسان ، أو أقامة أنظمة ديمقراطية ، ليبرالية ، وقد تؤدي الى حروب أهلية ، ولذا يتوجب تجنب أي قراءة خاطئة للوضع الجيوسياسي في المنطقة .أن شعوب العالم العربي تريد الديمقراطية الليبرالية ، ولكنها ببساطة ليست قوية بما يكفي للاطاحة بالانظمة أو الحفاظ ، والسيطرة على النظم الجديدة))(١).
ويؤكد التقرير الصادر من (المجموعة الدولية للازمات) من خلال رصده للحراك السياسي في بعض الدول الخليجية الملكية (مملكة البحرين) إن مانتج عنه داخل تلك المملكة ، جراء التظاهرات الشعبية مقتل أكثر من ٣٠ شخصا ، معظمهم من المتظاهرين أو المارة ، وأعتقال زعماء بارزين في المعارضة ، والحكم عليهم بأحكام سجن طويلة ، ويرى التقرير أنه بعد أحداث العنف ((أن البحرين تواجه حاليا خيارا حاسما بين نشوء حالة من عدم الاستقرار ، والتقدم البطئ ، لكن المستمر نحو الاصلاح السياسي))(٢)

- عدم وجود دستور خليجي دائم يقيد الحاكم والامير

إن عدم وجود دستور خليجي ، دائم يقيد الحاكم والامير (ماعدا حالة الكويت ، إذ يوجد دستور دائم) هي السمة البارزة في النظام السياسي الخليجي ، هذا ينعكس على تثبيت شرعية العوائل ، والمشايخ الخليجية في سدة الحكم ، ويعرقل أية مشاركة سياسية في صنع القرار السياسي ، فعلى سبيل المثال لاالحصر يشير دستور دولة الكويت الصادر في الحادي عشر من نوفمبر١٩٦٢ في المادة (٤) الباب الاول((أن الكويت أمارة وراثية ، في ذرية المغفور له مبارك الصباح ، ويعين ولي العهد خلال سنة على الاكثر من تولية الامير، ويكون تعيينه بأمر أميري ، بناء على تزكية الامير ، ينظم سائر الاحكام الخاصة ، يتوارث الادارة قانون خاص يصدر في خلال سنة من تأريخ العمل بهذا الدستور ، ويكون له صيغة دستورية)) ، وفي المادة ٥٤ من الدستور ذاته ((الامير رئيس الدولة ، وذاته مصونة، لاتمس))(٣).

---

(١) George Friedman , ((Re- Examining the Arab Sepring)) stratfor Global Intelligence (15 August2011) .
ورد في كابي خوري ، تقارير بحثية ، ورد في مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٩١، المصدر نفسه، ص١٨٢.
(٢) International Crisis Group(I.C.G) . ((Popular Protest in North Africa and the Middle East V111:Bahrain s Rocky Road to Reform)) Middle East Report no 111(28 July2011)
نقلا عن المصدر نفسه، ص١٨١.
(٣)دستور دولة الكويت، ١١نوفمبر١٩٦٢، بوابة الكويت الالكترونية.

وفي أشارة واضحة الى عدم منح السلطة التشريعية أية صلاحيات تشريعية مقيدة للحاكم ، يشير دستور دولة الامارات العربية المتحدة ((تتألف السلطة التشريعية من مجلس واحد هو المجلس الاتحادي الوطني ، ولايتمتع هذا المجلس بأي صلاحيات تشريعية))(١).
وتدرك النخب الفكرية ، والاكاديمية الخليجية بالواقع الدستوري في منطقة الخليج العربي ، وعدم وجود دستور يقيد الحاكم ، بل تلك النخب تشير الى سيطرة الملك ، والامير ، ورئيس الدولة ، إذ يقول في ذلك الباحث البحريني (عبد الرحمن النعيمي) رئيس مجلس أدارة جمعية العمل الوطني الديمقراطي بالبحرين في ذلك ((إن الملك أو الامير أو السلطان هو صاحب صلاحيات مطلقة الى درجة كبيرة))(٢).
وتؤكد الدراسات الاكاديمية أن الاسر الحاكمة تبرر هيمنتها على صنع القرار ، وهيمنة صانع القرار الخليجي عليه ، وحمايته من المساءلة ، والمحاسبة ، لان ذاته محمية ، ومكفولة بموجب مواد الدستور في دول مجلس التعاون الخليجي ، لذلك أعتبرت الاسر الحاكمة الخليجية ((أي حديث عن المشاركة السياسية عبر مؤسسات تشريعية بدعة خارجية ، وفي حال موافقتها على وضع دساتير (عقدية أو ممنوحة) فأنها تحرص على أن تكون لها الغلبة في صنع القرار ، ولها الحق في الغاء ، أو تعديل المؤسسات القائمة ، بما يضمن عدم مشاركتها في التشريع أو الرقابة على المال العام))(٣).
وبالرغم من تميز تجربة الكويت الديمقراطية بأعتبار أن ((النظام السياسي هناك من أكثر الانظمة ديمقراطية في منطقة الخليج ، نظرا الى تجربة الكويت البرلمانية منذ عام١٩٦٣ وذلك بموجب الدستور الذي نص على حرية أنتخاب برلمان بصلاحيات تشريعية ، ورقابية حقيقية)) ، إلا أن صلاحيات أمير الكويت بحل البرلمان في أية لحظة يضعف من تجربة الكويت الديمقراطية ، وميل كفة سيطرة الحكم بيده بدون رقيب أو محاسبة أدت الى خلق ((أزمات سياسية في غير مناسبة .من هنا أثيرت التساؤلات حول ما إذا كان البرلمان يمتلك فعليا صلاحيات كافية لتأدية دوره التشريعي ، والرقابي ، طالما أن أمير البلاد يملك في النهاية قرار حل البرلمان ، وطالما أن أي مسؤول في الحكومة يمكن أن يقدم أستقالته ، تجنبا لاستجوابه من قبل البرلمان ، في المقابل تشير السلطة التنفيذية وبالتحديد العائلة الحاكمة الى دور للبرلمان في تصعيد الازمات ، وتشعر بالاحباط أزاء هذا الدور ، وبات الحديث يدور حول أمكانية لجوء أمير البلاد الى تعليق العمل بمواد الدستور المتعلقة بالبرلمان لسنوات طويلة))(٤).

---

(١)وكالة الانباء الاماراتية، ٢٠٠٥/٦/١.(٢)عبد الرحمن النعيمي ، مطلب الديمقراطية وحقوق الانسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣١٨، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، آب/أغسطس٢٠٠٥) ، ص٩٤.

(٣)المصدر نفسه، ص٩٧.

(٤) Nathan J. Brown.((what is at stake in Kuwaits Parliamentary Elections?))Carnegie Endowment for International Peace(7may2008)

نقلا عن كابي خوري، قراءات من حصاد المراكز البحثية، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٥٢، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران/يونيو٢٠٠٨) ، ص١٤٦.

- وجود مجالس نيابية خليجية غير منتخبة بشكل مباشر:
من القضايا الملفتة في دول مجلس التعاون الخليجي عدم وجود مجالس نيابية منتخبة بشكل مباشر بطريقة الاقتراع الشعبي السري المباشر (ماعدا حالة الكويت) ، إذ يوجد في مملكة البحرين مجلسين الاول منتخب ، والاخر معين ، أما بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة ، فهناك المجلس الوطني الاتحادي الذي يتكون من ٤٠ عضوا ، ويتم أنتخاب نصفهم ، والاخر معين ، أما في دولة قطر ، فأن هناك مجلس شورى مكون من ٤٥ عضوا ، ويتم أنتخاب ٣٠ منهم ، ويعين الامير ١٥ منهم من الوزراء أو غيرهم ، أما في سلطنة عمان ، فيوجد مجلس شورى ويتكون ٨٤ عضوا ، وليس له الحق في تشريع القوانين ، وأنما أبداء توصيات ، أما مجلس الشورى السعودي فيتكون من ١٥٠ عضوا يختارهم الملك من أهل العلم ، والخبرة ، والاقتصاد ، ولايتم أختيارهم بالاقتراع السري المباشر ، ويبدي مجلس الشورى السعودي الراي في السياسات العامة للدولة ، ولايقوم بتشريعها بنفسه(١)
ويبدو أن هناك بعض العوامل التي قللت من دور المجالس النيابية الخليجية منها ((الاخذ بنموذج الحكم المركزي على أساس أن الدولة تقوم بكل شي ، وهي مركز كل الانشطة السياسية ، والاجتماعية، والخدمية ، وأن السلطة الحقيقية تكمن في يد رأس الدولة سواء أكان ملكا ، أم رئيسا ماأدى الى تقليص دور المجتمع المدني لصالح الدولة.فبعد أستقلال الدول الخليجية كانت معظم القوى السياسية الخليجية لكي تكون الدولة مركزا لادماج ، وتحقيق التنمية ، وبالرغم من أن الدولة أخذت على عاتقها بالفعل عملية البناء ، وبعث التنمية ، إلا أنه في ظل الاخذ بنظام الحكم المركزي الذي تبنته الدول الخليجية أصبحت الدولة ، والمملكة ، والامارة ليست بأي حال من الاحوال أنعكاسا للقوى الاجتماعية الموجودة في المجتمع ، وليست كيانا مستقلا بذاته ، مفرزا لتعدد المصالح أنما أصبح الواقع الخليجي هو عبارة عن أنظمة على درجة عالية من السلطوية ، تراقب عملية المشاركة في النشاط السياسي بواسطة بعض القوى الاجتماعية ، وعبر هياكل تنظيمية معينة))(٢).

---

(١) أنظر موقع مجلس الامة الكويتي الالكتروني . www.kna.kw
وأنظر موقع مجلس الشورى البحريني الالكتروني www.shura.bh
وأنظر موقع مجلس الشورى السعودي الالكتروني www.shura .gov .sa
وأنظر موقع مجلس شورى سلطنة عمان الالكتروني www.shura.om
و أنظر موقع المجلس الوطني الاتحادي الاماراتي الالكتروني www.almajlas.gov.ae
وأنظر موقع وزارة دولة قطر الالكتروني www.mofa.gov.qa
(٢)حافظ أبو سعدة ، الصراعات الكامنة في الشرق الاوسط الحكم المركزي: الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠.

وتعترف بعض الدراسات بتميز التجربة الكويتية في مجال دور البرلمان في العملية السياسية ، ومراقبة رأس الدولة ، إذ يقول الباحث القانوني (خليفة الحميدة) في دراسته بعنوان ((الكويت بين نظرية الدستور وواقع العلاقات السياسية :المبادى والمشكلة والحلول)) ((أن النظام البرلماني في الكويت ، وأن كان يفترض وجود رأس الدولة بالوراثة ، إلا أنه يحول دون تمتعه بسلطات واسعة ، كذلك التي يتمتع بها رئيس الدولة في النظام البرلماني ، ولذلك ظهر رئيس مجلس الوزراء في ظل النظام البرلماني ليكون مسؤولا عن أعمال الحكومة بدلا من رئيس الدولة التي يسود أسما ولايحكم فعلا))(١).

ثانيا- الواقع السياسي الخليجي

- منع ظهور الاحزاب السياسية الخليجية

اشك أن الانظمة السياسية الخليجية منعت ومنذ فترة طويلة ظهور الاحزاب السياسية ، أو حتى تهيئة البيئة المناسبة لظهورها ، نظرا لطبيعة أنظمتها الشمولية ، والفردية التي تتوجس من عملية الحراك السياسي الذي يمكن أن تفرزه دور الاحزاب في الحياة السياسية الخليجية.
وقد أستغلت بعض دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية) التيارالديني المتشدد فيها لجعله يوظف لتبرير رفضها لنشوء ، وممارسة الاحزاب السياسية داخل المنظومة الخليجية ، أن موقف كل ((حركة أسلامية ، سياسية من الحزبية ، أو قضية التعددية السياسية عموما ، الى مدى تفاعلها مع واقع العمل السياسي ، أو ماتصطلح عليه في لغتها السياسية بفقه الانجاز الذي يختلف عن فقه الشرع ، وفقه التشريع ، وبالتالي يعتبر أكثر مرونة وأتساعا ، ويقوم فقه الانجاز على مبادى مثل الواقعية ، والتكامل ، وأعتبار المقاصد ، ويتضمن أداب الانجاز مثل المرحلية ، والتدرج ، وأعمال التأجيل ، والاستثناء بضوابط شرعية ، وجماعية الانجاز))(٢).

---

(١)خليفة ثامر الحميدة ، الكويت بين نظرية الدستور وواقع العلاقات السياسية (المبادى والمشكلة والحلول) ، القبس (الكويت)، ٢٠١٠/٥/٣، نقلا عن سامي ناصر خليفة وحامد حافظ العبد الله ، الاعراف السياسية في دولة الكويت بين الثبات والتعديل حالة أستجواب سمو رئيس الوزراء الكويتي (من شباط /فبراير٢٠٠٦ وحتى حزيران /يونيو ٢٠١٠ المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣٢، (بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، خريف٢٠١١) ، ص٨٦.

(٢)عبد الخبير محمود عطا، الحركة الاسلامية وقضية التعددية السياسية:المواقف والمحددات والتحولات إطار التحليل ورؤية أولية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان٥-٦، نيسان/أبريل١٩٩٢، ص١١٠، نقلا عن د.حيدر أبراهيم علي ، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٩) ، ص١٦٤-١٦٥.

وفي نفس الاتجاه ترفض الحركات الاسلامية الخليجية التعددية الحزبية ، وترى ((أن نظام تعدد الاحزاب لاسبيل اليه في المجتمع الاسلامي ، ولاتتسع له قواعد المذهبية الاسلامية لما يخرقه من الاصول ، والقواعد الشرعية ولما يفضي من الويلات الوخيمة ، والعواقب المنكرة وأنه يجب أن تسد الذرائع بكل سبيل))(١).ويورد الرافضون عددا من الادلة منها ((أن الاحزاب لم تذكر في النصوص الشرعية إلا مقترنة بالذم ، والوعيد ، وأقتصرت الاشارة بها الى أعداء الدين ، وفي المقابل لم يشر الى جماعة المسلمين بتعبير الاحزاب قط ، وأنما أشير اليهم بصفة المفرد على أنهم حزب الله ، فدل ذلك على أن المذهبية الاسلامية لاتتسع إلا لحزب واحد فقط هو حزب الله ، أما الاحزاب فهي تعبير يتسع لجميع الفرق ، والنحل الخارجة عن جماعة المسلمين))(٢).
وتحاول النخب الفكرية أن تخفف من سياسة الدول الخليجية تجاه منع ظهور الاحزاب السياسية ، وتبريرها ، لان تلك الدول تمارس عملية تبادل الادوار بين الهياكل الداخلية ، وتعويضها بمنظمات المجتمع المدني.وفي هذا الاتجاه يقول (عبد الرزاق المضرب) أستاذ الفلسفة في جامعة الامارات ((ومن الملاحظ غياب الاحزاب ، والتجمعات السياسية في أغلب الدول الخليجية بأستثناء البحرين ، والكويت في الوقت الحاضر ، ولاتوجد تنظيمات نقابية إلا في هاتين الدولتين ، ومن المعروف أن التجمعات ، والنقابات هي أحد الاعمدة الرئيسة لاي مجتمع مدني ، وبالطبع لايعني الغياب الرسمي للاحزاب ، والنقابات غيابها فعليا في الواقع الخليجي ، إذ أن هناك مبدأ (التبادل الوظيفي) بين تنظيمات المجتمع المدني فما لايسمح به رسميا ، ولكنه مطلب فئوي أو جماهيري يتم تلبيته من خلال تنظيمات اخرى مسموح بها))(٣).
وبعد الاحتلال الامريكي للعراق في التاسع من أبريل٢٠٠٣ وما شهدته الساحة العراقية من أنتشار واسع للاحزاب العراقية شكل هذا المتغير إعادة الجدل في أقامة الاحزاب السياسية في دول الخليج العربي ، حيث شهد عام٢٠٠٦ مطالبات خليجية بأقامة أحزاب سياسية عبرت عن نفسها في أمرين :- (٤)
- دعوة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي السابق (عبد الرحمن العطية) خلال ندوة ضمن الاسبوع الثقافي في قطر في الثاني من أبريل٢٠٠٦ ، حيث طالب بأقامة ((نوع من المنابر السياسية في منطقة الخليج ، لاستقطاب التيارات ، والقوى الحية في المجتمعات الخليجية)) ، مضيفا أنه ((ليس بالضرورة أن تتخذ المشاركة السياسية أشكالا نمطية ، أو حزبية ، وقد تكون جمعيات سياسية أو حقوقية)).

---

(١)صلاح الصاوي، التعددية السياسية في الدولة الاسلامية ، (القاهرة، دار الاعلام الدولي، ١٩٩٣) ، ص٤٣.نقلا عن المصدر نفسه، ص١٦٥.
(٢)المصدر نفسه ، ص٤٣، نقلا عن المصدر نفسه.
(٣)عبد الرزاق المضرب ، المجتمع المدني الخليجي بين التعثر والانطلاق ، شبكة بلاغ، ٢٠٠٥، ص٤.
(٤)أشرف كشك، هل تنشأ أحزاب سياسية في دول الخليج ، موقع الجزيرة .نت ، ٢٠٠٦/٥/٤، ص١.

- أعلان الحركـة الدسـتورية الاسلامية فـي الكويـت فـي ١٤ أبريـل٢٠٠٦ أنـهـا أنتهـت مـن تجهيـز الديباجـة الخاصـة بقانون الاحزاب ، ولـم تكن تلك هي المرة الاولـى التي تثار منها قضية أقامـة الاحزاب في الكويت ، حيث تم الاعلان عن تأسيس أحد الاحزاب السياسية في الكويت بشكل غير قانوني في ٢٩يناير٢٠٠٥ ، وأطلق على نفسه (حزب الامـة) ، فضلا عن أعلان بعض الفعاليات السياسية غير ذي مرة في الكويت عن أهمية أقامة أحزاب سياسية ، وهذا ماعبر عنه رئيس مجلس الامة الكويتي في الثامن من مارس٢٠٠٦ بالقول ((الاحزاب ضرورة في الكويت لاستمرار النهج الديمقراطي)).وتؤكد أغلب الدراسات أهمية عمل الاحزاب السياسية في الساحة الخليجية للاسباب التالية :- (١)

- التباينـات بـين التيـارات الاسـلامية- الليبراليـة موجـودة بالفعل فـي المجتمعـات الخليجيـة ، وتعد الكويت حالة واضحة على ذلك ، ومن ثم فأن أقامة الاحزاب يستهدف تقنين عمل تلك التيـارات بمـا يضعها في أطار قواعد اللعبة الديمقراطية الصحيحة التي تستهدف التقويم ، والاصلاح ، وليس التلاسن ، والهدم.

- أن أقامة الاحزاب السياسية من شأنه أن يسهم في تفعيل المجالس التشريعية في الدول الخليجية حيث يلاحظ أن تلك المجالس تشهد نقاشات ، وتباينات حادة بشأن عدد من القضايا التي يهتم المواطن الخليجي ، بيد أنها لاتسفر في النهاية عن بلورة أتجاهات يمكن من خلالها تبيان الحجة والحجة المضادة ، وبالتالي فأن أقامة الاحزاب من شأنه التمييز بين الاراء ، والتوجهات بما يعني تفاعل المجتمعات الخليجية مع تلك المجالس.

لاشك أن أقامة الاحزاب السياسية يعد حلا مرضيا لطرفي المعادلة السياسية ، فهو من ناحية يعني أيجاد أطر سياسية –قانونية معروف تمويلها ، وأهدافها ، على العكس من بعض الجمعيات ، والتنظيمات في دول الخليج التي قد لاتوجد شفافية بشأن الية عملها وأهدافها ومن ناحية اخرى هي خطوة تعبر عن جدية الحكومات الخليجية ، ورغبتها في أستكمال مسيرتها الاصلاحية التي طالما أشادت بها بعض الجهات الدولية المعنية عما يعرف قدرة تلك النظم على أحداث توازن حقيقي بين السمة المحافظة لها ، ومتطلبات الاصلاح العالمية ولكن وفق خصوصية خليجية.

ومن جانب أخر تشير نفس الدراسات الى عدة سلبيات قد تفرزها أقامة أحزاب سياسية في دول مجلس التعاون الخليجي منها :- (٢)

- قد يؤدي أنشاء أحزاب سياسية في الدول الخليجية الى تغليب الولاءات الدينية ، والقبلية على الاعتبارات السياسية (الالتزام الحزبي) ، ولاشك أن تلك الاسس غير السياسية من شأنها أحداث المزيد من الفرقة ، والتشرذم ، وبخاصة في ظل الظروف التي تشهدها المنطقة ، فضلا عن التخوف بشأن أرتباط تلك الاحزاب بايدلوجيات معينة خارج مجتمعاتها.

- لم تكن التجربة الحزبية في المجتمعات العربية ناجحة ، وهو مايدعو الى التريث بشأن قرار أشهار الاحزاب في دول الخليج ، فغالبية الاحزاب العربية أرتضت لنفسها أن تعمل في نطاق

---

(١)المصدر نفسه.   (٢)المصدرنفسه.

السلطة ، ولم تعكس بداخلها الية ديمقراطية لتداول القيادة ، ولم تقدم بدائل ناجعة عن الاحزاب الحاكمة ، ولم تختلف برامجها فيما بينها بشكل كبير.

- أن بعض القوى السياسية الخليجية لم تصل بعد الى درجة النضج التي تمكنها من بلورة برامج متمايزة من ناحية ، وتحظى بقبول جماهيري من ناحية ثانية على الرغم من قدم بعض القيادات السياسية التي طالبت بالاصلاح في بعض الدول الخليجية ومنها دولتا الكويت والبحرين ، إذ ظهرت الحركة الاصلاحية الاولى في هاتين الدولتين عام١٩٢١ ، بينما ظهرت الحركة الاصلاحية الثانية لهما عام١٩٣٨.

وأي كانت الاسباب ، والمبررات لنجاح وفشل الاحزاب السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي فأن أنتقال هذه المنطقة من التقاليد القبلية ، والوراثية الى الممارسات الديمقراطية ومنها وجود الاحزاب وهي جزء من اللعبة الديمقراطية في أي بلد يسير تحت وتيرة الحياة الديمقراطية شي مهم للمنطقة الخليجية لتنضيج الواقع السياسي فيها.

- تذبذب حقوق الانسان الخليجي

بالرغم من التقدم الحضاري ، والمدني في دول مجلس التعاون الخليجي ، وأنعكاسه على حياة الشعوب الخليجية ، إلا أن هذا لايعدم من وجود بعض التحديات التي تواجه حالة حقوق الانسان في منطقة الخليج العربي وهي كما يأتي:- (١)

-التحدي الاول هو محاولة بعض الحكومات الخليجية تدجينها ، أو أحتوائها ، أو تبهيت لونها وذلك عبر تطويعها ، أو التأثير في بعض قياداتها.

- التحدي الثاني هو السعي الى دفعها نحو التسيس لكي تكون واجهة سياسية ضيقة لهذه الجهة أو تلك أو لهذا التيار أو ذاك أو هذه الجماعة الدينية أو المذهبية أو تلك كما أن بعض المعارضات تحاول توظيفها بالاتجاه الذي يخدم أهدافها السياسية ولعلها لاتدرك خطورة هذا النهج حتى وأن شكل كسبا سياسيا أنيا لها ، إلا أنه يجعلها تفقد صدقيتها ، ويعطل دورها لكي تكون مرجعية ذات حيادية ، ونزاهة ، يمكن التعامل معها تدريجيا بأعتبارها مرجعيات حقوقية لاعلاقة لها بالمعارضات ، والتيارات السياسية ، والدينية ، وأن هدفها هو الدفاع عن قضايا حقوق الانسان.

- التحدي الثالث فهو تشكيل الحكومات أو بعض الحركات السياسية ، والدينية لهياكل منظمات بأسم حقوق الانسان تكون تابعة لها ، ولعل مثل هذه التشكيلات سيكون هدفها التشويش ، بل حرف حركة حقوق الانسان الحقيقية ، وخلط الاوراق ، وقد أوضح تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان ٢٠٠٩-٢٠١٠ أمتناع دولة الامارات العربية المتحدة ، والعربية السعودية ، وسلطنة عمان ، وقطر عن الانضمام الى العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية ،

---

(١)حقوق الانسان في الوطن العربي :تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي ، التقرير السنوي ٢٠٠٩-٢٠١٠، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠)، نقلا عن عبد الحسين شعبان ، عرض كتاب ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد٢٩، (بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، شتاء ٢٠١١) ، ص١٦٢.

والمدنية ، والحقوق الاقتصادية ،والاجتماعية ، والثقافية(١).مما يوضح حجم الازمة غير المثارة التي تعيشها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال حقوق الانسان.
وقد أكد الدكتور (علي بن صميخ المري) رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في دولة قطر ((أن دول الخليج تواجه بعض التحديات التي تقتضي مزيد من الجهود وعلى الصعيدين الرسمي ، والاصلي من أجل أن تسود قيم العدل ، والمساواة ، والحرية))(٢)
وقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن تعطي أنطباع بأهتمامها بحقوق الانسان بالرغم من التحديات سالفة الذكر من خلال تأسيس اللجان الوطنية لحقوق الانسان ، حيث يرجع رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان القطرية الاهتمام بتلك اللجان ((الى الدور الفاعل الذي يمكن أن تقوم به من خلال موقعها كوسيط ، وشريك فعال بين الدولة ، ومؤسساتها الرسمية من جهة والمجتمع المدني بمؤسساته المختلفة من جهة اخرى ، بالاضافة الى دورها في التعاون مع المنظمات الدولية ، والاقليمية المعنية بحقوق الانسان))(٣).
وقال المسؤول القطري سالف الذكر ((أن دول مجلس التعاون تبذل مساعي حميدة لتعزيز ، وحماية حقوق الانسان أنطلاقا من التزامها بالقيم الانسانية ، والدينية الراسخة في الشريعة الاسلامية ، واحتراما لاتفاقيات حقوق الانسان التي صادقت عليها))(٤).
وشدد (عبد الرحمن العطية) أمين عام مجلس التعاون الخليجي السابق ((أن غالبية الدول الخليجية أنشأت مجالس ، وهيئات وطنية تهدف الى حماية حقوق الانسان ، وتعزيزها وفقا للمعايير الدولية.أن هيئات ومجالس حقوق الانسان الخليجية منحت الاستقلالية التامة ، كما يضم في عضويتها برلمانيين ، وخبراء في مجال حقوق الانسان ، وممثلين عن المجتمع المدني))وأضاف ((أن دول مجلس التعاون أنضمت الى عدد من الاتفاقيات الدولية ، والمواثيق الاقليمية المعنية بحقوق الانسان مثل أتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، وأتفاقية حقوق الطفل ، والميثاق العربي لحقوق الانسان))(٥).

- أزدياد المطالبات الشعبية الخليجية بتغيير الواقع السياسي

بعد أحداث الربيع العربي في عام٢٠١١ التي شهدت ((ثورات شعبية عارمة أنطلقت على سجيتها وعفويتها ، فكانت طورا سلمية ، وطورا مسلحة ، وبغض النظر عن الاسباب الداخلية التي أدت الى ذلك ، فأن الفساد السياسي والمالي وحالة الاستبداد التي عليها النظم الحاكمة هناك ، وغياب الدستورية ، والديمقراطية ، والتعددية ، والتداول السلمي على السلطة ، والانكفاء الاقليمي ، والعائلي ، والفئوي.

(١) المصدر نفسه، ص١٥٦.
(٢) سيد الخضر ، دول الخليج تواجه تحديات في حقوق الانسان ، صحيفة العرب(قطر)، ٢١أبريل٢٠١٠، ص١.
(٣)المصدر نفسه.
(٤)المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.

وغيرها كانت القاسم المشترك لهذه الثورات))(١).
وفي ظل هذه الاوضاع ((وجدت بلدان الخليج في وقوع هذه الثورات في مناطق طرفية من الوطن العربي (منطقة المغرب العربي في بداية الامر)، فأن أنخراط سورية في هذا الحراك ، واليمن ، وغيرها وأن كان بشكل أقل توترا لن يترك بلدان الخليج غير مبالية بما يقع ، وذلك حتى من باب التحوط ، وما أستيقاظ درع الجزيرة من سباته ، إلا دليل على هذا الجزع))(٢)
ونتيجة لذلك أمتدت الثورات الشعبية بعد أن أندلعت في منطقة المغرب الى ((مناطق في الشرق كمصر ، وسورية ، وكذلك حصلت في اليمن ، والبحرين ، وعمان ، وظهرت بداية كأحتجاجات في الكويت بحثا عن نظام سياسي أفضل فأن ذلك سيحرج أنظمة الخليج أكثر فأكثر))(٣)وكمثال على المطالبات الشعبية الخليجية بتغيير الواقع السياسي بعد أحداث الربيع العربي يمكن الاشارة الى النموذج البحريني ، حيث أزدادت المسيرات الشعبية كتعبير عن الاحتجاج عن ((رفع أسعار البنزين ، وشارك فيها آلالاف من البحرينيين ، وكسرت فيها الى حد ما السيطرة المذهبية ، خاصة أن كثيرا من الشعارات التي رفعت في تلك المسيرات كانت ذات طابع أجتماعي ، وعابرة للتيارات السياسية والمذهبية ، ومن ضمن الاشكال الاخرى للاحتجاج مسيرات العاطلين التي شاركت فيها أعداد كبيرة من المحتجين ، وعكست الاثار الاقتصادية السيئة لكثير من السياسات على قطاع كبير من أبناء الشعب البحريني ، وأقيم العديد من الاعتصامات ، والمسيرات ، ووجهت بقوة مفرطة من قبل السلطات))(٤).
وتشير الدراسات الاكاديمية أن الاحتجاجات البحرينية تمثل معادلة أجتماعية تقوم على ((ثنائية الصراع بين أقلية مذهبية مسيطرة على مقاليد الحكم ، والسلطة ، وأغلبية مستبعدة من الحكم ، والسلطة ، صحيح أن هذه المعادلة ليست صفرية ، فكثير من الشيعة يمكن أعتبارهم جزءا من المنظومة الحاكمة بالمعنى السياسي ، والاقتصادي تماما، كما أن كثيرا من السنة يمكن أعتبارهم معارضين للنظام القائم ، ولكن المؤكد أن جانبا كبيرا من الصراع الدائر في البحرين يقوم بين سلطة تتملك ، وتجنس ، واخرى تحتج ، وترفض هذه السياسات في مشهد يمكن أعتباره من أكثر التجارب وضوحا وتبسيطا))(٥).

(١)محمد بن صنيتان ، مستقبل الانظمة الخليجية والمتغيرات الاقليمية والدولية ، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٩٥، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير٢٠١٢)، ص٣٣.(٢)المصدر نفسه.(٣)المصدر نفسه.
(٤)عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر-المغرب-لبنان-البحرين)، مصدر سبق ذكره ، ص١١٠-١١١.
(٥)المصدر نفسه، ص١٠٩.

- تباطؤ حركة الاصلاح السياسي الخليجي

تعتبر حركة الاصلاح السياسي الخليجي فيها نوع من التباطؤ ، لانه لم تصل الى مرحلة تغيير الية الحكم ، والتداول السلمي للسلطة ، بل ظلت دول مجلس التعاون الخليجي تمتاز بسيطرة حكامها على سدة الحكم ، وصعوبة المشاركة السياسية للمواطن العادي، وبعد الضغوط الخارجية وخاصة من الولايات المتحدة الامريكية ترى(مارينا أوتاوا) (باحثة في معهد كارينغي للسلام) أن الحكومات الخليجية كانت ((مطالبة بأجراء أصلاحات سياسية ، وأقتصادية قبل أحداث ١١أيلول/سبتمبر٢٠٠١ ، وأجرت بعض الاصلاحات ، لكن الضغوط الامريكية وبغض النظر عن الشعارات التي رفعتها الادارة الامريكية دفعت بالعديد من الحكام الخليجيين الى التفتيش عن صيغ تجميلية للاصلاح السياسي لاتؤدي الى تنازلهم عن السلطة في نهاية الامر ودليل ذلك تجميد بعض الحكام العرب مشاريع الاصلاح ، مع فشل الادارة الامريكية في تقديم العراق نموذجا للديمقراطية في المنطقة ، والنتائج الكارثية لديمقراطية أدارة بوش ، من خلال أسقاط الانظمة ، ونشر الفوضى البناءة ، ثم تغاضيها عن الممارسات غير الديمقراطية في بعض الدول الحليفة أو الصديقة حفاظا على مصالحها))(١) وهي تقصد بالتأكيد دول مجلس التعاون الخليجي.

وترى بعض الدراسات أنه بسبب هذا التباطؤ في مسيرة الاصلاح الخليجي ، وبعد الثورات الشعبية في عام٢٠١١ وماعرف بأحداث (الربيع العربي) ينبغي توفر مواصفات للاصلاح الخليجي وهي بنظر الباحث السعودي الدكتور(عبد الحفيظ المحبوب) أستاذ الجغرافيا الاقتصادية في جامعة أم القرى تندرج بوجوب وجود ((أصلاح منهجي يؤمن حرية المواطن الخليجي ، وشعوره بالمسؤولية ، وأقتناعه بأنه جزء مساهم وفعال في هذه العملية السياسية التي تكرس حقوقه ، وتحدد مسؤولياته ، وواجباته بدلا من أن يكون مجرد تابع لقيادات تقوم نيابة عنه بأدارة دفة السياسة ، وضرورة تجاوز مرحلة التلويح بالعصا تارة والجزرة تارة اخرى))(٢).

ثالثا:-الواقع الاقتصادي الخليجي

- وجود رفاه أقتصادي خليجي

إن أعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على عوائد مبيعاتها من النفط أدى الى تغيير نوعي في الحياة الاقتصادية ، وتغيرت حياة المواطن الخليجي نحو التقدم ، ووصول اليه أخر المقتنيات التكنولوجية ، إلا أن هذا الرفاه وبحسب (جورج قرم) أدى الى ((أسباغ دول مجلس التعاون الخليجي بنمط من أنظمة الحكم التي تتميز بأثراء شرائح متنفذة على حساب المصلحة العامة الجماعية ، وأن أفقار فئات أجتماعية ، واسعة ، وتهميشها ، وأنتشار البطالة بأعلى معدلاتها

---

(١) Marina Ottaway and Julia Choucair-Veizo-so (eds)Beyond Façade Political Reform in the Arab World(Washington.D.C:Carnegie Endowment for international peace,2008)

نقلا عن كابي خوري، كتب أجنبية مختارة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٥٢، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦-١٣٧.

(٢)د.عبد الحفيظ محبوب، دول الخليج بحاجة الى موجة ثالثة من الانفتاح السياسي لتحديد مسار المستقبل ، مجلة أراء حول الخليج، العدد٧٩، (السعودية، مركز الخليج للابحاث، أبريل٢٠١١) ، ص٢٥.

في العالم ، ولاسيما لدى عنصر الشباب المتعلم ، مما أفضى الى هجرة الادمغة على نطاق واسع ، وتفريغ الاقتصادات الوطنية من طاقات علمية ، ومهنية هائلة))(١)

وبالرغم من الرفاه الاقتصادي الخليجي الذي تفسره بعض الدراسات أنه جاء بشكل عقد أجتماعي مقابل الولاء السياسي للانظمة الخليجية ، لكن هذا لم يمنع الدولة الخليجية أن تكون ((على المحك من تحول جذري في دور دولة الرعاية (السياسات الحكومية التي تهدف الى توفير الحد الادنى من الخدمات ، والضمان الاجتماعي تخفيف حدة الفوارق الاجتماعية) الى نكوص حاد في دور الدولة الريعية (كافة الدخول الراجعة الى هبات الطبيعة) وتأرجح ظاهرة (الدولة النفطية)))(٢)وقد حذرت بعض الدراسات من أن الرفاه الاقتصادي الخليجي يواجه بعض التحديات منها :- (٣)

-عدم قدرة الدولة في الخليج على توليد معزز ودائم ، في ظل عدم تنوع الانتاجية ، وضعف القطاع الخاص ، وغياب المؤسسات التي تدعم البيئة التجارية التنافسية .

- التحديات المتعلقة بالمالية العامة ، وأرتباطها الوثيق بالتطورات في أسواق النفط.

- المشكلات المرتبطة بأسواق العمل ، والتحول الديمغرافي التي تضع ضغوطا على توفير البنية الاساسية ، والخدمات العامة ، ونظم التأمين الاجتماعي ، وسياسات التقشف الحكومية في مواجهة الزيادة الكبير للداخلين الى أسواق العمل.

<u>- وجود تباين في دخل الفرد الخليجي</u>

تشير أغلب الدراسات الاقتصادية أن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من تباين في دخل الفرد الخليجي ، وهو يرجع الى عدة عوامل لعل من أبرزها ((تقلبات حادة ، ومن تراجع في قوتها الشرائية لفترات ممتدة عبر الزمن ، وعليه فأن أغلب دول الخليج العربية لاتنمو أقتصاديا بشكل مستدام ، بل تشهد معدلات النمو طويلة الاجل في بعض الاحيان تراجعا يجعل هوة الدخل مابين الدول الخليجية والدول المتقدمة أو الدول الصناعية الناشئة تتسع بشدة لصالح هذه الاخيرة بعدما كانت أغلب الدول الخليجية تفوقها في مستويات الدخل.وتشير الحسابات الى زيادة توسع هذه الهوة إذا مالم تتدارك بعض الدول الخليجية لهذه الوضعية ، وتعدل من أقتصادها لكي ينمو بوتيرة عالية جدا وهو مايعتبر التحدي الاساسي الذي تواجهه الدول الخليجية مستقبلا))(٤)

---

(١)جورج قرم، العرب في القرن الحادي والعشرين من فراغ القوة الى قوة التغيير ، (بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ٢٠١١) ، نقلا عن كابي الخوري، كتب عربية مختارة، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٩٠، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، آب/أغسطس٢٠١١) ، ص١٩١.

(٢)فتحي العفيفي ، الخليج العربي :الكونفدرالية وهيكلة السياسات الراديكالية دراسة في التأريخية البنائية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٥، مصدر سبق ذكره ، ص١٩.

(٣)المصدر نفسه، ص١٩-٢٠.

(٤)بلقاسم العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية ، سلسلة جسر التنمية، العدد١٠٩، مصدر سبق ذكره ص٣-٤.

وأدناه جدول يوضح معدل نمو دخل الفرد الخليجي للفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٩

معدلات نمو دخل الفرد الخليجى ١٩٧٠-٢٠٠٩

الدولة	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٢-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٩
مملكة البحرين	٣,٥	- ٤,٠	١.٠	٤.١
الكويت	-٨.٢	-٣.٧	١.٢	٣.٩
سلطنة عمان	٧.٨	٣.٤	١.٣	٠.٣
قطر	-١.٦	-٦.٠	٦.٠	١.٢
السعودية	٧.٤	-٧.٤	-٠.٧	١.٤
الامارات	١٨.٤	-٨.٦	٠.٠١	٣.٣
الدول الخليجية	٤.٥٥	-٤.٤	١.٤٧	٢.٣٧

ويبدو من الجدول السابق أن مملكة البحرين تتفوق على باقي دول مجلس التعاون الخليجي من مقدار دخل الفرد وتليها دولة الكويت ، ومن ثم دولة الامارات العربية المتحدة بالرغم من تحول الاخيرة من الاقتصاد الريعي الى أقتصاد السوق ، وتنوع الهياكل الاقتصادية ، وأزدياد أستثماراتها الداخلية والخارجية.

المصدر:- الكتاب الاحصائي السنوي للاونكتاد ٢٠١٠، نقلا عن بلقاسم العباس ، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية ، سلسلة جسر التنمية، العدد١٠٩، مصدر سبق ذكره ، ص٤.

- تأثر الاقتصاد الخليجي بالازمات المالية الدولية والاقليمية

تشير الدراسات الاقتصادية أن الازمة المالية الدولية عام٢٠٠٨ كانت لها جذور منذ منتصف عام٢٠٠٧ ، حيث عانت الاسواق المالية الدولية أضطرابات حادة ناشئة عن أزمتين متزامنتين (العقارات ، والائتمان) اللتين أنفجرتا الواحدة تلو الاخرى ، وخلفتا وراءهما جوا من التشاؤم ، والخوف ، وأصابتا المجتمعات الدولية قاطبة بذهول شديد ، وصدمة عنيفة ، ومرارة قاسية تجرعها الملايين من العمال الذين فقدوا وظائفهم ، وهو مصدر قوتهم اليومي ، وعانا أصحاب المدخرات البسيطة الذين يستمدون من توظيفها في الاسواق المالية دخلهم المحدود ، والثابت ، هذا الواقع المرير قادا الى أفلاس عدد كبير من المؤسسات المالية ، وغيرها من الشركات ، وأن أنهيار قيمة الاصول لاعداد اخرى من الشركات الكبرى والمتوسطة ، حيث أنزلق العالم كله في كساد مستحكم ، وكان طبيعيا أن يهب المجتمع الدولي بأسره من مكونات ، ومؤسسات مدنية ، ويسارع في تقديم برامج أنقاذ سخية على نحو غير مسبوق تمثلت في مخصصات عالية ضخمة ، وسياسات نقدية جريئة ، وحازمة أسهمت مجتمعة في وقف هذا الانهيار المالي(١).

ولاشك أن الاقتصاد الخليجي يرتبط بأستثمارات محلية ، وأجنبية ، وأقليمية ، ونتيجة لانفجار الازمة المالية العالمية عام٢٠٠٨ فاجأت دبي العالم عام٢٠٠٩ بطلب تأجيل سداد ديون أبرز شركاتها (دبي العالمية) ستة أشهر ، حيث تقدر ديون هذه الشركة ٥٩مليار دولار من٨٠مليار دولار هي مجمل ديون أمارة دبي ، ويبلغ ديون شركة نخيل الفرع العقاري لشركة دبي العالمية ٣.٥ مليارات دولار(٢).

وفي نفس الاتجاه أضطرت بنوك خليجية للاقتراض ، وتخصيص موارد ، وتجنيب مخصصات بسبب عدم قدرة شركات أستثمار كويتية على سداد ديونها البالغة قيمتها حوالي ١٠مليارات دولار كما تعرضت هذه البنوك الى عجز مجموعتي سعد والقصيبي السعوديتين عن دفع ٢٢مليار دولار وبعد أعلان طلب تأجيل سداد ديون قرر بنك الخليج الدولي ومقره البحرين تأجيل أصدار سندات بقيمة أربعة مليارات دولار(٣).

وقال الخبير الاقتصادي السعودي (عبد الوهاب أبو داهش) أن ((بنوك بلاده لن تتأثر مباشرة بفرار دبي ، غير أن بعضها أشترى سندات من حكومة دبي)) ، وأضاف ((أعتقد أن أرباح الكثير من البنوك في المنطقة ستتأثر بعضها سينهي عام٢٠٠٩ بنتائج سلبية بسبب أضطرارها لوضع مخصصات لمواجهة التعرض للديون)) ، وأضاف ((أنها مشكلة حادة ستهز على الارجح مجمل النظام المالي الخليجي ، وأتوقع أن تغرق أسواق المال الخليجية كما حدث في سبتمبر٢٠٠٨ أثر أعلان أفلاس بنك الاعمال ليمان براذرز الاميركي))(٤).

---

(١)صالح العمير، أزمة دبي العالمية وحتمية التغيير، النشرة الاقتصادية الالكترونية ، ٢٠٠٨، ص٨.

(٢)أزمة ديون دبي تعمق جراح القطاع المالي الخليجي، وكالة الانباء الاماراتية، ٢٠٠٩/٩/١، ص٣.

(٣)المصدر نفسه.

(٤)المصدر نفسه.

أزدياد مشاكل البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي

أشار تقرير شعبة السكان الصادر عن دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة لعام٢٠١٠ حول التوقعات السكانية في العالم الى أن الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي يشكلون نسبة مهمة تقدر ب٣٠% من أجمالي السكان في سن العمل ، موضحا بأن البطالة بين هولاء وهي الاعلى مقارنة ببقية مناطق العالم(١).حيث أن ثلث الشباب في دول المجلس فقط هم من ضمن القوة العاملة مقارنة بنسبة تصل الى النصف على المستوى العالمي، ويعتبر وجود العمالة الوافدة جزءا من هذه المشكلة ، حيث يبلغ القوى العاملة الاجنبية أكثر من٤٠% من السكان ، وفي دولة الامارات العربية المتحدة على سبيل المثال تصل نسبة الوافدين الى حوالي ٩٠% من السكان ، وبالتالي يواجه الشباب من المواطنين منافسة شديدة من شريحة واسعة من الباحثين عن العمل ممن هم أكثر خبرة ومن ثقافات متعددة(٢)

وأفاد التقرير بأن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تقع ضمن ثاني مناطق العالم من حيث أرتفاع نسبة الشباب ، حيث أن أكثر من نصف سكانها هم تحت سن ٢٥ عاما ، ولايزال العديد من الشباب الاماراتيين القادرين على العمل دون وظائف ، بسبب تفضيلهم العمل في القطاع العام ، بالاضافة الى محدودية مشاركة الاناث في سوق العمل، فضلا عن سيطرة القوى العاملة الوافدة ، ومحدودية مهارات القوى المهنية(٣).

وأفادت الاحصاءات الاخيرة بأن كلا من سلطنة عمان ، والبحرين تأتي في صدارة معدلات البطالة في منطقة الخليج بنسبة ١٥% لكل منهما، تليهما المملكة العربية السعودية بنسبة١٠.٨% ، وتنخفض هذه الارقام لتصل الى٤.٢% في الكويت و٢.٢% في الامارات ، وبالرغم من أن قطر تتميز بأدنى معدل للبطالة وبنسبة٠.٥% (٤).

---

(١)أسامة موسى، تقرير:البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة فريس الشرق الاوسط، ٢٠١١/١٠/٢٣، ص٣..

(٢)المصدر نفسه.

(٣)المصدر نفسه.

(٤)المصدر نفسه.

وطيا جدول يوضح مؤشر التنمية البشرية لعام٢٠١٠ ، ومعدل البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي:-

مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية في الدول الخليجية لعام٢٠١٠

البلد	الناتج المحلي الاجمالي للفرد ٢٠٠٩ بأسعار عام٢٠٠٥	مؤشرات التنمية البشرية ٢٠١٠	معدل البطالة
البحرين	٢٣٥٣٨	٠.٨٠١	٥.٥
الكويت	٤٦٧٤٧	٠.٧٧١	٢.٠
سلطنة عمان	٢٠٥٤٠	-----	---
قطر	١٥٩١٤٤	٠.٨٠٣	٠.٥
السعودية	٢١٥٤٢	٠.٧٥٢	٥.٠
الامارات	٥٢٨٥٥	٠.٨١٥	٤.٠
الدول الخليجية	٥٤٠٦١	٠.٧٨٨	٤.٤

المصدر:- تقرير التنمية البشرية٢٠١٠ -مؤشرات التنمية الكونية-البنك الدولي نقلا عن بلقاسم العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، سلسلة جسر التنمية، العدد١٠٩، مصدر سبق ذكره ، ص٣.

رابعا - الواقع الاجتماعي الخليجي

- وجود نظم أجتماعية تقليدية:-

يشير الباحث والكاتب البحريني (باقر سلمان النجار) أن تمسك النظم الرسمية الخليجية بالنظم الاجتماعية التقليدية ، بسبب توظيف تلك النظم لتلك التكوينات الاجتماعية في الحفاظ على بقاء نظمها ، ويقول في ذلك ((يذهب البعض من الكتاب الغربيين الى التأكيد على أن سمات التقليدية ، والمحافظة السياسية ، والاجتماعية السائدة في مجتمعات الخليج العربي هي التي ساعدت هذه المجتمعات على البقاء .أن التمايز الثقافي ، وطبيعة التركيب القبلي ، التقليدي القائم ، وربما محورية الدين (الاسلام) في تشكيل هذه المجتمعات قد حفظتها من السقوط))(١) ويؤكد نفس الباحث دور القبيلة في النظام السياسي الخليجي بالقول((أن القبيلة رغم أنتفاء وجودها التقليدي الفعلي ، وقطع أفرادها روابطهم المادية مع النظام القبلي السابق ، بفعل عمليات التحول الحضري والاقتصادي ، وبفعل أنخراطهم كسائر أفراد المجتمع في عمليات الخراج ، أو الانتاج أو الريع النفطي لاتزال قائمة في نفوس أفرادها من الناحية الثقافية ، والذهنية كما أن للانتماء القبلي دورا كبيرا في الحياة السياسية غالبا مايتجلى في حالات الازمات ، والشدة كما في الكويت أثناء الانتخابات البرلمانية ، حيث تتواجه تجمعات قبلية أو تضامنية متنافسة ، وقد يوظف هذا التأثير ضد الدولة في أحايين اخرى أي أن تكون القبيلة في مواجهة القبيلة الدولة))(٢). ويصل الباحث البحريني سالف الذكر الى توضيح دور القبيلة في تولي مناصب الدولة العليا الحساسة بالقول ((أن عمليات تولي المناصب الرسمية ، وتسمية الاشخاص للمراكز القيادية مثلا في الدول الخليجية جلها أو بعضها لاتخضع في الغالب لمعيار الكفاءة ، وأنما تقوم على منح مكافأة الشخص الذي خدم مؤسسة الحكم ، أو مكافأته لقول قد قاله دفاعا أو تبرير الشي قائم بحق مؤسسة الدولة أو بعض رموزها أو لكونه يمثل تلك الجماعة و(القبيلة) أو الطائفة)))(٣) ويؤشر بعض الخبراء على دور القبيلة في بعض بلدان الخليج العربية كالمملكة العربية السعودية إذ يؤكد (يوسف مكي) واصفا النظام في العربية السعودية ((بقبلية النظام)) أو بأن بنية هذا النظام هي بيئة قبلية أي أنه يعتمد بشكل أساسي طريقة في الحكم ((تقوم على ذرية القربى الاباعد والاقارب)) ، ويشدد الباحث مكي من أهمية دور القبيلة من خلال الاستنتاج بأن مرحلة التأسيس غاية عنها مفهوم الوطن ، فالحروب التي خاضها أبن سعود هي ((حروب فتح)) في بيئة قبلية ، رعوية ، مفتوحة الافاق جمعت بين ((الجهاد والغنيمة))(٤) وتبعا لذلك يمكن الاستنتاج مما سبق ذكره ((أن قبائل السعودية أضحت بتعبير أبن خلدون قبائل مستتبعة لمركز السلطة ، تسعى الى أسترضاء صاحب القرار المتحكم في توزيع الربوع ، كما أضحت ملجأ أنتماء أعتباري للمواطن في ظل غياب المؤسسات ، والاحزاب ، وبدون أن يكون لهذا الانتماء تأثير يذكر في ميزان القوة))(٥).

---

(١)باقر سلمان النجار، الديمقراطية العصية في الخليج العربي ، (بيروت ، دار الساقي ، ٢٠٠٨) ، ص٤٣.

(٢)المصدر نفسه، ص٤٥-٤٦.(٣)المصدر نفسه، ص٤٧.

(٤)وجيه كوثراني، أزمة الدولة في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٠، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧.(٥)المصدر نفسه.

- وجود تعدد عرقي وطائفي:-

لاشك أن دول مجلس التعاون الخليجي تتنوع فيها الاعراق ، والطوائف الرئيسية (سنة وشيعة) ، وهذه التركيبة تأثرت بالتطورات الحاصلة في العراق بعد الاحتلال الاميركي ، وحصول التغيير السياسي هناك ، وتغيير الخارطة السياسية ، وصعود طائفة كانت تعاني من التهميش ، والتغييب ، في زمن النظام العراقي السابق (الشيعة) وصعودها الى دفة الحكم في العراق هو تغيير نوعي في حياة العراق السياسية المعاصرة. وقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي هذه التطورات وأزدادت هواجسها من أحتمالية أنتقال ظهور مطاليب لشيعة الخليج لاعطائهم فرصة أكبر أضافية أو لنقل متميزة في عملية صنع القرار بعد أن أعتبرت تجربة العراق سابقة أقليمية يمكن أن تحتذى بها دول الخليج العربية.وطبقا لذلك ((أدى المناخ المذهبي المخيم بشدة على المنطقة منذ عام٢٠٠٣ الى تحويل كل نقاش سياسي داخل مجلس النواب البحريني الى توتر سني/شيعي على رغم أن القضايا في معظمها تكون قضايا عامة يتفق من حولها ويختلف ، وهكذا واكب الاستقطاب المذهبي البحريني أثارة قضايا من نوع تأسيس هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتعديل قانون الاحوال الشخصية وحتى الفقر ، والبطالة كلما بشكل أوضح قضية تجنيس مواطني دول الخليج بالجنسية البحرينية التي وصفها أحد مراجع شيعة البحرين بقوله ((تهدف الى جعل الاكثرية الشيعية أقلية في بلادها)) ، وقريب من ذلك تطورات العلاقة السنية /الشيعية في الكويت بعد عام٢٠٠٣ ، إذ كانت القضايا البرلمانية المثارة داخل مجلس الامة الكويتي بدءا من قضية تقسيم الدوائر الانتخابية وأثرها في الاخلال بالتوازن الديمغرافي المذهبي ، وأنتهاء بقضية تدريس الفقه الجعفري الذي وصف بأنه فقه الاغلبية في المدارس ، والجامعات محاور للفرز الطائفي ، والشحن المذهبي الذي أقترن بعنف سياسي ، وأن يكن محدود

وقد حاولت بعض دول المجلس (السعودية) تخفيف أنعكاسات الاحتقان الطائفي في العراق عليها ، إذ ظهرت بوادر لانفتاح المؤسسة السياسية على بعض ((مطاليب الشيعة التي بلورها ٤٥٠ من رموزهم في وثيقة أعدوها عام٢٠٠٣ ، والتقى الامير عبد الله ولي العهد آنذاك بـ١٨ منهم لمناقشتها ، ومن مظاهر الانفتاح التخفيف على شيعة القطيف ، والمدينة في ما يخص بناء الحسينيات ، وأحياء ذكرى عاشوراء ، وأصدار مطبوعات))(٢).

- أزدياد حالة الاحساس بالتمييز الطائفي والعرقي

توجد في ثنايا ، وداخل المجتمعات الخليجية حالة من الاحساس بالتمييز الطائفي والعرقي لاسيما ((أن الاسر الحاكمة بنت بالتعاون مع الدول الاجنبية الاساسية ذات المصلحة (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا) جيوشا ، وأجهزة أمنية ضخمة تربعت على سدتها ، ورسخت الولاء لها بالدرجة الاساسية ، وجعلت عقيدتها العسكرية ، والامنية مرتبطة بالولاء للاسرة الحاكمة ، وبالتفكير المذهبي السائد كما في السعودية ، وغدا المجتمع يتمتع سيطرة الاسرة الحاكمة من جهة ، والنفوذ الديني الكبير لجماعة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.وفي الوقت الذي أعتمدت فيه الاسر الحاكمة على التحالفات القبلية والاسرية في المرحلة السابقة للنفط ، فأنها فتحت الباب على مصراعيه لتدفق العمالة العربية والاجنبية التي تزايدت أعدادها بدرجة كبيرة ، لكنها لاتتمتع بأية حقوق سياسية، وتبيع قوة

---

(١)نيفين مسعد ، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٦٤، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، حزيران/يونيو٢٠٠٩) ، ص٦٨.

(٢)المصدر نفسه.

عملها لصالح فئات أجتماعية ، محلية ، لكنها تبيح المجال لبناء الاسر الحاكمة في قمة الهرم السياسي ، والاقتصادي في البلاد ، وتضعف قدرات القوى الاجتماعية المحلية ذات المصلحة من تشكيل الضغوط على هذه الاسر الحاكمة للتنازل عن الامتيازات السياسية أو الاقتصادية الكبيرة))(١).

وقد أتخذت دول مجلس التعاون الخليجي بحسب الباحث البحريني (عبد الرحمن النعيمي) أجراءات من شأنها أثبات وجودها داخل دولها لكنه أنعكس بالسلب على الحقوق المدنية والسياسية للمجتمع الخليجي ، إذ يقول في ذلك ((وفي عملية التأسيس للدولة أو المجتمع أعتمدت هذه الاسر في تفكيك المجتمع ، عبر تقسيمه الى درجات من المواطنية ، ومن السكان بين المحليين الذين لايتمتعون بأية حقوق سياسية ، وحرم الكثيرون منهم المرأة من أية حقوق ، بل يمارس عليها الاضطهاد الاجتماعي ، والحرمان من أبسط الحقوق)) ، وعليه يصل نفس الباحث البحريني الى أستنتاج مهم نتفق معه كثيرا مفاده ((وأنطلاقا من كونها أسرا مالكة ، وحاكمة فأنها تعتبر المواطنين رعايا ، وأن من حقها التأريخي الموروث أن تتصرف بالبلاد ، والعباد كما تراه مناسبا ما أفرز تطورا ملحوظا بأتجاه الملكيات المطلقة ، والاستبداد السياسي الذي يعاد أنتاجه بأستمرار عبر المزيد من هيمنة أفراد الاسر الحاكمة على السلطة ، والمال العام ، والاراضي ، وعدم أستعدادهم لتطوير الوضع السياسي ، بحيث يشترك معهم فئات أجتماعية اخرى))(٢)وهذا لب المشكلة التي أدت الى الاحساس بالتمييز الطائفي والعرقي داخل المجتمعات الجليجية جمعاء.

خامسا-الواقع الثقافي والديني الخليجي

وجود ثقافة قائمة على الطاعة والولاء للحاكم:-

يشير الباحث البحريني(باقر سلمان النجار) أن الانظمة الرسمية الخليجية حاولت كسب ولاء الجمهور من خلال أشاعة ثقافة الطاعة ، والخنوع للحاكم ، بالاعتماد على الدين لتبرير شرعية حكمه المتوارث ويقول في ذلك ((لدى جزءا كبيرا من الشرعية السياسية لبعض أنظمة الحكم في الخليج قد قام على الدين ، وتحديدا في المملكة العربية السعودية ، وذلك بفعل التحالف التقليدي القائم بين بيت الحكم السعودي ، والمؤسسة الدينية والتي تم في ضوئها تحديد العمل السياسي ، وتقسيمه بين مؤسسة الحكم والمؤسسة الدينية ، فالحكم هو شأن يختص به البيت السعودي أما الدين فهو شأن تختص به المؤسسة الدينية التي تداخلت مهماتها ، ووظائفها في ما بعد لتشمل المجتمع السعودي ككل ، فلم تكتف بكونها المؤسسة المعنية بالمحافظة على الدين ، والقيم ، والمجتمع من الانزلاق في الرذائل ، وراحت تلعب أدورا سياسية واضحة ، بل أن جماعاتها المنفلتة أخذت تناوى مؤسسة الحكم ، وتنال من شرعيته التأريخية))(٣).

---

(١)عبد الرحمن النعيمي، مطلب الديمقراطية وحقوق الانسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.(٢)المصدر نفسه.

(٣)باقر سلمان النجار، الديمقراطية العصية في الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

وتشير بعض الدراسات حول أنعكاسات ثقافة الولاء للحاكم ، وخاصة في النموذج السعودي ، ودور المؤسسة الدينية لدعم الحاكم ، وتبرير شرعية حكمه ، وهذا تكرر على طول حكم آسر آل سعود ، وتبلور أخيرا خلال أحداث الربيع العربي ، وخروج التظاهرات في المدن السعودية ، حيث سارعت هيئة كبار العلماء الى أصدار بيان أيدت فيه تحذير وزارة الخارجية وقالت فيه ((أن المظاهرات تنافي الشرعية الاسلامية))، وأعتبرت أن توقيع عريضة المطالبة بالاصلاح ((يخالف شرع الله)) ، وقد عزز دعم المؤسسة الدينية المطلق للمؤسسة السياسية السعودية الحاكمة من تهميش مكونات المجتمع المدني التي تعتمد نهضة المجتمع ، وأستقراره على نموها ، وتفاعلها كما رسخ بقاء السلطة ، والثروة في يد أسرة واحدة على أساس الوراثة لاعلى أساس الجهد والكفاءة))(١).

- التركيز على النشاطات الثقافية والفنية والادبية البعيدة عن مناقشة علاقة الحاكم بالمحكومين في منطقة الخليج العربي.

تزخر دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من النشاطات الثقافية ، والفنية ، والادبية فعلى سبيل المثال لاالحصر أقيم في عام٢٠٠٤ مهرجان دبي السينمائي الدولي الذي يرأسه (عبد الحميد جمعة) ويديره (مسعود أمر الله)، وكان نقطة تحول في تأريخ السينما في الامارات والخليج والوطن العربي وقد بدأ من دون مسابقات ، ثم نظم مسابقات للافلام العربية والافريقية ، وأصبح بذلك أول مهرجان في المشرق العربي يعني بالافلام الافريقية مؤكدا شعاره((دبي ملتقى الثقافات))(٢)

وفي عام ٢٠٠٧ أقيم مهرجان الشرق الاوسط السينمائي الدولي في أبوظبي كمهرجان دولي ينظم مسابقات للافلام الطويلة ، والقصيرة ، وأفلام الطلبة ، ويمنح أكبر جوائز مالية بين كل مهرجانات العالم(٣).ومن جانب أخر تنوع المهرجانات المسرحية في الامارات ، ففي عام٢٠٠٩ عقدت هناك ثلاثة مهرجانات هي مهرجان أيام الشارقة المسرحية ، ومهرجان الامارات لمسرح الطفل ، ومهرجان دبي لمسرح الشباب (٤).

وبالرغم من تلك النشاطات ، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لاتدخل في مناقشة الوضع السياسي الخليجي الداخلي لتأشير نقاط القوة والضعف فيه ، وطبيعة الانظمة السياسية ، ومتطلبات الاصلاح السياسي ، وحاجة دول المجلس لتعديل هياكلها السياسية لتتناغم مع تطلعات الشعوب الخليجية الداعية الى أجراء المزيد من الاصلاحات ، وتبديل هياكل الدول ، وتفعيل تطوير دور المواطن في صنع القرار لتنضيج ، وتطوير الحياة السياسية الخليجية ، ولغرض تأكيد صحة ماذكر أعلاه يمكن الاطلاع على المؤتمرات ، والمحاضرات ، والندوات التي أقامها مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وهو مركز بحثي حكومي تابع الى وزارة

---

(١) كامل صالح ، أنظمة الحكم الوراثي بين حصانة الدساتير ومشروعية سلطة الشعب، صحيفة السفير(لبنان) ، ٢٠١١/٤/٥، ص٩.

(٢)التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية ، (بيروت ، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠) ، ص٤٤٩.

(٣)المصدر نفسه. (٤)المصدر نفسه.

الدفاع الاماراتية للفترة من يناير ٢٠٠٤- يناير ٢٠٠٥ حيث ينعدم وجود فعالية واحدة تهتم بما تم ذكره سلفا(١).
وبالرغم من ذلك يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت أن لاتسد الابواب من مناقشة الاوضاع الداخلية الخليجية ، وحركة الاصلاح السياسي ، إذ توجد بعض المؤسسات غير الرسمية التي تعقد لقاءاتها داخل المحيط الخليجي للقيام بذلك .ومن أبرز هذه المؤسسات هو (منتدى التنمية الخليجي) وهو تجمع لعدد من المثقفين ، والمهتمين بالشأن العام من مختلف دول الخليج ، بدأ نشاطه منذ حوالي ثلاثين عاما في ديسمبر ١٩٧٩ حيث عقد أول دوراته بدولة الامارات العربية المتحدة ، حيث عقد لمناقشة دراسة أعدها الدكتور (علي خليفة الكواري) أحد الاعضاء المؤسسين للمنتدى حول كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط وتوالت بعد ذلك اللقاءات الدورية للمنتدى (السنوية ، والمتخصصة)بصورة منتظمة ، وتنوعت الموضوعات التي تطرح للبحث والمناقشة سنة بعد اخرى(٢).

- تأثر المشهد الثقافي الخليجي بالثقافات الوافدة

تشكل العمالة الوافدة حزمة من التحديات منها ((التحديات الثقافية ، والسياسية ، والاجتماعية التي تواجهه بلدان مجلس التعاون الخليجي ، فالعمالة الوافدة بحجمها الكبير ، وحالتها الاشكالية ، وحضورها الضاغط في مختلف الميادين الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية تولد ، وتعيد أنتاج نسق كبير من المخاطر الوجودية التي تتبلور في أشكالية الهوية الثقافية ، والتركيبة السكانية ، ومسألة البطالة ، والامن الاجتماعي ، وحقوق الانسان ، ويمكن تشخيص هذه الوضعية الخانقة لحضور هذه العمالة الذي يهدد جسد التكوينات الاجتماعية ، والثقافية للمنطقة العربية الخليجية برمتها))(٣).

وعليه فأن العمالة الوافدة أثرت على المشهد الثقافي الخليجي بشكل أكبر ، حيث أدى وجودها الى ((تكون مجتمعات مصغرة (كانتونات)) داخل المجتمعات الخليجية نفسها ، وهذه المجتمعات تحمل سمات ، وخصائص المجتمعات الاهلية للعمالة الوافدة ، فهناك ثقافات فرعية(صينية، وهندية ، وبنغالية ، وباكستانية ، وأندونيسية) في داخل المجتمعات الخليجية ، وهذه الثقافات تأخذ طابعا يتصل بكل نشاطات ، وأوجه الحياة الثقافية ، والاجتماعية بدءا بالتعليم ، وأنتهاءا بالعادات ، والتقاليد))(٤).

(١)الكتاب السنوي٢٠٠٥، (أبوظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥) ، ص٤٤-٦٣.
(٢)منتدى التنمية الخليجي: تجربة من الحوار المدني، صحيفة الشرق(قطر)، ٤أذار/مارس٢٠١٢، ص٤.
(٣)علي أسعد وطفة، العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٤٤، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول/أكتوبر٢٠٠٧) ، ص٩٨.
(٤)المصدر نفسه، ص٦٩.

- أنتشار التطرف الديني الخليجي بعد الاحتلال الامريكي للعراق

يرى الباحث الكويتي الدكتور(محمد دغيم الدغيم) أستاذ مساعد بقسم علم النفس بجامعة الكويت في وصفه للتطرف الديني بأنه يمثل ((الانحراف الفكري في الافكار الشريرة الموجهة لتدمير المجتمع ، وتمزيقه ، وهي أفكار متطرفة ، ومشوهة ، وعدائية ، لها تأثير عنيف ومدمر على أمن المجتمع ، وسلامته))(١).

ويرى نفس الباحث أن هناك عدة أسباب لبروز التطرف الديني وهي بنظره تندرج الى مايأتي:- (٢)

- الغلو:-هو التطرف بعينه ، حيث يدفع الى عدم الاعتراف بالراي والراي الاخر ، وبحقه في الخلاف ، أضافة الى مصادرة أجتهاداته في المسائل أو القضايا الخلافية، والمحتملة ، ويزداد الامر خطورة حين يراد فرض الراي على الاخرين بالعصا الغليضة.ويدفع الغلو الى مسالك متعددة منها سوء الظن بالاخرين ، والحكم السلبي المسبق ، والحاد على مايحملونه من أفكار أو أراء ، وتجاوز الحدود والافكار على المختلف معه ، ومجانبة التدرج المنطقي في الامور والوقوف على مايمكن تجاوزه ، والميل الى أصعب الحلول ، وأبعدها ، مع وجود الاسهل والاقرب.

-زيادة حالة الياس والاحباط:-في حالة اليأس والاحباط من تغيير الواقع فأن الفرد يتعرض الى تغيرات سلبية في التفكير ، والشعور ، ففي مجال التفكير تقل أمام العقل الخيارات ، والمحاولات ، والحلول للتغلب على العوائق ، وقد يتجه الفرد بناء على ذلك الى التفكير المنحرف المتطرف لعلاج المشكلات فيكون التفجير بدل الحوار ، والتكفير والانتحار أفضل أختيار ، والعزلة ، والانسحاب بديل عن الاهل والاصحاب.

وقد أدى الاحتلال الامريكي للعراق عام٢٠٠٣ الى بروز ظاهرة التطرف الديني في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة أن ((الانفلات الامني ، وحالة العنف الدموي ، والارهاب الذي يسود العراق جراء الاحتلال الامريكي سيشكل هاجسا أمنيا خطيرا لدول الخليج قد تنتقل عدواه الى بيئتها الداخلية بسبب حدودها المشتركة والكبيرة مع العراق ، وفقدان حالة الضبط والمراقبة على تلك الحدود وما يرافقها من عمليات تسلل ، وتهريب للجماعات المتطرفة التي أستطاعت أن تنظم نفسها ، وتوجد لها شبكات عنكبوتية ، عابرة للحدود ، متجاوزة لاغلب حالات الرصد والمتابعة))(٣).

---

(١)د.محمد دغيم الدغيم، الانحراف الفكري وأثره على الامن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (الكويت ، كلية التربية الاساسية، جامعة الكويت، ٢٠٠٦) ، ص٢.

(٢)المصدر نفسه.

(٣)د.دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي وأبعاد الموقف الاقليمي من العراق، (عمان ، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨) ، ص٥.

ويحدد (عبد الهادي مرهون) النائب الاول لرئيس النواب البحريني الاسباب لبروز ظاهرة التطرف الديني وهي بنظره ترجع بسبب ((أهمال حكومات المنطقة مسالة التنمية الشاملة لعقود من الزمن فانتجت أقتصادا مشوها ، وهياكل أقتصادية متأرجحة ، ومضطربة ، وحتى الاموال المستولى عليها بات أستثمارها يواجه شكلا من أشكال التمييز في الدول الغربية ، فأصبحت الدول الخليجية ، والمستثمرون العرب غير قادرين على توظيفها لافي موطنها الاصلي ولافي أستثمارات خارجية حقيقية ، لانها معرضة للمصادرة وبالتالي أصبح من السهل أن تتدفق على شكل تمويلات للتنظيمات الارهابية ، وذلك هو الذي يفسر أن هناك عددا من الاثرياء يقودون تلك المنظمات ويجندون قواعدها من المحرومين))(١).

ويرى مرهون أن العامل الامريكي له أثر في نمو التطرف الديني ، لان السياسة الغربية والامريكية لها نوع من ((أزداواجية المعايير التي تتبعها ، وضعف دور المؤسسات الدولية ، وفي مقدمتها الامم المتحدة في حل كثير من الصراعات في أنحاء عدة من العالم مثل قضايا التحرر العادلة في فلسطين وكشمير وأيرلندا مما أعطى أنطباعا بغياب العدالة الدولية))(٢)وهي بالتأكيد ستعمل على زيادة الاحتقان ، والتوتر الداخلي في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي كرد ، وأنعكاس تجاه القضايا الساخنة من المنطقة ، لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين ، وكذلك تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق ، والوجود الامريكي في منطقة الخليج العربي بصورة عامة.

ويبدو مما سبق ذكره أن طبيعة دول مجلس التعاون الخليجي تمتاز بعدة أشكاليات ، وقضايا عميقة أعطت لهذه المنطقة عدة متغيرات ساهمت في تشكيل بيئة داخلية أعطت مجالا لنمو بعض القضايا التي تعرقل من النمو الديمقراطي ، والاصلاح السياسي ، وهذه الحالة تلاقت مع متغيرات الربيع العربي الذي وصلت نتائجه ، وتداعياته الى داخل الجسد السياسي ، والاجتماعي الخليجي ، حيث أحدثت عدة أنعكاسات سيتم تناولها لاحقا.

---

(١)عبد الهادي مرهون، الارهاب في الخليج، موقع الحوار المتمدن ، العدد١١٧٤١، ٢٠٠٥/٤/٢١، ص٢.
(٢)المصدر نفسه.

- ب -

أنعكاسات الربيع العربى على دول مجلس التعاون الخليجى

أولا-الانعكاسات السياسية:-

-حدوث طفرة فى تفكير المواطن الخليجى

لاشك أن الربيع العربي أثر على تفكير المواطن الخليجي الذي عاش داخل دول مجلس التعاون الخليجي ، وخاصة الذي ينتمي الى الفئات التي تعاني من التهميش ، والتغييب السياسي ، والاقتصادي لابتعادها من دائرة صنع القرار ، حيث أدى غياب ((العدالة الاجتماعية ، وكبح جماح التنمية ، فضلا عن الركود ، والجمود ، لكنه بلا أدنى شك حفز الذاكرة ، وحرض الواقع على أستعادة المشروع النهضوي العربي ، بأعتبار أهدافه لازالت مطمحا تسعى الشعوب العربية للوصول اليهما وتمثل مشتركا عربيا ، وأنسانيا ، وشعبيا على المستوى العربي))(١)
وعليه كان المواطن الخليجي ينظر الى الثورات العربية في تونس ومصر على أنها الشرارة التي يمكن أن يستقبلها المحيط الخليجي لتنتزع الرواسب السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، التي علقت به ، وجعلته يحتاج الى جرعة تنشيطية لاعادة ترتيب علاقته بالحاكم ، والمؤسسة الرسمية الخليجية ، وعليه وصل تفكير المواطن الخليجي أثناء أستقباله للتظاهرات العربية ، وهي تعيش لحظة ثورية خليجية ((تنبؤية ولم يكن الامر صدفة أو أشارة غامضة جاءت من الخارج ، وأن بدا مفاجأة ، لاسيما أيقاعها السريع ، وكانت قد تكشفت على نحو لم يسبق له مثيل العلاقة غير السوية بين الحاكم والمحكوم التي وصلت الى أنسداد أفق، والى طريق مسدود بتعاظم العسف ، وشح الحريات ، وأستشراء الفساد، فحانت لحظة الانفجار ، حين أندلعت الثورات العربية الواحدة تلو الاخرى))(٢).وعليه فأن المواطن الخليجي بدأ يفكر بمبادى((الحرية ، والمساواة ، والعدالة الاجتماعية وكل مترادفات هذه المطالب المشروعة وماتحمله من قيم أنسانية متقدمة هي التي حملتها الثورات الشعبية الى الشارع وأطلقت سراحها من مخزون الكتب ، والادبيات السياسية ، والوجدان العربي ، حيث كانت حبيسة في الصدور على أمتداد عقود من الزمن))(٣)
ونتيجة لهذا التحول في تفكير المواطن الخليجي بأحقية مطالبة في الاصلاح ، والتغيير السياسي ، وضرورة أيصال مطالبه الى صانع القرار الخليجي((بحيث تقنع أو يجب أن تقنع صاحب القرار السياسي أي السلطة السياسية الحاكمة بجدية المطالب المطروحة ، وضرورة الاستجابة لها ، والتفاعل معها كحقائق قائمة ، ومتغير جديد في العلاقة بين الحاكم والشعب))(٤).

---

(١)د.عبد الحسين شعبان ، العرب والجوار والعالم ، من بحوث المؤتمر السنوي العاشر لمؤسسة الفكر العربي الذي عقد في دبي ، دولة الامارات العربية المتحدة، ٥-٢٠١١/١٢/٧، (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١١) ، ص٨.(٢)المصدر نفسه.

(٣)عبلة محمود أبو علبة، الثورات العربية :مقدمات للتحول الديمقراطي ، من بحوث المؤتمر السنوي العاشر لمؤسسة الفكر العربي،المصدر نفسه، ص٢.

(٤)المصدر نفسه.

وأخيرا لابد من الاشارة أن ربيع الثورات العربية لم يتأثر بها المواطن الخليجي الثري والذي له علاقات حميمة مع السلطة والحاكم مهما كان طبيعة حكمه لكن المواطن الخليجي العادي الذي ينشد التغيير والاصلاح أدرك أن هناك نوع من التحالف بين ((الاستبداد السياسي ورأس المال على أمتداد أكثر من نصف قرن على حساب التنمية الشاملة وما أنتجه هذا التحالف من تغييب للديمقراطية ، والمشاركة الشعبية التمثيلية في القرار ، وأتساع حجم البطالة بين القادرين على العمل وأتساع مساحات الفقر والهوة الطبقية والاجتماعية الواسعة بين الاغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد))(١).

- مشاركة المواطن الخليجي في الاحتجاجات الشعبية

لقد نقلت وسائل الاعلام التظاهرات التي أدت الى أسقاط النظام التونسي والمصري ، وأصبحت الصورة أمام المواطن الخليجي فيها نوع من الفضول لتسخير هذه الوسيلة لمجابهة الانظمة الشمولية ، الملكية ، الوراثية في منطقة الخليج العربي.وقد تنوعت الاحتجاجات الشعبية الخليجية وفي هذا الاتجاه يؤشر الباحث الاميركي (أنتوني كوردسمان)أستاذ كرسي الاستراتيجيا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن طبيعة مثل هذه الاحتجاجات في المملكة العربية السعودية ، إذ يقول في ذلك ((قام مثقفون ، وشبان سعوديون معتدلون بأرسال رسائل ، وعرائض ودعوا الى أصلاح يجري على نحو أسرع ، وسار عدد قليل من النساء السعوديات في تظاهرة ، بينما أدت أصوات أكثر تطرفا الى أيام غضب على غرار الدعوات في تونس ، وليبيا ، وأن كانت ذات نتيجة قليلة المغزى ، ولاتتعدى تظاهرات رمزية ، وأستطاعت أقناع حوالي٤٦٥ سعوديا بتوقيع صفحة يوم غضب على الفيسبوك ، وقد سارت تظاهرات صغيرة بمشاركة شيعة في المنطقة الشرقية ، لكنها أقتصرت الى حد بعيد على القطيف ، ولم تشتمل المدن الكبيرة ، والمرافق النفطية على الساحل))(٢).

ويضيف كوردسمان ((لاتعبر أقلية صغيرة ذات صوت عال عن راي شعب بكامله ، ان دعوات سعوديين الى الاصلاح تقف في وجه رجال دين ، وسكان محافظين للغاية في دولة يشكل التغيير فيها حرجا بالنسبة الى التطور الاقتصادي ، والسياسي ، والاجتماعي))(٣).

---

(١)المصدر نفسه، ص٢.

(٢)أنتوني كوردسمان ، أستقرار السعودية في زمن التغيير ، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٨٩، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/يوليو٢٠١١) ،ص١٢٤-١٢٥.

(٣)المصدر نفسه، ص١٣٥.

- التشكيك الشعبي الخليجي في شرعية الدولة

أعطى الربيع العربي مجالا للمواطن الخليجي ليبحث عن شرعية الدول الخليجية التي لازال يحكمها منذ مئات السنين نفس الاسر ، والعوائل ، والمشايخ ، وأمتداداتهم العائلية بدون مشاركة واسعة من قبل المجتمعات الخليجية التي تضم العديد من النخب التكنوقراطية التي يمكن أن تشارك في عملية صنع القرار ، إذ لازالت الدولة الخليجية تهيمن على دائرة صنع القرار ، وتحاول كسب ولاء المتنفذين ، والتجار ، ورؤوساء ، وشيوخ القبائل وعليه ((أضحت حماية الملكية الخاصة ، والسلامة الشخصية في المناطق القبلية شأنا عائليا الضعيف يطلب حماية القوي ، أشكال الاستثمار وأرساء العقود العام على الاشخاص تتم وفقا للمحسوبية، أن النخب الحاكمة تدير موارد الدولة بما يكفل أمنها لابما يكفل الامن القومي وحماية المواطنين))(١)لقد أضحى المواطن الخليجي يعيش في أشكالية حاضرة ، ليكون مستقبله مشوشا بعد أحداث الربيع العربي لان أجداده وأبائه كانوا قد عاصروا الاسر الحاكمة لدول مجلس التعاون الخليجي ، ووصل الحكم اليه ولم يتغير شي ، بل ظل الحكم محصورا بيد عائلة الحاكم والامير ، لان الاسرة التي ينتمي اليها الحاكم أو الامير وحسب الباحث البحريني عبد الرحمن النعيمي((ترى أنها القبيلة المهيمنة في تلك المنطقة فأعتبرت نفسها فوق المجتمع لاحقا ، ولها أمتيازات يتوارثها الابناء عن الاباء ، وأن الارض ما عليها وماتحتها ملك للاسرة الحاكمة ، يحق لها المصادرة ، والاستيلاء على أراضي المواطنين تحت ذريعة الفتح أو النصر على القبائل الاخرى ، وأعطت لنفسها حق التصرف بحرية المواطنين الاخرين سواء بتقريبهم اليها أو حرمانهم من المواطنة أو الابعاد أو المصادرة أو التضييق عليهم في سبيل العيش وعرف سلوكها بالتمييز القبلي أو الطائفي أو العرقي))(٢).

ثانيا-الانعكاسات الاقتصادية

-حدوث بعض الاصلاحات الاقتصادية الخليجية

حاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن تحدث بعض الاصلاحات الاقتصادية المحدودة من أجل التخفيف من أعباء تأثير الربيع العربي ، فعلى سبيل المثال لاالحصر فقد رفعت دولة قطر الرواتب الاساسية والمزايا الاجتماعية للموظفين المدنيين العاملين في القطاع الحكومي بنسبة٦٠% وأزدادت رواتب العسكريين بما يصل الى١٢٠% من الراتب الاساسي وبنسبة ١٢٠% من العلاوة الاجتماعية، علما بأن قطر لم تشهد مظاهرات أحتجاجية سياسية أو أجتماعية(٣).

---

(١)عادل مجاهد الشرجبي، أزمة عجز الدولة وخطر أنهيارها (حالة اليمن)، في وجيه كوثراني، أزمة الدولة في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٩٠، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣-١٠٤.(٢)عبد الرحمن النعيمي، مطلب الديمقراطية وحقوق الانسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

(٣)حمزة عليان، دلالات التغيير لم تصل بعد ــــ ربيع من نوع أخر في الخليج العربي، صحيفة الوسط(مملكة البحرين) العدد٣٤١٥، ٢٠١٢/١/١٣، ص٢.

- تغيير معادلة التوجه الى الاحتجاجات الشعبية من دوافع الفقر الى الرفاه الاقتصادي.

في تأريخ الثورات الشعبية في العالم يشار أن من أسباب تلك الثورات هو الواقع الاقتصادي المنهار في المناطق التي أندلعت فيها تلك الثورات بسبب حالة الكفاف ، والعوز ، والفقر ، إذ تدفع تلك العوامل الشعوب الى الخروج الى الشوارع للمطالبة بتوفير لقمة العيش لعموم الشعب ، وعدم أحتكارها لفئة محددة من الشعب.

وبالرغم أن دول مجلس التعاون الخليجي أجتاحتها المظاهرات الشعبية العارمة ليس من أجل توفير لقمة العيش فحسب ، لكن بدت تلك المطالب الشعبية أنها تجاوزت ذلك الى مستوى التغيير والاصلاح ومزيد من الديمقراطية ، ومن مفارقات القدر ان هذه التظاهرات حدثت في دول قيل عنها أنها ذات ثوب ديمقراطي متميز عن غيرها من دول المجلس (مملكة البحرين، الكويت) حيث أنه ((قيل أن الديمقراطية هي أبنة الرفاه ، بيد أن هذه المقولة معكوسة تماما في منطقة الخليج العربي الجزروية حيث لم يقود الرفاه الى ديمقراطية حقيقية أبدا وظل الفكر السائد أن الثروة هي القوة وأن تركيز الثروة في أيد قليلة يعني أن مجموعة صغيرة فقط ستكون قادرة على ولوج السياسة ، في حين أن جمهور الناس ممن يفتقرون الى الاستقلال الاقتصادي يفتقرون الى الموقع المناسب لممارسة حقوقهم السياسية))(١)وفي ظل الرفاه الاقتصادي في منطقة الخليج العربي الذي نال جزءا يسيرا من الشعوب الخليجية إلا أن هذا الرفاه أنتعش فيه نخب فكرية ، وأكاديمية ، لكن هذه النخب لم تصل الى مستوى الاثراء الفاحش التي تمتاز به الاسر الخليجية الحاكمة ، لذلك لم يبطل الحياة الكريمة نوعا ما لتلك النخب أن تخفي مطالها بالتغيير ، وهيكلة مؤسسات الدولة نحو التداول السلمي للسلطة الذي عكس مطالب الشعب عموما وليس الارتهان الى الحكومات ، وعطايا ، وهبات الحاكم التي يمنحها الحاكم وفق مزاجه وهواه وتبعا لذلك كان هناك بعض المعوقات التي تصطدم بأكتمال تنفيذ مبادى الديمقراطية في الراي والراي الاخر وحكم الشعب لنفسه عبر المشاركة في عملية صنع القرار ، حيث أنفجرت تلك المظاهرات ، وأيدتها صفوة المجتمع ، والجامعات في دول مجلس التعاون الخليجي ، لاسيما أن الجميع كان قبل أندلاع المظاهرات يعاني من بعض التحديات حيث كانت ((المطالبات بالديمقراطية ، والتغيير من النظم الابوية التوتاليتارية الى حيث التعددية والدولة البرلمانية تصطدم مباشرة بالعديد من الاسس ، والمبادى الاشتراكية مثل قيم المشاركة التعاونية ، وتوزيع الثروة ، والتصنيع ، وأستدعاء صورة العدالة ، والمساواة في التأريخ الاسلامي ومن ثم كان طبيعيا أن يتم تعطيل المشروعين الديمقراطي والاشتراكية ومع علو شأن المقدس من التراث الاجتماعي القيمي وفي مقدمته الدين والمعتقد كان التيار السلفي الاصلاحي يسدي خدمة جليلة للحكام من حيث لايدري وفق منطق القوانين الاستثنائية في التأريخ)) عندما يشن هجوما ضاربا على التفسير العلمي المادي((الاشتراكية))

---

(١)فتحي العفيفي، الخليج العربي :أشتراكية جديدة وعولمة بديلة دراسة في المستقبل التأريخي، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٤٠، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، حزيران/يونيو٢٠٠٧) ، ص٧٣.

دون أدنى أهتمام حقيقي بقضايا الشعوب المسحوقة ، وبالتالي تغذية المنحى التسلطي للدولة ، فيما اليسار كان قد وقع عمليا بين المطرقة والسندان ، وغصت المجتمعات العربية الخليجية في حال من التخلف ، والتبعية ، والطبقية ، والاغتراب ، وعدم القدرة على مواجهة تحديات العصر))(١).

ثالثا-الانعكاسات الثقافية

- تنامي تيار خليجي من الشباب يدعو الى مغادرة القيم التقليدية

بعد أن خرجت الجماهير العربية في تونس ، ومصر في مظاهراتها ، ومانتج عنها أسقاط النظم الديكتاتورية فيها. ضمت الجماهير التي طافت الشوارع الخليجية مجاميع الشباب للمطالبة بالاصلاح السياسي ، والتغيير ، وبرز هناك دور للشباب في تلك الاحتجاجات ، بالرغم أنهم ((لايملكون التجربة الكافية ، ولاهم منظمون في حركات تؤهلهم لان يلعبوا الدور الذي يعتبرون بحق أنه هو دورهم الاساس في التغيير..إن الوعي الذي بدأ يرتقي من صفوف هولاء الشباب ، والكفاحية المقترنة ، والشجاعة ، وبالاستعداد النادر المنال لتقديم التضحيات سيؤهلهم بالتدريج وأن يلعبوا هذا الدور إن لم يكن في المستقبل القريب وفي مستقبل قادم))(٢).
لقد طالب الشباب الخليجي بالتغيير ، والاصلاح بالرغم من تأثيرات المجتمع ، وأسرهم عليهم الذين عاشوا في ظل مهادنة النظم الخليجية ، وعدم الاعتراض على النظم الشمولية لها طيلة السنين الماضية ، لكن الشباب كسروا هذه القاعدة وفق القيم التقليدية لمساندة الحاكم والاسر الحاكمة ، وقد تفاجأت النظم الخليجية بهذا الاندفاع الشعبي للاعتراض على طريقة الحكم في دول المجلس بالرغم أن الشباب ((عبر تحليلات علماء الاجتماع ، والسياسة، والاقتصاد ، وتحليلات علماء السكان من خلال أعتبارهم ظاهرة مؤثرة في الحراك الشامل للامة في المجالات التنموية ، وفي الجوانب العلمية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، وكمتغير وكمغير أساسي للمجتمع برمته ، وكعنصر ثائر ونهضوي ومدرك لما يجري))(٣).

- تبادل الافكار بين الشباب الخليجي والعربي أثناء الربيع العربي

لاشك أن الشباب بعنفوانهم ، وحماستهم ، وفضولهم لمعرفة مايجري في الدول العربية التي قامت فيها الثورات الشعبية كانوا يبحثون عن المعلومة الدقيقة لمعرفة مايجري هناك ، وأستثمروا وسائل الاتصال الاجتماعي (الفيسبوك، التويتر الخ) للتواصل مع شباب الثورة في تونس ومصر عبر تلك الوسائل ، وبدأ الشاب الخليجي يقارن بين وضعه في المنطقة الخليجية وأسباب، ماحصل

---

(١)المصدر نفسه، ص٧٢.
(٢)كريم مروة:أي مستقبل للعالم العربي في ظل الثورات العربية المعاصرة؟، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٤٠، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، خريف٢٠١١) ، ص٤٧-٤٨.
(٣)وصال العزاوي، الثورات العربية وأستحقاقات التغيير، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٩، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢.

فـي تلـك البلـدان ، وبـدأ يـتلمس مكـامن الثـورة ، والانقـلاب علـى الواقـع المريـر ، وراى أن المحيط الخليجي يحفل بالعديد من التشابه في المعضلات التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي مع سابقها في الدول التي حدث فيها الربيع العربي ، حيث أدرك الشباب الخليجي مدى معاناته خاصة أنـه يفتقـد ويعـاني مـن الاقصـاء ، والتمييـز ، والتهمـيش ممـا جعلـه يسـخط علـى الاوضـاع الراهنـة خاصة أنـه يعـاني مـن البطالـة التـي تعد مـن أهم المشـاكل التـي يعانيهـا الشـباب ، أضـافة الـى تـدني مستوى الاجور ، وسوء ظروف العمل ، والاهم مـن كل ذلك يعـاني الشباب الخليجي مـن أقصـاء سياسـي واضـح حيـث أدى غيـاب الحريـات السياسية ، والمدنيـة ، وعـدم وجـود الاحـزاب التـي تحتضنهم لينتظموا مـن خلالهـا ، وعدم فعاليـة منظمـات المجتمـع المـدني التـي غالبـا مـاتكون تحت هيمنــة الـسلطات الرسـمية الخليجيــة ، والانتهاكـات فـي حقـوق الانـسان أدى الـى أنـصرافهم عـن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية (١).

وهكـذا أصـبح الانترنيـت مـن خـلال شـبكات الاتـصال الاجتمـاعي عونـا للـشباب الخليجـي ليواصـلوا أتصالاتهم مع نظرائهم في المنطقة العربيـة التـي حدثت فيهـا الثـورات ، والانتفاضـات وبـذلك يمكـن ((للانترنيت ، وبقية الاليات الاتصالية أن تكون أدوات رائعة في التحول الديمقراطي وذلك بأضـافة أبعاد جديدة لحرية التعبير ، والعمل السياسي))(٢).

ونـستنتج ممـا سـبق ذكـره أن الربيـع العربـي قلـب كـل الاحتياطـات التـي كانـت دول مجلـس التعـاون الخليجي قد أتخذتها خلال سني حكمها السابق لتجنب الاضطرابات والاحتجاجات ، وأصبحت حركـة الجماهير الشعبية لهـا صـدى داخـل الانظمـة الخليجيـة التـي سـارعت بـأجراء تقـدير موقـف لاحتـواء التظـاهرات ، والاحتجاجـات الـشعبية خاصـة فـي المجـال الاقتـصادي ، إلا أنهـا كـسبت الكثيـر بعـد أن حافظـت علـى بقائهـا فـي سـدة الحكـم سـواء كـان ذلـك بـالترغيـب أو بـالترهيـب ، غيـر أن هـذه الاحتجاجات ستظل علامة فارقة في تأريخ المنطقة الخليجية ، لان القادم قد يعطي أبعادا جديدة قد لاتـستطيع الانظمـة الخليجيـة اللحـاق بهـا مـالم تنتبـه الـى مطالـب الـشعوب الخليجيـة الـساعية نحـو أجراء هزات حقيقية في سدة الحكم ، وجعل المـواطن الخليجي يشعر بأنـه جـزء مـن عمليـة صـنع القرار ، وعدم تغييبـه سـعيا للحفـاظ علـى الوحـدة الوطنيـة ، وعـدم أنفـلات الامـور مـن عقالهـا نحـو المستقبل المجهول.

---

(١)أحمد تهامي عبد الحي ، المفاجآت الادراكية لجيل الثورات العربية تحولات أستراتيجية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، عدد أبريل ٢٠١١، ص١٥ ، نقلا عن المصدر نفسه.

(٢)فيليب سيب ، تأثير الجزيرة كيف يعيد الاعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية، (الدوحة ، بيروت ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم (ناشرون)مطابع الدار العربية للعلوم ، ٢٠١١) ، ص٦٤.

-ج –

مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد الربيع العربي

أصبح من الواجب العلمي والاكاديمي أستقراء أفاق المستقبل بعد الاحتجاجات الخليجية الاخيرة في عام ٢٠١١ لان هذا الاستشراف سيرجح الصورة المستقبلية التي ستكون عليها المنطقة لانها ستكون الخيارات التي يمكن أن تختارها الانظمة الرسمية الخليجية حسب حجم الاستجابة لكل سيناريو منها وطبيعة التعامل الرسمي الخليجي معه.

أولا- سيناريو التعاطي الخليجي مع الربيع العربي

أن هذا السيناريو قد حدث فعلا ، حيث سارعت النظم الرسمية الخليجية الى أتخاذ عدة أجراءات لاترتقي الى مستوى الاصلاح السياسي ، لكنها تنزوي نحو المعالجات الوقتية غير المنظورة لاحتواء غضب الجماهير الخليجية التي سئمت من بقاء الحكام في مناصبهم لعشرات السنين ، وتحكم أسرهم بمقاليد الحكم والسياسة والاقتصاد ، لذلك سعت الانظمة الخليجية الى التعاطي مع الربيع العربي خليجيا ، وبذلك أثبت هذا السيناريو فعاليته وبخاصة منذ الوهلة الاولى للاحتجاجات الشعبية الخليجية.

ثانيا- سيناريو التقاطع الخليجي مع الربيع العربي

إن هذا السيناريو كان له نصيب من النجاح وخاصة في النموذج البحريني ، إذ قابلت السلطة في المملكة المظاهرات الشعبية بالعصا الغليضة ، وصورت الامر على أنه جاء بفعل تحريك أقليمي مصدره ايران ، بل صعدت الامر عندما أستنجدت بدرع الجزيرة ، وأستقدمت الارتال العسكرية الى المملكة تحت ذريعة أستتباب الامن البحريني الذي يمثل أولوية خليجية بسبب أن أنحداره ، وتراجعه سيعطي نصيب لنظرية الدومينو للتطبيق في الارض الخليجية ، وسيسحب الانهيار الامني البحريني البساط من الانظمة الخليجية الاخرى لينتقل الانهيار الامني الى باقي دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى.

ثالثا- سيناريو الجمع بين التعاطي وعدم التعاطي الخليجي مع الربيع العربي

يبدو أن هذا السيناريو كان يغلف البيئة الخليجية بأجمعها ، إذ أن تنوع ردود الفعل الشعبية الخليجية أزاء الربيع العربي ، وأشتداد التظاهرات في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وتضاءلها في الدول الاخرى جعل الانظمة الخليجية الرسمية تختلف في تعاطيها مع الاحتجاجات الشعبية الخليجية ، وهذا الاختلاف فسح المجال ليكون هناك أكثر من موقف رسمي خليجي أزاء تلك الاحتجاجات ، فالبعض من النخب الفكرية ، والاكاديمية الخليجية أعطى جرس أنذار حقيقي للانظمة الرسمية الخليجية على عدم أكتمال توجه الدول ، والممالك الخليجية نحو قطار الاصلاح السياسي ، وأستهجن البعض الاخر حجم القوة التي أستخدمت للقضاء على التظاهرات الشعبية الخليجية ، والبعض الاخر وضع الانظمة الرسمية الخليجية في خانة الاختبار عبر تذكيرها لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها لتنضيج أنظمتها من الفساد ، والمحسوبية ، والعقلية العشائرية ، لابل أن بعض النخب الاكاديمية الخليجية وضع النقاط على الحروف عندما نبه حكام المنطقة

بضرورة وحتمية التداول السلمي للسلطة أو على الاقل تقييد صلاحياتها سعيا للحفاظ على السلم الاهلي الخليجي على أقل تقدير.

الخاتمة:-

لقد أثبت هذا البحث أن دول مجلس التعاون الخليجي تعيش أزمة حقيقية لاثبات وجودها الذي ترامى على سدة الحكم مئات السنين عبر الانتباه لواقع أنظمتها ، وواقعها السياسي ، والاقتصادي والاجتماعي ، والثقافي ، والديني ، وما حمل ذلك من تربة خصبة لبروز الاحتجاجات الشعبية الخليجية التي وجدت في الربيع العربي فرصة لاثبات دور الجماهير في العملية السياسية الخليجية التي أحتكرتها الانظمة الرسمية الخليجية لعقود خلت ، لذلك أثبتت الجماهير الخليجية حضورها الفعال في الشارع ، وضغطت على النظم الخليجية للانتباه الى مطالبها التي أستمرت لعشرات السنين المنادية بالتغيير الجذري في أسلوب الحكم ، وعملية تدوير السلطة ، ومدى مشاركة الجماهير في ذلك ، لان التمسك والدائرة الضيقة للحكم ، وحصرها بالعوائل ، والمشايخ حرم الجماهير من أداء دورها الذي تنتظره منذ مئات السنين ، وجعل الانظمة الرسمية الخليجية تطرح عبر وسائل عديدة اولويتها في البقاء في الحكم للسنوات القادمة ، إلا أن هذه الفرضية بدأت تهتز بعد أن أثبت الشارع الخليجي أمكانية فورانه في أية لحظة نحو أحداث التغيير التي قد تسحب المنطقة نحو الاحتراب الداخلي بين السلطة والشعب ، وهذه أكبر أشكالية اذا ماوقعت ستنسف النموذج الخليجي في البناء المدني ، والحضاري ، وسيجعل هذه المنطقة واحة مهجورة تكتنفها الحساسيات القبلية ، والاثنية ، والطائفية التي يمكن أستيعابها بالحكمة ، والتروي ، ومنح الجماهير وزنا أكبر في عملية صنع القرار الخليجي لانه الطريق الاسلم للمنطقة منعا من الانجرار نحو هدم تجربتها في الحياة التي تحتاج الى تصحيح المسارات في المستوى السياسي ، ليعم الامن والسلام في ربوع المحيط الخليجي بأكمله..

الفصل الثالث
مستقبل النفوذ الخليجي
فى المنطقة العربية بعد الربيع العربى

١.موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الازمة السورية بعد أحداث الربيع العربى٢٠١١*

تمهيد:-

بعد أن تبلورت أحداث الربيع العربي عام٢٠١١ وسقطت أنظمة زين العابدين بن علي ، وحسني مبارك ، والقضاء على نظام معمر القذافي ، وقبول الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بالمبادرة الخليجية للتنحي عن السلطة للمعارضة اليمنية ، وأشتعال الشارع العربي بالمظاهرات المطالبة باجراء الاصلاحات الداخلية ، لم تكن سوريا بعيدة عن تلك الاحداث ، حيث أصبحت الساحة السورية وخاصة شوارعها مربطا للتظاهرات المطالبة بالاصلاحات ، وحصل أحتكاك واضح بين السلطة السورية والشعب تطور الى مرحلة أستخدام السلاح من قبل الاجهزة الامنية ، والعسكرية السورية تجاه المتظاهرين الذين ينادون بالديمقراطية ، وأصلاح الاحوال السياسية ، والاقتصادية التي تعصف بسوريا ، وسقط الكثير من الضحايا جراء ذلك.

ونقلت الفضائيات العربية والاجنبية ، ووسائل الاتصال عبر شبكات (الفيسيوك) ، و(التويتر) سقوط لمزيد من أبناء الشعب السوري جراء معاملة السلطات السورية العنيفة ضد المتظاهرين التي تدعوهم(بالمتمردين)، وحاولت توظيف وسائل الاعلام الحكومية السورية في هذه القضية بأستخدام أسلوب عرض أعترافات قالت دمشق أنها عناصر حاولت زعزعة الامن الداخلي السوري.فضلا عن عرضها لمراسيم تشييع عناصر أمنية بفعل المواجهات العنيفة في سوريا.
ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت من الاوساط العربية التي كانت تنشغل بما يحدث داخل الساحة السورية ، وصدرت عدة مواقف خليجية بعضها توصف بأنها تقتصر على الادانة والاستنكار جراء أستخدام السلطة في دمشق للقوة المفرطة مع المتظاهرين ، وأخرى أفصحت عن خطاب أخر يتمثل بضرورة أجراء الحكومة السورية المزيد من الاصلاحات ، وتلبية مطالب المتظاهرين ، أما الموقف الخليجي الثالث فكان خطابه قويا ، وحادا بحيث طالب القيادة السورية بالتنحي عن السلطة ، وضرورة أجراء تداول سلمي للسلطة.

*أصل هذا البحث منشور في مجلة((شؤون أستراتيجية))، العددان٣٥-٣٦، (عمان ، مركز عمون للدراسات ، حزيران٢٠١٢).تحت عنوان((موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الازمة السورية)).

وبالرغم من تنوع المواقف الخليجية ، إلا أن التطور الجديد هو رئاسة الوفد المفاوض الممثل للجامعة العربية مع سوريا في نوفمبر ٢٠١١ من قبل الشيخ حمد بن جاسم رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري علامة فارقة في الموقف الخليجي ، لان تزعم دولة خليجية صغيرة في أقصى نقطة من الخليج للمبادرة العربية هو يمثل عامل للضغط على سوريا لانتهاج حملة من التغييرات الداخلية لفك الاختناق السوري الداخلي كنوع من التجاوب مع مطالب المتظاهرين في المدن السورية، وهو موقف ملفت للنظر على دخول اللاعب الخليجي عملية صنع القرار العربي من خلال بوابة الجامعة العربية.

ولعل هذه التطورات حتمت على الباحثين ، والمراقبين أيلاء الموضوع أهمية خاصة ، نظرا للموقف الخليجي المتصاعد تجاه سوريا ، وفي هذا الاتجاه خصص هذا البحث بهدف تحقيق عدة غايات أولها قراءة الموقف الخليجي ، والغوص في دوافعه ، وكذلك يسعى البحث الى تحليل الموقف الخليجي ، وتوصيف أبعاده تجاه سوريا ، ناهيك أن البحث يسعى لطرح رؤيا مستقبلية للموقف الخليجي تجاه الساحة السورية.

إن قراءة الموقف الخليجي تجاه سوريا تكتنفه العديد من الاشكاليات ، وهي بالتأكيد يمكن حل رموزها من خلال حصرها ببعض التساؤلات المهمة التي تعبر عنها ، ومن أبرزها : ماهي دوافع الموقف الخليجي والسوري الواحد تجاه الاخربعد أحداث الربيع العربي؟ وماهي طبيعة الموقف الخليجي تجاه الازمة السورية؟وماهو مستقبل الموقف الخليجي تجاه سوريا؟

وبني هذا البحث على فرضية يحاول أثباتها مفادها((أنتهجت دول مجلس التعاون الخليجي موقفا متنوعا أزاء الاحداث ، والتطورات داخل الساحة السورية بعد أحداث الربيع العربي ، وتطور الموقف الخليجي في الاتجاه المتصلب ، للضغط على القيادة السورية لانتهاج صيغة لتحقيق المطالب الشعبية السورية في الاصلاح ، والتداول السلمي للسلطة)).

- أ -

دوافع الموقف الخليجي تجاه سوريا بعد أحداث الربيع العربي٢٠١١

من نافل القول أن تصاعد الموقف الخليجي والسوري فيما بينهما يحملان دوافع مختلفة لانتهاج سياسة خارجية تجاه بعضهما ، حيث يحمل كل واحد منهما دوافعه الخاصة ، ومبرراته للتحرك بموجب عدة متغيرات تنوعت بين دوافع أمنية وسياسية ، وسيتم أستعراض دوافع الجانبين على التتابع.

أولا:- دوافع الموقف الخليجي تجاه سوريا

- دوافع أمنية خليجية:-

ظهرت معلومات نشرتها مجلة (الوطن العربي) التي تصدر في باريس في الجزء الاخير من عام٢٠١٠ مفادها أن السلطات البحرينية أكتشفت شبكة بحرينية بحسب وزير الداخلية البحريني الفريق الركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة عددها(١٤) شخصا كانت تنوي القيام بعمليات تستهدف زعزعة الامن الداخلي البحريني لمناسبة العيد الوطني في السابع عشر من ديسمبر(كانون الاول)٢٠٠٩.(١)

والاكثر أثارة في الموضوع أن السلطات البحرينية كشفت من خلال أعترافات أعضاء الشبكة البحرينية أنها كانت تتلقى تدريباتها في ضواحي دمشق في منطقة (الحجيرة) السورية ، مما عزز من مستوى التنسيق الامني بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي الاخرى لاستخدام التعبئة الامنية بين صفوف الاجهزة الامنية الخليجية بهدف وضع خطة عمل مشتركة(٢).

وقد أكدت عدة مصادر إن المعسكرات السورية ((سرعان ماتحولت الى قضية خليجية ومصدر قلق لدول مجلس التعاون الخليجي التي تقاطعت تقارير أجهزتها مع المعلومات البحرينية ، وتقارير أجهزة أستخبارية غربية فوجئت بأن سوريا لم تتحول فقط الى ملجأ أمن للمتطرفين الذين يقصدون العراق بل باتت تلعب دورا في المنطقة في أستضافة معسكرات خاصة لتدريب شبان من دول الخليج))(٣).

- دوافع سياسية خليجية

كشف الباحث السعودي الدكتور (عبد العزيز بن صقر بن عثمان) رئيس مركز الخليج للابحاث في السعودية أبعاد الموقف الخليجي أزاء سوريا ، وتغيراته ، حيث كان في البداية بأمكانية معالجة القيادة السورية للازمة الداخلية بروح من الحكمة ، والتروي ، لكن تطورات الموقف الحكومي السوري جعل دول الخليج في تطور مرادف مع التطورات الداخلية السورية إذ يقول في ذلك((بأعتقادي إن الدور الذي لعبته دول مجلس التعاون فيما يتعلق بليبيا هو دور أساسي ، فهي التي بدأت ، وعرضت فرض الحظر الجوي ، وكذلك الامر فيما يتعلق بالمبادرة الخليجية أنطلاقا من أهمية اليمن (يقصد بالنسبة لامن دول الخليج) أما بالنسبة لسوريا فقد كان هناك نوع من

---

(١)معسكرات سورية لتدريب شبكات خليجية، موقع أنا المسلم، ٢٠١٠/١١/١٨، ص٢.

(٢)المصدر نفسه.

(٣)المصدر نفسه.

القناعة بقدرة النظام السوري على التعامل مع الموقف ، وتجاوز الازمة ، والاستفادة من الدروس فربما كان هناك رغبة في عدم تصعيد الموقف بالنسبة لسوريا ، لكن الامور وصلت الى مرحلة وجدت فيها دول مجلس التعاون بأن الانتشار الجغرافي فيما يتعلق بعمليات القمع قد توسع ، وأن الموقف الدولي قد تغير ، بصدور بيان من مجلس الامن الدولي أدان فيه العنف ، كما أن أدانات واضحة صدرت من قبل الولايات المتحدة، والاتحاد الاوروبي ، وتركيا ، ومعظم الاطراف الدولية من جهة ، ومن جهة اخرى رأت أن النظام السوري قد أنخرط في أستخدام العنف ، فقد يكون الدول الخليجية وجدت أنه لزاما عليها أن تصدر بيانا ، وأن تتحدث عن ضرورة أنهاء العنف ، والعمليات العسكرية ، وضرورة الوصول الى تفاهم بين الطرفين أي الشعب والنظام))(١).

ويرى الباحث السعودي سالف الذكر إن الموقف الخليجي يقرأ الوضع السوري بنوع من الواقعية في ضوء أستمرار النظام السوري بأستخدام القوة في معالجة الازمة الداخلية، لذلك لجأت دول الخليج الى تصعيد لهجتها معها ، لان الخليجيين يرون في كل الاحوال أن أحداث الربيع العربي ستصيب الجسد السياسي السوري ، نظرا لتطور مطالب الشعب السوري بضرورة الاسراع في التداول السلمي للسلطة ، إذ واجهت دمشق هذه المطالب بمزيد من فرض الحل العسكري ، مما عقد الموقف الداخلي السوري ، ويقول في ذلك ((في قناعتي إن هناك حالتين ، وفي كليهما أرى أن الوضع منتهي فاذا قدم النظام تنازلات ، وقام بأصلاحات جدية فلن يكون ذلك مرضيا بالنسبة للشعب السوري ، والخيار الاخر أن تستمر المواجهات ، والاستخدام المفرط للعنف ، وفي هذا ستكون نهاية للنظام السوري ، وفي كلتا الحالتين أرى بأنه بيد النظام السوري في الوقت الراهن الانسحاب ، وتغيير خطته ، وإيجاد البدائل لحقن دماء الشعب السوري ، وتوفير معاناة أضافية على الوطن العربي ، وعلى الامة ، وعلى الشعب السوري بالدرجة الاولى))(٢).

ويبدو مما سبق ذكره أن دول مجلس التعاون الخليجي رأت في الحراك الداخلي السوري مناسبة لاثبات حضورها في هذه القضية ، خاصة أنها قلقة من التوجهات السورية تجاهها بعد أزدياد النفوذ السوري ، لاختراق الساحة الخليجية خدمة لمصالحها أو مصالح أقليمية لها أجندات مشتركة معها ، لابقاء الجسد الخليجي مصاب بالوهن الامني لاستغلال ذلك لتوظيفه كورقة ساخنة في الصراع الاقليمي والدولي.الدائر في المنطقة.

---

(١)عبدة جميل مخلافي(مراجعة) ، الوضع في سوريا :لماذا تأخر قلق دول مجلس التعاون الخليجي، أذاعة المانيا الدولية (دويتشة فيلة)، ٢٠١١/٨/٦، ص٤.
(٢)المصدر نفسه.

ثانيا- دوافع الموقف السوري تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

-دوافع أمنية سورية:-

دعت الحكومة السورية دول الخليج لاعادة النظر في مواقفها التي دعت فيها الى وقف فوري لاعمال العنف ، والمظاهر المسلحة التي يتصدى لها نظام دمشق لاحتجاجات شعبية حاشدة مناهضة لنظام الرئيس بشار الاسد ، وذكر مصدر رسمي سوري إن بيان مجلس التعاون تجاهل بشكل كامل المعلومات ، والوقائع التي تطرحها الدولة السورية سواء لجهة أعمال القتل ، والتخريب التي تقوم بها جماعات مسلحة ، تستهدف أمن الوطن ، وسيادته ، ومستقبل أبنائه ، أو لجهة تجاهل حزمة الاصلاحات الهامة التي أعلن عنها الرئيس بشار الاسد في خطابه بتاريخ العشرين من يونيو/حزيران٢٠١١(١).

ودعا المصدر الرسمي السوري بالقول((إن الخروج من دوامة العنف الراهنة ، وصدق الرغبة في مصلحة سوريا يتطلب من الاشقاء العرب في مجلس التعاون الخليجي الدعوة لوقف أعمال التخريب ، وشجب العنف المسلح الذي تقوم به جماعات لاتريد للوطن السوري خيرا ، ويتطلب أيضا أعطاء الفسحة اللازمة من الوقت كي تعطي الاصلاحات المطروحة ثمارها))(٢).

- دوافع سياسية سورية:-

أكد الرئيس السوري بشار الاسد أنه لم يستخدم الحل الامني وأن مايجري أشبه بمعالجات دقيقة ، موضعية ، وأن الدقة ، والحيطة ، والحرص على عدم التوسع في العمليات حقنا لارواح الابرياء ، وهي من العوامل التي تؤدي الى التأخر في الحسم السريع ، وأكد أنه ماض في ملاحقة من أسماهم (المجموعات الارهابية) للقضاء عليهم ، وأنه في الوقت نفسه ماض في الاصلاحات(٣).

وشكك الرئيس السوري في الموقف الخليجي ، إذ وصفه بأنه ينطوي على نوع من التناقض ، إذ يقول في ذلك ((إن الموقف الخليجي مساند لنا في الخطوات التي تتخذها ، والاتصالات التي أتلقاها من زعماء الخليج داعمة لنهجنا ، ودعكم من المواقف التي تنقلها وسائل الاعلام)) مشيرا الى أن احدى الدول الخليجية((تتعامل معنا عبر أتجاهين مختلفين ، بل ومتناقضين ، الاول معارض من خلال مواقف ، وتصريحات مسؤولين ، بالاضافة الى تغطيات أعلامية تشوه الموقف السوري ، والثاني داعم لنا ، ولخطواتنا الاصلاحية من خلال الاتصال الدائم ، وأكرر كلمة الدائم من قبل زعيم هذه الدولة))(٤).

---

(١)سوريا تدعو دول الخليج لاعادة النظر في مواقفها، موقع CNN بالعربية ، ٢٠١١/٩/١، ص٢.(٢)المصدر نفسه.

(٣)هذه أسباب خلافي مع قطر، موقع الرؤية الاخبارية، القاهرة، ٢٠١١/٩/٢٤، ص٤.

(٤)المصدر نفسه.

وقد كشف الرئيس السوري أبعاد الموقف الخليجي وخاصة القطري منه ، إذ يؤشر ثلاثة أسباب للخلاف بينهما يعود بنظره الى ثلاثة أسباب وكما يقول((السبب الاول بدأ عندما فاجأني رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان باتصال هاتفي مطلع العام الحالي يبلغني فيه بأنه قادم الي في دمشق لعقد قمة ، وعندما طلبت منه أن نؤجلها لمزيد من الاستعداد ، والتحضير ، رد علي بأنه يتصل بي من الجو ، أي أنه في الطائرة متوجها الى دمشق ، وأن أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة في الجو أيضا قادما الى دمشق لعقد قمة ثلاثية ، قمت بالترتيبات اللازمة ، وعقدت القمة ، وطلب مني الشيخ حمد وأردوغان أن يستمر سعد الحريري(رئيس وزراء لبنان حينها) في منصبه، وأنهم يريدون مساعدتهما في تنفيذ هذه الرغبة ، طبعا تفاجأت بالطلب ، وشرحت لهما بعض تفاصيل الوضع اللبناني التي ربما غابت عنهما خصوصا أن الوضع الحكومي اللبناني كان يمر بمرحلة أنتقالية ، وأذكر أنني قلت لهما أيضا أن من أسباب عدم ميلي لقبول هذا الطلب أن المملكة العربية السعودية كانت أبلغتني أن سعد الحريري لايصلح في هذه المرحلة لان يكون رئيسا لوزراء لبنان ، أضافة الى أسباب اخرى تتعلق بالتركيبة اللبنانية الداخلية شرحتها لهما، وجرى نقاش طويل حول ذلك ، لكن الشيخ حمد غادر حينها دمشق غير راض عن الموقف السوري في هذا الشأن)) ، وأضاف الاسد إن ((السبب الثاني الذي أزعج قطر هو رفض سوريا تبني الموقف الخليجي ، وغالبية الدول العربية الخاص بدعم الثورة الليبية ، خصوصا أن قطر هي التي قادت الموقف العربي الداعم للثوار الليبيين ، في حين رفضت سوريا ذلك ، وبقيت داعمة للقذافي ، الامر الذي أزعج قطر ، وأثار حفيظتها من هنا نتحدث عن مواقف سياسية وخلافات في وجهات النظر لايجب في رأينا أن تؤدي الى قطيعة ، ولايمكن أن تعتبر تدخلا من طرفنا في الشؤون الداخلية لقطر ، لكن قطر تنفق مليارات الدولارات لدعم توجهات تغيير النظام في دمشق ، وهذا برأي السبب الثالث))(١).

وقد ظهرت معلومات تدعم مزاعم الرئيس السوري في مجال تدخل قطربصورة خاصة وبعض دول الخليج العربية بصورة عامة في الشأن الداخلي السوري ، إذ كشف مصدر في شركة ((ويسترن يونيون)) Western Union لخدمات التحويلات المالية أن فروع ، ومكاتب الشركة في العديد من دول العالم ، وبشكل خاص دول الخليج ، يجري أستخدامها لتمويل ((أنشطة غير شرعية)) داخل سوريا من وراء ظهر السلطات السورية وفق ((اليات غير مالوفة متفق عليها مسبقا مع أدارة الشركة مباشرة))(٢).

---

(١)المصدر نفسه.

(٢)ملايين الدولارات جرى تحويلها من الخليج الى سوريا لاستخدامات عبر ويسترن يونيون، صحيفة الحقيقة(لندن) ٢٠١١/١١/٢٤، ص١.

والاكثر من ذلك أكدت مصادر صحفية في لندن أن فروع ومكاتب الشركة في دول الخليج((نقلت خلال الاشهر الثلاثة الاولى من حركة الاحتجاج في سوريا (١٥أذار/مارس١٥-حزيران/يونيو)أكثر من ثلاثين مليون دولار(مليار ونصف مليار ليرة سورية تقريبا) ، وقد تضاعف هذا المبلغ خلال الاشهر الثلاثة اللاحقة))، وأكدت نفس المصادر ((أن محافظة درعا وحدها تلقت خلال شهر نيسان /أبريل ٢٠١١أكثر من٧ملايين دولار(٣٥٠مليون ليرة سورية) من أجمالي تلك المبالغ جاء معظمها من السعودية ، والامارات ، والكويت))مشيرة الى أن المبالغ المحولة لصالح الانشطة المشار اليها لاتشمل المبالغ التي يحولها المواطنون العاديون لاهاليهم وذويهم ، ولا الاموال الاخرى التي يجري نقلها الى الداخل السوري بطرق ملتوية أخرى))(١).
ويظهر لنا مما سبق ذكره أن القيادة السورية تبرر أستخدامها للقوة للحفاظ على الامن الداخلي ، لكن توسع التظاهرات ، وتشابه المطالب الشعبية السورية في الاصلاح السياسي ، والاقتصادي ، قلل من الحجج الحكومية السورية الامنية ، وأبرز حالة تغير في المزاج السياسي للمواطن السوري الذي تأثر بهبوب رياح الربيع العربي عليه ، مما جعل الطرفين القيادة السورية والشعب يتمسك بمطالبهما ، فالحكومة السورية تبرر أستخدام القوة للحفاظ على سوريا ، ومنع أي أختراق أمني للجسد السياسي السوري ، والمطالب الشعبية السورية ترى في القوة الحكومية السورية مبررا للتمسك أكثر بالتداول السلمي للسلطة ، والتخلص من هذه المعاناة بأي شكل من الاشكال حتى لو أستمرت هذه الحالة زمنا غير قصيرا لتحقيق مطالبهم.

- ب -

طبيعة الموقف الخليجي تجاه الازمة السورية

أنقسم الموقف الخليجي من الازمة السورية الى ثلاثة أقسام الاول ينطوي على الاستهجان ، والادانة لاستخدام القوة تجاه الشعب السوري ، والثاني طالب بأجراء الاصلاحات الداخلية ، والثالث طلب بشكل صريح تغيير النظام ، وسيتم تناولهما تباعا.

أولا- الاستهجان والادانة الخليجية لاستخدام القوة تجاه الشعب السوري

أعربت دول مجلس التعاون الخليج العربية عن حزنها من أستمرار نزيف الدم في سوريا، في الوقت الذي أكدت فيه حرصها على أمن ، وأستقرار ، ووحدة الدولة العربية التي تشهد أحتجاجات شعبية ، حاشدة ، مناهضة لنظام الرئيس بشار الاسد، ودعت الدول الخليجية في بيان صدر عن الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الى الوقف الفوري لاعمال العنف ، وأي مظاهر مسلحة، ووضع حد لاراقة الدماء ، واللجوء الى الحكمة ، وأجراء الاصلاحات الجادة، والضرورية

---

(١)المصدر نفسه.

بما يكفل حقوق الشعب السوري ، ويصون كرامته ، ويحقق تطلعاته(١).
وقال البيان إن ((دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتابع بقلق ، وأسف شديد تدهور الاوضاع في الجمهورية العربية السورية الشقيقة ، وتزايد أعمال العنف ، والاستخدام المفرط للقوة، مما أدى الى سقوط عدد كبير من القتلى ، والجرحى من أبناء الشعب السوري الشقيق)) ، وأعربت الكويت عن ((تألمها للاوضاع في سوريا))، ودعت كذلك الى ((تنفيذ أصلاحات حقيقية في سوريا)) ، وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية ((إن دولة الكويت تعرب عن المها البالغ ، لاستمرار نزيف الدم في صفوف أبناء الشعب السوري الشقيق ، وتدعو الى الحوار ، والحل السياسي ، بما يمكن من الشروع بتنفيذ الاصلاحات الحقيقية التي تلبي المطالب المشروعة للشعب السوري))(٢).
وحاولت دول مجلس التعاون الخليجي أتخاذ عدة أجراءات دبلوماسية تجاه سورية كرسالة ثانية بعد الادانة ، والاستنكار ، حيث سحبت قطر لسفيرها في سوريا ، وأغلقت السفارة في الثامن عشر من يوليو ٢٠١١ بعد تعرضها للاعتداء من قبل أنصار النظام السوري أحتجاجا على تغطية قناة الجزيرة القطرية للاوضاع في سوريا ، وأستدعت السعودية ، والكويت سفيرهما للتشاور حيال أستمرار العنف(٣).
ويفسر بعض المراقبين خروج دول الخليج عن صمتها حيال مايجري في سورية مرده الى ماأعتبرته هذه الدول عدم تجاوب النظام السوري مع كل الدعوات في البلاد ، وحسب العديد من المراقبين الخليجيين فأن تصاعد حدة العنف تجاه المحتجين ، المدنيين السوريين ، سيؤدي حتما الى تطورات متسارعة في المستقبل القريب ، بعد فشل كل الاتصالات التي أجراها الزعماء الخليجيون مع القيادة السورية ، لحثها على وقف العنف لحركة الاحتجاجات الشعبية(٤).
ومما طور الموقف الخليجي تجاه سوريا أن الدول الخليجية كانت تقف في خندق الانظمة العربية ضد الثورات الشعبية ، خوفا من أنتقال لهيبها الى طرف ثوبها فتحرقه، ولذلك أيدت الرئيس حسني مبارك ونظامه ضد ثورة ميدان التحرير ، بل ومارست ضغوطا شديدة على الولايات المتحدة الامريكية ، ورئيسها باراك أوباما للتدخل بقوة لانقاذ نظام الرئيس مبارك من الانهيار ، والمكالمة الغاضبة بين العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس الامريكي في هذا الاطار مازالت ماثلة للاذهان.وبالرغم أن بعض الحكومات الخليجية تدخلت لمصلحة الثوار في الازمة الليبية ، وارسلت طائرات حربية مقاتلة (قطر والامارات) أو طائرات تجسس من طراز (أيواكس) التابعة لسلاح الطيران السعودي للقتال الى جانب قوات الناتوضد كتائب معمر القذافي ، ولكن الصحيح أيضا أنها لم تقدم أي مساعدة مادية للمعارضة السورية ، وفعاليات الانتفاضة على

---

(١) دول الخليج حزينة لاستمرار نزيف الدم بسوريا، موقع CNN بالعربية ، ٢٠١١/٩/١، ص٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) موقف دول الخليج مما يجري في سورية ينذر بمزيد من التوتر في علاقاتها مع دمشق، وكالة المغرب العربي، ٢٠١١/٨/٨، ص٣.
(٤) المصدر نفسه.

الارض ، وأكتفت بالصمت حتى أن وزير الخارجية السوري وليد المعلم لخص هذا الموقف بقوله ((أن الحكومة القطرية معنا ، ومحطة الجزيرة ضدنا بعد أستقباله لنظيره القطري الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثان))(١).

لكن هذه المرة أصبحت المواقف الخليجية واقعة تحت ضغط ظروف ، وقوى دولية ، ومنها الولايات المتحدة الامريكية التي أبدت عن سعادتها الغامرة بهذا الموقف العربي القوي من سوريا فضلا عن سعي واشنطن لتحشيد الحلفاء للتدخل في سورية بطريقة أو بأخرى ، وربما تضطلع تركيا بدور (رأس الحرية) في هذا الخصوص إذا ماتفاقمت أعمال القتل التي ينفذها نظام دمشق ضد شعبه ، فلم يكن من قبيل الصدفة أن يهدد رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا سوريا بأن صبر تركيا بدأ ينفذ ، وأنها لاتستطيع أن تقف مكتوفة الايدي تجاه مايحدث في سورية من أعمال عنف (٢).

ثانيا - مطالبة دول الخليج العربية لسوريا بأصلاحات داخلية

يرى بعض المراقبين أن الاكثر أثارة للحرج في كلام بعض السياسيين الخليجيين هو حديثهم عن أصلاحات سياسية ينبغي أن يقوم بها نظام الاسد ، رغم حاجة بعضهم للنصيحة ذاتها ، وأن كان من الصعب المقارنة بين نداء أسقاط النظام في دمشق ، وبين مطالب الاصلاح في دول الخليج ، ربما بأستثناء البحرين التي يرتفع فيها سقف المطالب الشعبية (الشيعية تحديدا) على نحو يهدد المنظومة القائمة ولوعلى المدى المتوسط(٣).

ويربط بعض المراقبين التطور في الموقف الخليجي أزاء نظام دمشق هو يتعلق بالتوازنات في تحالفات المنطقة ، خاصة بين دمشق وطهران ، حيث تهدف دول الخليج العربية من خلال موقفها الداعي من حكومة دمشق أجراء الاصلاحات الداخلية كنوع من الضغط عليها للخروج من تحالفاتها الاستراتيجية مع ايران وهي في المنظور الاستراتيجي تشكل ضربة أستراتيجية لايران ، وحين تضعف ايران سيؤثر ذلك على نفوذها في منطقة الخليج والذي يشكل قلقا مستمرا من قبل الانظمة الخليجية، ولذلك قد لاتجد دول الخليج العربية حرجا في أحداث التغيير ، أي تغيير في بنية النظام السوري من خلال أجراء أصلاحات هيكيلية ، سياسية في نظامه سوف يخرجه من المعسكر الايراني ، الامر الذي قد لايتطلب بالضرورة أسقاط النظام ، لكن سقوطه لن يكون مشكلة أيضا ، لاسيما أن النظام الجديد لن يكون معاديا للدول الخليجية(٤).

---

(١)سورية والصحوة الخليجية المتأخرة/ موقع الراصد نيوز، ٢٠١١/٨/٩، ص٣.

(٢)المصدر نفسه.

(٣)ياسر الزعاترة، ماوراء الحسم الخليجي مع نظام الاسد، صحيفة العرب(قطر) ،٢٠١١/٨/١٧، ص٩.

(٤)المصدر نفسه.

ويبرز الموقف السعودي في قضية دعوة سوريا لانتهاج خيار الاصلاحات ، لانه الطريق الاسلم لحل الازمة الداخلية السورية، ويبدو أن هذا الموقف يدخل في المواقف المهمة الخليجية ، لاسيما أنه صدر من أعلى مسؤول في القيادة السعودية ، إذ أعلن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في كلمة له نشرت في شهر أغسطس٢٠١١ عن رغبة السعودية من القيادة السورية لاجراء أصلاحات داخلية بالقول((أن مايحدث في سورية لاتقبل به المملكة العربية السعودية ، فالحدث أكبر من أن تبرره الاسباب ، بل يمكن للقيادة السورية تفعيل أصلاحات شاملة ، سريعة ، فمستقبل سورية بين خيارين لاثالث لهما إما أن تختار بأرادتها الحكمة أو أن تنحرف الى أعماق الفوضى ، والضياع لاسمح الله))(١).

ويضيف العاهل السعودي بالطلب من السلطات السورية أجراء إصلاحات تنعكس ثمارها على أستقرار الوضع السياسي ، والامني السوري بالقول((واليوم تقف المملكة العربية السعودية تجاه مسؤوليتها التأريخية نحو أشقائها مطالبة بأيقاف الة القتل، وأراقة الدماء، وتحكيم العقل قبل فوات الاوان ، وطرح ، وتفعيل أصلاحات لاتغلفها الوعود ، بل يحققها الواقع ، ليستشعرها إخوتنا المواطنون في سورية في حياتهم، كرامة ، وعزة ، وكبرياء))(٢).

وقد تزاحمت الساحة السياسية الكويتية كغيرها من الساحات الخليجية بالكثير من المواقف التي دعت القيادة السورية باللجوء الى أسلوب الاصلاحات تجنبا للفتنة ، ووقوع البلاد في أتون الحرب الاهلية ، إذ أصدر نائب رئيس مجلس الامة الكويتي النائب عبد الله الرومي بيانا قال فيه((نتابع بقلق بالغ ، وأسف شديد ، تدهور الاوضاع في الجمهورية العربية السورية الشقيقة ، بسبب الممارسات التي يرتكبها النظام الحاكم ، وتزايد أعمال العنف ، والاستخدام المفرط للقوة بحق الشعب السوري الاعزل الذي ينادي بأتخاذ أصلاحات سياسية جذرية تكفل للمواطنين التمتع بالحقوق ، والحريات العامة التي حرموا منها لسنوات طويلة والتي أصبح التسليم بها من قبل جميع الانظمة السياسية التزاما دوليا نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٠ديسمبر١٩٤٨ ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية ، والسياسية الذي أعتمدته في الاول من ديسمبر١٩٦٦ وهي حقوق لم تعد محل نقاش ، وأصبح الاعتراف بها أمرا مسلما به من قبل كل الدول المتحضرة المؤمنة بالديمقراطية ، وحقوق الانسان))(٣).

---

(١) نص كلمة خادم الحرمين :على القيادة السورية الاختيار بين الحكمة والضياع، وكالة الانباء السعودية، ٢٠١١/٨/٩، ص١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) نواب:خطاب خادم الحرمين الشريفين أنتصار للشعب السوري ضد نظامه ، وكالة الانباء الكويتية، ٢٠١١/٨/٩.

ويسهب الرومي في مطالباته للنظام السوري بالقول((إن الاسلوب الوحيد لوقف التحارب ، والتقاتل هو أن يثبت النظام السوري حسن نواياه في الاصلاح السياسي بأن يستجيب فورا ، ودون أبطاء لجميع المطالب المشروعة للشعب السوري ، وأن يتخذ على أرض الواقع التشريعات ، والاجراءات اللازمة ، فبذلك وحده يستعيد ثقة شعبه فيه))(١).

ثالثا- ظهور مواقف خليجية تطالب بتغيير النظام السياسي السوري

خرجت من داخل المنظومة الخليجية أصوات شعبية ورسمية تدعو بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى تغيير النظام السوري ، حيث حذر المحلل السياسي الكويتي صالح السعيدي بأنه ((في حال نجحت ايران في دعم نظام الاسد ، فأن ذلك يعتبر أنتصارا أستراتيجيا ستعاني منه دول الخليج العربي على المدى الطويل))(٢).

ودعا السعيدي دول الخليج الوقوف بجانب المعارضة السورية ، ودعمها ، وأن يكون لها موقف أستراتيجي واضح من الازمة ، مشددا على ضرورة تخليها عن الصمت تجاه تطورات الاوضاع في سوريا.ولفت المحلل الكويتي((الى أن النظام السوري يواجه حاليا أزمة أقتصادية ، نتيجة أستمرار الثورة الشعبية التي تطالب بأسقاط النظام))(٣).

ويعتبر سلمان نمر رئيس الملتقى الخليجي للدراسات إن ((عدم مبالاة دمشق من الضغوط السياسية ، العربية ، والخليجية ، لانتهاج طريق معالجة الازمة الداخلية بنوع من الحكمة ، والعقلانية ، لاسيما أن تفرد الموقف الخليجي بصورة عامة ، والسعودي بصورة خاصة بنوع من الحدة والتصعيد يمكن أن يشكل عبئا سياسيا كبيرا على حكومة الاسد ، ويضعها أمام خيارين إما التعامل بأيجابية معه ، خصوصا مع أستمرار المظاهرات ، وفشل الحل الامني في أخماد هذه الانتفاضة ، وإما رد فعل غاضب ويلبي أزاء الموقف السعودي ، والعربي عموما))(٤)ويقصد بضغوط على النظام السوري من أجل الوصول الى مرحلة تغيير النظام نهائيا كمطلب شعبي أنعكاسا للمظاهرات التي سادت أرجاء سوريا عموما.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) رضا عبد الودود، حث كويتي:أنتصار ايران بسوريا يهدد الامن الخليجي، وكالة الانباء الكويتية، ٢٠١١/٨/١، ص٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) عماد بنسعيد، ماهي أبعاد الموقف السعودي من الاحداث في سوريا؟، وكالة الانباء السعودية، ٢٠١١/٨/٨، ص٣.

وفي تطور مفاجى أصدر مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب قرارا بتشكيل لجنة عربية وزارية من كل من قطر، وسلطنة عمان ، والجزائر ، ومصر ، والسودان ، والامين العام لجامعة الدول العربية تكون مهمتها الاتصال بالقيادة السورية ، لوقف جميع أشكال العنف ، والاقتتال ، ورفع المظاهر العسكرية ، وبدء حوار بين النظام السوري وأطياف المعارضة السورية تحت رعاية الجامعة العربية ، وأجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة السورية ، وأطراف المعارضة بجميع أطيافها ، للبدء في عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل بمقر الجامعة العربية ، وتحت رعايتها خلال١٥يوما(١).

ويبدو إن هذه الخطوة العربية بشكلها العام ، وبالنفوذ الخليجي بصورة خاصة بعد ترأسها من قبل قطر أعطى دفعة جديدة للاعب الخليجي في صياغة القرار العربي ضد سوريا ، وفي تأكيد للدور الخليجي بصورة عامة ، والقطري بصورة خاصة في اللجنة العربية قال الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثان ، رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها ((أننا لم نطلب الاجتماع تحت أي أجندة أو أملاءات ، ولسنا مطية لاي أحد وكل همنا مساعدة سوريا ومصلحة الشعب العربي)) ، وأكد ((أن أستمرار الازمة في سوريا يضع الجامعة العربية ، ومصداقيتها على المحك ، داعيا الى ضرورة أتخاذ قرار مناسب بشأن هذه الازمة))، وأضاف ((أننا نعقد هذا الاجتماع في ظروف حزينة ، ماساوية بالغة الدقة ، نظرا لاستمرار عمليات القتل ، والعنف التي تطور بصورة خطيرة في ظل عدم وجود بارقة آمل للوصول لحل هذه المشكلة ، وأن أستمرار الوضع يحتم علينا أن نسهم في حل الازمة ، وأتخاذ جميع الاجراءات لوقف العنف ، وأراقة الدماء)) ، وتابع قائلا((إن أستمرار الوضع يحملنا مسؤولية تأريخية أمام الشعب السوري والامة العربية ، ويحتم ذلك علينا أتخاذ موقف صريح ، وإلا فأن مكانة الجامعة العربية ومصداقيتها سوف تكون على المحك))(٢).

ويبدو مما سبق ذكره إن الموقف الخليجي تجاه الازمة السورية لم يكن متوازنا على أرضية واحدة إذ عصفت به عدة أتجاهات بصورة تدرجية ، أي أنه لم يكن حادا منذ البداية ، بيد أنه غلب عليه في البداية أتجاه يدعو الى الادانة ، والاستنكار لما يحدث داخل سوريا، إلا أن تطورات الاحداث السورية ، وزيادة الضغوط الدولية ، والاقليمية ساهمت في تغيير الموقف الخليجي ، وبدء خطاب جديد ساد منطقة الخليج العربي ، حيث بدأت دول مجلس التعاون الخليجي أن تطلب من القيادة السورية اللجوء الى خيار الاصلاحات ، والالتفات الى مطالب الشعب السوري ، وعدم التزمت بخطها العنيف تجاه المظاهرات ، خشية من تعقد الوضع الداخلي السوري ، إلا أن تطور الموقف الخليجي ليطلب بشكل مباشر من القيادة السورية الى اللجوء الى خيار التداول السلمي للسلطة ، لاسيما أن الحل الامني التي تنتهجه القيادة السورية لم يجلب حلا للازمة السورية ، حيث أستهجنت من قبل دول العالم ، وبدأت الضغوط الدولية ، بالاضافة الى الضغوط الخليجية ، والعربية تنهال على سوريا من خلال فرض الضغوط الاقتصادية ، والسياسية ، سعيا للتغيير الشامل.

---

(١)عادل أبو طالب، مواقف خليجية متشددة من سوريا، ملف الاهرام العربي، ٢٠١١/١٠/٢٢، ص٥.

(٢)المصدر نفسه.

- ج -

مستقبل الموقف الخليجي تجاه سوريا بعد الربيع العربي

إن قراءة المستقبل ، وخاصة الموقف الخليجي تجاه سوريا بعد الربيع العربي يستوجب من أي باحث منصف ترشيح عدة سيناريوهات تلم بكل الاحتمالات التي من الممكن أن يشغلها المستقبل القريب، لان تسارع الاحداث الداخلية السورية ، والاقليمية ، والدولية ، تقلل من أمكانية قراءة المستقبل ، لاسيما أن عجلة تطورات الازمة السورية في تسارع مستمر ، وعليه يمكن ترجيح سيناريوهين الاول يميل الى تصاعد التوتر بين دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا، والثاني يعول على أحتمال أنفراج الازمة بين دول مجلس التعاون الخليجي والنظام السوري.

أولا:- سيناريو تصاعد التوتر بين دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا

إن طبيعة هذه السيناريو قد أمتلئت بالعديد من الاشارات التي تؤكد على وجود سعي خليجي لتهيئة البيئة الداخلية الخليجية ، والاقليمية ، وحتى الدولية لتصعيد موقفها تجاه القيادة السورية، وهي تستثمر تزمت الاخيرة بمواقفها ، خاصة بعد تجاهل سوريا دعوة الجامعة العربية التوقيع على البروتوكول الذي يسمح بأدخال مراقبين الى سوريا ، وبدء بعثة الجامعة العربية مهمتها الى سوريا وفقا لقرار مجلس الجامعة العربية الصادر في الرابع والعشرين من نوفمبر ٢٠١١(١).

ومن نتائج ذلك فرض عقوبات أقتصادية على سوريا التي صدرت في السابع والعشرين من نوفمبر ٢٠١١ في أطار محاولة الجامعة العربية للضغط على نظام دمشق ، ومما لايؤثر على الشعب السوري ، من خلال وقف رحلات الطيران الى سوريا، ووقف التعامل مع البنك المركزي السوري ، ووقف التبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية ، بأستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري ، وتجميد الارصدة المالية مع سوريا ، فضلا عن أبلاغ الجامعة العربية مجلس الامن الدولي بهذا القرار ، والطلب اليه أتخاذ الاجراءات اللازمة بموجب ميثاق الامم المتحدة لدعم جهود الجامعة العربية في تسوية الوضع المتأزم في سوريا(٢).

وقد ظهرت بعض المؤشرات التي تؤكد على أندفاع خليجي لوضع الشارع الخليجي الى جانب الخطوات الخليجية للضغط على النظام السوري ، حيث سمحت السلطات الكويتية ببعض المظاهرات المضادة لعنف سوريا مع المتظاهرين ، وهو ماساهم

---

(١)صلاح جمعة، الجامعة العربية تتجه لفرض عقوبات أقتصادية ضد سوريا بعد تجاهل النظام السوري للبروتوكول المقدم، صحيفة الشرق الاوسط(لندن) ، العدد١٢٠٥١، ٢٠١١/١١/٢٦، ص٥.

(٢)المصدر نفسه.

أيضا في تحول الموقف الخليجي مع توقعات بأن الضغط الشعبي الخليجي قد يتصاعد في الفترة القادمة ،.وكان مئات الكويتيين قد تظاهروا في العاصمة الكويتية تعبيرا عن تضامنهم مع الشعب السوري ، ودعوا الى طرد السفير السوري ، وأستدعاء السفير الكويتي في دمشق ، وهم يرفعون العلم السوري ، ولافتات كتبت عليها شعارات معادية للنظام السوري أمام السفارة السورية في المشرف(٢٠كلم جنوب العاصمة الكويتية) داعين الى رحيل السفير السوري ، وفي الوقت نفسه تجمع نحو الف شخص أمام مقر مجلس الامة الكويتي ، حيث طالب خطباء بقطع العلاقات بين الحكومة الكويتية ، ونظام الرئيس بشار الاسد(١).

وبرزت بعض الاشارات التي تؤكد على سعي بعض دول مجلس التعاون الخليجي على تهيئة المنطقة ، وخاصة في المحيط الاقليمي ، ومنها مانشره الكاتب الاردني عريب الرنتاوي مدير مركز القدس للدراسات السياسية مقالا له فيه أشارة مهمة حول ذلك ، إذ يقول((إن دولة خليجية أبلغت الزعيم الدرزي وليد جنبلاط قبل أكثر من خمسة أشهر ، بأن الاسد سائر باقدامه الى حتفه ، وأن صفحة النظام ستطوى قريبا ، وأن عليه (أي جنبلاط) أن يختار الطرف الرابح في المعادلة ، وأن يبدأ بتهيئة حزبه ، وطائفته لعملية تحول في موقفه ، وموقعه قبل أن يفوته القطار))(٢).

فضلا عن تلك المؤشرات لازالت دول مجلس التعاون الخليجي ترغب أن يكون لها نفوذا في الجهود لتنظيم المعارضة السورية ضد نظام دمشق ، وقد أعترفت سوريا بوجود تحرك خليجي بالالاف ، لابل بملايين الدولارات لتصعيد موقفها ضد النظام السوري سواء في المجال السياسي ، والاعلامي ، والتطور الجديد هو محاولة دول الخليج العربية الاقتراب من المعارضة السورية خارج سوريا ، ودعمها ، وتنضيج دورها في المشهد السوري .وقد أشرت مجموعة الازمات الدولية مؤشرات مقلقة في هذا المجال منها بروز ظاهرة العسكرة في صفوف المعارضة السورية ، ويتوقف التقرير بشكل خاص أمام ظاهرة الجيش السوري الحر متسائلة عما إذا كان هذا الجيش سيكون مظلة للعناصر المنشقة أم غطاء (لميليشيا)منفلتة من عقالها ، تمارس العنف ضد أجهزة الدولة ، ومؤسساتها الى مايمكن أن يطرأ من أهداف في سياق تطور الازمة السورية.وأخطر مايمكن أن تواجهه سوريا هو تفكك الدولة بأجهزتها العسكرية ، والمدنية، والاجتماعية، والاقتصادية ، هكذا يقول التقرير عندما تصبح العرقنة ممرا الزاميا لتطور الازمة السورية ، وقد تدخل البلاد في حال من الفوضى الشاملة(٣).

---

(١)عادل أبو طالب، مواقف خليجية متشددة من سوريا، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(٢)عريب الرنتاوي ، الازمة السورية في تقرير دولي، (عمان ، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠١١/١١/٢٦)، ص٢.

(٣)المصدر نفسه.

- ثانيا -

سيناريو أنفراج الازمة بين دول مجلس التعاون الخليجي والنظام السور

أن هذا السيناريو قد يكتب له النجاح في حالة ضعف حالة الاحتقان بين العواصم الخليجية ودمشق حيث يتفق أغلب المراقبين أنه قد ينمو هذا السيناريو في ظل أقتصار موقف دول الخليج العربية تجاه سوريا حول الازمة الداخلية فيها على خطوات ليس من شأنها غلق الطريق لاعادة أستمرار العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين ، حيث لوحظ على دول مجلس التعاون الخليجي في البداية خطوات من هذا القبيل .وفي هذا الاتجاه كانت للخطوة القطرية بتجميد عمل سفارتها في دمشق أكثر من تحليل لاكثر من مراقب ، فمن جانبه يوضح الاعلامي ، والمحلل السياسي اللبناني حسين عبد العزيز((أن الهجوم على السفارة القطرية وماقامت به قطر بتجميد عمل سفارتها في دمشق له دلالة سياسية أكبر من الهجوم على السفارة ، فهي تريد أن تكون سباقة في أحداث تحول عربي في العلاقة مع سوريا كما فعلت في الحالة الليبية))، ومن جانبه قال صالح السعيدي الكاتب الصحفي الكويتي أنه ((يجب النظر للموقف الذي أتخذته الدوحة من منظور الموقف القطري في الثورات العربية، فالمعروف أن الاعلام القطري ساند تلك الثورات ، وجنت قطر مكاسب من هذه المواقف)) مشيرا الى أن قطر ((كان لها علاقات مميزة مع النظام السوري ، ولكنها ضحت بالعلاقة مع سوريا حتى تستفيد من المكاسب التي حققها بمساندة الثورات))(١).

وبالرغم من هذه المواقف الخليجية التي يبدو عليها أنها تمثل نوع من تجميد العلاقات كنوع من الضغوط على حكومة دمشق لتحويل موقفها تجاه المتظاهرين السوريين ، والبدء بحملة أصلاحات داخلية تسهم في تفكيك الاحتقان الداخلي ، إلا أن نجاح هذا السيناريو غير ماثل في الافق ، خاصة أن سوريا لازالت تتمسك بالخيار العسكري والامني في معالجة الازمة الداخلية تحت مزاعم أن حكومة دمشق تحاول القضاء على الفتنة الداخلية وما تسميه (بالخارجين عن القانون) حماية لارواح المدنيين ، إلا أن الاخبار الواردة من داخل سوريا تشير الى أستمرار المواجهات بين القوات الحكومية السورية والمتظاهرين في مختلف المحافظات السورية ، مما دفع بتصعيد خليجي واضح أزاء الحكومة السورية ، وهذا مادفع الرئيس بشار الاسد الى أستخدام أسلوب الردع الكلامي ضد بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي تمارس سياسة الضغط عليها ، إذ هدد الاسد رئيس الحكومة ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثان بفقدان بلاده قطر أستثمارات في سوريا تبلغ نحو ٦مليارات دولار ، بسبب سياسة قناة الجزيرة ، مما أثار أستياء الشيخ حمد)).وفي المقابل لم تتوانى بعض دول مجلس التعاون الخليجي عن التصريح عن أمتعاضها مما يحدث داخل سوريا ، فعلى سبيل المثال لاالحصر فعند زيارة وزير الخارجية الاماراتي الشيخ عبد الله بن زايد أبلغ الاسد موقفا لبلاده خلاصته ((أننا مع سوريا، ونريد

---

(١) بعيدا عن شماعة سفارتها ، قطر أغلقت سفارتها لتقود الموقف العربي، موقع شام لايف ، ٢٠١١/٧/١٩، ص١.

أســتقرارها ، ولكــن لايجــوز فــي الوقــت نفــسه الاســتمرار فــي قمــع المتظــاهرين بهــذه القسوة))(١)ونستنتج مما ذكر أن هذا السيناريو في ظل هذه المواقف المتوترة لن يكتب له النجاح على الاقل في المستقبل القريب على أقل تقدير.

الخاتمة

إن دول مجلس التعاون الخليجي أنخرطت بقوة في متغيرات الازمة السورية بعد أحداث الربيع العربي ٢٠١١ ، وهو بالتأكيد تطور مهم في المكانة الاقليمية الخليجية ، حيث كانت الدول الخليجية تشكو من التحديات الاقليمية ، وتحاول أن تقترب من واشنطن كنوع من الحماية لها جراء أية سياسات أقليمية يمكن أن تستهدفها وخاصة من ايران هذا إذا علمنا أن هناك عدة ملفات متقدة بين الطرفين منها أزمة الجزر الاماراتية الثلاثة مع ايران ، والتمدد الايراني في مصالحها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي بعد أن شكت مملكة البحرين في أحداث الربيع العربي من وصول النفوذ الايراني في تلك المنطقة ، لكن في هذه المرة أصبحت الدول الخليجية تحت خيمة مجلس التعاون الخليجي في موقع يتحكم ، ويؤثر في دعم الثورات العربية سواء كان في اليمن أو في ليبيا ، بالرغم من خصوصية موقفها في مملكة البحرين بعد أرسال قوات عسكرية الى هناك تحت ذريعة حفظ الامن والنظام لاحد دول مجلس التعاون الخليجي.

لكن في هذه المرة وفي أطار التحشيد الاقليمي والدولي ضد سوريا أصبح التحرك الخليجي واضحا في خانة التصعيد ضد حكومة دمشق ، وأصبحت مجساتها تخترق الساحة السورية سواء من خلال الاعلام الخليجي أو التحرك السياسي والدبلوماسي لها داخل الجامعة العربية أو في أشراك المجتمع الدولي في حل الازمة السورية وهو ماينذر أن تبقى المواقف الخليجية من سوريا متوترة في المستقبل القريب كنوع من أبعاد أثار الربيع العربي داخل جسدها السياسي ، وتوجيه أنظار نحو الازمات الخارجية ، بعيدا عن أية تطورات تمس الوضع الداخلي الخليجي.

---

(١) الاسد يهدد قطر بفقدان أستثماراتها بسبب موقف الجزيرة، موقع الجزيرة نت، ٢٠١١/٥/١٥، ص١.

٢.مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربى

تمهيد:-

أستقبلت دول مجلس التعاون الخليجي أنعكاسات الربيع العربي في بداية عام٢٠١١ بنوع من الحذر ، والترقب، لانها لم تصادف أن واجهت أحداث أقليمية ، حاسمة ، غيرت من شكل الحكم في المنطقة يمثل ماحدث في عام٢٠١١.

وبالرغم من التغييرات ، والاصلاحات التي قامت بها الحكومات الخليجية ، إلا أن التطورات بعد الربيع العربي وضعتها في خانة المسؤولية التأريخية لدراسة ماتم أنجازه ، ومقارنته بمستوى أفرازات الربيع العربي التي أطاحت بأقدم الحكومات الاقليمية في المنطقة ، بسبب الفجوة التي خلقت بين الحاكم والمحكوم.

وسعيا من دول مجلس التعاون الخليجي لتلافي ، وتجنب التداعيات المحتملة جراء الربيع العربي تفاعلت مع المتغيرات الجديدة بعدة أساليب منها سياسية، وأقتصادية ، وحتى أمنية ، سعيا للحفاظ على الهياكل الاقتصادية ، والمدنية التي أنجزت خلال القرن العشرين ، وأوائل القرن الحادي والعشرين ، ومنع دخول الاقليم الخليجي في أتون الحرب الاهلية، حيث شكل هاجس أرضاء الجماهير الهم الاكبر لها ، بالرغم من رعاية ، وحماية مواطنيها ، حيث أزدادت الحكومات الخليجية تواصلا مع شعوبها ، عبر وسائل الاتصال الاجتماعي(الفيسبوك ، والتويتر) ، وهي نفس الوسائل التي أطاحت بالنظم الشمولية ، والديكتاتورية في تونس ، ومصر.

وتشكل الحكومات الخليجية الواجهة الامامية لهيكل الدولة ، وهي المسؤولة عن تنفيذ سياسة الدولة العليا داخل وخارج حدودها ، فضلا عن الدور الذي تلعبه تلك الحكومات في حماية ، ورعاية مواطنيها في الخارج وداخل دولها ، حيث تتوافر هناك عدة دلائل على ذلك .فعلى سبيل المثال لاالحصر ساهمت دولة الامارات العربية المتحدة في التاسع عشر من مارس٢٠١٢ من تحرير أحد مواطنيها(محمد خميس) الذي أختطف في نايجيريا من براثن أحدى عصابات السرقة ، والاحتيال مع الشرطة المحلية لتلك الدولة عندما كان المواطن الاماراتي متواجدا هناك لعقد صفقة تجارية، وقيام الامارات بأرسال الوفود الرسمية لحصر أحتياجات العوائل الاماراتية التي تعيش خارج الوطن المتزوجين من أجانب .

وعلى هذا الاساس ظلت الحكومات الخليجية تتلاقف تداعيات الربيع العربي وما نتج عنه من تغيير سياسي جذري في بعض البلدان العربية (تونس ، مصر)بنوع من المسؤولية ، حيث ساهمت في تخفيف الصدمة النفسية التي أصابت المواطن الخليجي الذي كان متابعا شغوفا لما جرى في تلك الدول ، بسبب توفر وسائل الاتصال الحديثة ، وسهولة الاطلاع على المعلومات ، والاخبار في شبكة الانترنيت ، وعملت الحكومات الخليجية على أن تخفف نوعا ما من تلك الصدمات ، عبر التخلص من كل المعوقات التي يمكن أن تجابه المواطن الخليجي عند تعامله معها .

ووصل الحد ببعض الحكومات الى النزول بقوتها الاقتصادية الى الاسواق المحلية لدعم السلع ، والبضائع الاستهلاكية (الارز، زيت الطعام ، الشاي ، السكر) من أجل التخفيف عن كاهل المواطن الخليجي ، بالرغم من أرتفاع القدرة الشرائية ، إلا أن وجود بعض العوائل الخليجية التي تعاني من

شظف العيش دفع الحكومات الخليجية الى التفكير مليا للتخفيف من معاناتها ، وغيرها من الاجراءات ، مما يعطي للموضوع أهمية ، ومكانة للبحث فيه.

والاهمية الاخرى لهذا الموضوع هو مدى قدرة الحكومات الخليجية على أستيعاب متغيرات الربيع العربي ، وأمكانية إعادة ظهورها داخل دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور، خاصة أن بعض دول المجلس أصابها نوع من الحراك الداخلي ، فسره بعض المحلليين أنه يمثل نوع من النتائج التي تحملتها دول المجلس جراء الربيع العربي ، لكن الاشكالية المهمة في هذا الموضوع هل هناك أمكانية لتجدد الحراك الشعبي الخليجي مرة اخرى كما حدث في عام٢٠١١ ؟ ومانوع هذا الحراك هل هو حراك يمكن أن يصل الى مستوى الفجوة ، والقطيعة بين الحكومات الخليجية وشعوبها أم أن هذا الحراك أصله ينم عن تغيير صحي في متغيرات الاوضاع الداخلية الخليجية التي يمكن أن تتأثر بميول ، وأتجاهات الربيع العربي نحو الاصلاح ، وحتى التغيير السياسي ، والاقتصادي.

إن قراءة مستقبل الحكومات الخليجية تتطلب فض الاشتباك بين عدة أشكاليات يحفل بها هذا الموضوع ، ولعل من أبرز هذه الاشكاليات رصد حجم الضغوط الداخلية ، والاقليمية ، والدولية ، ومدى علاقتها بمتغيرات الربيع العربي ، لان هذه المتغيرات هي حالة متغيرة ، ومتسارعة ، مما يتطلب دراسة مدى تأثيرها على مستقبل الحكومات التي هي عرضة لتلك الضغوط بأعتبارها كائن سياسي فعال في المنطقة ، ولها أدوار عربية ، ودولية ، مما ينطبق عليها مقولة ((أن لكل فعل رد فعل)) وعليه وبقدر تزايد الضغوط على الحكومات الخليجية سيؤثر على دورها ، وتحركاتها المستقبلية في الفضاءات الاقليمية ، والدولية على حد سواء .

أما الاشكالية الثانية فهي يمكن أن تتعلق بالبدائل المؤثرة عليها ، وهل ستكون هذه البدائل المعين الرئيسي لها للحفاظ على ديمومتها أم أن هذه البدائل هي مسكنات وقتية قد لاتعين صانع القرار الخليجي من ممارسة دوره بشكل طبيعي ، بسبب حجم التحديات التي تواجهه التي يمكن أن تؤثر على مستقبله السياسي .أما الاشكالية الثالثة فهي تتعلق بمنحنيات المستقبل بالنسبة الى الحكومات الخليجية ، حيث تشكل هذه الاشكالية مكانة خاصة في الدراسة ، لانها ستتناول الصور ، والاحتمالات التي سيكون عليها حال الحكومات الخليجية في مديات المستقبل المنظور.

وبني هذا البحث على فرضية مؤداها ((تتعرض الحكومات الخليجية الى حزمة من التحديات الداخلية ، والاقليمية ، والدولية التي أفرزها الواقع السياسي بعد تطورات الربيع العربي عام٢٠١١ ، وسيكون أمام الحكومات الخليجية خيارين لاثالث لها ، فأما التعاطي مع أفرازات الربيع العربي مع التضحية ببعض الاستحقاقات الدستورية لاحلال نوع من التعامل الموضوعي مع الواقع الجديد حماية لها ، والحفاظ على مجتمعاتها ، وعدم الانجرار نحو التقاطعات الجذرية بينها وبين شعوبها أو عدم التعاطي مع تداعيات الربيع العربي ، وأمكانية تأثر دول مجلس التعاون الخليجي بذلك ، وجعل منطقة الخليج ملتهبة بالصراعات الداخلية التي يمكن أن تمهد لمخططات تنال من وحدتها الوطنية)).

- أ -

الضغوط المؤثرة على الحكومات الخليجية

أولا:.الضغوط الداخلية:-

عاشت دول مجلس التعاون الخليجي خلال الثلاثين سنة الماضية عدة ضغوط داخلية مؤثرة على هياكلها السياسية ، ومستقبلها بين الامم ، حيث أن الواقع الديمغرافي ، والمجتمعي ، والشعبي الخليجي وضع على الحكومات الخليجية مسؤولية التفاعل مع التطورات الجديدة ومن أبرز هذه الضغوط:-

- أزدياد نفوس مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.
- أزدياد تأثير العمالة الوافدة بكل متغيراتها من ثقل لافكارها ، وأديانها ، وقيمها ، وجعل المواطن الخليجي يعاني من ضعف الهوية ، وحتى أرتدادها ، حيث لايضمن بقاء المواطن الخليجي بدون أن يحصل هناك تغيير في قيمه ، وأفكاره ، وحتى تطلعاته ، بسبب بعض الاختراقات الفكرية التي تضع مخزونه الفكري عرضة للهدم ، وأحلال ثقافات ، وقيم أخرى بسبب تواجد عدة جاليات أجنبية داخل دول مجلس التعاون الخليجي ، هذه المعطيات يمكن أن تنتج عدة نتائج خطرة لعل أبرزها تخلل بنيته الفكرية ، والدينية ، وتعرضها للازاحة ، وزرع قيم من أفكار قد تكون بعيدة عن ثوابته الدينية ، والاجتماعية .

وقد رصدت بعض الدراسات الاكاديمية النتائج الوخيمة للعمالة الاجنبية وكما توصل اليه التقرير الصيفي لمركز الدراسات الدولية ، والاقليمية التابع لكلية الخدمة الخارجية في قطر لعام ٢٠١١ والذي هو حرم تابع لجامعة جورج واشنطن الامريكية الذي نشر بعنوان ((العمالة الاجنبية في الخليج))وشارك في أعداد مباحثه الاثنى عشر عشرون باحثا جاء فيها ((إن مايميز دول مجلس التعاون الخليجي هو مدى التوازن في قوة العمل الاقليمية ديمغرافيا ، بحيث يميل للغاية لصالح الاجانب أكثر من السكان المحليين ، فالعمال غير الوطنيين يفوق عددهم عدد المواطنين بنسبة

كبيرة في معظم دول الخليج وفي العديد من القطاعات))(١).

ومن جانب أخر يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي أدركت خطورة هذا الوضع بعد أن أزدادت التحذيرات القادمة من البحوث ، والدراسات في هذا المجال ، حيث أشارت النشرة التي أصدرتها مؤسسة سيميك Conservative middle East council بعنوان ((الربيع العربي في السياسة البريطانية))الصادر في أكتوبر٢٠١١ بوضوح ، بوجوب ((أصلاح نظام عقود العمالة في دول الخليج بالاستناد الى التغيير بمساعدة خارجية بحجة قلق القيادات الحاكمة من التغيير الهرمي من أعلى الى أسفل))(٢).

وتدخل الاجندات الاقليمية لاستغلال ملف العمالة الاجنبية لتفعيله في دول مجلس التعاون الخليجي حيث يمكن أثر ذلك تفهم ((العلاقات المتنامية بين دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصا قطر مع (اسرائيل) ومصلحتهما في أضعاف دول الشرق الاوسط يتبين بعين الموضوعية التمهيد الذي يعد له في تحويل دول الخليج العربية مستقبلا الى دول غير عربية بقرار دولي واحد يجيز لكل مقيم في دول الخليج أن يرشح نفسه ، ويدلي بصوته ضمن نظام ديمقراطي مثل ذلك الذي تساهم دول الخليج في رسوخه عبر يدها الطولى في الربيع العربي والمرجح أن تكون لغاتها الرسمية هي اللغة الانكليزية لمحاكاة الواقع الديمغرافي ، والاقتصادي لها))(٣).

- بروز(الاسلام السياسي) كأحد المتغيرات التي برزت في الساحة الخليجية بعد غزو العراق عام٢٠٠٣ ، حيث أجتاحت الدول الخليجية أحداث أمنية أثر ذلك أستهدفت أرباك المحيط الخليجي ، وجعله يدخل من خلال خيوط ستراتيجية مع الاحداث الاقليمية ، وخاصة بعد ظهور التنظيمات المتشددة في المشهد العراقي أثر أحتلال العراق.

وجرى تطور جديد بحيث أن الحركات الاسلامية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي كان لها أتجاهين في أسلوب تعاملها مع الحكومات الخليجية .

فعلى سبيل المثال لاالحصر كان ((طرح التيارات الاسلامية قبل الانتخابات البرلمانية الكويتية في فبراير٢٠١٢ وسطيا الى حد ما حيث أكدت أيمانها بالدولة المدنية ، والحفاظ على الدستور والقانون ، ودعت للاصلاح ، ومحاربة الفساد ، وملاحقة النواب المتهمين بالفساد ، كما أكدت على التزامها بالوحدة الوطنية، لكن عند وصولها الى قبة البرلمان بدأت الصورة تتغير ، حيث كانت أول مطالبها هي تغيير المادة الثانية من الدستور ، بحيث يصبح الاسلام المصدر الرئيسي للتشريع بدلا من القوانين الوضعية كما طالبت بأسلمة القوانين ، وأقتراح لباس الحشمة للنساء ، وأثارت موضوع مراقبة الحسينيات في الكويت ، ومنع أحتفالات التخرج المختلطة في الجامعة الاميركية ، بل وصل التطرف ، والمغالاة في الدين الى تصويت مجلس الامة في مداولته الاولى على فرض عقوبة الاعدام على كل من يتطاول على الخالق سبحانه ، وعلى الرسول الكريم ،

---

(١) بهروز الجاف، دول الخليج والربيع العربي والتغيير المحتمل في الخريطة الجيوسياسية، موقع الحوار المتمدن، العدد٣٦٤١، ٢٠١٢/٢/١٧، ص٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

وزوجاته أمهات المؤمنين)).كما يرى الباحث الكويتي الدكتور شملان العيسى(١).
وقد حدثت تطورات مماثلة في مملكة البحرين تمثلت ((بتظاهرات المجموعات السلفية ضد وزيرة الثقافة البحرينية الشيخة مي محمد أل خليفة لدعوتها فرقا عالمية للموسيقى ، وبعض العروض الفنية ، والمسرحية ، حيث طالب النائب السلفي محمد أسماعيل عمادي بأقالة الوزيرة ، ومنع الغزو الغربي الثقافي للبحرين))(٢).
وقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي من تنامي توجهات تيار (الاسلام السياسي) لتصل الى مستوى أستهداف الحكومات الخليجية نفسها ، وهذا مأكده الفريق ضاحي خلفان قائد شرطة دبي حيث أتهم جماعة الاخوان المسلمين بالتأمر على دول الخليج لاستلام الحكم متوقعا أن تكون البداية من الكويت عام٢٠١٣ ، وقال ضاحي لصحيفة القبس الكويتية أن ((الاخوان يتجهون نحو تغيير الانظمة في الخليج ، عندي مصادر تقول أن القادم هو جعل حكومات الخليج تملك ولاتحكم ، وأن البداية ستكون من الكويت عام٢٠١٣ ، وفي بقية الخليج عام٢٠١٦)) ، وأكد أن معلوماته((ليست مسربة من الاخوان ، لكن من أجهزة غربية ، أستخباراتية ، وهذا نحن نعرفه))، وتابع ((أنا أحذر دول الخليج من هذه المجموعات))(٣).
- وجود حزمة من الازمات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي ، ويمكن تأشير أبرزها:- (٤).

أزمة الهوية والمواطنة:-

تقوم العلاقة بين الحكومات الخليجية وشعوبها على أساس التبعية ، والرعوية، والطبقية ، لاعلى أساس المواطنة ، والمساواة في الحقوق ، والواجبات ، وقد بات هذا الواقع غير مقبول من قبل شعوب المنطقة ، مع تزايد الوعي السياسي ، والتطور الاجتماعي لسكان الخليج ، وهو بلا شك تغيير أجتماعي سيواكبه تحولات سياسية كبرى ولا أحد يستطيع أيقاف عجلة التأريخ مالم تكن لدى الحكومات القدرة على المبادرة نحو الاصلاح.

- تنامي الشعور الشعبي الخليجي بضعف شرعية الحكومات الخليجية:-

تعيق الحالة السياسية العشائرية ، والاسرية كما هي المتحكم في الشأن السياسي بالرغم من وجود مجالس تشريعية ، ورقابية ، لكن ماتزال الحريات العامة مهمشة وماتزال حقوق الانسان تتعرض للانتهاك ، وحيث مايزال هدر المال العام كما هو في حالة أزدياد ، ومازالت قوى الفساد كما هي لم تستطع المجالس التشريعية الخليجية الحد من نفوذها ، فضلا عن محاسبتها ، ومعاقبتها.

---

(١) د.شملان العيسى، الخليج والاسلام السياسي، صحيفة الاتحاد(الامارات) ، ١٥أبريل٢٠١٢، ص٩.

(٢)المصدر نفسه.

(٣) ضاحي خلفان:الاخوان يعملون على تغيير أنظمة الحكم في الخليج والبداية من الكويت، موقع عرب نهيتير، ٢٠١٢/٣/٢٥، ص٣.

(٤)د.حاكم المطيري، الازمة السياسية في دول الخليج دلالاتها ومألاتها ، مركز قضايا الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص٤.

- فقدان الفاعلية والكفاءة السياسية على أدارة شؤون الدولة وتطويرها:-

وهو ما لو تحقق فعلا أي التطوير ، والكفاءة لكان يغتفر أزمة الاحساس بعدم الشرعية ، إذ قدرة الحكومات على أدارة الشأن العام ، وتحقيق الانجازات التأريخية للدول قد يجعل الشعوب تغض الطرف الى أمد عن موضوع شرعية الحكومات.

- فقدان الاحساس بالامن والاستقرار :-

يزداد فقدان الاحساس بالامن ، والخوف على مستقبل الخليج أمام التهديدات الخارجية المحيطة لدى شعوب الخليج وهم يشاهدون التشرذم ، والضعف الخليجي، في مقابل أزدياد النفوذ الاجنبي على المنطقة ، وفي هذا الاتجاه أكد المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة القائد العام لقوة دفاع البحرين ((أن هناك أجندات خارجية لاتريد لدول الخليج العربية أن تستقر فهناك منظمات ، وأحزاب في الخارج تدعم هذا التوجه ، وتدفع أموالا لكي تخرب ، وتدمر ، وتغيير نظام الحكم في البحرين ودول الخليج العربية ، ونحن على دراية بهذه المنظمات والدول))(١).

هـ - تأثر دول مجلس التعاون الخليجي بالازمة المالية التي عرفت (بأزمة دبي المالية) عام٢٠٠٩ بعد الازمة المالية العالمية عام٢٠٠٨ ، حيث عاشت الدول الخليجية تداعياتها ، بسبب الارتباطات المالية ، والمصرفية فيما بينها ، وأثرت بالتالي على الواقع الاقتصادي الخليجي، ودخل الفرد الخليجي بصورة خاصة.

- ظهور مواقع الكترونية خليجية متعددة:-

ظهرت قبيل أحداث الربيع العربي وبعدها على سطح الشبكة العنكبوتية(الانترنيت) مواقع الكترونية ، ومدونات لمثقفين ، ونشطاء حقوق أنسان تعبر عن أراء أصحابها في مجال أصلاح البنى السياسية، والاقتصادية الخليجية ، وبعد أحداث الربيع العربي دخل على هذا الخط شريحة الشباب الذي بدأ يعبر عن مايجول في خاطره في صفحات (الفيسبوك، والتويتر)وغيرها من وسائل الاتصال الاجتماعي ، مما شكل تحديا جديدا تجاه الحكومات الخليجية وخاصة بعد أحداث الربيع العربي.

- حصول تطور في مستوى الحراك السياسي الخليجي:-

أزاحت حكومة سلطنة عمان ١٨ وزيرا وأستبدلتهم بأخرين من باب أضافة دماء جديدة الى الكابينة الحكومية تتناغم مع التغييرات السياسية في المنطقة بداية عام٢٠١١ ، وكذلك فتح أفاق جديدة من الحوار بين حكومة مملكة البحرين ، والجماعات المعارضة ، والتطورات السياسية في دولة الكويت من أقالة الحكومة

(١)القائد العام لقوة دفاع البحرين :هناك مؤامرة لقلب نظام الحكم ، وكالة أنباء البحرين، ١١مارس٢٠١٢، ص١.

وتعيين وزارة جديدة كلها مؤشرات تنذر بوجود تطور في حيثيات الحياة السياسية الخليجية.
- أستمرار أزدياد دخل المواطن الخليجي وزيادة قوته الشرائية التي ضاهت القوة الشرائية للمواطن في الدول الغربية والاوروبية ، لكن من جانب أخر تصاعدت أسعار السلع والخدمات الحياتية داخل دول المجلس الستة ، مما وضع الحكومات الخليجية في دائرة البحث عن موازنة بين الدخل المرتفع والامتصاص المالي لموارده المالية في توفير الحياة المرفهة.

ثانيا.الضغوط الاقليمية:-

كان لها نصيب لاباس به في جعل الحكومات الخليجية في متابعة مستمرة للتطورات في الساحة الاقليمية ، وحماية هياكلها السياسية ، والاقتصادية من تلك الضغوط ولعل من أبرزها:-
- الفراغ العسكري في المنطقة بعد الانسحاب الامريكي من العراق ، وبروز تحليلات ستراتيجية تحذر من أية أمتدادات أقليمية داخل الساحة العراقية سواء كانت أمتدادات أيرانية أو تركية ، وتأثيرها على المشهد السياسي ، والامني العراقي ، وتداعياته على المنطقة الخليجية.
- الاحداث المتسارعة في المشهد السوري ، ودخول الفاعل الخليجي بكل قوته في تطورات هذا المشهد ، بسبب أمكانياته ، ونفوذه في الساحة الاقليمية ، والدولية ، وأقتناع دول مجلس التعاون الخليجي بعدم الوقوف في خانة الانتظار ولما ستؤول عليه الاحداث في سورية خاصة بعد الاحداث المؤسفة التي تعرض لها الشعب السوري بسبب تعقد المشهد السوري، وسقوط الكثير من الضحايا ، وتطور المشهد السياسي السوري من مطالبات بالاصلاح ، والتغيير الى مواجهة داخلية بين الحكومة السورية والشعب مما جعل دول مجلس التعاون الخليجي تقف بجانب المطالب الشعبية السورية التي تعرضت للتهميش ، والاقصاء.
-صعود التيار الاسلامي في مصر الى الحكم ، وتداعياته على المشهد المصري ، وأنعكاساته أقليميا ، حيث بدأ يفرز نوع من المواجهة بين التيار الليبرالي والاسلامي المصري خاصة بعد تولي أحد القيادات الاسلامية منصب رئاسة الجمهورية، فضلا عن تأثر البيئة الاقليمية، وخاصة في تنامي المد الاخواني في المنطقة الخليجية بصورة خاصة .
-أزدياد الضغوط الاسرائيلية لاحداث أختراق داخل المنطقة الخليجية ، وحرص الحكومات الخليجية على عدم التطبيع مع (اسرائيل) من دون تسوية سلمية ، عادلة للشعب الفلسطيني ، خلاصتها أرجاع الحدود الى حدود عام١٩٦٧ ، ودعم أنشاء الدولة الفلسطينية ، وعدم تجاوز الراي العام الشعبي الخليجي الذي يستهجن ، ويدين الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ، وضرورة دعم وتخفيف معاناة الفلسطينيين من خلال أعمار المخيمات الفلسطينية بعد العدوان الاسرائيلي على غزة عام٢٠٠٨ ، إلا أن (اسرائيل) حاولت أن تعطي بعض الرسائل الى الدول الخليجية مفادها أمكانية عبور الحدود ، وأمتداد الصراع العربي – الاسرائيلي داخل تخوم الدول الخليجية نفسها ، وهذا ماحدث في قضية أغتيال أحد قادة المقاومة الفلسطينية لحركة حماس (محمود المبحوح) والدور المشرف لدولة الامارات العربية المتحدة لملاحقة العناصر المنفذة داخل وخارج البلاد من باب فرض سيادتها ، ومنع أستغلال الاقليم الخليجي وأرض الامارات خصوصا لصالح الصراعات ، وتسوية النزاعات الاقليمية في المنطقة.

ثالثا.الضغوط الدولية:-

أما بالنسبة الى الضغوط الدولية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي يمكن رصد مايلي:-

- الدور الالمانى والامريكي فى الحراك السياسى الخليجى قبل وبعد الربيع العربى:-

تناقلت وسائل الاعلام قرار دولة الامارات العربية المتحدة في أبريل ٢٠١٢ بأغلاق مكتب مؤسسة (كونراد أديناور)الالمانية في أبوظبي ، ومكتب المعهد الوطني الديمقراطي الاميركي في دبي بسبب مزاعم حكومية أماراتية أنه ثبت لدى السلطات الاماراتية حقيقة النشاطات لتلك المنظمات داخل الامارات بشكل خاص ودول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الاوسط بشكل عام ، حيث أنها بنظر السلطات الاماراتية خلاف لاختصاصاتها المعلنة خاصة أنها تعمل بشعار (غير حكومي) لكن تمويلها يتم عبر جهات ، ومؤسسات حكومية ، فضلا عن أن رؤوساء تلك المنظمات هم عناصر مؤثرة في صنع قرار السياسة الخارجية سواء في المانيا أو الولايات المتحدة(١)
وقد لوحظ على تلك المنظمات عدة نشاطات في باقي دول مجلس التعاون الخليجي أبرزها في المملكة العربية السعودية ، الكويت ، ومملكة البحرين ، من خلال ممارسة نشاطاتها عبر يافطات السفارات ، والقنصليات ، عبر أقامة ورش عمل ، ومحاضرات ، وزيارات أكاديميين من الدول التي تنتمي اليها تلك المنظمات ، بالرغم أن مملكة البحرين كانت قد أغلقت مقر المعهد الوطني الديمقراطي الاميركي في عام٢٠٠٦ ، ورحلت القائمين عليه بعد أن ثبت لها بأن للمعهد أهداف مشبوهة ، وغير معلنة(٢).ويبدو أن تلك المنظمات لها اليات ، وتوجهات نظرية وعملية تستهدف فئات معينة من المجتمعات التي تعمل فيها وهم الطلبة ، والشباب ، وسيدات المجتمع ، والناشطين الحقوقيين ، والعناصر المعارضة ، وعناصر الاحزاب السياسية، وتعمل على تدريب العناصر المعارضة ، والنشطاء الحقوقيين ، والاحزاب السياسية على أساس الحريات ، والضغط على الحكومات ، بالاضافة الى تثقيف ، وأحتواء فئة من الشباب ، وتأهيلهم ، وزرع بعض الافكار التي من شأنها أن تخدم أجندة الدول الداعمة لتلك المنظمات ، وبشكل أدق أنها يمكن أن تكون تلك المنظمات عيونا للمخابرات الغربية وأداتها التنفيذية من أجل تنفيذ أجندات خطيرة تهدد أمن وأستقرار الدول المضيفة لها(٣).

---

(١)أمريكا تسعى لقلب نظام الحكم في الامارات ودول الخليج ، موقع أيلاف ، ٢٠١٢/٤/٢٠، ص٤.
(٢)المصدر نفسه.
(٣)المصدر نفسه.

-الرغبة الغربية في تحريك المشهد السياسي الخليجي:-

فرضت مرحلة مابعد الحرب الباردة حاجة عالمية الى تغيير الانظمة ، وتبديل الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الاوسط ، لاسيما بعد أنهيار الاتحاد السوفياتي ، وأستفراد الولايات المتحدة الامريكية ومن وراءها العالم الغربي بالهيمنة على العالم .وجاءت أحداث الربيع العربي عام٢٠١١ أمتدادا للجهود الغربية لنشر مفاهيم الديمقراطية التي أبتدأت مسيرتها بدول المعسكر الاشتراكي السابق والتي تحط رحالها اليوم في البلاد العربية ، وأنتظمت معها سرعة مسيرة العولمة، ولغة الانترنيت والتي هي أحدى وسائل الصراع التي أرادته الحضارة الغربية أن يكون مع حضارات العالم المختلفة(١).

وترى بعض الدراسات الاكاديمية ((أن الواقع الجيوسياسي لمنطقة الشرق الاوسط وبضمنها منطقة الخليج العربي في المرحلة الراهنة يتمثل بشكل أساسي بثلاث مظاهر عامة وهي المرحلة الانتقالية للتغيير ، وتأجيل الصراع العربي – الاسرائيلي الى أجل غير مسمى من خلال تفكيك ماكان يسمى بمحور دول المواجهة العربية مع (اسرائيل) والعداء الايراني- الغربي.وهنا يكمن السؤال عن السيناريو المحتمل أو الذي تعده الولايات المتحدة أو الغرب في الخفاء لتغيير الخريطة الجيوسياسية لما بعد التغيير ، وتحييد الموقف الايراني فمما لاشك فيه أن ايران تعد اليوم الخصم الاكبر لتوجهات الهيمنة الامريكية وبروزها كقوة أقليمية كانت الولايات المتحدة قد ساعدت في تكوينها من خلال أنهيار المعسكر الاشتراكي ، وأجتياح أفغانستان والعراق ، وأضعاف الدول العربية ، أضافة الى العوامل الداخلية التي جعلت من ايران بلاد مكتفية ذاتيا ، وتطلعها لارساء قاعدة صناعية ، وعسكرية ، وعلمية رصينة تجعل منها دولة محورية ، ويشير الواقع السياسي أيضا الى أن الخشية الرئيسية من تنامي النفوذ الايراني هو يؤثر على مستقبل (اسرائيل) ودول الخليج العربية سواء على حد سواء ولعل دواعي هذه الخشية ليست بخافية على أحد كما أن التعاون بالضد من هذه الخشية بين دول الخليج و(اسرائيل) يتمثل بشكل لالبس فيه في الدور الخليجي والقطري منه بالذات في تسهيل أمر التغيير في الشرق الاوسط))(٢).

وقد أدى التوافق الخليجي مع واشنطن وحليفتها من القوى الاقليمية الاخرى (اسرائيل) في مجال ((الصراع مع أيران ، أو التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية بات يزعج كثيرا من الانظمة الحاكمة ، ويستفز كثيرا من الشعوب ، الامر الذي بات يشكل غضبا عاما ، وتحفيزا يجعلها تعمل على دعم ، وتحريك أي من الاوراق التي تشكل تهديدا لاستقرار الانظمة الخليجية سواء بالنسبة للاقليات الشيعية أو التيارات السلفية أو الاخوان المسلمين أو غيرها من التيارات ، ولعل رهان دول الخليج على الولايات المتحدة في مجال تبادل المصالح ، وحماية المنطقة من أي تقلبات أو ثورات داخلية أثبتت التجارب أنه رهان خاسر فقد كان نظامي بن علي ومبارك على نفس القناعة الى أن سقطا ولم تستطع واشنطن أنقاذهما ، بل سارعت الى مد جسور علاقاتها مع

(١)بهروز الجاف، دول الخليج والربيع العربي والتغيير المحتمل في الخريطة الجيوسياسية، مصدر سابق ، ص٥.
(٢)المصدر نفسه.

الانظمة الجديدة في البلدين بعدما كانا النظامين السابقين القائمين على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، مما يعطي للاستنتاج أن الفاعل الامريكي ودوره في حماية أمن الخليج هي حماية غير أمنة ، لانها ليست حماية شرعية كما أنها تتوقف على قدر تماشيها مع المصالح الامريكية والاسرائيلية وعندما تتضارب تلك المصالح فسوف يكون للاخيرتين موقف مختلف من تلك الانظمة))(١).

- ب -

البدائل المتاحة أمام الحكومات الخليجية لمواجهة الضغوط المؤثرة عليها

إن الضغوط المؤثرة على الحكومات الخليجية قد تحفزها الى البحث عن البدائل المتاحة أمامها للتخلص من تلك الضغوط أو على الاقل تقليل من تأثيرها عليها ولعل من المناسب تأشير أبرز تلك البدائل وهي كما يأتي:-

أولا- البدائل السياسية :-

هذا الاشارة أن دول مجلس التعاون الخليجي تستطيع أن تسحب البساط من الجميع عندما تخلق معادلة متوازنة بين رغبتها في مسك السلطة ، وتحقيق مطالب الشعوب في المشاركة في عملية صنع القرار ولو على مستوى تدريجي ، بمعنى أخر يمكن للحكومات الخليجية أن تخلق مبادرات ، وتنازلات محسوبة لكسب معارضيها وفق مقاسات محدودة والتنفيس من الضغوط الداخلية وهو ماسينعكس الى تقزيم الضغوط الاقليمية والدولية عليها ، لابل أن عليها تهدئة الملفات مع دول المنطقة ومنها مع ايران أخذين بنظر الاعتبار الضغوط التي تمارسها واشنطن عليها لاشراكها في الجهد الدولي للضغط على الاخيرة لتحجيم من قدراتها النووية ، وعدم السماح لها لتطويرها الى مستوى الدخول في صناعة الاسلحة النووية.

ويمكن أن تستخدم الحكومات الخليجية جهدها الدبلوماسي في هذا المجال ، حيث أنها تمتلك مؤهلات بشرية ، ولوجستية لتنفيذ هذه السياسة ، والخروج بعد ذلك بمكاسب ستراتيجية مهمة يمكن أن توازن أثر ذلك بين علاقتها مع واشنطن وايران لان المعادلة السياسية لاتحتمل الانحياز الكامل والانقطاع الكامل ، بل المعادلة السياسية يمكن أن تخرج بنوع من الموازنة بين الطرفين الغربي والامريكي والطرف الايراني بدون أن تخسر الحكومات الخليجية من دورها الاقليمي في هذا المجال.

---

(١) أحمد عبدة طرابيك، دول الخليج والربيع العربي ، وكالة ترند ، (باكو، أذربيجان ، أبريل٢٠١٢) ، ص١.

ولعل من المناسب هنا الاشارة أن البديل السياسي يمكن أن يعالج أيضا حالة الاحتقان السياسي داخل دولها لان دول مجلس التعاون الخليجي عليها أن تدرك أن الاحتجاجات ، والتظاهرات ، والمطالبات بالاصلاح ، والتغيير السياسي له ميزة خاصة على الاقليم الخليجي حيث أن تطلعات الشعوب الخليجية نحو المشاركة في الحكم والاصلاح لاتنم فقط عن حالة الضعف في المستوى الاقتصادي لبعض الشرائح بل أن البيئة الخليجية بدأت تظهر فيها تطلعات لاتنطلق أسبابها من الجوع ، والفقر ، والحرمان الاقتصادي ، بل أن الحاجة النفسية للمواطن الخليجي للمساهمة في العملية السياسية، وبالرغم من حالة الرفاهية بشكل عام إلا أن هذه المطالب بدأت تنادي بها النخب الفكرية ، والمجتمعية البارزة ، مما يعطي للمراقب تصورا أن هناك حراك سياسي خليجي مصدره الجماعات المثقفة ، وناشطي حقوق الانسان الذين تأثروا بالثقافة الغربية والاوروبية وهو يسعى لنقل تجربة الشعوب الاخرى الى داخل المحيط الخليجي مما يحتم على الحكومات الخليجية أخذ ذلك بنظر الاعتبار.

ثانيا - البدائل الاقتصادية

هذا البديل لايقل أهمية عن البديل السياسي لان المشكلة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي(مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية)تكمن في حاجة المواطن الخليجي أن يشعر بالعدالة في توزيع الثروات الاقتصادية ، وعدم تبويبها على أساس العرق، والملة ، والدين والطائفة ، لان حقوق التملك ، والتمتع بثروات البلاد وهي حالة تكفلها دساتير العالم ، لذلك على دول الخليج ، وحكوماتها الموازنة في توزيع الثروات وفق مبدأ المواطنة ، والانتماء للوطن وليس على ولاءات سياسية ، وطائفية ، وعرقية لدعم وجود تلك الحكومات.

كذلك يمكن للحكومات الخليجية أن توظف البديل الاقتصادي كأحسن علاج للتنفيس السياسي مقارنة بالبديل الامني والعسكري ، لان الاول سيقنع المواطن بأهليته بالانتماء للوطن ، وعدم أحساسه فيما إذا تم اللجوء الى الخيار الامني ، والعسكري أنه لايتطابق مع بعض الفئات القريبة من صانع القرار ، لان الحكومات الخليجية لو أحسنت أستخدام البديل الاقتصادي ستظل البلاد تنعم بالاستقرار ، والامن السلمي ، والاهلي لسنوات قادمة.

ثالثا-البدائل التكنولوجية الرقمية:-

لاينكر المراقب أن الدول الخليجية تمتاز عن غيرها من دول المنطقة بأمتلاكها لارقى وسائل الاتصال الرقمي(الانترنيت) ووفرة في أستخدام شبكات الاتصال الاجتماعي مما يحتم على الحكومات الخليجية الاهتمام بالتواصل مع شعوبها عبر هذه التقنيات ، وقد عقد في مركز دبي المالي العالمي قمة الحكومات الخليجية للتواصل الاجتماعي للفترة من١٧-١٩سبتمبر٢٠١٢ حيث تستعد دول مجلس التعاون الخليجي للدخول في معترك التحولات الجذرية التي باتت وسائل الاعلام الاجتماعي ، ووضع الية مناسبة تمكن الهيئات الحكومية من أستخدام الاسلوب الامثل لوسائل الاعلام الاجتماعية ، حيث سلط الضوء على ذلك أكثر من ٢٠٠ من الشخصيات الرفيعة المستوى تمثل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ، والشرق الاوسط ، وشمال أفريقيا ودول الكومنولث وقد أبدت دول العالم العربي بشكل عام والامارات على وجه الخصوص حماسة كبيرة

لاستضافة هذه القمة سيما مع وجود معدلات تعتبر الاعلى عالميا في أستخدام وسائل الاعلام الاجتماعية في بعض هذه الدول ، وبالتالي فأن الهدف الرئيسي الذي سعى لتحقيقه القائمون على هذه القمة هو تعزيز تواصل الحكومات الكترونيا مع المواطنين ، وجعلهم أقرب ، وأسرع أستجابة وأكثر أرتباطا مع الناس .

وفي هذا الاطار يقول (فادي سالم) مدير برنامج الحوكمة والابتكار في كلية دبي للادارة الحكومية شريك المعرفة في القمة((تمثل المعلومات الركيزة الاساسية لعمل الحكومات ، وبعد التغييرات المجتمعية الجسيمة خلال عام٢٠١١ تدرك حكومات المنطقة أن عليها تجاوز الاسلوب التقليدي في الخطاب ، والبدء في حوار تفاعلي مع الجمهور بأستخدام مواقع التواصل الاجتماعي التي بات أستخدامها أمرا رئيسيا في حياة جزء متنامي من المجتمعات العربية ، حيث أن أكثر من ١٢% من سكان العالم العربي يستخدمون وسائل الاعلام الاجتماعية بشكل فاعل ، معظمهم من فئة الشباب ومن هنا فأن على الحكومات الانخراط بشكل جدي مع المجتمع والاخذ بأرائه ضمن اليات صنع القرار ، مع وضع سياسات فاعلة للاستجابة السريعة لتطلعاته))(٢).

ومن جهته قال نيكلاس ويب الشريك الاداري في مجموعة ستريم لاين للتسويق ((ستكون قمة حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لوسائل الاعلام الاجتماعية بمثابة منصة توفر معلومات وتتيح تبادل الاراء ، والافكار حول صياغة مفهوم عصري لوسائل الاعلام الاجتماعية ، وطبيعة العلاقة بين مشتركي هذه المواقع بكافة فئاتهم مع الخدمات الحكومية))(٣).

---

(١) قمة الحكومات الخليجية للتواصل الاجتماعي تتناول أبعاد العلاقة بين مستخدمي هذه الوسائط والحكومة، وكالة الانباء الاماراتية ، ١٠يوليو٢٠١٢، ص١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

- ج -

مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربى

إن قراءة مستقبل الحكومات الخليجية يبدو من الوهلة الاولى مهما للباحثين ، والمراقبين ، وحتى صناع القرار ، لان هذا المستقبل سيسلط الضوء على خيوط العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال سلطتها التنفيذية (أي الحكومة) وعلى هذا الاساس من الواجب التذكير أن وضع سيناريوهات قريبة ، وأنعكاس للواقع الحالي يشكل ضمانة مهمة لتصحيح العلاقة بين الشعب والحكومة ، لان العلاقة بين الاثنين مصابة بالعديد من الازمات ، مما يحتم تأشير الاحتمالات التي يمكن حدوثها في المستقبل المنظور لتغيير ماهو يبدو نوع من أنواع المعرقلات لاستمرار أداء الحكومات الخليجية بكفاءة عالية ، ولحماية المحيط الخليجي من أية أحتكاكات بين الشعوب وحكوماتها والتي يمكن أن تنال من أستقرارها الامني ، ونموها الاقتصادي ، وعليه يمكن طرح سيناريوهين الاول ينادي بأنعدام التغيير في عمل وأداء الحكومات الحالية ، وبقاء الحال كما هو ، والثاني يرجح التغيير في شكل وأداء الحكومات الخليجية تناغما مع تداعيات الربيع العربي.

أولا:- سيناريو أنعدام التغيير فى عمل وأداء الحكومات الخليجية

هذا السيناريو يرى أن مستقبل الحكومات لاتحتمل التغيير لابل هي بعيدة نوعا ما عن ذلك التغيير كأحد تداعيات الربيع العربي عام٢٠١١ ، حيث أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي محصنة من التغيير لاسباب عدة:- (١)

أولا:-إن مواطني الخليج لديهم القليل من الاسباب الاقتصادية الدافعة للتغيير الثوري .

ثانيا:-شرعية النظم الخليجية أعمق من شرعية النظم الجمهورية العربية.

ثالثا:-طبيعة مواطني الخليج ، حيث أنهم يعيشون أشبه مايكون في المجتمعات الابوية ، مما يكون ولاؤها الباطني لرئيس الدولة كما يكون الولاء لرئيس قبيلة سواء كان شيخا ، أم أميرا ، أو ملكا من خلال تحالفات متجذرة ، وعصبيات ذات تقاليد راسخة في أطاعة ولي الامر ، ويستنتج من هذا أن مواطني الخليج مهما وصلت درجة معارضتهم لانظمتهم فلن تتعدى المطالبة بالاصلاح لعزوفهم عن الدخول في مغامرات مهلكة.

---

(١)د.معتز سلامة، الثورة أم الاصلاح ، سلسلة كراسات أستراتيجية، (القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١) ، نقلا عن أحمد جسن علي(عرض) ، مركز أفاق للدراسات والبحوث ، ٢٠١٢/٣/٢٣، ص٤.

ثانيا:- سيناريو التغيير في شكل وأداء الحكومات الخليجية

إن حدوث الحراك الخليجي قبل وبعد الربيع العربي أحدثت عدة تغييرات في أداء الحكومات الخليجية ، لكنها لاترتقي الى المستوى المطلوب لما تريده الشعوب الخليجية ، لكنها حدثت ولو بصورة مخجلة لانها لاتمس هيكلية وجوهر النظام السياسي ، وطبيعة الحكومة الخليجية ، وعليه قد يكون هذا السيناريو مايبرره خاصة بعد حدوث التطورات التالية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وكما يأتي :- (١)

أولا:-أعلن عدد من دول الخليج عن تقديم منح ملكية بمليارات الدولارات في السعودية ، حيث أطلق الملك في ١٧مارس٢٠١١ ما أشير اليه ((ثورة أقتصادية في المملكة))من خلال أصدار عشرين قرارا ملكيا لتحسين أوضاع السعوديين تضمنت صرف رواتب ، ومكافأت ومقابل شهري للباحثين عن عمل، وأستحداث ٦٠الف وظيفة عسكرية جديدة ، وأعتماد ٢٥٠ مليار ريال لدعم الخطط الاسكانية ، وتضمنت القرارات أنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، وأنشاء المجمع الفقهي السعودي ، ويبلغ الحجم المالي لهذه القرارات طبقا لبعض التقديرات نحو ٣٥٠ الف مليار ريال ، وإذا أضيف الى ذلك تكلفة القرارات التي كانت قد صدرت في ٢٧فبراير ٢٠١١ فور عودة الملك من رحلته العلاجية والتي تضمنت منحا بلغت تكلفتها ١٣٥ مليار ريال ، فأن التكلفة الاجمالية لهذه القرارات تكون نحو ٤٨٥ مليار ريال (١٢٩مليار دولار)بما يوازي مصروفات تعادل ٨٣% من حجم المصروفات العامة للمملكة.

ثانيا:- قرر ملك البحرين صرف الف دينار بحريني (نحو٢٦٣٠ دولارا أمريكيا) لكل أسرة ، وكشف عن توفير ٢٠الف فرصة عمل جديدة ، وفي سلطنة عمان أعلن السلطان قابوس عن توفر ٥٠الف فرصة عمل للمواطنين ، ومنح ١٥٠ريالا شهريا لكل باحث عن عمل حتى توظيفه ، وكانت المبادرة الاوسع مدى أعلان دول مجلس التعاون الخليجي عن تخصيص ٢٠مليار دولار للبحرين ، وعمان فيما يشبه مشروع مارشال خليجيا يركز على تحسين الظروف المعيشية في الدولتين.

---

(١) د.معتز سلامة ، الاجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج ، موقع مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة، مؤسسة الاهرام ، ٣مايو٢٠١١) ، ص٣-٤.

الخاتمة:-

إن هذه القراءة لمستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي لاتزعم أنها وصلت الى مستوى الطموح في وضع بعض المشاهد لاستقراء مستقبل الحكومات ، لكنها حاولت أن تقدم تحليلا متواضعا لطبيعة الحكومات الخليجية خلال المستقبل المنظور ، ومع هذا لابد من القول أن هناك مسؤولية تأريخية تتحملها الحكومات الخليجية في التعاطي مع الشعوب ، وتحقيق مطالبها في المشاركة في صنع القرار ، لاسيما أن الشعوب الخليجية هي قليلة العدد لايتناسب عددها مع الشعوب العربية الاخرى ، ولهذا يتوجب على صانع القرار الخليجي وضع خارطة طريق للتعرف على حاجات الشعوب ، وعدم التقاطع في هذا المجال لان المنطقة الخليجية تتقاذفها العديد من الاجندات الاقليمية والدولية ، وقد توظف بعض الاجندات حالة التقاطع بين الحكومات الخليجية وشعوبها لاثارة القلاقل الداخلية ، وعدم الاستقرار وهو لايخدم دول مجلس التعاون الخليجي ، لذلك على حكومات المنطقة أن تستدرك هذا الامر ، وتفوت الفرصة على من يريد النيل من وحدة ، وأستقرار دول الخليج الستة ، والموازنة بين رغبتها في الحكم وبين أشراك فئات الشعب المختلفة في عملية صنع القرار ، لان التمسك بالراي الواحد في ظل ثورة الشعوب في المنطقة التي حدثت عام٢٠١١ سيفسح المجال لبروز تطلعات جماهيرية خليجية قد تحاكي الثورات الشعبية في تونس ومصر ، وستجعل الاقليم الخليجي شعلة من التوتر ، وعدم التخلي عن موقف كل طرف سواء الحكومات أو الشعب مما يحمل الحكومات الخليجية مسؤولية تهدئة الجماهير ، وجذبهم الى جانبها ليس بسبب واجبها الحكومي فحسب ، بل لاجل تجنيب المنطقة من الدخول في مزالق الحرب الاهلية ، والطائفية ، ولاسيما أن النسيج العرقي ، والطائفي في الخليج قد يكون مستهدفا لاثارة النعرات الطائفية والعرقية وتوظيفها تحت شعار نصرة الفئات المهمشة والتي يقال أنها على الاقل مركونة ومقصية عن عملية صنع القرار مما يعطي للحكومات الخليجية المبادرة للوقوف في وسط الطريق على أن توازن بين رغبتها في الحكم لاسباب خاصة بها وتحقيق مطالب الجماهير وهذه الموازنة هي المفتاح السري أو (الماستر كي) إذا صح التعبير إذا عرفه الاجنبي سيستغله الى صالحه للدخول الى التخوم الخليجية الداخلية بحرية لتحقيق مصالحه والتي قد لاتخدم أستقرار المنطقة الخليجية التي تعيش أزمات مختلفة ، وقد تحيط بها أزمات أقليمية مما يحتم على الجميع الحفاظ على السلم الاهلي ، وتحقيق الراي والراي الاخر خدمة لمصالح وأمن منطقة الخليج العربي والمنطقة عموما.

الاستنتاجات والتوصيات :-

إن النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الاميركي من العراق والربيع العربي بدأ يفرض نفسه أستنادا الى عدة دوافع لعل من أبرزها أنه بدأ يظهر بشكل ملحوظ في الملفات العربية سواء في العراق ، أو اليمن ، أو ليبيا ، أو سوريا أنطلاقا من رؤية خليجية أستراتيجية مفادها ضرورة لعب دور محوري في المحيط العربي ، بأعتبار أن الساحة الخليجية نفسها تتلاقفها العديد من الاشكاليات منها صراع الارادات الاقليمية ، والدولية التي تدفع بدول مجلس التعاون الخليجي أن تكون على طرفي المعادلة سواء مثلا بين الصراع بين واشنطن وايران بسبب أزمة البرنامج النووي الايراني، فضلا عن ذلك كان للدور الخليجي عموما والسعودي خصوصا في الملف اليمني دورا كبيرا في أزاحة الرئيس السابق علي عبد الله صالح من الحكم ، وتغيير نمط الحياة السياسية هناك، ناهيك أن الدور الخليجي عموما والاماراتي خصوصا في التحالف المضاد لحكم الرئيس معمر القذافي أعطى للدور الخليجي زخما جديدا .

أما النفوذ الخليجي في العراق فهو بحد ذاته إشكالية لانه يتحرك في أتجاهين الاول أتجاه يمضي لترسيخ النفوذ الاقتصادي، والسياسي في الساحة العراقية، لان دول مجلس التعاون الخليجي لاتريد أن تكون خاوية حساباتها في ضوء تطورات الساحة العراقية ، ناهيك عن سعيها أن يكون لها دور في ترتيب الخارطة السياسية العراقية في الانتخابات النيابية القادمة في العراق عام٢٠١٤.

أما النفوذ الخليجي في الازمة السورية فيعتبر تطورا ملحوظا ، حيث تنامى الدور الخليجي في متغيرات الصراع الداخلي السوري-السوري بين الحكومة والمعارضين لها في مجال دعم المجموعات المسلحة المضادة لحكم الرئيس السوري بشار الاسد بالاموال ، والاسلحة ، حيث كان الموقف الخليجي قبل أحتدام الملف السوري تناغما مع أحداث الربيع العربي ينحصر في أبداء الاستنكار، والاستهجان من أستخدام النظام السوري للقوة ضد المظاهرات السلمية ، وبعد أن ظهرت المواجهة المسلحة بين النظام السوري ومعارضيه تطور موقف دول مجلس التعاون الخليجي من المتفرج بل تطور الى مساندة طرف تجاه طرف اخر ، خاصة أن النظام السوري له موقف من دول المجلس أزاء دعمهم لكل المحاولات لازاحة الرئيس السوري من سدة الحكم ، لادراكهم أن سوريا كنظام بدأت تخترق الخطوط الحمراء للامن القومي الخليجي ، خاصة أن دول المجلس وصلت اليهم معلومات عن تورط سوري في تدريب الجماعات المعارضة للانظمة الخليجية داخل الساحة السورية.

أما النظام السوري فلا يحتاج الى جهد لاكتشاف الجهد الخليجي لاستهداف أركان نظامه ، ومستقبله السياسي، حيث بدأ الدور الخليجي يتمحور في عدة مجالات منها أعلامية، وسياسية، ومادية، وحتى لوجستية ويعتبر الربيع العربي عام٢٠١١ علامة فارقة في التأريخ المعاصر للمنطقة العربية ، وقد وقع تأثيره على دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة أحداث هزات سياسية، وأقتصادية داخل تلك الدول ، بأعتبار أن الحياة السياسية في المحيط الخليجي لازالت تحتاج الى

مزيد من عمليات الاصلاح ، والتغيير ، ودفعة جديدة لتطوير مشاركة المواطن الخليجي في صنع القرار ، وليس أستمرار الحالة السابقة من خلال سيطرة عوائل توارثت سدة الحكم عبر مئات السنين ، وأستمرار معاناة النخب الاكاديمية ، ونشطاء حقوق الانسان ، ومطالبتهم للانظمة الخليجية بأجراء أصلاحات جوهرية في كينونة النظام السياسي الخليجي وهي الازمة الحاضرة النائمة دفعت دول مجلس التعاون الخليجي الى تصدير أزماتها ، والتخفيف من أثارها داخل التخوم الخليجية عبر تفعيل النفوذ الخليجي في الازمات الاقليمية لاعطاء فسحة من الوقت للانظمة الخليجية لمعالجة أفرازات الربيع العربي الذي مر كالتيار الجارف ، وأقتلع أقدم النظم الديكتاتورية في تونس ومصر ، وخشية دول مجلس التعاون الخليجي من أن تدخل هذه الدوامة بدون سيطرة على نتائجها ، وأفرازاتها.

وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات لعل من أبرزها:-

الاستنتاجات:-

١.حدوث تغيير جوهري في المواقف السياسية الخليجية أزاء الملفات العربية في اليمن ، وليبيا ، والعراق ، وسورية ، وبالرغم من ممارسة دول الخليج العربية دورا في تغيير اللوحات السياسية في الساحات التي تم ذكرها سلفا ، إلا أنها من جانب أخر أحدثت تطورا مع العلاقات مع العراق من قبل المملكة العربية السعودية ، حيث سمت سفيرا لها في العراق غير مقيم كخطوة لاحقة نحو التطبيع السياسي الكامل بين الطرفين.

٢.إن النفوذ الخليجي في العراق بالرغم من ميله نحو التدخل في صيرورة الحراك السياسي العراقي ، إلا أنه لايمنع من وجود تقارب عراقي-خليجي بعد تعرض ايران للعقوبات الاقتصادية ، وأحتمال غلق الاخيرة لمضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية ، وهذا تطور مهم في مجرى العلاقات العراقية –الخليجية بعد أن كان الموقف الخليجي بعد الاحتلال الاميركي يقتصر على التعاطف ، وأبداء المواقف الدبلوماسية المؤيدة لاستقرار العراق ، وخروجه من الازمات التي مربها بعد الغزو والاحتلال الامريكي.

٣.إن تناغم الانسحاب الاميركي مع أحداث الربيع العربي عام٢٠١١ يجعل منطقة الخليج العربي عموما ودول مجلس التعاون الخليجي في مهب تطورات هي تمثل أنعكاسات المشهد العراقي ، وأحتمال أنتقال بذور العنف في العراق الى داخل تلك الدول ، مما يعطي الحاجة للاستفادة من الخبرات العراقية لبسط الامن والاستقرار ، ومواجهة تحركات الجماعات المعارضة الخليجية التي يمكن أن تزيد من نشاطاتها بعد عودتها الى داخل دولها تحت مزاعم مواجهة الانظمة الخليجية التي تستضيف القوات الاجنبية ، وتعتبرها محتلة لديار المسلمين بعد أن كانت تستهدف الاحتلال الاميركي في العراق قبل الانسحاب الاميركي من هناك.

التوصيات:-

بناء على ماتقدم نرى ومن منطلق تعميم الفائدة العلمية لهذه الدراسة على من يستفاد منها نوصي ببعض التوصيات التي قد تخدم العلاقات العراقية – الخليجية في المستقبل المنظور وتخفف من النفوذ الخليجي في العراق والمنطقة العربية ،وتعمل على تطوير وتوثيق العلاقات بينهما وخاصة بين الشعبين العراقي والخليجي على سبيل المثال لاالحصر لعل من أبرزها:-

١.الجانب الخليجي:-

أ-ضرورة زيادة الدور الخليجي في العراق سياسيا ، وأقتصاديا لحماية العراق من أية تدخلات أقليمية ، ودولية بأعتباره هو جزء من محيطه الخليجي ، وأن المحافظة على أستقراره هو ضمان للامن الخليجي ذاته.

ب- يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن توطر علاقاتها الدبلوماسية مع العراق لاثبات أن المرحلة القادمة من العلاقات مع العراق تنتابها روح الاخوة والتعاون في كافة المجالات لخدمة وتحقيق آمال الشعبين العراقي والخليجي.

ج-يحتم على دول مجلس التعاون الخليجي أن تستبدل خيار التدخل السلبي في العراق ، وتعوضه بالتدخل الايجابي ، بالرغم من أسبابها التي تبنتها للتدخل في العراق بذريعة حماية الامن الخليجي ، ومنع النفوذ الاقليمي أن يزيح المصالح الخليجية للسيطرة على الساحة العراقية دون أي دور لدول الخليج العربية.

د-ضرورة أنفتاح دول مجلس التعاون الخليجي ، وخاصة المؤسسات الاكاديمية ، والبحثية مع النخب الفكرية ، والاكاديمية العراقية لتبادل الاراء ، والوصول الى حلول تكبح جماح العوامل المؤثرة على العلاقات العراقية – الخليجية من خلال تنظيم المؤتمرات ، وورش الحوار الاستراتيجي ، وأستدعاء المختصين بالشأن الخليجي من الجامعات العراقية للتباحث في طرح صيغ مبتكرة لضمان الامن ، والسلام في أطر العلاقات العراقية – الخليجية .

٢.الجانب العراقي:-

أ- ضرورة الاستعانة بالخبرات الاكاديمية العراقية المختصة بشؤون منطقة الخليج العربي لدعمها والاستئناس بأرائها العلمية في تطوير العلاقات العراقية – الخليجية.

ب-أشراك الوفود الرسمية العراقية التي تذهب الى دول مجلس التعاون الخليجي بالمختصين في الشأن الخليجي من الوسط الجامعي لدراسة الموقف ، وتقديم الرؤى ، والافكار، والاستشارات لصانع القرار في المواضيع التي تستلزم راي علمي محايد لدعم السياسة الخارجية العراقية تجاه منطقة الخليج العربي.

ج- ضرورة إعادة النظر في السياسة العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، وجعلها سياسة مبنية على الرؤى ، والتحليلات العلمية ، والموضوعية ، وهذا لايتم إلا عبر المعلومات الدقيقة عن المنطقة التي يمكن أن تترشح عبر الدراسات التي يمكن أن يكلف بها الاكاديميون المختصون بالشأن الخليجي عبر إيجاد الدعم المادي ، والمعنوي لهم لاجراء مثل هذه الدراسات لتفهم على

الاقل الملفات العالقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي سعيا لحلها عبر اليات حكومية ، وبرامج مخطط لها مسبقا ، وليس نتيجة لانفعالات سياسية ، وردود فعل متشنجة تعمل على أبقاء التشنج هو السمة البارزة في العلاقات العراقية – الخليجية.

د- ضرورة معالجة الملف الامني ، والاوضاع الاقتصادية في العراق عبر التكاتف الوطني لحل المشكلات العالقة ، وتهدئة المشهد العراقي ، وهذا سينجم عنه أستقرار الاوضاع في العراق ، مما سيعطي رسالة أيجابية لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل زيادة أستثماراتها في العراق ، وتوطيد العلاقات الاقتصادية ، والمجتمعية ، والثقافية بدلا من بقاء العلاقات في مهب الريح بين التصريح المتشنج ، والموقف المتشدد ، ورد الفعل غير المنضبط ، إذ يجب أن يكون هناك مايسترو(Maestro) لضبط أيقاع السياسة العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بأكملها.



المصادر

- المصادر العربية:

١. الموسوعات والقواميس
-أستثمار أجنبي مباشر، الموسوعة الحرة(ويكيبديا).
- أستثمار ، الموسوعة الحرة(ويكيبديا).
- الاستثمار ، الموسوعة العربية.
- تاج العروس من جواهر القاموس.

٢. الرسائل والاطاريح الجامعية
- أيناس صالح، الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

٣. التقارير
- التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي٢٠٠٩-٢٠١٠، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠.
-التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية ، بيروت ، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠
- د.منير هندي وأخرون (أعداد)، تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر ، القاهرة، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

٤. الكتب
-أمي ورثنفتون وأخرين ، العراق ، الغزو ، الاحتلال ، المقاومة:شهادات من خارج الوطن العربي سلسلة كتب المستقبل العربي ٢٧، يروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣.
- أنتوني كوردسمان وأخرين ، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، سلسلة كتب المستقبل العربي٦٠، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٨ ،
-باقر سلمان النجار، الديمقراطية العصية في الخليج العربي ، بيروت ، دار الساقي ، ٢٠٠٨.
- د.جاسم يونس الحريري، العلاقات العراقية – الخليجية بعد الاحتلال:محددات التعاون والصراع، سلسلة كراسات أستراتيجية، العدد١٩١، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر٢٠٠٨.
- جورج قرم، العرب في القرن الحادي والعشرين من فراغ القوة الى قوة التغيير ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ٢٠١١.
- جون هدسون ، مارك هوندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، تعريب طه منصور، الرياض ، دار المريخ، بلا تأريخ.

- جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، (بيروت، دار منشورات عويدات، ١٩٧٠.
- د.حيدر أبراهيم علي ، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٩.
- سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي ، بيروت ، دار الساقي ، ٢٠٠٩.
- صلاح الصاوي، التعددية السياسية في الدولة الاسلامية ، القاهرة، دار الاعلام الدولي، ١٩٩٣.
- العراق :أعادة الاعمار والدور المستقبلي، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥.
- فيليب سيب ، تأثير الجزيرة كيف يعيد الاعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية، الدوحة ، بيروت ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم (ناشرون)مطابع الدار العربية للعلوم ، ٢٠١١.
- الكتاب السنوي٢٠٠٥، أبوظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥.
- د.محمد بن جاسم الغتم ود.محمد نعمان جلال، نظرة أستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في أطار دولي (الكتاب الثالث) ، مملكة البحرين، مركز البحرين للدراسات والبحوث ، مطابع المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.
- د.محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي:الواقع الحالي وتحديات المستقبل، سلسلة محاضرات الامارات ، العدد١٠٣، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦.
- نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.
- هـ.ر.ب ديكسون ، الكويت وجاراتها،ترجمة وتحقيق جودت القزويني، ط٢، القاهرة، صحاري للطباعة والنشروالتوزيع ، ١٩٩٠.
- د.هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية:الصين أنموذجا ، بغداد، بيت الحكمة، مطبعة الفرات، ٢٠٠٢

٥.البحوث والدراسات

- أحمد أبراهيم محمود ، الدفاع المشترك الخليجي محدودية التعاون في ظل التدويل، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٧٢، القاهرة، مؤسسة الاهرام، نيسان/أبريل٢٠٠٨.
-د.أحمد أبو زيد، للديمقراطية وجوه عديدة، مجلة العربي، العدد٦٢٨، الكويت، وزارة الاعلام، أذار/مارس٢٠١١.
- أحمد تهامي عبد الحي ، المفاجآت الادراكية لجيل الثورات العربية تحولات أستراتيجية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، عدد أبريل ٢٠١١.
- أحمد المرشد ، تأثير الحرب الامريكية في مستقبل العراق والمنطقة، مجلة أراء حول الخليج ، العدد٤٤، دبي ، مركز الخليج للابحاث ، مايو٢٠٠٨.

- أشرف كشك، تداعيات الوجود الامريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، ملف الاهرام الرقمي، القاهرة، مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٣/١٠/١.
- الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية ، دور الشركات المتعددة الجنسية في التنمية الاقتصادية ، ١٩٨٩.
- أنتوني كوردسمان ، أستقرار السعودية في زمن التغيير ، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٨٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/يوليو٢٠١١.
- أنتوني كوردسمان، تطور قوات العراق وتحدي الحرب الاهلية :هل بمقدور القوى العراقية أنجاز المهمة، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٢٤، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الاول/ديسمبر٢٠٠٦.
- أنثيا لاوسون وستيورات هالفورد، أشعال نار الشك:التحالف ومليارات النفط العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٦، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس/يوليو٢٠٠٤.
- أيمان أحمد رجب، سياسة العراق الخارجية تجاه الثورات العربية، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مؤسسة الاهرام ، ١يوليو٢٠١١.
- د.أيهاب مقابلة، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، عمان، الجامعة الالمانية الاردنية ، ٢٠١١/٦/١.
-بلقاسم العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، سلسلة جسر التنمية، العدد١٠٩، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط، كانون الثاني/يناير٢٠١٢.
بولنت أراس، حقبة أحمد داود أوغلو في السياسة الخارجية التركية ، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٥، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ربيع٢٠١٠.
- جاسم الحريري، العلاقات العراقية – الخليجية بعد الاحتلال الاميركي، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٧، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، خريف٢٠١٠شتاء٢٠١١.
- د.جاسم يونس محمد الحريري، تداعيات الاحتلال الاميركي للعراق على الامن الخليجي ، مجلة شؤون خليجية ، العدد٤٤، القاهرة ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، شتاء٢٠٠٦.
- د.جاسم يونس الحريري ، تعثر عمليات أعادة أعمار العراق بعد الاحتلال الامريكي ، مجلة أراء حول الخليج، العدد٢٧، دبي ، مركز الخليج للابحاث ،ديسمبر٢٠٠٦.
- أ.م.د جاسم يونس الحريري، التواجد الخليجي في العراق بعد الاحتلال الامريكي :الاسباب والانعكاسات، مجلة شؤون عراقية، العدد٢، بيروت ، مركز العراق للدراسات، شباط/فبراير٢٠٠٩.
- جاسم يونس الحريري، العراق ودول الخليج :المتغيرات والمستقبل ، مجلة دراسات دولية ، العدد٣٣، بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، أبريل٢٠٠٧،
- ------------------ ، العلاقات العراقية – البحرينية بعد الاحتلال :الواقع والمستقبل، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، العدد١٥، المنامة ، مركز البحرين للدراسات والبحوث ، صيف٢٠٠٩.

- حافظ أبو سعدة ، الصراعات الكامنة في الشرق الاوسط الحكم المركزي: الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٤، بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، ربيع٢٠٠٧.
- د.حاكم المطيري، الازمة السياسية في دول الخليج دلالاتها ومألاتها ، مركز قضايا الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨،
- د.حامد عبيد حداد، أثر أرتفاع أسعار النفط على أقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، دورية المرصد الدولي، العدد٢، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الثاني/نوفمبر- كانون الاول/ديسمبر٢٠٠٦.
- م.د.حامد عبيد حداد، تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي:دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية ، مجلة دراسات دولية، العددان٣١-٣٢، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،أيلول/سبتمبر كانون الاول/ديسمبر٢٠٠٦.
- حسن حمدان العليكم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين :دراسة أستشرافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٩، بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، صيف٢٠٠٨.
-د.حميد حمد السعدون، العلاقات العراقية – الكويتية ،،أزمة ولادة ، مجلة شؤون عراقية ، العدد٤، بيروت، مركز العراق للدراسات ، نيسان/أبريل٢٠١٠،
- دانييل روبيشتو وفيليبا وينكلر، المواجهة النووية الحقيقية :هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي ؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٢١، بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء٢٠٠٩.
- د.دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي وأبعاد الموقف الاقليمي من العراق، عمان ، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨.
--رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٤، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، ربيع ٢٠٠٧.
- رعد الحمداني ، واقع المؤسسات والقوات الامنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للاصلاح ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٥٦، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر٢٠٠٨.
- ريدار فيسير، الهوية الطائفية والصراع الاقليمي في العراق (وجهة نظر تأريخية) ، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٤٧، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير٢٠٠٨.
- زيادعربية، المديونية الخارجية العراقية أحد معوقات إعادة الاعمار، مجلة أراء حول الخليج، العدد٤٤، دبي ، مركز الخليج للابحاث، مايو٢٠٠٨.
- سالم توفيق النجفي، مستقبل التنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/يوليو٢٠٠٤.

- سامي ناصر خليفة وحامد حافظ العبد الله ، الاعراف السياسية في دولة الكويت بين الثبات والتعديل حالة أستجواب سمو رئيس الوزراء الكويتي (من شباط /فبراير٢٠٠٦ وحتى حزيران /يونيو ٢٠١٠)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣٢، بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، خريف٢٠١١.
- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم للاطر) ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٩، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، صيف٢٠٠٨.
- سويم العزي، أسباب فشل الاستراتيجية الاميركية في العالم، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٩، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، صيف٢٠١١.
- صابر السويدان، مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية ، مجلة أراء حول الخليج، العدد٨٥، السعودية، مركز الخليج للابحاث، أكتوبر٢٠١١.
- عادل أبو طالب، مواقف خليجية متشددة من سوريا، ملف الاهرام العربي، ٢٠١١/١٠/٢٢.
-عادل عبد العظيم ، أقتصاديات الاستثمار(النظريات والمحددات) ،سلسلة جسر التنمية، العدد٦٧ ، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، نوفمبر٢٠٠٧.
- عاطف الغمري، الوطن العربي في عصر تتعدل فيه موازين القوة والنفوذ ومعايير التقدم ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد٢٧، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسيةبالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، صيف٢٠١٠.
- عبد الله عبد الكريم، المحور السياسي، مجلس التعاون الخليجي بعد٢٥ عاما من أنشائه(عدد خاص) ، مجلة شؤون خليجية، العدد٤٦، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، صيف٢٠٠٦.
- عبد الحسين شعبان ، تونس –مصر أسئلة مابعد الانتفاضة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٨٥، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أذار/مارس٢٠١١ ،
---------------، عرض كتاب ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد٢٩، بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، شتاء ٢٠١١.
-.د.عبد الحفيظ محبوب، دول الخليج بحاجة الى موجة ثالثة من الانفتاح السياسي لتحديد مسار المستقبل ، مجلة أراء حول الخليج، العدد٧٩، جدة/السعودية، مركز الخليج للابحاث، أبريل٢٠١١.
- عبد الخالق عبد الله ، الربيع العربي:وجهة نظر من الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٩١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول/سبتمبر٢٠١١.
- عبد الخبير محمود عطا، الحركة الاسلامية وقضية التعددية السياسية:المواقف والمحددات والتحولات إطار التحليل ورؤية أولية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان٥-٦، نيسان/أبريل١٩٩٢.

- عبد الرحمن النعيمي ، مطلب الديمقراطية وحقوق الانسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣١٨، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، آب/أغسطس٢٠٠٥.
- د.عبد الرسول عبد الرضا الاسدي ود.ميري كاظم عبيد، نفاذ تدويل ثقافة مكافحة الفساد في القوانين العراقية دراسة في ضوء المعايير الواردة في المواثيق الدولية، مجلة شؤون عراقية ، العدد٥، بيروت ، مركز العراق للدراسات، كانون الثاني/يناير٢٠١١.
- عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الفراغ السياسي العربي والاجندات الخارجية ، مجلة أراء حول الخليج ، العدد٧٩، السعودية، مركز الخليج للابحاث، أبريل٢٠١١.
- عبد علي كاظم المعموري، التوجهات الامريكية بعد الانسحاب الجزئي من العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد٥، بيروت ، مركز العراق للدراسات، كانون الثاني/يناير٢٠١١.
- عبد النبي بورزيكي، هل التعاون الدولي حقيقة أم مجرد ((يوتيوبيا))؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العد٢٨، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، خريف٢٠١٠.
- د.عدي غني الاسدي، ميناء مبارك الكويتي وتأثيراته الاقتصادية والسياسية على العراق ، بابل، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، ٢٠١٠.
- عزيز القزاز، تأثير الاحتلال الامريكي في الشعب العراقي وأقتصاده، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٨٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الاول/ديسمبر٢٠١٠.
-علاء حسين ، الاقتصاد العراقي أمام بوابة الاستثمارات الخارجية، مجلة أراء حول الخليج، العدد٣٤، دبي ، مركز الخليج للابحاث، يوليو٢٠٠٧.
- علي أسعد وطفة، العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٤٤، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول/أكتوبر٢٠٠٧.
- د.عمر بن فيحان المرزوقي ، الاستثمار الاجنبي المباشر من منظور أسلامي ، المملكة العربية السعودية، قسم الدراسات الاسلامية ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤.
-عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر-المغرب-لبنان-البحرين)، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٨٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط/فبراير٢٠١١.
-فتحي العفيفي، الخليج العربي :أشتراكية جديدة وعولمة بديلة دراسة في المستقبل التأريخي، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٤٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، حزيران/يونيو٢٠٠٧.
- ----------، الخليج العربي :الكونفدرالية وهيكلة السياسات الراديكالية دراسة في التأريخية البنائية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٥، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، صيف٢٠٠٧.
- ----------، فراغ السلطة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد٣١٧، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو٢٠٠٥

- فضيل دليو، الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٧، بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء٢٠٠٨.
- كابي خوري، قراءات من حصاد المراكز البحثية، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٥٢، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران/يونيو٢٠٠٨.
- -----------، كتب أجنبية مختارة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٥٢، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران/يونيو٢٠٠٨
- -----------، كتب أجنبية مختارة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٨٥، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أذار/مارس٢٠١١.
- -----------، كتب عربية مختارة، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٩٠، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، آب/أغسطس٢٠١١.
- كريم مروة:أي مستقبل للعالم العربي في ظل الثورات العربية المعاصرة؟، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٤٠، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، خريف٢٠١١.
- كيهان برزيغار، مفارقة الاجماع النووي الايراني، ترجمة طوني صغبيني، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٩، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، صيف٢٠١١.
- مايكل هدسون ، سيناريوهات سياسية لعراق مابعد الاحتلال، مجلة المستقبل العربي ، العدد٢٩٨، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الاول /ديسمبر٢٠٠٣ .
- مبارك مبارك أحمد، في الذكرى الخامسة لاحتلال العراق مليون قتيل عراقي، مجلة أراء حول الخليج، العدد٤٤، دبي، مركز الخليج للابحاث، مايو٢٠٠٨.
- متروك الفالح ، العنف والاصلاح الدستوري في السعودية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٠٨، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تشرين الاول/أكتوبر٢٠٠٤.
-محددات الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا ، سلسلة جسر التنمية ، العدد٣٤، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط، أكتوبر ٢٠٠٤.
- محمد بن صنيتان ، مستقبل الانظمة الخليجية والمتغيرات الاقليمية والدولية ، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٩٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير٢٠١٢.
- د.محمد دغيم الدغيم، الانحراف الفكري وأثره على الامن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت ، كلية التربية الاساسية، جامعة الكويت، ٢٠٠٦.
- محمد سيف الدولة ، السياسات الامريكية لاحتواء الثورة المصرية، القاهرة، ٢٠١١/٥/٢٩.
- محمد عبدة، الحدود الكويتية – العراقية عقبة في طريق عودة العلاقات بين البلدين، مجلة شؤون خليجية، العدد٤٤، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، شتاء٢٠٠٦.
- أ.د.محمد علي كاظم المعموري و.م.م.رندا طلال الربيعي، أشكالية التحول في الاقتصاد العراقي ضبابية الرؤية وغياب المنهج، مجلة قضايا سياسية، العددان١٩-٢٠، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠.

- محمد نور الدين، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٨٩، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/يوليو٢٠١١.
-محمد نور الدين، تركيا والموقف من أحتمالات توجيه ضربة عسكرية الى ايران ، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٦، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، صيف٢٠١٠).
- د.معتز سلامة ، الاجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج ،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مؤسسة الاهرام ، ٣مايو٢٠١١.
- د.معتز سلامة، الثورة أم الاصلاح ، سلسلة كراسات أستراتيجية، الاهرام ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١.
- معمر عطوي، الانتخابات الرئاسية الايرانية:الوقائع والمواقف، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٣، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، صيف-خريف٢٠٠٩.
- مفهوم وأنواع الاستثمار ، منتديات جامعة الجزيرة الخاصة، كلية أدارة الاعمال، ٢٠١٠/٣/٢٤،
-نعوم تشومسكي ، الحرب الوقائية أو الجريمة المطلقة :العراق الغزو الذي سيلازمه العار، مجلة المستقبل العربي ، العدد٢٩٧، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٣.
- نعومي كلاين، بغداد:السنة الصفر نهب العراق سعيا الى يوتيوبيا المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٨، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر٢٠٠٤.
- نيفين مسعد ، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٦٤، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، حزيران/يونيو٢٠٠٩.
- هيلموت ميركلين، دعوا للعراق نفطه وعائداته :وجهة نظر أمريكية مغايرة، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان/أبريل٢٠٠٤.
- وجيه كوثراني، أزمة الدولة في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي،العدد٣٩٠،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، آب/أغسطس٢٠١١.
- د.وديع أحمد كابلي، مستقبل الاقتصاد الخليجي الى عام٢٠٢٥ ، اليحرين، منتدى التنمية، ٧-٨فبراير٢٠٠٨.
- وصال العزاوي، الثورات العربية وأستحقاقات التغيير، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٣٩، بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، صيف٢٠١١.

٦.الدوريات الصحفية

- أحمد العاني ، التدخلات الاقليمية في الشؤون العراقية :أسباب ونتائج، صحيفة الجريدة(العراق) العدد٨١٦، ٢٠١٢/٢/١٢.
- أمير العميدي، من الدولة الراسخة وحتى دويلة الاستنساخ يتولد الصراع، صحيفة صوت العراق العدد٢١٥، (العراق)، ١٩نيسان/أبريل٢٠١١.
- ايران تحذر دول الخليج من تعويض أنتاجها النفطي حال فرض عقوبات عليها ، صحيفة البديل الجديد(مصر) ، ٢٠١٢/١/١٥.

- برلماني:السعودية تحاول عرقلة عقد القمة العربية في بغداد وتحرض على مقاطعتها ، صحيفة الجريدة(العراق) ، العدد٨١٨، ٢٠١٢/٢/٢٠.
- هيكل :قطر والسعودية لاتريد أن للعراق أن ينهض ، صحيفة النهار(العراق)، العدد٣٦٢، ٢٠١٢/٣/١١.
- حسن عبد راضي، تحديات الاستثمار في العراق، صحيفة الرافدين(العراق) ، ٢٠١٠/١٢/٨.
- حمزة عليان، دلالات التغيير لم تصل بعد ـــ ربيع من نوع أخر في الخليج العربي، صحيفة الوسط(مملكة البحرين) ، العدد٣٤١٥، ٢٠١٢/١/١٣.
- الحكومة العراقية تطالب بتغيير النظام السوري، صحيفة المراقب العراقي(العراق) ، العدد٤٩٠، ٢٠١٢/٢/١٢.
- دعم سلفي كويتي في العراق ، صحيفة البينة(العراق) ، ٢٠١١/١٢/٢١.
-الدوحة وواشنطن وجهان لعملة واحدة/ نواب دعوة قطر لعقد مؤتمر وطني لن يكون مجانا، صحيفة المراقب العراقي(العراق) ، العدد٤٤٧ ، ٢٠١٢/١/٥.
- دول الخليج تقرر بالاجماع حضور قمة بغداد، صحيفة الصباح(العراق) ، ٢٠١٢/٢/١٤.
- سيد الخضر ، دول الخليج تواجه تحديات في حقوق الانسان ، صحيفة العرب(قطر)، ٢١أبريل٢٠١٠.
- الشركات الخليجية تبدي تفاؤلا حذرا بشأن العراق، صحيفة القدس العربي(لندن)، ٢٠١٠/١٠/٢٠.
- د.شملان العيسى، الخليج والاسلام السياسي، صحيفة الاتحاد(الامارات) ، ١٥أبريل٢٠١٢،
- صبيح الحافظ، أشكالية الحدود العراقية الكويتية ، صحيفة المدى، (العراق)، ٢٠١١/٦/٢٠.
- صلاح جمعة، الجامعة العربية تتجه لفرض عقوبات أقتصادية ضد سوريا بعد تجاهل النظام السوري للبروتوكول المقدم، صحيفة الشرق الاوسط ،(لندن)، العدد١٢٠٥١، ٢٠١١/١١/٢٦.
- عبد الله الشايجي، عن مستقبل العلاقات الكويتية العراقية، صحيفة الاتحاد ، (الامارات)، ٢٠٠٩/١١/١٥.
- عدنان الصالحي، قراءة في مستقبل العراق على ضوء التحولات الدولية ، صحيفة الاستقامة(العراق) ، العدد١٦٥٨، ٢٠١٢/٢/١٢.
- العلاقات العراقية ــ الكويتية، صحيفة الصباح الجديد(العراق)، العدد٢٠٧٢، ٢٠١١/٨/١١.
-علاء الدين أبو زينة، تصريحات كيسنجر درس في المهنية، صحيفة الغد(الاردن) ، ٢٠١٢/١/١٩.
- قطر تسعى الى مل الفراغ الذي خلفه الانسحاب الامريكي من العراق، صحيفة البينة(العراق) ، ٢٠١٢/١/٥.
- قلق خليجي من فراغ أمني بعد الانسحاب من العراق، صحيفة الصباح الجديد(العراق) ، ٢٠١١/١٢/١٨.
- كامل صالح ، أنظمة الحكم الوراثي بين حصانة الدساتير ومشروعية سلطة الشعب، صحيفة السفير(لبنان) ، ٢٠١١/٤/٥.

- الكويت تتجسس على العراق، صحيفة البينة(العراق)، ٢٠١١/١٢/٢١.
- نصيف:العراق ليس بحاجة الى تسهيل دخول التجار الى الكويت، صحيفة البينة(العراق) ، ٢٠١١/١٢/٢٤.
- الكويت:الضغط على العراق لتقديم تنازلات كي نحضر القمة ليس من سياستنا، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٢/٢/١٤
- محمد أبو الفضل ، حسابات عربية مرتبكة بعد الانسحاب الامريكي من العراق، صحيفة عمان(سلطنة عمان)، ٣يناير٢٠١٢.
- محمد خلفان الصوافي، العراق –تحد خليجي، صحيفة الاتحاد(الامارات) ، ٢٠١١/١٢/١.
- مصدر خليجي:شرطان للمشاركة بقمة العراق، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢/٢/١٩
- منتدى التنمية الخليجي: تجربة من الحوار المدني، صحيفة الشرق(قطر)، ٤أذار/مارس٢٠١٢.
- منتدى الخليج والعالم في الرياض :المطلوب ملء الفراغ الامني عقب الانسحاب الامريكي من العراق ، صحيفة القبس(الكويت) ، العدد١٣٨٣٥، ٦/٢٠١١٠١٢/١٢.
- الملك عبد الله يخصص ٢٥٠مليار دولار لضرب الشيعة ، صحيفة البينة(العراق) ، ٢٠١٢/١/١.
- ملايين الدولارات جرى تحويلها من الخليج الى سوريا لاستخدامات عبر ويسترن يونيون، صحيفة الحقيقة،(لندن)، ٢٠١١/١١/٢٤.
- وائل حسن ، خبراء الملاحة الدولية يوضحون مخاطر ميناء مبارك على خطوط النقل البحري العراقية، مجلة أنترناشونال ، لندن، سبتمبر٢٠١١.
- ياسر الزعاترة، ماوراء الحسم الخليجي مع نظام الاسد، صحيفة العرب(قطر) ،٢٠١١/٨/١٧.

٧.الندوات والمؤتمرات

- د.أسراء علاء الدين نوري، طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية قبل وبعد عام٢٠٠٣ ومستقبلها ورد في د.محمد عبد الرحمن يونس العبيدي (تحرير)، العراق ومحيطه الاقليمي في عالم متغير، أعمال الندوة العلمية ال٣١لمركز الدراسات الاقليمية في جامعة الموصل والتي عقدت يوم الاربعاء ٥أيار ٢٠١٠ في المنتدى العلمي والادبي بجامعة الموصل، سلسلة شؤون أقليمية، العدد٣٤، الموصل، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل، دار أبن الاثير للطباعة والنشر، ٢٠١١.
-أ.م.د جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الخليجي بعد الاحتلال الامريكي، ورد في د.محمد عبد الرحمن يونس العبيدي(تحرير) ، العراق ومحيطه الاقليمي في عالم متغير، أعمال الندوة العلمية ال٣١لمركز الدراسات الاقليمية في جامعة الموصل والتي عقدت يوم الاربعاء الموافق ٥أيار ٢٠١٠ في المنتدى العلمي والادبي بجامعة الموصل ، سلسلة شؤون أقليمية، العدد٣٤، الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، دار أبن الاثير للطباعة والنشر، ٢٠١١.
- د.جاسم يونس الحريري، متغيرات العلاقات العراقية – الخليجية بعد الاحتلال الامريكي للعراق وأفاقها المستقبلية ، ورد في العلاقات العراقية – الخليجية تفعيل المشتركات لمستقبل أفضل ،

وقائع وبحوث المؤتمر العلمي السابع لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة للمدة من١٣-١٤نيسان /أبريل٢٠١٠، البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠١١.
- جلال كاظم القيسي ، مجلس التعاون الخليجي والعراق، ورد في علاء عكاب خلف(أعداد) د.نظلة الجبوري(أشراف)، العراق ومجلس التعاون الخليجي، أعمال الندوة العلمية لقسم الدراسات السياسية –بيت الحكمة ، بغداد ، بيت الحكمة، مطبعة النهار الجديد ٢٠١١.
- الشركة العربية لمصائد الاسماك :الاستثمار الاجنبي المباشر بالدول العربية ، بحث مقدم لندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٧.
- د.عبد الحسين شعبان ، العرب والجوار والعالم ، من بحوث المؤتمر السنوي العاشر لمؤسسة الفكر العربي الذي عقد في دبي ، دولة الامارات العربية المتحدة، ٥-٢٠١١/١٢/٧، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١١.
-عبلة محمود أبو علبة، الثورات العربية :مقدمات للتحول الديمقراطي ، من بحوث المؤتمر السنوي العاشر لمؤسسة الفكر العربي الذي عقد في دبي ، دولة الامارات العربية المتحدة، ٥-٢٠١١/١٢/٧، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١١.
- د.فرج عزت ، د.أيهاب نديم ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم ، بحث مقدم الى مؤتمر أقتصاديات الدول الاسلامية ، جامعة الازهر، ١٤٢٠هـ.

٨.النشرات والمواقع الالكترونية

- أحمد عبدة طرابيك، دول الخليج والربيع العربي ، وكالة ترند ، باكو، أذربيجان ، أبريل٢٠١٢.
- الاستثمارات العربية البينية ملزال الطريق طويلا، نشرة أفق الالكترونية، العدد٤٤، بيروت، دائرة البحوث والدراسات ، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١١/٥/٣٠.
- الاسد يهدد قطر بفقدان أستثماراتها بسبب موقف الجزيرة، موقع الجزيرة نت، ٢٠١١/٥/١٥.
- أسعد راشد، خطر النظام السعودي على العراق، وكالة الانباء العراقية ، ٢٠١٠/٢/١.
- أنعكاسات ميناء مبارك الكويتي على أقتصاد الموانى العراقية ، صحيفة البصرة الالكترونية، ٢٠١١/٥/٢٠.
- بريطانيا تدعم أنشاء ميناء مبارك وتعد مواقف العراق غير منطقية، قناة الجزيرة الاخبارية ، ٢٠١١/٩/١٠.
- بريطانيا لحكومة المالكي:-وافقوا على بناء ميناء مبارك نرفع عنكم الوصاية الدولية ، شبكة أخبار العراق، ٢٠١١/٩/٦.
- بعد الانسحاب الامريكي :هل تعود للعراق مكانته في معادلات القوى الاقليمية، شبكة محيط، ٢٠١١/١٢/٣٠.
- بعيداعن شماعة سفارتها ، قطر أغلقت سفارتها لتقود الموقف العربي، موقع شام لايف ، ٢٠١١/٧/١٩.

- بهروز الجاف، دول الخليج والربيع العربي والتغيير المحتمل في الخريطة الجيوسياسية، موقع الحوار المتمدن، العدد٣٦٤١، ٢٠١٢/٢/١٧.
- جدل حول بناء ميناء مبارك ، وكالة أور، ٢٠١١/٩/٢٨.
- خبراء:العقوبات النفطية على ايران ستطال الخليج، شبكة C.N.N بالعربية ، ١٥ شباط/فبراير٢٠١٢.
- دستور دولة الكويت، ١١نوفمبر١٩٦٢، بوابة الكويت الالكترونية.
- دول الخليج حزينة لاستمرار نزيف الدم بسوريا، موقع CNN بالعربية ، ٢٠١١/٩/١.
- رضا عبد الودود، حث كويتي:أنتصار ايران بسوريا يهدد الامن الخليجي، وكالة الانباء الكويتية، ٢٠١١/٨/١.
- رياض أبراهيم الدليمي، الاستثمار في العراق مابين ضعف التشريع وسوء الادارة، موقع الاقتصادية الالكترونية، ٢٠١٠/٧/١.
- ساطع راجي، العراق والخليج القادم، موقع الحوار المتمدن، ٢٠١٢/١/٩.
- سوريا تدعو دول الخليج لاعادة النظر في مواقفها، موقع CNN بالعربية ، ٢٠١١/٩/١.
- سورية والصحوة الخليجية المتأخرة/ موقع الراصد نيوز، ٢٠١١/٨/٩.
- السعودية تنتهز الكلام الايراني عن الوحدة مع العراق ، وتشرع في ضم البحرين ، موقع الجزيرة نت، ١٦أبريل٢٠١٢
- صالح العمير، أزمة دبي العالمية وحتمية التغيير، النشرة الاقتصادية الالكترونية ، ٢٠٠٨.
-صدور دراسة أمريكية متخصصة بشأن تجفيف منابع تمويل الارهاب ، موقع الجزيرة نت، ٢٠٠٩/٦/١٦،
- الصراع السعودي – الايراني في العراق قد يشعل حربا طائفية تقسيمية لانهاية لها ، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠٠٧٣/١/٢٨
- ضاحي خلفان:الاخوان يعملون على تغيير أنظمة الحكم في الخليج والبداية من الكويت، موقع عرب نهيتير، ٢٠١٢/٣/٢٥.
- عبدة جميل مخلافي(مراجعة) ، الوضع في سوريا :لماذا تأخر قلق دول مجلس التعاون الخليجي، أذاعة المانيا الدولية (دويتشة فيلة)، ٢٠١١/٨/٦.
- عبد الرزاق المضرب ، المجتمع المدني الخليجي بين التعثر والانطلاق ، شبكة بلاغ، ٢٠٠٥.
- عبد السلام السلمي، تقرير أمريكي:دول الخليج قلقة من تنامي النفوذ السعودي في المنطقة ، صحيفة حوار وتجديد الالكترونية، ٢٠١٠/٥/٣.
- عبد الوهاب بدرخان ، قلق ومخاوف في دول الخليج، موقع فرنسا ٢٤، ٢٠١١/١٢/٦.
- عبد الهادي مرهون، الارهاب في الخليج، النبأ، موقع الحوار المتمدن،العدد١١٧٤١، ٢٠٠٥/٤/٢١..
- العراق يتطلع الى جيرانه العربي :زعماء الخليج يتعهدون بمنع التمويل للمسلحين، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٦تموز/يوليو٢٠٠٦.

- العراق يضع خططا بديلة لتصدير نفطه في حالة أغلاق ايران مضيق هرمز، منتديات روسيا اليوم، ٢٠١٢/٢/٢٣.
- العراق ينفي نيته الاتفاق مع دول الخليج لحماية أجوائه بعد الانسحاب الامريكي، الجزيرة .نت، ٧ديسمبر٢٠١١.
- العراق وتداعيات أغلاق محتمل لمضيق هرمز، أذاعة العراق الحر، ٢٠١٢/٣/١٥.
- عريب الرنتاوي ، الازمة السورية في تقرير دولي، عمان ، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠١١/١١/٢٦.
- علي جاسم ، مستقبل العلاقات العراقية الكويتية، موقع الحوار المتمدن، العدد٢٦١٧، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- عماد بنسعيد، ماهي أبعاد الموقف السعودي من الاحداث في سوريا؟، وكالة الانباء السعودية، ٢٠١١/٨/٨.
- فاضل مشعل، قناة جافة للنقل الدولي بالعراق، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠١٠/١٠/١٨.
-الفريق أحمد كاظم البياتي، الارهاب والامن في العراق، نقلا عن موقع الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية، ٢٠١١/٧/٢٣.
- فوزي الاتروشي :العراق والكويت حتمية الحوار/ موقع سوبارو(موقع الكتاب والصحفيين الكورد في سوريا الالكتروني) ، ٢٠١١/٨/١٨.
- القائد العام لقوة دفاع البحرين :هناك مؤامرة لقلب نظام الحكم ، وكالة أنباء البحرين، ١١مارس٢٠١٢.
- قمة الحكومات الخليجية للتواصل الاجتماعي تتناول أبعاد العلاقة بين مستخدمي هذه الوسائط والحكومة، وكالة الانباء الاماراتية ، ١٠يوليو٢٠١٢.
- الكتلة البيضاء تتهم دول مجلس التعاون الخليجي بعرقلة أنعقاد قمة بغداد، الجزيرة نت، ٢٠١٢/١/٢١.
- الكويت تتعاقد مع شركة توني بلير وشركاؤه مقابل ٢٧مليون جنيه أسترليني، موقع الرؤية الاخبارية ، القاهرة ، ٢٠١٠/١٢/٨.
- الكويت عازمة على بناء ميناء مبارك، موقع الجزيرة نت ، ٢٠١١/٩/١.
- ليث هادي، أنعكاسات ميناء مبارك الكويتي سياسيا وأقتصاديا، وكالة الانباء العراقية ، ٢٠١١/٩/١.
- د.ليلى نقولا الرحباني، دور سعودي لما بعد الانسحاب الاميركي في العراق، موقع البديع، ٢٠١١.
- ماذا لو أغلق مضيق هرمز؟، نشرة أفق الالكترونية، العدد١٥٥، بيروت ،وحدة البحوث والدراسات ، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٢/٢/١٥.
- المالكي يعتبر الموقف الخليجي الاخير من العراق أيجابيا، موقع البوابة ، ٣١كانون الاول/ديسمبر٢٠١١.

- محمد كريشان، تأثير وثائق ويكيلكس على أمن الخليج، برنامج ماوراء الخبر، قناة الجزيرة الفضائية القطرية، ٢٠١٠/١٢/٣.
-مروة كريدية، لقاء مع رئيس غرفة تجارة وصناعة بغداد:دعائم الاستثمارات آمنة في العراق والنمو التجاري يتزايد، مدونة مروة كريدية، ٢٠١١/٤/٢٧،
- معسكرات سورية لتدريب شبكات خليجية، موقع أنا المسلم، ٢٠١٠/١١/١٨.
- ملهم الملائكة ، مراجعة عماد مبارك غانم، ملف التعويضات بين البلدين عائق أمام تطورات العلاقات العراقية – الكويتية، أذاعة المانيا الدولية، ٢٠٠٩/٧/٢٩.
- مناظرة تلفزيونية بين الشيخ أسماعيل مصبح الوائلي والكاتب الكويتي الدكتور عايد المناع، قناة الفيحاء الفضائية العراقية، ٢٠١١/٧/٣١.
- موقع مجلس الامة الكويتي الالكتروني . www.kna.kw
- موقع مجلس الشورى البحريني الالكتروني www.shura.bh.
- موقع مجلس الشورى السعودي الالكتروني www.shura .gov .sa.
- موقع مجلس شورى سلطنة عمان الالكتروني www.shura.om.
- موقع المجلس الوطني الاتحادي الاماراتي الالكتروني www.almajlas.gov.ae
- موقع وزارة دولة قطر الالكتروني www.mofa.gov.qa.
- موقف دول الخليج مما يجري في سورية ينذر بمزيد من التوتر في علاقاتها مع دمشق، وكالة المغرب العربي، ٢٠١١/٨/٨
- ناتالي نوغايريد ، هل تقصف ايران؟ ، صحيفة لوموند (فرنسا) ، ٢٠١٢/٢/١٣، نقلا عن نشرة أفق الالكترونية، العدد١٦٢، بيروت ، أدارة البحوث والدراسات ، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٢/٣/٢.
- نص كلمة خادم الحرمين :على القيادة السورية الاختيار بين الحكمة والضياع، وكالة الانباء السعودية، ٢٠١١/٨/٩.
- نواب:خطاب خادم الحرمين الشريفين أنتصار للشعب السوري ضد نظامه ، وكالة الانباء الكويتية، ٢٠١١/٨/٩.
- هذه أسباب خلافي مع قطر، موقع الرؤية الاخبارية، القاهرة، ٢٠١١/٩/٢٤.
- وزير النقل السابق يكشف خفايا خطر أزمة ميناء مبارك، شبكة أخبار النجف الاشرف ، ٢٠١١/٩/٧.
- وكالة الانباء الاماراتية، ٢٠٠٥/٦/١.
- د.وليد الطبطبائي، الدور الخليجي في العراق ((أن تصل متأخرا خيرا من ألا تصل أبدا)) ، موقع ديوان العرب ، ٢٠١٠/١١/١.
- ياسين البكري، العلاقات العراقية – الكويتية / لعبة التأريخ ، والجغرافيا، والتدخل الخارجي، موقع الحوار المتمدن، العدد٣٤٣١، ٢٠١١/٧/١٩.

- المصادر الاجنبية

-BOOKS

- Kenneth M. Pollack (et al) unfinished Business: An American strategy for Iraq Moving forward with contributions from Joost Hilltormann (Washington.DC: Brookings Institution press. 2011)

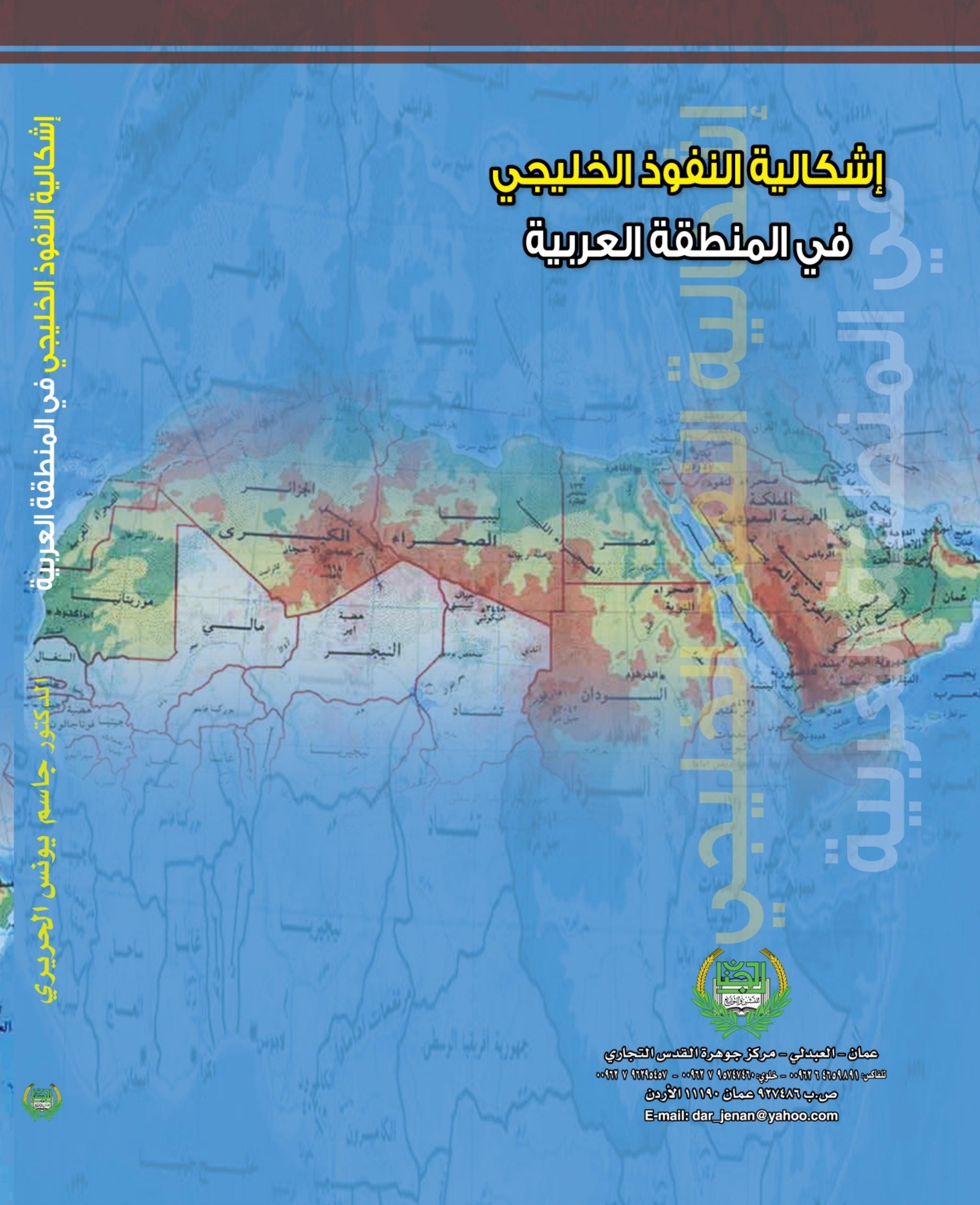
-Marina Ottaway and Julia Choucair-Veizo-so (eds)Beyond Façade Political Reform in the Arab World(Washington.D.C:Carnegie Endowment for international peace,2008).

-REPORTES

George Friedman , ((Re- Examining the Arab Sepring)) stratfor Global Intelligence)) (15 August2011)

- International Crisis Group(I.C.G) . ((Popular Protest in North Africa and the Middle East V111:Bahrain s Rocky Road to Reform)) Middle East Report no 111(28 July2011)

Nathan J. Brown.((what is at stake in Kuwaits Parliamentary - Elections?))Carnegie Endowment for International Peace(7may2008) -



إشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية

إشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية

الدكتور جاسم يونس الحريري

عمان - العبدلي - مركز جوهرة القدس التجاري
تلفاكس: ٤٦٥٩٨٩١ ٦ ٠٠٩٦٢ - خلوي: ٩٥٧٤٧٤٦٠ ٧ ٠٠٩٦٢ - ٩٦٢٩٥٤٥٧ ٧ ٠٠٩٦٢
ص.ب ٩٢٧٤٨٦ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail: dar_jenan@yahoo.com